World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 24 – 28 يونيو/حزيران 2024

التوزيع: عام

التاريخ: 26 أبريل/نيسان 2024

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 6 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2024/6-A/1

مسائل الموارد والمالية والميزانية

للموافقة

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023

يسر الأمانة أن تقدم الكشوف السنوية المراجعة لعام 2023 مقترنة برأي مراجع الحسابات الخارجي وتقريره بشأنها. وقد أُعدت الكشوف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأجرى مراجع الحسابات الخارجي عملية المراجعة وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وقدم رأيا غير مشفوع بتحفظات.

وتعرض هذه الوثيقة على المجلس وفقا للمادة الرابعة عشرة-6(ب) من النظام الأساسي والمادتين 13-1 و14-8 من النظام المالي، التي تنص على أن تُقدَّم إلى المجلس الكشوف المالية المراجعة لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) مع تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأنها. وتقدم الكشوف مقترنة بالتقرير في وثيقة واحدة.

وتتضمن هذه الوثيقة بيانا بشأن الرقابة الداخلية يوفر ضمانا محددا يؤكد فعالية الرقابة الداخلية في **البرنامج**.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد L. Hoffmann
مدير المراجعة الخارجية
بريد إلكتروني: lutz.hoffmann@wfp.org

السيدة R. Schnell
نائبة مدير المراجعة الخارجية للحسابات
بريد إلكتروني:runa.schnell@wfp.org

السيدة J. Oeser
رئيسة مراجعة الأداء
بريد إلكتروني:extauditor.joeser@wfp.org

السيد R. Van der Zee
مدير شعبة المالية
بريد إلكتروني: robert.vanderzee@wfp.org

السيد S. Dahan
مدير شعبة إدارة المخاطر ورئيس شؤون المخاطر
بريد إلكتروني:salvador.dahan@wfp.org

السيدة M. Mananikova
مدير دائرة التقارير المالية
شعبة رئيس الشؤون المالية
بريد إلكتروني:maryna.mananikova@wfp.org

السيدة H. Spanos
نائبة مدير شعبة إدارة المخاطر
بريد إلكتروني:harriet.spanos@wfp.org

مشروع القرار*

إن المجلس:

1) يوافق على الكشوف المالية السنوية **للبرنامج** لعام 2023، ويحيط علما بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، المقدم إلى المجلس وفقا للمادة الرابعة عشرة-6(ب) من النظام الأساسي؛

2) يلاحظ استخدام مبلغ 422 915 1 دولارا أمريكيا من الصندوق العام في عام 2023 لتمويل مدفوعات الإكراميات وشطب الخسائر النقدية والمبالغ المستحقة القبض؛

3) يلاحظ أن خسائر السلع في عام 2023 تشكل جزءا من مصروفات التشغيل للفترة نفسها.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

الصفحة

عرض 3

مشروع القرار 2

القسم الأول 4

- رأي مراجع الحسابات الخارجي 5
- تقرير مراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 7

القسم الثاني 80

- بيان المديرة التنفيذية 80
- بيان المديرة التنفيذية عن الرقابة الداخلية 63
- الكشف الأول 101
- الكشف الثاني 102
- الكشف الثالث 103
- الكشف الرابع 104
- الكشف الخامس 105
- مذكرات على الكشوف المالية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 106

الملحق 161

القسم الأول

رأي مراجع الحسابات الخارجي

لقد قمت بمراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي (**للبرنامج**)، والتي تتألف من كشف المركز المالي (الكشف الأول) في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 وكشف الأداء المالي (الكشف الثاني)، وكشف التغيرات في الأصول الصافية (الكشف الثالث)، وكشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (الكشف الخامس) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والملاحظات على الكشوف المالية، بما في ذلك موجز للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأيي، فإن الكشوف المالية المرفقة تعبر بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي **للبرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

لقد أجريت مراجعتي وفقا للمعايير الدولية للمراجعة. ويرد وصف لمسؤولياتي بموجب هذه المعايير في القسم أدناه بعنوان "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة الكشوف المالية". وأنا أتمتع بالاستقلال عن **البرنامج**، وفقا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتي للكشوف المالية، وقد أوفيت بمسؤولياتي الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات. وأعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلت عليها كافية ومناسبة لتشكيل أساس لرأيي.

معلومات غير الكشوف المالية وتقرير مراجع الحسابات بشأنها

المديرة التنفيذية **للبرنامج** هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى بيان المديرة التنفيذية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 وبيان المديرة التنفيذية عن الرقابة الداخلية، وكلاهما يرد في القسم الثاني أدناه، ولكن هذه المعلومات لا تشمل الكشوف المالية وتقريري عنها كمراجع للحسابات.

ولا يغطي رأيي في الكشوف المالية المعلومات الأخرى، ولا أعبر عن أي شكل من أشكال ضمان يُستنتج بشأنها.

وفي ما يتعلق بمراجعتي للكشوف المالية، فإن مسؤوليتي هي قراءة المعلومات الأخرى، وأن آخذ في الاعتبار، عند قيامي بذلك، ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهريا مع الكشوف المالية، أو مع معرفتي التي حصلت عليها في سياق المراجعة أو ما إذا كانت تبدو خاطئة جوهريا. وإذا استنتجت، على أساس العمل الذي قمت به، أن هناك خطأ جوهريا في المعلومات الأخرى، فأنا مطالب بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. وليس لدي ما أبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن الكشوف المالية

المديرة التنفيذية **للبرنامج** هي المسؤولة عن إعداد الكشوف المالية وعرضها بأمانة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعن الضوابط الداخلية التي تقرر الإدارة أنها ضرورية للتمكين من إعداد كشوف مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب التدليس أو الخطأ.

وعند إعداد الكشوف المالية، تعتبر المديرة التنفيذية **للبرنامج** مسؤولة عن تقييم قدرة **البرنامج** على الاستمرار كمنشأة عاملة، على أن تفصح، بحسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالمنشأة العاملة واستخدام المنشأة العاملة كأساس للمحاسبة ما لم تكن الإدارة تنوي إما تصفية **البرنامج** أو وقف العمليات، أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية الإبلاغ المالي **للبرنامج**.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة الكشوف المالية

تتمثل أهدافي في الحصول على ضمان معقول عما إذا كانت الكشوف المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء نجمت هذه الأخطاء عن التدليس أو الخطأ، وفي إصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأيي. ويُعد الضمان المعقول بمثابة مستوى عال من الضمان، ولكنه لا يضمن أن المراجعة الذي تُجرى وفقا للمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دائما عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن التدليس أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر، بصورة فردية أو إجمالية، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس الكشوف المالية.

وكجزء من عملية المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة، فإنني أمارس الحكم المهني وأحافظ على الشك المهني طوال عملية المراجعة.

كما أقوم بما يلي:

(أ) تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري في الكشوف المالية، سواء كان ذلك بسبب التدليس أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن التدليس أعلى من مخاطر عدم اكتشاف خطأ ناتج عن غلطة، حيث إن التدليس يمكن أن ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية؛

(ب) الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية **للبرنامج**؛

(ج) تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية ما تقدمه الإدارة من التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة؛

(د) استخلاص استنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة للاستمرارية كأساس للمحاسبة، وعلى أساس أدلة المراجعة التي يجري الحصول عليها، بشأن ما إذا كان يوجد غموض جوهري في ما يتعلق بالأحداث أو الظروف يمكن أن يثير شكا كبيرا بشأن قدرة **البرنامج** على الاستمرار كمنشأة عاملة. وأنا مطالب، إذا استنتجت وجود غموض جوهري، بتوجيه الانتباه في تقريري كمراجع إلى الإفصاحات ذات الصلة في الكشوف المالية، أو بتعديل رأيي إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتي إلى أدلة المراجعة التي جرى الحصول عليها حتى تاريخ تقريري كمراجع حسابات. غير أن الأحداث أو الظروف المستقبلية يمكن أن تتسبب في توقف **البرنامج** عن الاستمرار كمنشأة عاملة؛

(هـ) تقييم العرض العام للكشوف المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت الكشوف المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض الأمين.

وإني أتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة في ما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق المزمع للمراجعة وتوقيتها ونتائجها المهمة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية أحددها في سياق المراجعة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في رأيي، فإن معاملات **البرنامج** التي علمت بها أو التي اختبرتها كجزء من المراجعة التي أجريتها، كانت، من كافة الجوانب المهمة، وفقا للنظام الأساسي واللائحة العامة والنظام المالي **للبرنامج**.

ووفقا للمادة 14-8 من النظام المالي، فقد أدرجت أيضا المعلومات التي أراها ضرورية في ما يتعلق بكفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وبوجه عام، إدارة **البرنامج** وتنظيمه في تقرير المراجعة المطول عن مراجعتي لحسابات **البرنامج**.

Kay Scheller (توقيع)
رئيس ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني

15 أبريل/نيسان 2024

Bundesrechnungshof

المراجعة الخارجية لحسابات برنامج الأغذية العالمي

تقرير مراجعة

الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023

جدول المحتويات

موجز تنفيذي *9*

ألف – الولاية والنطاق والمنهجية *12*

باء – لمحة عامة مالية *13*

جيم – النتائج والتوصيات *15*

1 – التوصيات السابقة *15*

2– الميزانية *16*

3 – إطار الضوابط الداخلية المالية *25*

4 – العمليات المالية *30*

5 – تكاليف الموظفين واستحقاقات الموظفين *34*

6 – إدارة شؤون الشركاء المتعاونين *35*

7 – التحويلات إلى المدارس *38*

8 – خارطة طريق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن الكفاءة *40*

9 – تفويض السلطة *43*

10 – الخدمات الاستشارية *49*

دال – إفصاحات الإدارة *56*

1 – الخسائر والمبالغ المشطوبة ومدفوعات الإكراميات *56*

2 – حالات التدليس والتدليس المفترض *56*

هاء – شكر وتقدير *57*

الملحق

حالة تنفيذ التوصيات حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 *58*

التقرير المطول لمراجع الحسابات الخارجي عن مراجعة الحسابات

موجز تنفيذي

رأي مراجع الحسابات الخارجي

راجع مراجع الحسابات الخارجي الكشوف المالية واستعرض عمليات برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الكشوف المالية المرفقة تعبر بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي **للبرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاج العام

البرنامج منظمة تمول من المساهمات الطوعية، وهو يعتمد على دعم الجهات المانحة. وفي عام 2023، انخفضت المساهمات الطوعية بنسبة 40.8 في المائة أو 5.8 مليار دولار أمريكي إلى 8.3 مليار دولار أمريكي. وبلغت المصروفات 10.9 مليار دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 11.4 مليار دولار أمريكي في عام 2022. ونتيجة لذلك، تكبد **البرنامج** عجزا قدره 1.7 مليار دولار أمريكي، مقارنة بفائض قدره 3 مليارات دولار أمريكي في عام 2022. واشتملت المصروفات أساسا على السلع الغذائية الموزعة، والتحويلات القائمة على النقد الموزعة، وخدمات التوزيع والخدمات ذات الصلة، والخدمات المتعاقد عليها وغيرها، وتكاليف الموظفين.

وأجرى مراجع الحسابات الخارجي زيارات مراجعة إلى المقر في روما، وستة مكاتب قطرية، وثلاثة مكاتب إقليمية.

النتائج الرئيسية

كانت النتائج الرئيسية التي توصل إليها مراجع الحسابات الخارجي التالية:

الميزانية

(أ) لا ينص الإطار التنظيمي **للبرنامج** على كيفية التصرف في حالة انخفاض توقعات التمويل بعد موافقة المجلس التنفيذي على خطة الإدارة. وينبغي **للبرنامج** أن يلتمس توضيحات من المجلس التنفيذي بشأن كيفية التصرف في حالات الفروق الكبيرة في التمويل، ولا سيما الانخفاضات.

(ب) وفي إطار الهيكل التنظيمي المنقح، قسم **البرنامج** وظيفة الميزانية بين مكتب رئيس الشؤون المالية وإدارة العمليات البرامجية. وثمة حاجة إلى تعليمات واضحة بشأن مسارات عمل الوحدات وتسلسلها الإداري وتفويض السلطات لتيسير هدف التعاون المبسط والمتكامل.

إطار الضوابط الداخلية المالية

(ج) يجري **البرنامج** عمليتي استقصاء منفصلتين لاستبيانات التقييم الذاتي في ما يتعلق بالضوابط الداخلية. وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن كلا الاستبيانين متداخلان ويفتقران إلى مؤشرات الأداء الرئيسية النوعية. ولم تكن أداة البرمجيات المطبقة سهلة الاستخدام، وكانت وظائف قابليتها للقراءة والتحميل محدودة.

(د) ينبغي أن تكون المشتريات اللاحقة للوقائع حالات استثنائية. وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن 93 في المائة من الحالات اللاحقة للوقائع تشير إلى سوء التخطيط ومسائل الرقابة الداخلية، وهي لا تمثل حالات استثنائية.

العمليات المالية

(هـ) يؤدي تحليل اتجاه فترة الخمس سنوات لمعاملات الاستحقاق غير المسجلة إلى فرق مراجعة غير معدل قدره 30 مليون دولار أمريكي في الكشوف المالية لعام 2023. وينبغي **للبرنامج** زيادة تحسين دقة واكتمال تقديم الاستحقاق في نهاية العام.

إدارة شؤون الشركاء المتعاونين

(و) يوجد مجال للتحسين في إطار **البرنامج** الحالي لرصد الشركاء، ولا سيما في ضوء متطلبات الرصد الإلزامية والمتماسكة القائمة على المخاطر، وتوثيقها.

التحويلات إلى المدارس

(ز) لم يكن من الممكن المطابقة بين وثائق رصد التحويلات المدرسية خلال إطار زمني معقول. وأجرى **البرنامج** المطابقة بطرق مختلفة للغاية ولم يتبع أي إجراء موحد. ولم تكن المكاتب القطرية متأكدة من الخطوات الإلزامية المطبقة في هذه العملية.

تفويض السلطة

(ح) أنشأ **البرنامج** نظاما معقدا لتفويض السلطات. وفوَّض **البرنامج** السلطات فرعيا من خلال التعميمات والتوجيهات والوثائق الأخرى التي كانت تديرها الإدارات والوظائف المختلفة. كما اختلف تدفق تفويض السلطة. ولم تكن هناك لمحة عامة عن جميع السلطات المتاحة. وبالإضافة إلى ذلك، حدد **البرنامج** مسؤوليات لا تتواءم مع تدفق تفويض السلطة.

(ط) وأطلق **البرنامج** لوحة معلومات رقمية لتفويض السلطات المالية في نهاية عام 2022. ويقدر مراجع الحسابات الخارجي الشفافية المعززة من خلال لوحة المعلومات. ومع ذلك، تظهر الإدخالات غير المتسقة وغير الصحيحة أن ليس كل المكاتب تعرف كيفية استخدام لوحة المعلومات أو تفهم هيكل السلطات بالكامل، على سبيل المثال، في ما يتعلق بمعايير الأهلية والعتبات المسموح بها.

الخدمات الاستشارية

(ي) يستخدم **البرنامج** استشاريين من الأفراد للحصول على مشورة الخبراء في مجال متخصص أو لملء وظائف الموظفين مؤقتا على أساس قصير الأجل. وفي عام 2023، تعاقد **البرنامج** مع 4 096 استشاريا ودفع أتعابا قدرها 183.2 مليون دولار أمريكي. وينص إطار التوظيف في **البرنامج** على عدة معايير ينبغي أخذها في الاعتبار عند الاستعانة بالاستشاريين، على سبيل المثال طول الوقت المتوقع أو مدى توافر المهارات داخل **البرنامج**. وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** لم يوثق ما إذا كان قد تحقق من المعايير أم لا.

(ك) يمكن أن يحصل **البرنامج** أيضا على خدمات استشارية من خلال عملية شراء. وفي عام 2023، سجل **البرنامج** مصروفات بقيمة 221.6 مليون دولار أمريكي للخدمات الاستشارية التجارية. واستعرض مراجع الحسابات الخارجي عينة من ملفات الشراء وخلص إلى أن المكاتب لم تحدد معايير التقييم وتبلغها على نحو كاف. وتعتبر معايير التقييم حاسمة لشفافية عملية الشراء وعدالتها.

التوصيات الرئيسية

أصدر مراجع الحسابات الخارجي عدة توصيات بناء على عملية المراجعة. وهي مدرجة في الجزء الرئيسي من التقرير. وتتمثل التوصيات الرئيسية في أن يقوم **البرنامج** بما يلي:

الميزانية

(أ) اقتراح على المجلس التنفيذي معايير للتنقيحات المطلوبة لخطة الإدارة في حالة وجود فروق في توقعات التمويل للتمكين من تعديل اللائحة العامة أو النظام المالي؛

(ب) ضمان وجود أدوار ومسؤوليات جيدة التنسيق ومتوائمة بين وظائف الميزانية المؤسسية والتشغيلية في الهيكل التنظيمي الجديد؛

إطار الضوابط الداخلية المالية

(ج) استعراض استبياناته ذات الصلة بالرقابة الداخلية بحثا عن التداخلات والتوحيد المحتمل، واستكمال أسئلة نعم أو لا بمؤشرات أداء رئيسية محسوبة بموضوعية، واستعراض أداة البرمجيات من حيث سهولة استخدامها وفعالية وظائفها من حيث التكاليف؛

(د) الحد من الحالات اللاحقة للوقائع في فئات التبرير المتعلقة بسوء التخطيط والرقابة الداخلية، وضمان قصر الحالات اللاحقة للوقائع على الحالات الاستثنائية؛

العمليات المالية

(هـ) تحسين دقة واكتمال نماذج تقديم الاستحقاق، ولا سيما مطالبة وحدات التمويل بإرسال أوامر الشراء المفتوحة إلى وحدات الإنفاق لاستعراضها إذا كان من الضروري أخذها في الاعتبار لأغراض الاستحقاق في نهاية السنة؛

إدارة شؤون الشركاء المتعاونين

(و) استعراض إطاره الحالي لرصد الشركاء المتعاونين في ضوء المعايير المنسقة والإلزامية القائمة على المخاطر مع مراعاة الأساليب المطبقة في كيانات الأمم المتحدة الأخرى، على سبيل المثال الجوانب التي حظيت بقبول جيد في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية؛

التحويلات إلى المدارس

(ز) تحسين عملية المطابقة والرصد المالي للتحويلات المدرسية من خلال نشر المتطلبات الدنيا الإلزامية والنماذج المؤسسية مع مراعاة سيناريوهات التنفيذ والنماذج التشغيلية المختلفة؛

تفويض السلطة

(ح) إنشاء موقع واحد جامع لجميع الوثائق والتوجيهات المتعلقة بتفويض السلطة، وتبسيط عملية تفويض السلطة إلى أقصى حد ممكن، ومواءمة المسؤوليات مع هذا الهيكل؛

(ط) وضع توجيهات للوحة معلومات تفويض السلطة المالية ووضع المزيد من الضوابط الآلية لمنع الإدخالات غير الصحيحة وغير الممتثلة وتعزيز أنشطته في مجال الرصد؛

الخدمات الاستشارية

(ي) تبرير قرار الاستعانة باستشاري أو إعادة تعيينه من خلال تقييم المعايير المنصوص عليها في إطار التوظيف في البرنامج وتوثيق النتيجة؛

(ك) يحدد المقر أفضل الممارسات المتعلقة بمعايير تقييم الخدمات الاستشارية ويتقاسمها مع المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية.

حقائق رئيسية لعام 2023 وفقا للبرنامج	
22.1 مليار دولار أمريكي	الاحتياجات التشغيلية المعتمدة (الميزانية النهائية)
8.3 مليار دولار أمريكي	إيرادات المساهمات (بما في ذلك 1.3 مليار دولار أمريكي جرى التوقيع عليها في ديسمبر/كانون الأول)
10.9 مليار دولار أمريكي	المصروفات المتكبدة في عام 2023
150 مليون	المستفيدون الحاصلون على الخدمات
23 955	القوى العاملة العالمية لدى **البرنامج** (بما في ذلك 143 11 من المنتسبين)
119	بلدان وأقاليم العمليات، 84 مكتبا

ألف- الولاية والنطاق والمنهجية

1- عين المجلس التنفيذي **للبرنامج**، بموجب قراره 2021/EB.2/4، المؤرخ 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، رئيس ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني (Bundesrechnungshof) كمراجع خارجي لحسابات **البرنامج** لإجراء مراجعة لحسابات **البرنامج** لفترة ست سنوات من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028 وفقا للمادة 14-1 من النظام المالي **للبرنامج**.

2- وترد ولاية مراجع الحسابات الخارجي في المادة الرابعة عشرة من النظام المالي **للبرنامج** وملحقه. وعملا بالنظام المالي، يبدي مراجع الحسابات الخارجي رأيا بشأن الكشوف المالية ويجوز له إبداء ملاحظات في ما يتعلق بكفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وإدارة **البرنامج** وتنظيمه بصفة عامة.

3- وتقدم هذه الوثيقة تقرير مراجع الحسابات الخارجي المطول عن مراجعة الكشوف المالية **للبرنامج** للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023. وتقدم المديرة التنفيذية تقرير مراجع الحسابات الخارجي إلى المجلس التنفيذي مع الكشوف المالية لتمكين المجلس التنفيذي من الموافقة على الكشوف المالية. وأجريت المراجعة طبقا للنظام الأساسي **للبرنامج** ولائحته العامة، ونظامه المالي، وبحسب الاقتضاء، للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، والنظام الأساسي لشؤون الموظفين في منظمة الأغذية والزراعة، فضلا عن المعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

4- وأُجريت المراجعة في المقام الأول لتمكين مراجع الحسابات الخارجي من تكوين رأي بشأن ما إذا كانت الكشوف المالية تعرض بأمانة المركز المالي **للبرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشمل ذلك تقييما لما إذا كانت المصروفات المسجلة في الكشوف المالية قد تكبدت للأغراض التي وافقت عليها الهيئات الرئاسية، وما إذا كانت الإيرادات والمصروفات قد صُنفت وسُجلت بشكل سليم وفقا للنظام الأساسي واللائحة العامة والنظام المالي **للبرنامج**. وتضمنت المراجعة استعراضا عاما للنظم المالية والرقابة الداخلية وفحصا اختباريا للسجلات المحاسبية وإجراءات التأكيد الخارجية من المصارف والجهات المانحة والموردين وللأدلة الداعمة الأخرى بالقدر الذي يعتبر ضروريا لتكوين رأي بشأن الكشوف المالية.

5- وأجرى مراجع الحسابات الخارجي عدة زيارات مراجعة إلى المقر وإلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية التالية: المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا، والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والمكتب الإقليمي لغرب أفريقيا، والمكاتب القطرية في بوروندي، والكاميرون، وكولومبيا، وإثيوبيا، وكينيا، ونيجيريا.

6- وأصدر مراجع الحسابات الخارجي خطابات إدارية إلى المكاتب الإقليمية والقطرية التي زارها. وحيثما رأى ذلك ضروريا، أدرج مراجع الحسابات الخارجي نتائج مراجعة هذه الخطابات الإدارية في هذا التقرير.

7- وأثناء زيارات المراجعة إلى المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، يصدر مراجع الحسابات الخارجي مذكرات ملاحظات بشأن المراجعة تتضمن الوقائع والنتائج، ويطلب فيها من المدير المعني التعليق كتابيا عليها. وتوفر مذكرات ملاحظات المراجعة هذه إلى جانب تعليقات **البرنامج** الأساس للخطابات الإدارية التي يرسلها مراجع الحسابات الخارجي إلى المديرة التنفيذية والتقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي. ويطلع مراجع الحسابات الخارجي **البرنامج** على مسودة الخطابات الإدارية ومسودات التقارير ويطلب تعليقات مرة أخرى لإدراجها في الخطابات والتقارير.

8- وفي عام 2023، بالإضافة إلى مراجعة الحسابات والكشوف المالية، ركز مراجع الحسابات الخارجي على موضوعين لمراجعة الأداء مع التركيز على الاقتصاد والكفاءة والفعالية: تفويض السلطة والخدمات الاستشارية. وأُدرجت النتائج والتوصيات ذات الصلة في تقرير المراجعة هذا.

9- ونسَّق مراجع الحسابات الخارجي مع المفتشة العامة لتجنب الازدواجية غير الضرورية وفهم وظيفة المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية في **البرنامج**. وأجرى مراجع الحسابات الخارجي زيارة المراجعة إلى المكتب القطري في نيجيريا مع فريق من وظيفة المراجعة الداخلية في **البرنامج**. ونسَّق كلا الفريقين أعمال المراجعة الخاصة بهم على نحو وثيق لتجنب تداخل الطلبات والمقابلات.

10- ويغطي هذا التقرير المسائل التي يرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي توجيه انتباه المجلس التنفيذي إليها. وقد أبلغ مراجع الحسابات الخارجي ملاحظاته واستنتاجاته إلى المديرة التنفيذية والإدارة العليا **للبرنامج**، وترد وجهات نظرهم في التقرير.

باء- لمحة عامة مالية

11- بالنسبة لعام 2023، أسفرت الكشوف المالية **للبرنامج** عن عجز قدره 1.7 مليار دولار أمريكي مقارنة بفائض قدره 3 مليارات دولار أمريكي في عام 2022. ويُعزى الفرق البالغ 4.7 مليار دولار أمريكي إلى الانخفاض الكبير في إيرادات المساهمات في عام 2023 بينما ظلت المصروفات عند مستوى مماثل لما كانت عليه في عام 2022. وانخفضت إيرادات المساهمات بمقدار 5.8 مليار دولار أمريكي أو 40.8 في المائة لتصل إلى 8.3 مليار دولار أمريكي مقارنة بمستوى قياسي بلغ 14.1 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2022. وجرى تأكيد 34.3 في المائة أو 4.8 مليار دولار أمريكي من هذه الإيرادات في الفصل الرابع من عام 2022 ولم تتحول إلى مصروفات إلا في عام 2023.

12- ووردت نسبة 55.7 في المائة من المساهمات الطوعية من ثلاث جهات مانحة رئيسية (2022: 69.1 في المائة). وساهمت إحدى هذه الجهات المانحة بنسبة 35.8 في المائة من إجمالي إيرادات المساهمات (2022: 52 في المائة). وانخفضت إيرادات المساهمات من هذه الجهة المانحة بمقدار 4.3 مليار دولار أمريكي. وظلت الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية الجهات المانحة الرئيسية **للبرنامج**.

13- وانخفضت المصروفات بمقدار 0.6 مليار دولار أمريكي (5.1 في المائة) لتصل إلى 10.9 مليار دولار أمريكي، بعد أن كانت 11.4 مليار دولار أمريكي في عام 2022. وتعلق انخفاض النفقات الرئيسية بالسلع الغذائية الموزعة (0.6 مليار دولار أمريكي) والتحويلات القائمة على النقد الموزعة (0.4 مليار دولار أمريكي). وفي الوقت نفسه، زادت تكاليف كل من الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى وتكاليف الموظفين والقوة العاملة المنتسبة بمقدار 0.2 مليار دولار أمريكي.

14- وتتعلق نسبة 53.9 في المائة أو 1.7 مليار دولار أمريكي من السلع الغذائية الموزعة بخمس عمليات قطرية: أفغانستان واليمن (0.5 مليار دولار أمريكي لكل منهما)، وإثيوبيا والجمهورية العربية السورية (0.3 مليار دولار أمريكي لكل منهما)، وأوكرانيا (0.1 مليار دولار أمريكي). وتعزى الانخفاضات في النقدية الموزعة أساسا إلى التوزيعات في أوكرانيا وأفغانستان (0.2 مليار دولار أمريكي لكل منهما).

15- ويحدد **البرنامج** تاريخ الصرف النهائي على أنه آخر تاريخ يمكن فيه صرف أموال المساهمة، أي حتى الوقت الذي يمكن فيه تسجيل المصروفات. وخلال الفترة الممتدة بين تاريخ التوقيع وتاريخ الصرف النهائي، يحتاج **البرنامج** إلى استخدام الأموال للتنفيذ. ويوضح الجدول الأول-1 أدناه تواريخ الصرف النهائية لإيرادات المساهمات لعام 2023.

الجدول الأول-1
إيرادات المساهمات بحسب تاريخ الصرف النهائي
(بمليارات الدولارات الأمريكية وكنسبة مئوية)

	دولار أمريكي	*النسبة المئوية*
2023	0.4	5.2
2024	4.8	57.4
بعد 2024	2.7	32.3
غير مقيدة	0.4	5.1
المجموع	**8.3**	**100**

المصدر: ***البرنامج***، *السجلات المالية*.

16- وكان لما يقرب من 60 في المائة من إيرادات المساهمات لعام 2023 تاريخ صرف نهائي في عام 2024. وكانت نسبة 5.1 في المائة من إيرادات المساهمات غير مقيدة من حيث التوقيت.

17- وانخفضت الأصول الجارية بمقدار 2.3 مليار دولار أمريكي أو 18.5 في المائة لتصل إلى 10.4 مليار دولار أمريكي (2022: 12.7 مليار دولار أمريكي). وتتعلق الانخفاضات الرئيسية بالمساهمات المستحقة القبض، والتي انخفضت بمقدار 2.4 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 4.2 مليار دولار أمريكي تماشيا مع الانخفاض الكبير في إيرادات المساهمات. وفي الوقت نفسه، ارتفعت الاستثمارات القصيرة الأجل بمقدار 0.3 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 1.8 مليار دولار أمريكي.

18- وارتفعت الأصول غير الجارية بمقدار 0.2 مليار دولار أمريكي من 1.4 مليار دولار أمريكي إلى 1.6 مليار دولار أمريكي. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع الاستثمارات الطويلة الأجل بنسبة 19.8 في المائة. ويُحتفظ بالاستثمارات الطويلة الأجل بهدف تغطية استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل، وقد زادت قيمتها أساسا بسبب المكاسب غير المحققة بسبب زيادة القيمة السوقية لصناديق الاستثمار في السندات والأسهم.

19- وانخفضت الخصوم الجارية بمقدار 0.5 مليار دولار أمريكي من 1.5 مليار دولار أمريكي إلى 1.0 مليار دولار أمريكي، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض الحسابات الدائنة والمستحقات تماشيا مع انخفاض اتجاه الإنفاق قرب نهاية السنة. وفي الوقت نفسه، ارتفعت الخصوم غير الجارية قليلا بمقدار 0.1 مليار دولار أمريكي من 0.9 مليار دولار أمريكي إلى 1.0 مليار دولار أمريكي. وتتعلق الزيادة أساسا بزيادة الخصوم المتعلقة بخطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة نتيجة لانخفاض معدلات الخصم لهذه الخصوم الطويلة الأجل.

20- وتألفت الأصول الصافية من الفائض المتراكم والاحتياطيات البالغة 9.9 مليار دولار أمريكي. وانخفض الفائض المتراكم بمقدار 1.7 مليار دولار أمريكي، ويتألف من عجز قدره 1.7 مليار دولار أمريكي، وخسائر اكتوارية على خصوم استحقاقات الموظفين قدرها 0.1 مليار دولار أمريكي، قابلتها مكاسب استثمارية غير محققة قدرها 0.1 مليار دولار أمريكي. وانخفضت الاحتياطيات بمقدار 0.2 مليار دولار أمريكي بسبب انخفاض حساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

21- وإجمالا، تحسنت المؤشرات المالية الرئيسية أو ظلت عند مستوى مرتفع نسبيا. وكان السبب الرئيسي وراء تحسن المؤشرات هو انخفاض الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات مقارنة بزيادة الاستثمارات القصيرة الأجل. ويبين تحليل مراجع الحسابات الخارجي للنسب المالية الرئيسية أن **البرنامج** قد غطى جميع خصومه (انظر الجدول الأول-2).

الجدول الأول-2

تحليل النسب

وصف النسبة	*31 ديسمبر/كانون الأول 2023*	*31 ديسمبر/كانون الأول 2022*	*31 ديسمبر/كانون الأول 2021 أعيد بيانها*	*31 ديسمبر/كانون الأول 2020*	*31 ديسمبر/كانون الأول 2019*
النسبة الجارية [أ] (الأصول الجارية: الخصوم الجارية)	10.2	8.2	7.2	4.3	4.1
إجمالي الأصول: إجمالي الخصوم[ب]	5.9	5.8	4.6	2.9	2.6
النسبة النقدية[ج] (النقدية + الاستثمارات الجارية: الخصوم الجارية)	4.4	2.7	2.7	1.6	1.6
نسبة السيولة السريعة[د] (النقدية + الاستثمارات الجارية + الحسابات المستحقة القبض القصيرة الأجل: الخصوم الجارية)	8.9	7.2	6.3	3.8	3.7

المصدر: الكشوف المالية ***للبرنامج****.*

[أ] تشير النسبة المرتفعة إلى قدرة الكيان على سداد التزاماته القصيرة الأجل.

[ب] تُعد النسبة المرتفعة مؤشرا جيدا على الملاءة المالية.

[ج] تشير النسبة النقدية إلى السيولة لدى الكيان. وهي تقيس مقدار النقد ومعادلات النقد والأموال المستثمرة المتاحة في الأصول الجارية لتغطية الخصوم الجارية.

[د] تُعد نسبة السيولة السريعة أكثر تحفظا من النسبة الجارية لأنها تستبعد المخزونات والأصول الجارية الأخرى، والتي يكون تحويلها إلى نقد أكثر صعوبة. ويعني ارتفاع النسبة أن المركز الجاري أكثر سيولة.

جيم- النتائج والتوصيات

1 التوصيات السابقة

22- من بين 82 توصية معلقة، أشارت تقديرات مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** قد نفذ 35 توصية (43 في المائة)، وهناك 43 توصية قيد التنفيذ (52 في المائة)، و4 تجاوزتها الأحداث (5 في المائة). وترد تفاصيل حالة تنفيذ التوصيات في الجدول الأول-3 والملحق.

الجدول الأول-3

حالة تنفيذ التوصيات السابقة

سنة تقرير المراجعة*	المجموع	منفذة بالكامل	قيد التنفيذ	لم تنفذ	تجاوزتها الأحداث
2020	2	2	-	-	-
2021	2	2	-	-	-
2022	21	7	14	-	-
2023	57	24	29	-	4
المجموع	**82**	**35**	**43**	**-**	**4**
النسبة المئوية	100	43	52	-	5

** تشير سنة تقرير المراجعة إلى سنة الدورة السنوية التي قدم مراجع الحسابات الخارجي تقاريرها.*

23- ومن أصل 43 توصية قيد التنفيذ، تتعلق 14 توصية (33 في المائة) بمراجعة حسابات عام 2022. وقد غيَّر **البرنامج** الموعد المستهدف لبعض هذه التوصيات إلى عام 2026، عندما تصبح التقارير والاستعراضات متاحة. وبالنسبة للتوصيات الأخرى، ذكر **البرنامج** أن إعادة الهيكلة التنظيمية والتغييرات ذات الصلة، التي لم تكتمل بعد، ما زالت تعيق تنفيذها. كما غيَّر **البرنامج** الموعد المستهدف للكثير من التوصيات التي أوصى مراجع الحسابات الخارجي بإدخال أو تنقيح التوجيهات أو التعميمات أو

المبادئ التوجيهية بشأنها. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي **للبرنامج** أن يعجل بجهود التنفيذ المتعلقة بالتوصيات المعلقة لأكثر من فترة واحدة.

24- وأغلق مراجع الحسابات الخارجي أربع توصيات لأن الأحداث تجاوزتها. وتتعلق ثلاث منها بالنتائج التي تكررت في السنة المالية 2023 من دون تغيير تقريبا عن عام 2022، ولذلك كرر مراجع الحسابات الخارجي هذه التوصيات (المرجع الفقرات 131 و159 و219). ويتوقع مراجع الحسابات الخارجي أن يعالج **البرنامج** هذه الأمور بأولوية عالية. وأغلق مراجع الحسابات الخارجي التوصية الرابعة التي جرى تجاوزها بسبب المعلومات الجديدة التي لم تكن متاحة في عام 2022.

2- الميزانية

أ- توقعات التمويل والإطار المعياري للميزانية

25- عملا بالنظام الأساسي **للبرنامج**، يتخذ المجلس التنفيذي قرارا بشأن الخطط والميزانيات الاستراتيجية والمالية. ويستعرض المجلس ويعدل ويوافق على ميزانيات البرامج والمشروعات والأنشطة، ويستعرض إدارتها وتنفيذها. وتقدم المديرة التنفيذية إلى المجلس التنفيذي ميزانية **البرنامج** السنوية المدرجة في خطة الإدارة للموافقة عليها، وهي خطة عمل شاملة مدتها ثلاث سنوات يوافق عليها المجلس التنفيذي كل سنة على أساس متجدد.

26- وقدمت المديرة التنفيذية خطة الإدارة للفترة 2024-2026 في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في الفترة من 13 إلى 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2023. وبالنسبة لعام 2024، قام المجلس التنفيذي بما يلي:

- أحاط علما بالمتطلبات التشغيلية المتوقعة البالغة 22.7 مليار دولار أمريكي.
- أحاط علما بخطة التنفيذ المؤقتة بقيمة 11 مليار دولار أمريكي.
- أشار إلى مستوى تمويل مفترض يبلغ 10 مليارات دولار أمريكي.
- وافق على اعتماد لدعم البرامج والإدارة بمبلغ 568 مليون دولار أمريكي.

27- وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، أي بعد أقل من شهر واحد من الموافقة على خطة الإدارة لعام 2024، أبلغ **البرنامج** المجلس التنفيذي بضرورة تنقيح مستوى التمويل المفترض لعام 2024. وفي فبراير/شباط 2024، قدم **البرنامج** عرض إحاطة إلى المجلس التنفيذي أبلغه فيه بأنه خفض المساهمات المتوقعة لعام 2024 بنسبة 20 في المائة من 10 مليارات دولار أمريكي إلى 8 مليارات دولار أمريكي. ويقابل الانخفاض في الإيرادات المتوقعة تخفيض ميزانية دعم البرامج والإدارة من 568.0 مليون دولار أمريكي إلى 456 مليون دولار أمريكي، أي أقل بمقدار 112 مليون دولار أمريكي عن المبلغ الموافق عليه.

28- وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أنه لا توجد نصوص في الإطار التنظيمي **للبرنامج** بشأن كيفية التصرف في حالة انخفاض توقعات التمويل. وذكر **البرنامج** أنه يعتزم تزويد المجلس التنفيذي "بتحديث" لخطة الإدارة لعام 2024 خلال الدورة السنوية في يونيو/حزيران 2024. وعملا بالمادة 9-8 من النظام المالي، يجوز للمدير(ة) التنفيذي(ة) اقتراح تنقيح خطة الإدارة، بما في ذلك الميزانية التكميلية، للفترة المالية بشكل وطريقة يتفقان مع خطة الإدارة، ويتطلب ذلك موافقة المجلس التنفيذي. ولا توجد لائحة أو قاعدة عامة أو مالية لتحديد الميزانية التكميلية وتنقيح خطة الإدارة بشكل أكبر. وتعني عبارة "التكميلية" بالأحرى الزيادات وليس الانخفاضات. ولا يذكر النظام الأساسي والنظام المالي واللائحة العامة أي تحديث للميزانية.

29- ومنذ عام 2016 - كجزء من خطة الإدارة - يطلب **البرنامج** من المجلس التنفيذي الموافقة على بند تعديل الميزانية. ويأذن هذا البند للمدير(ة) التنفيذي(ة) بتعديل ميزانية دعم البرامج والإدارة بمعدل لا يتجاوز اثنين في المائة من التغير المتوقع في الدخل. ومن مجرد الصياغة، سيغطي هذا التفويض أيضا تخفيضا في ميزانية دعم البرامج والإدارة. ومع ذلك، في حالة تخفيض التمويل لعام 2024 بمقدار ملياريْ دولار أمريكي، فإن قاعدة 2 في المائة ستسمح بتعديل قدره 40 مليون دولار أمريكي وليس المبلغ اللازم وهو 112 مليون دولار أمريكي. وعلاوة على ذلك، يفسر النظام المالي الموافقة على الميزانية بمعنى السقف: بعد موافقة

المجلس التنفيذي على خطة الإدارة، يحق للمدير(ة) التنفيذي(ة) تخصيص الأموال وتسديد المدفوعات، في حدود المبلغ الموافق عليه. وبالتالي، لا يُتوقع حاليا تخفيض الميزانية في الإطار التنظيمي.

30- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن تنقيح توقعات التمويل بنسبة 20 في المائة خلال شهر واحد من الموافقة الأولية تثير الشكوك حول موثوقية التوقع. ويقر مراجع الحسابات الخارجي بأن خطة الإدارة تُصاغ بحلول منتصف السنة لعرضها على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني، وأنه لا يمكن النظر إلا في المعلومات المتوفرة في ذلك الوقت. ومع ذلك، إذا تغيرت الافتراضات والتنبؤات الأساسية جذريا في الأشهر اللاحقة، وإذا توفرت معلومات أفضل وقت انعقاد دورة نوفمبر/تشرين الثاني، ينبغي **للبرنامج** أن يبلغ المجلس التنفيذي بهذه المعلومات للتمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة ومستدامة.

31- وعلاوة على ذلك، فإن الشكل المقصود "لتحديث" الميزانية ليس مناسبا في حالة انخفاض التمويل بنسبة 20 في المائة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوقيت المقترح في يونيو/حزيران - عندما يكون **البرنامج** بالفعل في منتصف الطريق خلال سنة ميزانية عام 2024 بعد دفع نصف المصروفات - ليس مناسبا.

32- وينبغي **للبرنامج** أن يلتمس توضيحات من المجلس التنفيذي بشأن كيفية التصرف في حالات الفروق الكبيرة في التمويل، وخاصة الانخفاضات، بعد الموافقة على خطة الإدارة. ويتمتع المجلس التنفيذي بسلطة وضع اللائحة العامة والنظام المالي لتنظيم إدارة صندوق **البرنامج**. وتحدث الفروق في التمويل المتوقع بانتظام ولها أثر مباشر على الميزانية المتوقعة لدعم البرامج والإدارة وعمليات **البرنامج** بصفة عامة. وينبغي أن يعمل **البرنامج** في ظل إطار تنظيمي واضح يحدد متى وبأي شكل، على سبيل المثال، تنقيح خطة الإدارة، للحصول على الموافقات المنقحة من المجلس التنفيذي، ولا سيما في ما يتعلق بالانخفاضات المتوقعة في التمويل.

33- وبغض النظر عن أن الإذن بتعديل الميزانية بنسبة 2 في المائة ليس كافيا للوضع في عام 2024، فإن طلب إذن بشكل متكرر كجزء من خطة الإدارة ليس نهجا منتظما وصحيحا من وجهة النظر القانونية والتقنية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي **للبرنامج** أن يضع لوائح على أعلى مستوى من تسلسله الهرمي المعياري لتنظيم الإجراءات التي تتطلبها إدارة **البرنامج** في حالات الانخفاضات والزيادات الكبيرة في توقعات التمويل. وعلى سبيل المثال، يمكن النظر في مذكرة تكميلية أو ملحق لخطة الإدارة لتمكين المجلس التنفيذي من اتخاذ قرارات مستنيرة وتنقيح الأرقام الرئيسية إذا كان تنقيح وثيقة خطة الإدارة الشاملة غير عملي.

34- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحسّن البرنامج موثوقية توقعاته التمويلية ويضع عتبات واضحة عندما يتعين إرسال إخطارات تكميلية مخصصة إلى المجلس التنفيذي.**

35- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقترح البرنامج على المجلس التنفيذي معايير التنقيحات المطلوبة لخطة الإدارة في حالة وجود فروق في توقعات التمويل للتمكين من تعديل اللائحة العامة أو النظام المالي.**

36- ووافق **البرنامج** على التوصيات وعلى أن الأمر متروك للمجلس التنفيذي ليقرر ما إذا كان من الضروري إجراء تعديل على اللائحة العامة أو النظام المالي. وقد ذكر **البرنامج** أنه بدأ بالفعل في استعراض عملية توقع التمويل وسيجري تغييرات لتحسين الموثوقية. كما ذكر **البرنامج** أنه سيقترح، في مشاوراته مع المجلس التنفيذي بشأن خطة الإدارة لعام 2025، صيغة بديلة للقرار الذي ينظم التغييرات في الميزانية في ضوء التغييرات في توقعات المساهمات، وسيستكشف مع المجلس التنفيذي ما إذا كان من المناسب إدخال تعديلات على اللائحة العامة أو النظام المالي.

ب-الميزانية السنوية

37- عملا بالمعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تُعرّف الميزانية الأصلية بأنها الميزانية الأولية الموافق عليها لفترة الميزانية. وتتطلب المادة 9-4 من النظام المالي أن تتضمن خطة الإدارة جداول مقارنة تبين المقترحات الخاصة بالفترة المالية التالية، وميزانية **البرنامج** الموافق عليها للفترة المالية الحالية، وميزانية **البرنامج** المعدلة الموافق عليها للفترة الحالية في ضوء المقبوضات والنفقات الفعلية.

38- وبالنسبة لعام 2024، أشارت خطة الإدارة إلى مستوى تمويل مفترض قدره 10 مليارات دولار أمريكي، ومتطلبات تشغيلية متوقعة قدرها 22.7 مليار دولار أمريكي، وخطة تنفيذ مؤقتة بقيمة 11 مليار دولار أمريكي. وأحاط المجلس التنفيذي علما بهذه المعلومات. وتضمنت خطة الإدارة أيضا اعتمادات لدعم البرامج والإدارة لعام 2024 بقيمة 568 مليون دولار أمريكي، والتي وافق عليها المجلس التنفيذي.

39- ويشكل مكون دعم البرامج والإدارة حوالي 5 في المائة وخطة التنفيذ المؤقتة حوالي 95 في المائة من إجمالي الميزانية السنوية. ولا يوافق المجلس التنفيذي على الاحتياجات التشغيلية المتوقعة وخطة التنفيذ المؤقتة ولكنه يحيط علما بهذه المعلومات.

40- وإلى جانب خطة الإدارة، يوافق المجلس التنفيذي على خطط استراتيجية قطرية منفصلة للمكاتب القطرية. وتحتوي الخطط الاستراتيجية القطرية على ميزانيات الحوافظ القطرية للمكاتب القطرية، والتي ترتبط بنوعين من الأنشطة: نهج قائم على الاحتياجات لأنشطة الإغاثة (إنقاذ الأرواح) ونهج قائم على الموارد للأنشطة الإنمائية (تغيير الحياة). وتشير المادة العاشرة-8 من اللائحة العامة إلى أنه لا يجوز الموافقة على الأنشطة الإنمائية إلا إذا كانت قابلة للتنفيذ في حدود الموارد المتوفرة المقدرة.

41- وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** ليس لديه وثيقة واحدة تحتوي على الميزانية الموافق عليها لفترة الميزانية. وبدلا من ذلك، يوافق المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية في إطار السلطة المفوضة إليها، على ميزانيات المكاتب القطرية في وثائق منفصلة مختلفة. وعلى سبيل المثال، في ما يتعلق بعام 2023، وافق المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية على 97 خطة استراتيجية قطرية منفصلة. ويقدم الجدول الأول-4 أدناه لمحة عامة على ميزانيات الحوافظ القطرية الموافق عليها لعام 2023:

الجدول الأول-4

ميزانيات الحوافظ القطرية لعام 2023

(بالدولارات الأمريكية)

الرقم	ميزانيات الحوافظ القطرية (الفترة)	2023
1	ميزانية الحافظة القطرية لليمن (2023-2025)	2 769 143 318
2	ميزانية الحافظة القطرية لأفغانستان (2018-2025)	2 087 442 639
3	ميزانية الحافظة القطرية لإثيوبيا (2020-2025)	1 634 994 448
4	ميزانية الحافظة القطرية لسوريا (2022-2025)	1 406 299 517
5	ميزانية الحافظة القطرية للصومال (2022-2025)	1 404 532 094
6	ميزانية الحافظة القطرية لجنوب السودان (2023-2025)	1 256 681 028
7	ميزانية الحافظة القطرية للبنان (2023-2025)	1 254 766 585
8	ميزانية الحافظة القطرية لأوكرانيا (2023-2024)	1 066 717 742
9	ميزانية الحافظة القطرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2021-2025)	589 320 170
10	ميزانية الحافظة القطرية للسودان (2019-2024)	523 592 576
11	ميزانية الحافظة القطرية لتشاد (2019-2024)	514 335 441
12	ميزانية الحافظة القطرية لبوركينا فاسو (2019-2025)	459 079 645
13	ميزانية الحافظة القطرية لنيجيريا (2023-2027)	443 870 270
14	ميزانية الحافظة القطرية لمالي (2020-2024)	313 669 527
15	ميزانية الحافظة القطرية لهايتي (2019-2023)	309 917 324
97-16	مجموع ميزانيات الحوافظ القطرية الأخرى البالغ عددها 82 (2017-2028)	5 388 961 717
97-1	**المجموع الكلي**	**21 423 324 008**

*المصدر: **البرنامج**، مراجع الحسابات الخارجي.*

42- وكما يتبين من الجدول أعلاه، فإن الخطط الاستراتيجية القطرية لها فترات زمنية مختلفة. وفي معظم الحالات تكون مدتها 5 سنوات، ويوافق المجلس التنفيذي على الميزانية الإجمالية لفترة 5 سنوات. وعلى سبيل المثال، خلال الدورة العادية الأولى لعام 2023، وافق المجلس التنفيذي على الخطة الخاصة بنيجيريا لمدة 56 شهرا (1 مارس/آذار 2023 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2027) بتكلفة يتحملها **البرنامج** قدرها 2.6 مليون دولار أمريكي. وكان المجلس التنفيذي قد وافق على شهري يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2023 ضمن الخطة الاستراتيجية القطرية السابقة. ولتحديد الميزانية السنوية للمكتب القطري في نيجيريا

لعام 2023، سيحتاج المجلس التنفيذي إلى استخراج شهري يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2023 من الخطة الاستراتيجية القطرية السابقة وتحديد المبلغ وإضافته للفترة من مارس/آذار إلى ديسمبر/كانون الأول 2023 من أصل المبلغ الموافق عليه البالغ 2.6 مليون دولار أمريكي. ولا يقدم **البرنامج** الأرقام السنوية لجميع الخطط الاستراتيجية القطرية في لوحة متابعة أو وثيقة.

43- ويبين الجدول أدناه الخطط الاستراتيجية القطرية التي وافق عليها المجلس التنفيذي في الفترة من 2017 إلى 2019. وفي المجمل، وافق المجلس التنفيذي (والمدير التنفيذي) على 84 خطة استراتيجية قطرية في تلك السنوات الثلاث.

الشكل الأول-1

الجدول الزمني للموافقة على الخطط الاستراتيجية القطرية، 2017-2019

خارطة الطريق المتكاملة: جدول زمني إرشادي للموافقة 2017-2019

الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة (في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2019)

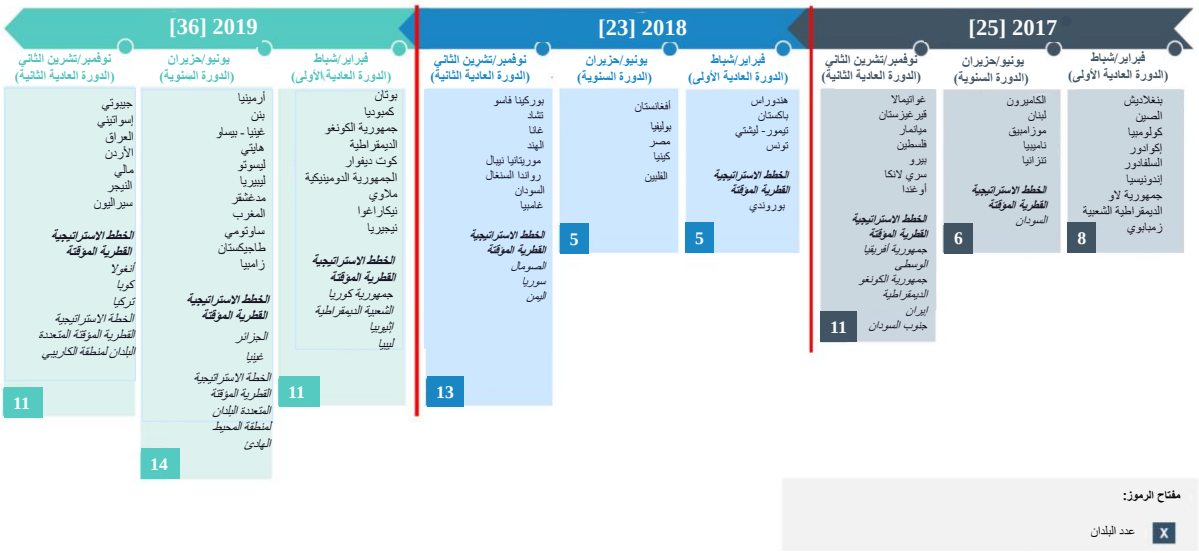

*المصدر: **البرنامج**.*

44- وبما أن المجلس التنفيذي يوافق على فترات مدتها خمس سنوات للاحتياجات التشغيلية القائمة جزئيا على الاحتياجات وجزئيا على الموارد بصورة منفصلة لكل عملية قطرية، فهو لا يوافق على ميزانية سنوية قائمة على توقعات التمويل. وبالإضافة إلى الخطط الاستراتيجية القطرية، تتولى المكاتب القطرية إعداد خطط تنفيذ سنوية تستند إلى التمويل المتوفر المتوقع. وعموما، يبلغ مستوى خطط التنفيذ نحو 60 إلى 70 في المائة من ميزانية الحافظة القطرية القائمة أساسا على الاحتياجات. ولكن، يوافق على هذه الخطط المدراء القطريون وليس المجلس التنفيذي. وبذلك تمثل الخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها حدا أعلى للإنفاق اللاحق يبلغ نحو 60 إلى 70 في المائة من الاحتياجات الموافق عليها. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه من المشكوك فيه ما إذا كانت موافقة المجلس التنفيذي على الخطط المنفصلة القائمة على الاحتياجات الرئيسية - وليس الخطط القائمة على التوقعات - تمثل بالفعل موافقة على الميزانية السنوية على النحو المحدد في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمطلوبة في النظام الأساسي. وعلاوة على ذلك، توفر خطة الإدارة مقارنة بين الأنشطة والمتطلبات التشغيلية، ولكنها لا تشير إلى الخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها.

45- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن المجلس التنفيذي - عندما يوافق على خطة استراتيجية قطرية واحدة وميزانية حافظة قطرية واحدة – لا تكون لديه لمحة عامة على نسبة هذه الخطة مقارنة بالخطط الأخرى التي جرت الموافقة عليها بالفعل، وتلك التي لا يزال يتعين الموافقة عليها للسنة نفسها. ولا يمكن للمجلس التنفيذي إجراء مقارنة واتخاذ قرار استراتيجي بشأن عمليات التركيز وتحديد أولويات الاحتياجات والأنشطة إذا لم يكن لديه مقارنة سنوية ولمحة عامة على الميزانية الواقعية الفعلية المستندة إلى توقعات التمويل التي يتعين الموافقة عليها.

46- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن عملية الموافقة على ميزانية **البرنامج** الحالية لا تمتثل لمتطلبات النظام الأساسي والنظام المالي لتقديم جداول مقارنة لمقترحات الميزانية المؤسسية السنوية للفترة المالية التالية، والميزانية الموافق عليها للفترة المالية الحالية، والميزانية الموافق عليها المعدلة للفترة المالية الحالية في ضوء المقبوضات والنفقات الفعلية.

47- وذكر **البرنامج** أنه، باعتباره منظمة مستجيبة لحالات الطوارئ، يواجه تغيرات متكررة في ميزانيات الحوافظ القطرية. ونظرا لأن الجدول الزمني لإعداد خطة الإدارة غير متوائم مع الموافقة على الخطط الاستراتيجية القطرية الفردية، وتنقيحاتها، بما في ذلك المعلومات التفصيلية بحسب البلد الذي خضع للتغييرات، فقد يؤدي ذلك إلى الارتباك وصرف الانتباه عن المناقشات الاستراتيجية المتعلقة بالميزانية. وواصل **البرنامج** الإشارة إلى أن الجدول 4-1 من خطة الإدارة لعام 2024 يوضح الميزانية الشاملة المقترحة مقارنة بميزانية العام الحالي، في حين تبين عدة جداول في القسم الثالث من خطة الإدارة المزيد من التفاصيل والمقارنات بين الاحتياجات التشغيلية المتوقعة وخطة التنفيذ المؤقتة.

48- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الجدول 4-1 لا يقدم المستوى المطلوب من التفاصيل، لأنه يبين خطط التنفيذ المؤقتة للمكاتب القطرية في رقم تراكمي واحد قدره 10 مليارات دولار أمريكي. وتشير الجداول الواردة في القسم الثالث من خطة الإدارة إلى فئات مختلفة مثل فئة النشاط وطريقة التحويل. وإجمالا، لا توفر خطة الإدارة في نسختها الحالية أساس الموافقة على الميزانية السنوية من حيث التوجه الاستراتيجي للمنظمة. وعلى وجه الخصوص، لا توجد صلة بميزانيات الحوافظ القطرية السنوية الموافق عليها. وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى الممارسات الجيدة في كيانات الأمم المتحدة الأخرى القائمة على الاحتياجات والممولة من التبرعات. وفي أحد الكيانات، تمثل الميزانية النهائية المساهمات الواردة مقابل السقف الذي يوافق عليه المجلس التنفيذي والمقرر للسنة التقويمية. وفي كيان آخر، تكون الميزانيات الموافق عليها هي الاعتمادات المأذون بها بموجب قرارات المجلس التنفيذي. بل إن كيانا آخر يستشهد بقرارات موافقة الأجهزة الرئاسية في الكشف الخامس والتي تُضاف إلى الميزانية السنوية الموافق عليها.

49- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم البرنامج، تمشيا مع المادة 9-4 من النظام المالي، بتزويد المجلس التنفيذي بوثيقة واحدة تقارن الميزانية المقترحة بالميزانية الموافق عليها الحالية والميزانية الحالية المعدلة وتسمح بالموافقة على ميزانية البرنامج السنوية، على سبيل المثال في ملحق لخطة الإدارة يحتوي على الخطط الاستراتيجية القطرية لجميع المكاتب القطرية في فترات الموافقة.**

50- ووافق **البرنامج** على التوصية وأشار إلى أنه سيستكشف مع المجلس التنفيذي المعلومات الإضافية التي سيتم إرفاقها بخطة الإدارة ويتفق معه عليها.

ج- تحركات الاحتياطيات (حساب تسوية دعم البرامج والإدارة)

51- أنشئ حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في عام 2002 لإدارة الفوائض أو العجز بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة ونفقات دعم البرامج والنفقات الإدارية. وينتج رصيد الحساب أساسا من فائض السنوات السابقة الذي لم يستهلكه النقص في ميزانية دعم البرامج والإدارة مقارنة بإيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة. ويجب أن يوافق المجلس التنفيذي على التحويلات من وإلى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

52- وفي خطة الإدارة، يعرض **البرنامج** الرصيد المتوقع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة. ووفقا لخطة الإدارة لعام 2023، كان لدى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة رصيد افتتاحي متوقع قدره 337.7 مليون دولار أمريكي حتى 1 يناير/كانون الثاني 2023. وفي الكشوف المالية لعام 2023، كشف **البرنامج** عن الرصيد الافتتاحي الفعلي البالغ 634.6 مليون دولار أمريكي. ووفقا **للبرنامج**، فإن الفارق البالغ 296.9 مليون دولار أمريكي كان أساسا بسبب إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة في خطة الإدارة التي كانت تقديرات محضة.

53- وفي خطة الإدارة لعام 2023، بلغ الرصيد الختامي المتوقع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة 284.9 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك، فإن هذا الرصيد الختامي لم يتوافق مع الرصيد الافتتاحي لخطة الإدارة لعام 2024 البالغ 390 مليون دولار أمريكي. ولم يقدم **البرنامج** أرقاما مقارنة لعام 2023 في خطة الإدارة لعام 2024 وتفسيرا للانحراف. ويوضح الجدول الأول-5 أدناه

الفروق بين الأرصدة المتوقعة وفقا لخطة الإدارة لعام 2023 والفرق في الرصيد الافتتاحي والختامي لخطة الإدارة لعامي 2023 و2024.

الجدول الأول-5

الرصيد الافتتاحي والختامي لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة وفقا لخطة الإدارة

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	2023		2024	الفرق بين الرصيد الختامي والرصيد الافتتاحي
	الرصيد الختامي	الرصيد الافتتاحي	الرصيد الافتتاحي	
خطة الإدارة (الرصيد المتوقع)	337.7	284.9	390	105.1

*المصدر: **البرنامج**، مراجع الحسابات الخارجي.*

54- ويتمتع المجلس التنفيذي بسلطة الموافقة على حساب تسوية دعم البرامج والإدارة. ولاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حجم التحويلات من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، يعد رصيدها من المعلومات المهمة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التناقضات الكبيرة بين التوقعات والأرقام الفعلية مربكة وتوفر أساسا غير صحيح لاتخاذ القرار للمجلس التنفيذي. ومع تقديم خطة الإدارة إلى المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني، تتوفر تقديرات أكثر موثوقية للسنة الحالية وينبغي عرضها. وينبغي **للبرنامج** أن يقدم أحدث الأرصدة الفعلية المتوفرة وأن يبين مقارنة لمدة ثلاث سنوات لتحركات حساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

55- وفي خطة الإدارة لعام 2023، وافق المجلس التنفيذي على تحويل مبلغ 6.1 مليون دولار أمريكي من حساب دعم البرامج والإدارة إلى عمليتي أفغانستان واليمن. ووافق المجلس التنفيذي على خطة الإدارة لعام 2023 في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 وتتعلق بالميزانية السنوية لعام 2023. وقد سجل **البرنامج** بالفعل تحويلا بقيمة 6.1 مليون دولار أمريكي في الكشوف المالية لعام 2022. وذكر **البرنامج** أنه جرى تعديل تسجيل المنحة في عام 2022، وبالتالي لم يكن من الممكن انتظار إجراء التحويل في عام 2023.

56- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن تسجيل موافقة المجلس التنفيذي في الفترة المالية الخاطئة يمثل انتهاكا لسلطة الميزانية الممنوحة للمجلس التنفيذي ويظهر نقصا في الشفافية في الإفصاحات ووثائق الرقابة المتعلقة بحساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

57- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم البرنامج بإعادة صياغة المعلومات المتعلقة بحساب دعم البرامج والتسوية الإدارية في خطة الإدارة، وأن يزود المجلس التنفيذي بآخر القيم الفعلية للميزانية، ويضمن مطابقة الأرصدة الختامية والأرصدة الافتتاحية وأن يقدم إيضاحات إذا تغيرت الافتراضات بأثر رجعي.**

58- ووافق **البرنامج** على التوصية.

دال- المبادرات المؤسسية الحاسمة

59- في عام 2015، كجزء من "التقرير المرحلي"[1]، وافق المجلس التنفيذي على استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في المبادرات المؤسسية الحاسمة. ووفقا للتقرير المرحلي، فإن معايير الموافقة على المبادرات المؤسسية الحاسمة هي أن تكون المبادرة لمرة واحدة، ولا تغطيها الميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة، ولا تتعلق بمشروع، وتحتاج إلى تمويل يمكن توقعه، ومن غير المرجح أن تولد استثمارات إضافية كافية من الجهات المانحة وتُركز على التغيير التنظيمي. وإلى جانب هذا التقرير المرحلي، لا يوجد تعريف للمبادرات المؤسسية الحاسمة، ولا سيما في النظام الأساسي والنظام المالي واللائحة العامة **للبرنامج**.

[1] WFP/EB.A/2015/6-C/1، التقدم المحرز في استعراض الإطار المالي، بما في ذلك تكاليف الدعم غير المباشرة.

60- وأشار مراجع الحسابات الخارجي، في تقريره عن مراجعة الأداء لعام 2021، إلى أن المبادرات المؤسسية الحاسمة قد زادت منذ عام 2015، وأنه حتى عام 2021، نفذ **البرنامج** 31 مبادرة مؤسسية حاسمة بميزانية إجمالية قدرها 237.5 مليون دولار أمريكي.

61- وبالنسبة لعام 2024، وافق المجلس التنفيذي على ثماني مبادرات مؤسسية حاسمة بميزانية إجمالية قدرها 97.9 مليون دولار أمريكي. ويُظهر الملحق الثالث من خطة الإدارة لعام 2024 المبادرات المؤسسية الحاسمة الثماني المقترحة لعام 2024 ويتضمن لكل مبادرة مؤسسية حاسمة جدولا يتضمن - من بين أمور أخرى - المبلغ المطلوب موافقة المجلس التنفيذي عليه، ومدة صلاحيته. ومن بين المبادرات المؤسسية الحاسمة الثماني، بدأت أربع منها في السنوات السابقة. وأشار **البرنامج** في الملحق إلى المبلغ الذي طلب الحصول على موافقة إضافية من المجلس التنفيذي عليه في عام 2024، ولكن ليس الموافقات السابقة والأرصدة المرحّلة. وهذا يعني أنه من خلال المعلومات المقدمة في خطة الإدارة، لم يكن لدى المجلس التنفيذي لمحة عامة على إجمالي ميزانية المبادرات المؤسسية الحاسمة. ويوضح الجدول الأول-6 أدناه الموافقات والأرصدة المرحلة لثماني مبادرات مؤسسية حاسمة نشطة في عام 2024.

الجدول الأول-6

الموافقات على المبادرات المؤسسية الحاسمة لعام 2023 وعلى خطط الإدارة لعام 2024

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	المبادرة المؤسسية الحاسمة	عمر النشاط	**إجمالي عامي 2023 و2024**	خطة الإدارة لعام 2024				خطة الإدارة لعام 2023	
				موافقة المجلس	طلب لعام 2025	طلب لعام 2024	مرحّل من عام 2023	موافقة المجلس	مرحّل من عام 2022
1	الاستثمار في العاملين في **البرنامج**	2024-2022	**54.0**	27.0		32.4	5.4	27.0	5.6
2	الرصد وإدارة الهوية وإمكانية التتبع	2025-2024	**23.7**	23.7	2.9	20.8			
3	الملاءمة للمستقبل في مشهد تمويلي متغيّر	2025-2024	**7.9**	7.9	1.0	6.9			
4	تحسين العمليات المؤسسية	2025-2024	**21.0**	21.0	8.6	12.4			
5	تحسين نموذج دعم المكاتب القطرية وتبسيطه	2024	**6.2**	3.0		3.0		3.2	
6	خارطة طريق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن الكفاءة	2024-2023	**12.4**	5.8		5.8		6.6	
7	صندوق تعويضات انتهاء الخدمة*	منذ 2021	**0.0**	0.0		3.8	3.8		
8	المبادرة المتعددة السنوات بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة وإطار النتائج المؤسسية	2024-2022	**13.6**	0.0		12.8	12.8	13.6	2.1
المجموع			**138.8**	88.4	12.5	97.9	22.0	50.4	7.7

* مذكرة مفاهيمية غير مدرجة كتمويل إضافي لم تكن مطلوبة ولم تكن هناك أي تغييرات على نتاجها الواحد.

*المصدر: **البرنامج**، مراجع الحسابات الخارجي.*

62- وفي عام 2023، أشار **البرنامج** إلى ميزانية أصلية للمبادرات المؤسسية الحاسمة بقيمة 58.2 مليون دولار أمريكي (مقربة) في الكشف الخامس من الكشوف المالية. ويرتبط هذا بخطة الإدارة لعام 2023، التي وافق فيها المجلس التنفيذي على مبلغ 50.4 مليون دولار أمريكي، والأرصدة المرحّلة من التمويل الموافق عليه في عام 2022 بمبلغ 7.7 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك، وفقا للكشف الخامس، بلغ الرصيد النهائي للمبادرات المؤسسية الحاسمة لعام 2023 مبلغ 78.6 مليون دولار أمريكي. وذكر **البرنامج** أن الزيادة البالغة 20.4 مليون دولار أمريكي ترجع إلى الرصيد المرحّل في نهاية عام 2023 في ما يتعلق بالمبادرتين المؤسسيتين الحاسمتين "تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة وإطار النتائج المؤسسية" البالغة 11.4 مليون دولار أمريكي و"صندوق تعويضات انتهاء الخدمة" البالغة 9 ملايين دولار أمريكي.

63- وذكر **البرنامج** أنه في نهاية السنة، أُجري تحليل، ورُحّل أي رصيد غير منفق لاستخدامه في السنة التالية. ونظرا لأن المبالغ السنوية الواردة في خطة الإدارة كانت مبنية على المبالغ المرحّلة المقدّرة، فمن الممكن وجود فرق عندما يكون المرحّل الفعلي أعلى أو أقل.

64- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، لم يطلب **البرنامج** موافقة إضافية من المجلس التنفيذي على المبادرتين المؤسسيتين الحاسمتين "تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة وإطار النتائج المؤسسية" و"صندوق تعويضات انتهاء الخدمة". وقد كشف للمجلس التنفيذي

عن توفر مبلغ مُرحّل قدره 12.8 مليون دولار أمريكي و3.8 مليون دولار أمريكي للمبادرتين المؤسسيتين الحاسمتين. وفي الواقع، كان لدى كلتا المبادرتين المؤسسيتين الحاسمتين رصيد مُرحّل إجمالي قدره 37 مليون دولار أمريكي.

65- وأنشئ صندوق تعويضات انتهاء الخدمة في عام 2021 بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي. وفي عام 2022، كان لدى الصندوق بالفعل رصيد غير منفق قدره 9 ملايين دولار أمريكي. وبلغ المبلغ المرحّل من المبادرة المؤسسية الحاسمة "تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة وإطار النتائج المؤسسية" 11.7 مليون دولار أمريكي في عام 2022. وهذا يعني أنه من عام 2021 إلى عام 2023، أنفق **البرنامج** مليون دولار أمريكي من أصل 10.0 ملايين دولار أمريكي من المبادرة المؤسسية الحاسمة الخاصة بتعويضات انتهاء الخدمة و1.6 مليون دولار أمريكي من أصل 13.6 مليون دولار أمريكي من المبادرة المؤسسية الحاسمة الخاصة بالخطة الاستراتيجية الجديدة وإطار النتائج المؤسسية.

66- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الأرصدة غير المنفقة لفترة طويلة لا تدعم طبيعة المبادرات المؤسسية "الحاسمة". وعلاوة على ذلك، يشير ارتفاع الأرصدة غير المنفقة إلى عدم إحراز تقدم في المبادرات وإنجازاتها. والحاجة إلى موافقات إضافية ليست شفافة في ما يتعلق بالمعلومات التي كُشف عنها في خطة الإدارة والكشوف المالية. ولا يجوز الموافقة على المبادرات المؤسسية الحاسمة إلا إذا لم تشملها الميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة. وبالنظر إلى الرصيد الختامي لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة البالغ 401.5 مليون دولار أمريكي حتى ديسمبر/كانون الأول 2023، ينبغي **للبرنامج** أن يكشف بشفافية عن سبب التمويل الإضافي والحاجة إليه من خلال المبادرات المؤسسية الحاسمة.

67- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه نظرا لتزايد حجم وعدد المبادرات المؤسسية الحاسمة - على مر السنين - ينبغي أن تكون هناك لائحة محددة على مستوى عال في التسلسل الهرمي المعياري **للبرنامج** تحدد متى وفي ظل أي ظروف وأطر زمنية يمكن توفير مصادر التمويل الإضافية المطلوبة هذه بالإضافة إلى عنصر ميزانية دعم البرامج والإدارة.

68- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم البرنامج بتحسين طلب الموافقة على مبادراته المؤسسية الحاسمة في خطة الإدارة، وعرض الحركة التاريخية للمبادرات الفردية، والمبالغ المرحّلة من السنوات السابقة، والنفقات.**

69- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقترح البرنامج على المجلس التنفيذي تعاريف ومعايير تحدد متى وتحت أي ظروف يمكن تخصيص التمويل للمبادرات المؤسسية الحاسمة. وينبغي أن يمكّن هذا المقترح المجلس التنفيذي من تنفيذ دوره في مجال الحوكمة والنظر في تعديل اللائحة العامة أو النظام المالي.**

70- ووافق **البرنامج** على التوصيات وذكر أنه سيعزز المعلومات المتعلقة بالمبادرات المؤسسية الحاسمة لكي يتمكن القارئ من فهم المركز المالي لكل مبادرة مؤسسية حاسمة بسهولة أكبر. وسوف يقترح **البرنامج** تعريفا للمبادرات المؤسسية الحاسمة ويناقش مع المجلس التنفيذي ما إذا كان ينبغي تعديل اللائحة العامة أو النظام المالي ليشمل التعريف.

هـ- وظيفة الميزانية وإطار الميزانية والتوجيهات المتعلقة بالميزانية

إعادة الهيكلة التنظيمية لوظيفة الميزانية

71- خضع مقر **البرنامج** مؤخرا لعملية إعادة هيكلة لإداراته. وأدمج إداراته الخمس السابقة في ثلاث إدارات. وبموجب الهيكل المنقح، تم توزيع وظيفة الميزانية بين مكتب رئيس الشؤون المالية وإدارة العمليات البرامجية.

72- وتربط الميزانية بين الإدارة المالية وإدارة الموارد من ناحية والنتائج، أي البرامج والتنفيذ من الناحية الأخرى. ولذلك، يرى مراجع الحسابات الخارجي أنه من الأهمية القصوى أن تكون وحدتا الميزانية في الشؤون المالية والبرامج جيدة التنسيق ومستنيرة. وذكر **البرنامج** أن الهيكل التنظيمي الجديد قد وُضع من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق شملت المشاركة النشطة من جانب المدراء السابقين للشُعب المعنية. ونقل **البرنامج** عن إعلان المديرة التنفيذية أن "الإدارات والشُعب المعاد تشكيلها ستعزز الجهود لضمان عمل الجميع معا كفريق واحد موحد بطريقة أكثر تبسيطا وتكاملا وتعاونا". ويؤيد مراجع الحسابات الخارجي هذا الإعلان ويرى أنه بالنسبة لوظائف الميزانية المؤسسية والتشغيلية على وجه الخصوص، توجد حاجة إلى تعليمات

واضحة بشأن التعاون ومسارات عمل المعلومات، والتسلسل الإداري، وتفويض السلطات لتيسير هدف التعاون المبسط والمتكامل.

73- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن البرنامج حسن التنسيق والمواءمة بين الأدوار والمسؤوليات الخاصة بوظائف الميزانية المؤسسية والتشغيلية في الهيكل التنظيمي الجديد.**

74- ووافق **البرنامج** على التوصية وذكر أنه سيجري التعامل مع هذه التوصية وفقا للأهداف العامة للهيكل المقترح الجديد.

إطار الميزانية والتوجيهات المتعلقة بالميزانية

75- تتوزع لوائح الميزانية على وثائق مختلفة، مثل قرارات المجلس التنفيذي، وتوجيهاته، والتعميمات، ومذكرات القرارات. ويحتوي النظام الأساسي واللائحة العامة على عدد قليل جدا من لوائح الميزانية. وبالمثل، توجد أيضا توجيهات متعلقة بالميزانية في الكثير من الأدلة والوثائق التوجيهية.

76- وفي ما يتعلق بإطار الميزانية، على سبيل المثال، وفي غياب لائحة عامة أو نظام مالي، يوافق المجلس التنفيذي كل عام على عتبات أو تفويضات معينة تتعلق بالميزانية، مثل تعديل ميزانية دعم البرامج والإدارة بنسبة 2 في المائة. ويُعرَّف مصطلح "المبادرة المؤسسية الحاسمة" في وثيقة موافقة صادرة عن المجلس التنفيذي وليس في لائحة عامة أو نظام مالي. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي **للبرنامج** أن يبذل المزيد من الجهود من أجل وضع هيكل واضح وقيمة معلوماتية وسهولة في الاستخدام لإطار ميزانيته.

77- وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن التوجيهات المتعلقة بالميزانية أصبحت قديمة - ولم يجر تحديثها إلى حد كبير منذ عام 2016 - وتستخدم مصطلحات لم تعد موجودة جزئيا. ومن الصعب التنقل عبر الوثائق المختلفة، فهي متداخلة جزئيا، وليس لها بنية واضحة وارتباط وتسلسل هرمي. ومن منظور عام ولأغراض الشفافية، ينبغي **للبرنامج** أن يسعى جاهدا لإصدار وثائق توجيهية جيدة التنظيم ومكثفة يمكن الوصول إليها في مكان واحد. وذكر **البرنامج** أنه يعتزم تحديث توجيهات الميزانية وتوفير مستودع مركزي للتوجيهات المعيارية، يشمل إشارة مرجعية إلى الأطر الرئيسية والتعميمات ومذكرات القرارات.

78- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم البرنامج بتحديث وتوحيد لأدلته ووثائقه التوجيهية المتعلقة بالميزانية، وبتحديد تواريخ الاستعراض لضمان تحديث الوثائق، وبإنشاء نظام لحفظ ملفات إطار الميزانية المعمول به في مكان واحد.**

79- ووافق **البرنامج** على التوصية وذكر أنه من المتوقع الانتهاء في أوائل عام 2024 من الكثير من التحديثات التي بدأت في عام 2023 بينما سيستمر استكمال جميع التحديثات رهنا بتوافر الموارد.

80- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم البرنامج باستعراض التعاريف والقرارات المتعلقة بالميزانية على مستوى أدنى من اللائحة العامة والنظام المالي لمعرفة مدى الحاجة إلى تحويلها إلى لائحة عامة أو نظام مالي وتقديم مقترح بهذا الشأن إلى المجلس التنفيذي.**

81- ووافق **البرنامج** على التوصية وذكر أنه سيتم استعراض التعاريف والقرارات المتعلقة بالميزانية. وسيناقش **البرنامج** والمجلس التنفيذي ما إذا كانت التغييرات في اللائحة العامة أو النظام المالي ستكون مفيدة.

و- خطة الأداء السنوية

82- خطة الأداء السنوية هي الأداة المؤسسية التي تساعد أي مكتب في **البرنامج** على تحديد كيفية تحويل الموارد المالية أو البشرية أو المادية إلى نتائج برامجية خلال سنة تقويمية معينة وبالموارد المتاحة. وخطة الأداء السنوية مملوكة بالكامل للمكاتب القطرية وتسترشد باستعراض سجل المخاطر وتدمج معه.

83- وخلال إحدى زيارات المراجعة التي أجراها مراجع الحسابات الخارجي، وجد أن خطة الأداء السنوية للمكتب القطري لعام 2023 تفتقر إلى مؤشرات أداء رئيسية شاملة، ومعلومات شاملة عن الميزانيات والموارد المخططة، أو الأرقام، أو العروض الجدولية للموارد المالية أو البشرية أو المادية المخصصة للتحول إلى نتائج برامجية. وعلاوة على ذلك، لم يتلق المكتب القطري

تعقيبات من المقر والمكتب الإقليمي بشأن خطة الأداء السنوية النهائية المقدمة لعام 2022 والمخططة لعام 2023. وأبلغ المكتب القطري مراجع الحسابات الخارجي بأنه يرى أن عملية خطة الأداء السنوية مرهقة ولا تستحق الجهود المبذولة. وستضيع معلومات المكاتب القطرية الفردية أثناء عملية التوحيد على مستوى المكاتب الإقليمية، ولن تدعم العملية الاحتياجات الخاصة بكل بلد.

84- وفي عام 2022، أطلقت شعبة التخطيط والأداء المؤسسيين مبادرة مؤسسية حاسمة تغطي، في جملة أمور، عملية خطة الأداء السنوية وتهدف إلى تبسيط العمليات والنظم لتغطية التحليل والإبلاغ الشاملين في ما يتعلق بالموارد وصولا إلى النتائج. وفي حلقة عمل عقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2023 تلتها مشاورات عبر الإنترنت طوال نوفمبر/تشرين الثاني 2023، ذكر المشاركون أن أداة خطة الأداء السنوية لم تكن مكيفة مع المهمة، وكانت تفتقر إلى ميزات معينة، وأن العملية تضمنت الكثير من العمل اليدوي، ولم تكن فعالة، وكانت معقدة للغاية، وغير مجدية، وأن الجهد لم يكن يستحق الأثر. وذكر **البرنامج** أن النتائج الرئيسية هي أن **البرنامج** يفتقر إلى آليات توجيه فعالة للأداء، حيث إن خطة الأداء السنوية عبارة عن وثيقة اختيارية ثابتة لا تسمح باستعراض الأداء بشكل مستمر.

85- وتؤكد النتائج التي توصل إليها مراجع الحسابات الخارجي تعليقات حلقة العمل، ومفادها أن عملية خطة الأداء السنوية الحالية تستغرق وقتا طويلا ولا تعمل على مواءمة الجهود لتحقيق المخرجات والأثر. وعلى المكاتب القطرية أن تستثمر الوقت والجهود لتجميع خطة الأداء السنوية ولكن قابلية استخدامها محدودة بالنسبة لهم. وبما أن العملية الإلزامية لخطة الأداء السنوية تستهلك موارد المكاتب القطرية، فلا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين حصيلة العملية وفائدتها.

86- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن خطة الأداء السنوية بوجه عام توفر فرصا قوية للمكاتب القطرية **والبرنامج** لتنظيم مسارات عملهم المتعددة الوظائف، وتسهيل قياس النتائج المخططة والمحققة. وبما أن خطة الأداء السنوية لجميع المكاتب القطرية موحدة على مستوى المكاتب الإقليمية وترشد قياس أداء **البرنامج**، فإنها ذات أهمية مؤسسية. وعلاوة على ذلك، تؤدي خطة الأداء السنوية دورا في إدارة المخاطر في **البرنامج**، حيث تسترشد خطة الأداء السنوية باستعراض سجل المخاطر وتُدمج معه. وينبغي **للبرنامج** أن يبسط المعلومات السردية ويقصّرها لصالح العروض الجدولية للأرقام الرئيسية، المستمدة من البيانات المتوفرة في النظم، والمستخرجة بطريقة موحدة وآلية. وتوفر العروض الجدولية معلومات مرئية أسهل وأسرع في الفهم. وينبغي للمكاتب الإقليمية أن تدعم المكاتب القطرية استباقيا في إنتاج خطط أداء سنوية مفيدة.

87- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج ويحسّن محتوى خطة الأداء السنوية وشكلها، ولا سيما تقصير السرد لصالح العروض الجدولية للميزانية المتكاملة للنظم والبيانات المالية للتمكين من قياس الأداء وإدارته على نحو أفضل.**

88- ووافق **البرنامج** على التوصية باستعراض محتوى وشكل خطة الأداء السنوية الخاصة به، وأشار إلى أنه يجري إدخال تحسينات عليها حاليا بالفعل كجزء من الخطة المؤسسية الحاسمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

3- إطار الضوابط الداخلية المالية

أ- استبيانات الضوابط الداخلية

89- يجري **البرنامج** عمليتي استقصاء منفصلتين لاستبيانات التقييم الذاتي في ما يتعلق بالضوابط الداخلية: عملية خطاب التمثيل وعملية الضمان التي تجريها المديرة التنفيذية. وتركز العمليتان على مجالات مختلفة ولهما غرض محدد. وتعد شهادة خطاب التمثيل جزءا لا يتجزأ من إعداد الحسابات السنوية التي تركز بشكل أساسي على أخطاء المحاسبة المالية. وتأخذ عملية الضمان التي تجريها المديرة التنفيذية نظرة أوسع على بيئة الرقابة في **البرنامج** وتتطلب مدخلات من جميع المجالات الوظيفية خارج نطاق الشؤون المالية للاسترشاد بها في إعداد بيان المديرة التنفيذية بشأن الرقابة الداخلية. وفي الأساس، تركز كلتا العمليتين على الضوابط الداخلية، وتُجرى عن طريق استبيان للتقييم الذاتي، وتقدم المكاتب القطرية ووحدات المقر وكيانات **البرنامج** الأخرى الإجابات على الاستبيانات من خلال أداة تتبع المخاطر والتوصيات.

90- وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن الكثير من الأسئلة في كلتا العمليتين كانت متداخلة أو متشابهة على الأقل. وأبلغت المكاتب القطرية مراجع الحسابات الخارجي أن اختلاف غرض وزاوية العمليتين المنفصلتين ليس واضحا تماما بالنسبة لها. وقد اعتبرت المكاتب القطرية كلتا العمليتين مرهقتين وليس من السهل التعامل معهما. وذكرت أن أداة تتبع المخاطر والتوصيات لم تكن سهلة الاستخدام، وكانت وظائف قابليتها للقراءة والتحميل محدودة.

91- وبمزيد من التفصيل، وجد مراجع الحسابات الخارجي ما يلي:

- تتألف كلتا العمليتين أساسا من أسئلة بصيغة نعم أو لا، ويصل عددها الإجمالي إلى حوالي 225 سؤالا؛
- الكثير من الأسئلة والبيانات المطلوبة كانت عامة ويصعب الإجابة عليها بنعم أو لا؛
- لم يكن هناك ارتباط واضح بين الاستبيانات ومصفوفات المخاطر المؤسسية؛
- اتجهت المكاتب القطرية إلى الإجابة على الأسئلة بصورة إيجابية أكثر من كونها صحيحة؛
- استجاب أحد المكاتب القطرية بصورة مختلفة في كلتا العمليتين من دون عواقب.

92- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه إذا كانت الأسئلة واسعة النطاق للغاية وأجاب المجيبون بصورة إيجابية أكثر من كونها صحيحة، فإن الاستبيان يصبح أقل جدوى وموثوقية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي **للبرنامج** تضييق نطاق الأسئلة وتحديدها. ويرى مراجع الحسابات الخارجي كذلك أنه ينبغي استعراض عدد الأسئلة وتقليصه لجعل الاستقصاء أكثر دقة وأفضل في التعامل معه - وخاصة بالنسبة للمكاتب القطرية الصغيرة. ومن شأن ذلك أن يحسن دقة الإجابات وموثوقيتها.

93- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي استكمال الأسئلة بصيغة نعم أو لا بمعلومات موضوعية وقابلة للقياس ومؤشرات أداء رئيسية نوعية يمكن استخلاصها من نظام تخطيط الموارد المؤسسية، على سبيل المثال، المهل الزمنية للالتزامات المفتوحة، وتقادم المخزونات، وانقضاء تواريخ الصرف النهائية. وقد طبقت منظمات الأمم المتحدة الأخرى بالفعل هذا النهج.

94- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن وجود صلة واضحة بين الاستبيان والمخاطر المؤسسية سيكون مفيدا لهذه العملية. ومن شأنه أن يمكّن المجيبين من فهم خطورة بعض الأسئلة والأسباب التي تجعل الأسئلة ذات صلة بالسنة المحددة فهما أفضل.

95- وفي ما يتعلق بسهولة استخدام نظام أداة تتبع المخاطر والتوصيات، ينبغي **للبرنامج** أن يقوم بتحليل ما إذا كان النظام يدعم هذه العملية بطريقة فعالة من حيث التكاليف، على سبيل المثال من خلال توفير أدوات التحليل والقيمة المضافة التي لا يمكن أن توفرها وظيفة ماكرو العادية في برمجية إكسل.

96- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج استبياناته المتعلقة بالضوابط الداخلية بحثا عن التداخلات والتوحيد المحتمل، وأن يستكمل الأسئلة بصيغة نعم أو لا بمؤشرات أداء رئيسية محسوبة بموضوعية، وأن يستعرض أداة البرمجيات من حيث سهولة الاستخدام وفعالية وظائفها من حيث التكاليف.**

97- ووافق **البرنامج** على التوصية وذكر أنه سيجري تقييما دقيقا لجدوى الحد من التداخل واحتمال توحيد الاستبيانين، مع الحفاظ على التركيز على أغراض كل منهما. وسيواصل **البرنامج** أيضا استكشاف روابط إضافية للوحات المعلومات الحالية حيثما يمكن لتعزيز الموضوعية. ووافق **البرنامج** على الحاجة إلى إجراء استعراض لأداة تتبع المخاطر والتوصيات من حيث سهولة استخدامها وتكاليفها وفوائدها، وهو ما كان يجري بالفعل.

ب-الرصد والرقابة

98- يلتزم **البرنامج** في إطار الرقابة الخاص به بمواصلة تحسين وظيفة الرقابة وتعزيز أعلى المعايير. وعملا بنموذج الخطوط الثلاثة، تضطلع المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر بأدوار مختلفة في هذه العملية. وعلى وجه الخصوص، ترصد المكاتب الإقليمية والمقر المخاطر والضوابط بصورة مستقلة وتضع السياسات والمعايير لبيئة الرقابة وتستعرض امتثال المكاتب القطرية للإطار التنظيمي. ومن الأدوات المهمة لتنفيذ الرقابة، من بين أمور أخرى، الفصل بين الواجبات، والموافقات، والفحوصات، والعناية الواجبة، والرصد الداخلي.

99- ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي عدة نقاط ضعف على مستوى المكاتب القطرية أثناء فحص العينات وزيارات المراجعة، على سبيل المثال:

- لم تكن التحويلات المدرسية قابلة للمطابقة على الفور مع السجلات المحاسبية ولم توفر مسارا مناسبا للمراجعة؛
- كانت الاستعراضات التي أجرتها لجنة المشتريات والعقود الخاصة اللاحقة للوقائع غير كاملة. ومع ذلك، فإن استبيانات التقييم الذاتي للضوابط الداخلية لم تستفسر عن مدى اكتمال المشتريات المبلغ عنها اللاحقة للوقائع؛
- دفع أحد المكاتب القطرية سلفا للتحويلات القائمة على النقد لفترات التنفيذ السابقة ولم يطابق استخدامها. وخلافا للمبادئ التوجيهية القائمة، دفع المكتب القطري سلفا جديدة قبل سداد السلف القديمة (بالكامل).

100- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي تعزيز وعي المكاتب القطرية بأهمية الرصد والمطابقة. وهذا أمر مهم لضمان التحسين المستمر للعمليات والضوابط. ومن شأن هذه التحسينات أن تعزز نظام الضوابط الداخلية داخل **البرنامج**. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه يمكن تحقيق التحسينات عن طريق معالجة المجالات ذات الصلة في استبيانات التقييم الذاتي للضوابط الداخلية.

101- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعزز البرنامج وعي المكاتب القطرية بأهمية الرصد والمطابقة، على سبيل المثال في مجالات المشتريات والتحويلات المدرسية والتحويلات القائمة على النقد وتوثيقها، ويطلب من المكاتب القطرية الإبلاغ عن أنشطة الرصد والمطابقة الخاصة بها في استبيانات التقييم الذاتي للضوابط الداخلية.**

102- ووافق **البرنامج** على التوصية وذكر أنه سيواصل استعراض ما إذا كانت الأقسام المقابلة في عملية الضمان التي تجريها المديرة التنفيذية تتطلب التعزيز للدورة القادمة بما يتماشى مع التوجيهات المؤسسية المتطورة.

ج- إجراءات مكافحة التدليس والفساد

103- يعتمد **البرنامج**، بوصفه منظمة ممولة بالتمويل الطوعي، على مساهمات الجهات المانحة له. وينطبق هذا خاصة على هيكل الجهات المانحة الذي يحتوي على عدد قليل من الجهات المانحة الكبيرة. وفي عامي 2023 و2022، تلقى **البرنامج** ما يقرب من 60 في المائة و70 في المائة على التوالي من تمويله من ثلاث جهات مانحة كبرى.

104- ووفقا لسياسة **البرنامج** بشأن مكافحة التدليس والفساد، يجب ألا يكون الموردون مدرجين في قائمة الجزاءات الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ويجب ألا يكونوا قد ارتكبوا أعمالا احتيالية أو غير أخلاقية أو غير مشروعة. وعملا بدليل الإدارة المالية، يجري فحص الموردين المحتملين للتأكد من أنّهم غير مدرجين في قائمة جزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

105- في مراجعة عام 2022، وجد مراجع الحسابات الخارجي حالة تم فيها إدراج مالك أحد الموردين في قائمة العقوبات وقدم المورد خدمات إلى **البرنامج**. واستجابة لملاحظة مراجع الحسابات الخارجي لعام 2022، وافق **البرنامج** على تعديل عملياته ولكنه لم يفعل ذلك حتى الآن.

106- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن اعتماد **البرنامج** ماليا على عدد صغير من الجهات المانحة الرئيسية يشكل خطرا. فإذا قررت الجهات المانحة الرئيسية خفض أو إنهاء تمويلها بسبب احتمال عدم الامتثال لسياسات مكافحة التدليس والفساد، فإن هذا يؤثر على الفور على قدرة **البرنامج** على تنفيذ ولايته.

107- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن ينظر البرنامج في اتخاذ إجراءات إضافية لضمان الامتثال لسياسته بشأن مكافحة التدليس والفساد، ولا سيما في ضوء البائعين الخاضعين لعقوبات ومتطلبات الجهات المانحة.**

108- وقَبِل **البرنامج** التوصية وذكر أنه سينظر في اتخاذ إجراءات إضافية للامتثال لسياسة مكافحة التدليس والفساد.

د- أوامر الشراء اللاحقة للوقائع

109- وفقا لدليل شراء السلع والخدمات، يُعرَّف الشراء اللاحق للوقائع على أنه التزام ملزم قانونا بشراء السلع أو الخدمات قبل تسجيل الالتزام رسميا في النظام. ويوضح الدليل كذلك أن المشتريات اللاحقة للوقائع تشكل انتهاكا خطيرا لقواعد **البرنامج** ونظمه وينبغي اعتبارها استثناءات.

110- ومن بين أمور أخرى، يحدد الدليل أيضا ما يلي:

- تستعرض لجنة المشتريات والعقود جميع الحالات اللاحقة للوقائع مرتين سنويا في المقر وفصليا في المكاتب خارج المقر؛
- تقدم مكاتب **البرنامج** ملخصا لجميع المشتريات اللاحقة للوقائع التي نفذتها مكاتبها في سنة معينة إلى وحدة مشتريات السلع والخدمات؛
- تستعرض وحدة مشتريات السلع والخدمات المعلومات الواردة وتجمع تقريرا موحدا عن الأنشطة العالمية كل سنة بما في ذلك التحليل والتعليقات ذات الصلة؛
- يُستعرض التقرير النهائي من جانب مدير شعبة سلسلة الإمداد ويُقدم إلى نائب المديرة التنفيذية ورئيس الشؤون المالية للحصول على المعلومات واتخاذ الإجراءات الإضافية، إذا رأوا ذلك ضروريا.

111- وطلب مراجع الحسابات الخارجي قائمة بجميع المشتريات اللاحقة للوقائع في عام 2023 وآخر تقريرين موحدين عن الأنشطة العالمية، بما في ذلك التحليل والتعليقات ذات الصلة المقدمة إلى نائب المدير(ة) التنفيذي(ة) ورئيس الشؤون المالية. وقدم **البرنامج** موجزا أُعد ببرمجية إكسل للحالات اللاحقة للوقائع لعام 2023 وأبلغ مراجع الحسابات الخارجي بأن التقارير النهائية المطلوبة لم تكن متاحة بحلول مارس/آذار 2024.

112- ولم يجر **البرنامج** استعراضات لجنة المشتريات والعقود مرتين سنويا في الفترة من يوليو/تموز 2021 إلى ديسمبر/كانون الأول 2023. وكانت للحالات اللاحقة للوقائع قيمة نقدية تصل إلى 73 مليون دولار أمريكي سنويا.

113- ويصنف **البرنامج** الحالات اللاحقة للوقائع إلى ثلاث فئات. وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن 93 في المائة من الحالات تتعلق بفئتي "سوء التخطيط" و"الرقابة الداخلية" و7 في المائة بفئة "حالات الطوارئ". وأكدت زيارات المراجعة للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية هذه النتائج. وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** لم يدرج أيا من الحالات اللاحقة للوقائع التي حُددت خلال زيارات المراجعة في الموجز الذي أُعد ببرمجية إكسل. ويوضح الجدول الأول-7 أدناه أسباب الحالات المقدمة في المكاتب القطرية والمقر في الفترة من يوليو/تموز 2021 إلى ديسمبر/كانون الأول 2023.

الجدول الأول-7

أسباب المشتريات اللاحقة للوقائع في السنة المالية 2023
(عدد الحالات والنسبة المئوية)

	سوء التخطيط والرقابة	*حالات الطوارئ*	*مجموع الحالات*
المقر	153	13	166
المكاتب القطرية	37	2	39
مجموع الحالات	**190**	**15**	**205**
النسبة المئوية	**93**	**7**	**100**

*المصدر: **البرنامج**، مراجع الحسابات الخارجي.*

114- وتماشيا مع الدليل، يوافق مراجع الحسابات الخارجي على أن المشتريات اللاحقة للوقائع ينبغي أن تكون حالات استثنائية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن حالات "سوء التخطيط" و"الرقابة الداخلية" لا تمثل "حالات استثنائية" بالمعنى المقصود في الدليل. وأرجعت 93 في المائة من الحالات إلى هذه الفئات، في حين كانت الأسباب الطارئة هي الأقلية بفارق كبير بنسبة 7 في المائة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي **للبرنامج** أن ينفذ تدابير للحد من فئات سوء التخطيط والرقابة الداخلية.

115- وبما أن **البرنامج** لا يتتبع الحالات اللاحقة للوقائع بصورة شاملة، فإن الاستعراضات التي تجريها لجنة المشتريات والعقود تفتقر إلى الاكتمال. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه من الضروري أن يتخذ **البرنامج** تدابير لتحديد جميع الحالات اللاحقة للوقائع وتتبعها. وهذا أمر بالغ الأهمية للرصد الكافي وتحديد نقاط الضعف في العملية والأسباب الجذرية للحالات اللاحقة للوقائع.

116- ويشير مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** لم يمتثل للدليل. ولم يجر مراجعات نصف سنوية للجنة المشتريات والعقود ولم يرصد الحالات في الوقت المناسب لتحسين العمليات. ولم يعد **البرنامج** التقرير عن الأنشطة العالمية ولم يبلغ نائب المديرة التنفيذية ورئيس الشؤون المالية بذلك على النحو المطلوب.

117- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يجري البرنامج استعراضات للحالات اللاحقة للوقائع في المقر مرتين في السنة استنادا إلى قائمة كاملة للحالات اللاحقة للوقائع، وإعداد التقرير النهائي عن الأنشطة العالمية بما في ذلك التحليل والتعليقات، وتقديم التقرير إلى نائب المديرة التنفيذية ورئيس الشؤون المالية للعلم واتخاذ المزيد من الإجراءات، إذا رأوا ذلك ضروريا، على أساس سنوي.**

118- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقلل البرنامج الحالات اللاحقة للوقائع ضمن فئات سوء التخطيط والرقابة الداخلية، وأن يضمن قصر الحالات اللاحقة للوقائع على الحالات الاستثنائية.**

119- ووافق **البرنامج** على التوصيتين وأقر بأهمية تعزيز العمليات الخاصة بالحالات اللاحقة للوقائع. وذكر **البرنامج** أنه ملتزم باستعراض وتعزيز إبلاغه عن الحالات اللاحقة للوقائع وسينفذ تدابير تهدف إلى الحد من هذه الحالات.

هـ- الإذن بالإكراميات وشطب المبالغ

120- الإكراميات هي مدفوعات تُدفع على أساس التزامات أخلاقية من دون مسؤولية قانونية. وعملا بالمادة 12-3 من النظام المالي، يقدم المدير(ة) التنفيذي(ة) تقريرا عن الإكراميات إلى المجلس التنفيذي. وتتضمن المذكرة 9 من الكشوف المالية الإفصاح عن مدفوعات الإكراميات وتخضع للمراجعة الخارجية. وعملا بالمادة 12-4 من النظام المالي، يجوز للمدير(ة) التنفيذي(ة) أن يأذن بشطب الخسائر شريطة تقديم بيان بجميع المبالغ المشطوبة إلى مراجع الحسابات الخارجي.

121- وفي تقرير المراجعة لعام 2022، أعرب مراجع الحسابات الخارجي عن شواغله إزاء الموافقة على كل حالة على حدة وتوثيق مدفوعات الإكراميات وشطب الخسائر. ونظرا لعدم وجود وثائق قابلة للمطابقة، امتنع مراجع الحسابات الخارجي عن التعبير عن تأكيدات بشأن مدفوعات الإكراميات والشطب لعام 2022.

122- وفي عام 2023، قدم **البرنامج** الوثائق بالطريقة نفسها التي قُدمت بها في عام 2022. ولم يستجب **البرنامج** بأي حال من الأحوال لشواغل مراجعي الحسابات الخارجيين المعرب عنها في تقرير المراجعة لعام 2022.

- قدم **البرنامج** لمراجع الحسابات الخارجي تسع مذكرات قرارات خاصة بالإكراميات تبلغ قيمتها الإجمالية 6.2 مليون دولار أمريكي. وتضمنت بعض المذكرات مبالغ مقدرة أو تصل إلى مبلغ ما. ووصل المبلغ المسجل للإكراميات إلى 2.9 مليون دولار أمريكي. وبناء على الطلب المتكرر من مراجع الحسابات الخارجي، أنشأ **البرنامج** يدويا ملف مطابقة؛
- وبالنسبة لشطب الخسائر، قدم **البرنامج** 16 وثيقة بشأن موافقات الشطب. وبناء على هذه الوثائق، لم يكن من الممكن - باستثناء في حالة واحدة - مطابقة المبلغ المفصح عنه في الكشوف المالية.

123- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعزز البرنامج ضوابطه الداخلية على حالات الإذن بالإكراميات وشطب المبالغ.**

124- ووافق **البرنامج** على التوصية.

4- العمليات المالية

أ- إدارة المنح - تاريخ الصرف النهائي

125- وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تعد الأصول موارد يسيطر عليها أحد الكيانات نتيجة لأحداث سابقة. وينص دليل الإدارة المالية على أن الأصول - مثل المخزونات - تُسجل عند استلامها فعليا. ويحدد الدليل أيضا أن أرصدة المساهمات غير المنفقة تحدث عندما لا يتمكن **البرنامج** من استخدام المساهمة، كليا أو جزئيا، المستلمة بالكامل ضمن فترة توفّرها. وتتألف معظم المساهمات من عدة منح. وتاريخ الصرف النهائي هو آخر تاريخ يمكن فيه صرف المنح، وهذا يعني حتى يُمكن تسجيل المصروفات. وتتطلب المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، مثل الصورة الحقيقية والعادلة، تسجيل المعاملات بما يتماشى مع الظروف الواقعية، في التاريخ الصحيح وبالمبلغ الصحيح.

126- وعملا بالوثائق التوجيهية **للبرنامج**، لدى **البرنامج** ثلاثة خيارات لتخفيف الأثر إذا كان تاريخ الصرف النهائي على وشك الانتهاء:

- طلب تمديد المنحة؛
- عمليات إعادة التخصيص التي يجري من خلالها مراجعة إجراءات البرمجة والإنفاق السابقة وتغييرها من نشاط إلى آخر؛
- عمليات إعادة التمويل التي يجري من خلالها مراجعة إجراءات البرمجة والإنفاق السابقة وتغييرها من منحة إلى أخرى.

127- وفي جميع الخيارات الثلاثة، على **البرنامج** أن ينظر في القيود التي تفرضها الجهات المانحة، وينبغي ألا يكون قد أصدر تقرير الجهة المانحة بعد.

128- وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى وجود عدة حالات لم يمتثل فيها **البرنامج** للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ودليل الإدارة المالية الخاص به. وسجلت المكاتب القطرية معاملات تشمل وقائع غير صحيحة لتجنب انقضاء تواريخ الصرف النهائية. ولم تتشاور المكاتب القطرية ولا المقر مع الجهات المانحة في أي من هذه الحالات.

- في إحدى الحالات، قام أحد المكاتب القطرية بتسجيل المخزونات على الرغم من أنه لم يستلم فعليا السلع الغذائية. وفي محضر اجتماع، ذكر المكتب القطري أنه كان على علم بأن هذا النهج لا يتوافق مع لوائح **البرنامج** ولا مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمعايير المحاسبية المقبولة عموما.
- وفي حالتين أخريين، أعاد أحد المكاتب القطرية تخصيص الأموال المخصصة من منحة إلى أخرى من الجهة المانحة نفسها، ومن منحة من جهة مانحة إلى منحة من جهة مانحة أخرى من دون التشاور مع الجهة المانحة.
- وفي حالة أخرى، قيد **البرنامج** مصروفات تتعلق فعليا بالسنتين الماليتين 2021 و2022 في السنة المالية 2023. وذكر **البرنامج** أن إعادة القيد كانت ضرورية لأنه سجل المنحة بصورة خاطئة في عامي 2021 و2022.

129- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي **للبرنامج** أن يفصل بين تقارير المحاسبة وتقارير الجهات المانحة. ولا يجوز **للبرنامج** أن يخالف المبادئ المحاسبية لأغراض إعداد تقارير الجهات المانحة. وحالات القيد المخالفة للظروف الواقعية، مثل تسجيل رصيد المخزونات من دون الاستلام الفعلي، وقيد معاملات الفترة السابقة، تقوض الصورة الحقيقية والعادلة للكشوف المالية. وفي الحالات المذكورة أعلاه، كان **البرنامج** يفتقر إلى عملية امتثال داخلية لضمان المحاسبة الصحيحة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه في ضوء المخاطر التي تهدد سمعة **البرنامج**، ينبغي أن يعمل على تحسين وعي الموظفين بمدى أهمية الامتثال للمعايير المحاسبية.

130- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحسن البرنامج امتثال المكاتب القطرية للتوجيهات الحالية بشأن إدارة المنح من حيث استخدام المنح ضمن تواريخ الصرف النهائية. وينبغي للبرنامج، على سبيل المثال، أن يطلب إجراء مشاورات وظيفية إلزامية مع المقر، وتوفير التدريبات الإلزامية والإضافية وتدابير بناء القدرات للمكاتب القطرية.**

131- **ويكرر مراجع الحسابات الخارجي توصيته بأن يضمن البرنامج عدم تسجيل التصحيحات لأغراض إبلاغ الجهات المانحة في سنوات مالية لاحقة.**

132- ووافق **البرنامج** على التوصيتين وذكر أنه سيعيد إنفاذ التوجيهات المؤسسية الحالية عن طريق توفير تدريب إضافي للمجموعات الوظيفية ذات الصلة وتعزيز قنوات الاتصال بين المقر والمكاتب القطرية من أجل التنسيق والدعم الفعالين للمكاتب القطرية في فهم التوجيهات المؤسسية وتطبيقها.

ب- إدارة المخزونات

مخزونات السلع الغذائية

133- ينص دليل الإدارة المالية على أنه يتعين على **البرنامج** أن يعدّ جميع السلع الغذائية من خلال عملية عدّ فعليّ للمخزونات وأن يتحقق منها مقابل المخزونات المسجلة في النظام بشكل منتظم، على أن يكون ذلك مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر.

134- ووفقا لتوجيه صادر عن شعبة سلسلة الإمداد، يجب على **البرنامج** التحقق بانتظام من سجلات أرصدة النظام ومطابقتها بالمخزونات الفعليّة وإجراء تسوية على أساس معلومات عدّ المخزون الوارد في بطاقات الموجودات اليدوية. وينبغي أن تتضمن بطاقات الموجودات، من بين أمور أخرى، أرقام الدُفعات ونوع السلعة وتاريخ الوصول والكمية الموجودة في الأصل والكمية الصادرة والرصيد. ويحتاج **البرنامج** إلى تحديث مواضع المخزون على بطاقة الموجودات والمخزون المسجل في النظام على الفور لتوفير المواقع الدقيقة للمخزونات.

135- وطلب مراجع الحسابات الخارجي - من بين وثائق أخرى - بطاقات موجودات لاثنتين وعشرين عينة من المخزون الحاضر لمتابعة الحركات ورصيد دفعة معينة. وقدم **البرنامج** جميع العينات تقريبا بعد الموعد المحدد وحمّل بطاقات الموجودات لأربع عشرة عينة. وبالنسبة لثمانية عينات، لم يقدم **البرنامج** بطاقات الموجودات حتى بعد عدة طلبات من مراجع الحسابات الخارجي. وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أنه في 5 عينات، لم تتطابق بطاقة الموجودات مع الكميات المقيّدة. وخلص مراجع الحسابات الخارجي أيضا إلى أن المقر لم يطلب بطاقات الموجودات أو الوثائق المناسبة الأخرى من المكاتب القطرية أو شركات إدارة المواقع التابعة لأطراف ثالثة لأغراض الفحص العشوائي.

136- وذكر **البرنامج** أنه يمكن العثور على بطاقات الموجودات عادة في المستودعات التي يديرها **البرنامج**، في حين أنه بالنسبة للسلع الغذائية المخزنة في مواقع تابعة لطرف ثالث (مثل الموانئ ومناطق التخليص الجمركي ومرافق التجهيز) لا تتوفر بطاقات الموجودات. وعلاوة على ذلك، إذا كانت السلع معلقة في ميناء أو منطقة جمركية للتخليص، فإن الوصول إليها مقيد من جانب سلطات الميناء لأسباب أمنية. وذكر **البرنامج** أنه يعتمد على معلومات المساحين المؤهلين وشركات التفتيش في هذه المواقع. وذكر **البرنامج** أن التأخير في تقديم بطاقات الموجودات إلى مراجع الحسابات الخارجي يمكن أن يعزى إلى حجم بطاقات الموجودات التي تُحفظ يدويا. وبالإضافة إلى ذلك، إذا كانت الدُفعة المحددة من بين السلع التي نُقلت منذ فترة طويلة، فقد كان من الصعب استخراج بطاقة الموجودات المطلوبة وتوفيرها.

137- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الحفاظ على بطاقة الموجودات وتحديثها بعناية أمر في غاية الأهمية لإدارة المخزون في **البرنامج** والرقابة عليه. وتعد بطاقة الموجودات دليلا على إجراء عملية عدّ المخزون المطلوبة ومطابقة المخزون المسجل في النظام مع المخزون الفعلي. وعلاوة على ذلك، توجد حاجة إلى إجراء عدّ دقيق للمخزون وتوثيقه من أجل الكشف الدقيق عن قيمة المخزون في التقارير الشهرية عن الإغلاق المالي والكشوف المالية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الوثائق المناسبة يجب أن تكون متاحة في أي وقت بغض النظر عن الوقت الذي نُقلت فيه السلع الغذائية ويمكن أن تدعم أيضا اختيار عمليات

الفحص العشوائي. وينبغي للمقر والمكاتب الإقليمية التأكيد على أهمية بطاقات الموجودات عن طريق مطالبة المكاتب القطرية بإرفاقها بنظام WINGS..

138- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعزز مقر البرنامج والمكاتب الإقليمية دورها الرقابي وأن تطلب بطاقات موجودات من المكاتب القطرية على أساس الفحص العشوائي لاستعراضها للتأكد مما إذا كانت دقيقة وحديثة.**

139- ووافق **البرنامج** على التوصية وأقر بأهمية تعزيز آليات الرقابة وضمان دقة بطاقات الموجودات وتوقيتها، فضلا عن مواءمتها مع المعلومات الشهرية عن الإغلاق المالي. وذكر **البرنامج** أنه يدرج تنفيذ عمليات الفحص العشوائي في المبادئ التوجيهية الموحدة واختصاصات الرقابة.

140- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يكفل البرنامج قيام موظفيه بإجراء فحص فعلي للسلع الغذائية المخزنة في مواقع تابعة لأطراف ثالثة مثل الموانئ أو مرافق التجهيز أو مناطق التخليص الجمركي، سنويا على الأقل.**

141- ولم يوافق **البرنامج** على التوصية وذكر أنه يعتمد على مساحين مؤهلين وشركات تفتيش في مثل هذه المواقع التابعة لأطراف ثالثة. وسيكون من غير العملي وغير الفعال أن يجري **البرنامج** عمليات التفتيش هذه، ولا سيما بالنظر إلى القيود المفروضة على الوصول إلى هذه المرافق.

142- ويتمسك مراجع الحسابات الخارجي بهذه التوصية. **فالبرنامج** مسؤول عن السلع الغذائية ويخضع للمساءلة عنها إلى حين توزيعها لأن السلع الغذائية تقع في عهدة **البرنامج** وتخضع لسيطرته. وكتخفيف للقيود المفروضة على الوصول، يمكن **للبرنامج** أن يطلب من أمناء المخزونات تقديم تأكيد بالمخزونات الموجودة في عهدتهم.

خسائر السلع الغذائية

143- عملا بدليل الإدارة المالية، تُدرج خسائر التسليم اليدوي في تكلفة السلع الموزعة. وينص النظام المالي على الاعتراف بخسائر السلع الغذائية كمصروفات في الفترة المالية التي حدثت فيها. وبالإضافة إلى ذلك، "يجوز للمدير(ة) التنفيذي(ة)، بعد إجراء التحقيق الشامل، التصديق بشطب الخسائر التي تحققت في الأموال والسلع وغيرها من الأصول، على أن يُقدَّم بيان بجميع تلك الخسائر المشطوبة كتابة إلى المراجع الخارجي مع الكشوف المالية" وفقا للمادة 12-4 من النظام المالي.

144- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي 10 حالات من خسائر السلع الغذائية ووجد أنه في ثلاث حالات وقعت حادثة خسائر الأغذية في السنوات السابقة واعترف بالمصروفات في عام 2023. وفي إحدى العينات، اعترف المكتب القطري بالمصروفات بعد 24 شهرا من خسائر السلع الغذائية. ولم يقدم المكتب القطري سببا لتأخر الاعتراف بالمصروفات. ولم يكن المكتب الإقليمي المعني أو المقر على علم بالتأخر في الاعتراف بالخسائر.

145- وذكر **البرنامج** أن الكثير من المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ووحدات المقر وأطراف ثالثة والسلطات الوطنية تشارك في بعض حالات خسائر الأغذية في عملية اتخاذ القرار التي قد تؤدي إلى حدوث تأخيرات. وعلى الرغم من وجود إجراءات تشغيل موحدة مناسبة، إلا أن المناولة الفعلية قد تختلف في حالات نادرة. ويدرك **البرنامج** ذلك ويعتزم تحسين العمليات بدعم من المكاتب الإقليمية.

146- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** لم يمتثل للمبادئ المحاسبية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وللنظام المالي للاعتراف بخسائر السلع الغذائية في الفترة التي تحدث فيها. ولم يقدم **البرنامج** أي أسباب لشرح الاعتراف المتأخر بالمصروفات. وهذا يدل على أن المكاتب القطرية لم توثق أسبابا مفهومة لتأخر الاعتراف بالخسائر في هذه الحالات.

147- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُسرّع البرنامج جمع المعلومات المتعلقة بخسائر السلع الغذائية ويحسنها وأن يضمن توفر قرار الشطب الذي يتخذه المدير التنفيذي في وقت إعداد الكشوف المالية على النحو المطلوب في المادة 12-4 من النظام المالي.**

148- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع مقر البرنامج، بالتعاون مع المكاتب الإقليمية، ضوابط إضافية، مثل عمليات الفحص العشوائي، للتحقق من تقارير خسائر المخزون والمخزون الحاضر في السجلات.**

149- ووافق **البرنامج** على التوصيتين وأقر بضرورة تعزيز عمليات جمع المعلومات عن خسائر السلع الغذائية. وذكر **البرنامج** أنه سيواصل جهوده لتحسين الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب. وذكر **البرنامج** أنه سيستعرض الضوابط القائمة ويعزز القدرات لدعم المكاتب القطرية في التقيد بالمعايير والإجراءات.

ج- إدارة المعدات

150- إن وحدة النظام العالمي لإدارة المعدات في نظام WINGS هي أداة إدارة الأصول المؤسسية **للبرنامج** لتتبع جميع الأصول طوال دورة حياتها. ويكون منسقو الأصول مسؤولين عن تسجيل الأصول في وحدة النظام العالمي لإدارة المعدات عند استلامها. ومعاملة استلام السلع المحسنة (MIGO) هي التطبيق الذي يهدف إلى تبسيط عملية إدارة المعدات من خلال الأتمتة.

151- وعُمّم تطبيق MIGO على المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية في يوليو/تموز 2022. ومن المقرر مشاركة المقر في عام 2024. ووفقا لتقرير وحدة إدارة الأصول، من بين 000 120 عنصر جديد، أُنشئ ما يقرب من 000 52 عنصر، أي ما يعادل 43 في المائة، من خلال عملية تطبيق MIGO في عام 2023.

152- وتضمن مجموعة البيانات المؤتمتة من خلال تطبيق MIGO دقة البيانات واتساقها، وتتجنب ازدواجية الجهود، وتعزز جودة البيانات. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** لم يستخدم تطبيق MIGO إلى أقصى حد. وينبغي **للبرنامج** أن يرفع وعي منسقي الأصول لاستخدام وظيفة MIGO بشكل أكبر وأن يعزز على نطاق واسع فوائد أتمتة تطبيق MIGO المتمثلة في تحسين جودة البيانات وتوفير الوقت.

153- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يشجع البرنامج استخدام تطبيق MIGO لأتمتة عملية إدارة المعدات بدرجة أكبر.**

154- ووافق **البرنامج** على التوصية وذكر أن الإدارة ستواصل الترويج لاستخدام تطبيق MIGO على نطاق المنظمة للاستفادة من العملية المؤتمتة لإدارة الأصول.

د- الاعتراف على أساس الاستحقاق

155- في مراجعة عام 2022، حدد مراجع الحسابات الخارجي معاملات كانت ستتطلب اعترافا إضافيا على أساس الاستحقاق بقيمة 17.4 مليون دولار أمريكي. وأوصى مراجع الحسابات الخارجي بأن يخفف **البرنامج** من مخاطر السلع والخدمات التي تلقاها ولكن لم يسجلها بعد في نهاية العام من خلال الاستحقاق الدائم استنادا إلى اتجاه المعاملات غير المسجلة على مدى السنوات الخمس الماضية. وحلّل **البرنامج** اتجاه المعاملات القائمة على أساس الاستحقاق غير المسجلة وقرر أنه في المتوسط، كان من الضروري الاعتراف بمبلغ إضافي قدره 30 مليون دولار أمريكي على أساس الاستحقاق في السنوات الخمس الماضية. وأخطر **البرنامج** مراجع الحسابات الخارجي بأنه سيعتبر هذا المبلغ بمثابة فروق مراجعة غير معدلة للسنة المالية 2023.

156- وخلال مراجعة عام 2023، أوصى مراجع الحسابات الخارجي أحد المكاتب القطرية بتعزيز عمليات الإبلاغ على أساس الاستحقاق عن طريق إحالة جميع أوامر الشراء المعلقة إلى وحدات الإنفاق لاستعراضها. ووافق المكتب القطري على العملية وعدّلها وفقا لذلك. ونتيجة لذلك، أبلغ المكتب القطري عن 146 معاملة ذات صلة بالاعتراف على أساس الاستحقاق (السنة السابقة: 20 معاملة) بقيمة 10.5 مليون دولار أمريكي (السنة السابقة: 2.3 مليون دولار أمريكي). وبسبب توقف عمليات الإغاثة ومساعدة اللاجئين مؤقتا في عام 2023، كان لدى المكتب القطري ميزانية أقل بكثير مقارنة بعام 2022.

157- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن العدد المتزايد من المعاملات ذات الصلة بالاستحقاق المبلغ عنها يوضح أن عملية المكتب القطري قد تحسنت. ويدعم ذلك دقة واكتمال الإبلاغ على أساس الاستحقاق في نهاية العام. وكان لدى المكتب القطري عدد أكبر بخمسة أضعاف من المعاملات المبلغ عنها مقارنة بالعام السابق على الرغم من انخفاض ميزانية المكتب القطري، مما يعني بصفة عامة انخفاض عدد المعاملات المتوقعة ذات الصلة بالاعتراف على أساس الاستحقاق.

158- ويقر مراجع الحسابات الخارجي بأن **البرنامج**، استجابة لتوصية عام 2022، قد ركز تركيزا إضافيا على أساس الاستحقاق المحاسبي في توجيهات الإغلاق المؤقتة والسنوية وقد غطّى هذا المجال أثناء الحلقات الدراسية الشبكية ذات الصلة بالإغلاق. ومع ذلك، يرى مراجع الحسابات الخارجي أن فرق المراجعة غير المعدّل البالغ 30 مليون دولار أمريكي لا يزال يتطلب تدابير تخفيف إضافية. وقد أثبت الإخطار أعلاه بشأن أوامر الشراء المفتوحة في نهاية العام فعاليته. وبالتالي، يرى مراجع الحسابات الخارجي أن إبلاغ جميع أوامر الشراء المعلقة إلى وحدات الإنفاق ذات الصلة لاستعراضها إذا كان من الضروري النظر فيها لأغراض الاستحقاق، ينبغي اعتباره عملية إلزامية وأفضل ممارسة على نطاق **البرنامج**.

159- **ويكرر مراجع الحسابات الخارجي التوصية بأن يحسّن البرنامج دقة واكتمال نماذج الإبلاغ على أساس الاستحقاق، ولا سيما أنه ينبغي للبرنامج - كأفضل الممارسات والأنشطة المعيارية للإغلاق في نهاية العام - أن يطلب من الوحدات المالية إبلاغ أوامر الشراء المفتوحة إلى وحدات الإنفاق من أجل استعراضها إذا كان من الضروري أخذها في الاعتبار لأغراض الاستحقاق في نهاية العام.**

160- ووافق **البرنامج** على التوصية وذكر أنه سيشدد على أهمية استعراض أوامر الشراء المفتوحة ويطلب من المكاتب القطرية استخدام استعراض أوامر الشراء المفتوحة في لوحة المعلومات المالية للمكاتب القطرية لتحسين دقة واكتمال الإبلاغ على أساس الاستحقاق.

5- تكاليف الموظفين واستحقاقات الموظفين

161- في عام 2023، بلغت تكاليف الموظفين 1.2 مليار دولار أمريكي مقارنة بمليار دولار أمريكي في عام 2022. وكانت منحة التعليم ثاني أكبر فئة من فئات الاستحقاقات بقيمة 30.2 مليون دولار أمريكي في عام 2023 و22.6 مليون دولار أمريكي في عام 2022. وذكر **البرنامج** أن استحقاقات منحة التعليم زادت بنسبة 33.6 في المائة بسبب الزيادة الكبيرة في عدد الموظفين في عام 2022 الذين تقدموا لأول مرة في عام 2023، وزيادة في المبلغ المقطوع لتغطية تكاليف المدارس الداخلية، والزيادة في طلبات المنح في السنوات الدراسية بعد جائحة كوفيد.

دفع منح التعليم غير المبررة

162- تدعم منحة التعليم الموظفين من خلال تغطية التكاليف المتعلقة بالتعليم لأطفالهم المعالين، ولا سيما الرسوم الدراسية. ووفقا للإطار التنظيمي للموارد البشرية، يسدد **البرنامج** ما يتراوح بين 75 و86 في المائة من التكاليف المؤهلة المطالب بها. وبصفة عامة، تقتصر مدفوعات منحة التعليم على 845 34 دولارا أمريكيا لكل طفل معال سنويا.

163- ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي حسابا خاطئا بصورة منهجية: حصل أحد الموظفين على منحة تعليم بقيمة 226 174 دولارا أمريكيا عن خمسة أطفال، مقارنة بتكاليف معادلة قدرها 000 12 دولار أمريكي، أي تعويض زائد بنسبة 400 1 في المائة.

164- وتمشيا مع دليل الموارد البشرية، قدم الموظف مطالبته بمنحة التعليم بالعملة المحلية، الليرة اللبنانية. وتمشيا مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يُترجم **البرنامج** المعاملات التي تُجرى بعملات غير الدولار الأمريكي إلى عملته المستخدمة سواء في العمل أو في الإبلاغ وهي الدولار الأمريكي بأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة وقت إجراء المعاملة. وقد تحولت المطالبة بالليرة اللبنانية، بعد تحويلها باستخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة، إلى تكاليف مؤهلة قدرها 341 230 دولارا أمريكيا. وطبق **البرنامج** القيود تطبيقا صحيحا وفقا للإطار التنظيمي للموارد البشرية ودفع الحد الأقصى للمنحة البالغ 226 174 دولارا أمريكيا. وفي هذه الحالة، انحرف سعر صرف الأمم المتحدة بدرجة كبيرة عن سعر السوق. وبعد تحويل المطالبة بحسب سعر السوق، تحولت المطالبة بالليرة اللبنانية إلى 000 12 دولار أمريكي.

165- وفي الوقت الحالي، يوجد أكثر من 10 بلدان أخرى ذات معدلات تضخم مرتفعة، على سبيل المثال إثيوبيا وهايتي والسودان وتركيا وفنزويلا. ويشعر مراجع الحسابات الخارجي بالقلق من أن التعويضات الزائدة قد تنشأ بصورة منهجية في هذه البلدان، لأن هذه العملات شديدة التقلب ولأن أسعار الصرف الرسمية المعمول بها في الأمم المتحدة لا تُعدّل بنفس وتيرة تقلب أسعار السوق.

166- ولا يتناول الإطار التنظيمي للموارد البشرية في **البرنامج** بطريقة منهجية حالات المطالبات بالعملة المحلية التي تؤدي ترجمة تحويلاتها باستخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة إلى تعويضات زائدة واقعية.

167- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التعويض الزائد في الحالة المذكورة أعلاه لا يتماشى مع الأساس المنطقي لمنح التعليم. ويمثل رد 400 1 في المائة من التكاليف الفعلية نهجا غير عادل وغير متوازن ويتجاوز التكاليف الفعلية بطريقة غير مبررة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه في البلدان التي ترتفع فيها معدلات التضخم، ينبغي **للبرنامج** أن يضمن عدم تقديم تعويضات زائدة عن التكاليف الفعلية التي يتكبدها الموظفون. وينبغي **للبرنامج** أن يرصد الانحرافات بين أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة وأسعار السوق في هذه البلدان وأن يجري تعديلات يدوية إذا لزم الأمر. ولا يؤثر هذا على المفهوم الشامل لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة.

168- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يرصد البرنامج الانحرافات بين أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة وأسعار السوق (ضوابط وقائية)، وألا يصرف منحة التعليم إلا في حدود المصروفات الفعلية بالعملة الأجنبية المحولة إلى الدولار الأمريكي على أساس أسعار السوق، وإصدار لائحة ملزمة خاصة بذلك.**

169- ووافق **البرنامج** على التوصية وذكر أنه سينظر في القواعد الداخلية التي تحكم تسوية مطالبات المنح التعليمية بهدف رصد ومعالجة التباينات في أسعار صرف العملات الأجنبية في البلدان التي ترتفع فيها معدلات التضخم، حيثما يعتبر ذلك ضروريا وممكنا.

6- إدارة شؤون الشركاء المتعاونين

أ- إطار رصد الشركاء

170- ينفذ **البرنامج** الكثير من أنشطته من خلال الشركاء المتعاونين. ونظرا للطبيعة اللامركزية **للبرنامج**، فإن هذه الشراكات تدار على المستوى القطري.

171- ويقدم الدليل التوجيهي الخاص بالبرامج توجيهات عامة بشأن كيفية بناء وإدارة وتقدير الشراكات مع المنظمات غير الحكومية. وعلى سبيل المثال، يحتوي الدليل على متطلبات إجراءات التشغيل الموحدة، وعمليات الفحص العشوائي،[2] والتحقق من الفواتير بناء على العتبات وفئات المخاطر، وتقديرات قدرات الشركاء، وتقييم الأداء، وطلب إنشاء وتوثيق خطط التحسين لجميع الشركاء بناء على أدائهم. وينص الدليل أيضا على أنه يجب على **البرنامج** أن يشرك موظفين من فريق إدارة البرامج وشؤون الشركاء المتعاونين وفريق الشؤون المالية في أنشطته الخاصة بالرصد. ولا يحدد الدليل كيفية تنفيذ أنشطة الرصد بخلاف عمليات الفحص العشوائي على أساس نهج قائم على المخاطر.

172- وخلص مراجع الحسابات الخارجي، في مراجعته لعام 2023، إلى وجود نقاط ضعف ونقاط تحسين في إدارة شؤون الشركاء من حيث الرصد القائم على المخاطر، وتوثيق رصد الأفرقة المتعددة الوظائف، وتقدير قدرات الشركاء. وعلى سبيل المثال، أظهرت زيارات المراجعة لستة مكاتب قطرية أنه من بين المكاتب الستة:

- عدد قليل من الشركاء المتعاونين لديهم إجراءات تشغيل موحدة محددة، أو عندما وُجدت هذه الإجراءات، كان معظمها قد صدر قبل وقت قصير من زيارات المراجعة؛
- لم يقم أي منها بتوثيق نهج قائم على المخاطر للتحقق المالي من مصروفات الشركاء؛
- لم يستخدم أي منها خطة منظمة وقائمة على المخاطر لتنظيم عمليات الفحص العشوائي؛
- لم يستخدم أي منها نهجا قائما على المخاطر لتخطيط وتنفيذ الرصد المالي بالتزامن مع رصد الأداء؛

[2] تهدف عمليات الفحص العشوائي إلى التحقق من أن الأموال التي يقدمها **البرنامج** إلى الشركاء تُحسب جيدا من خلال السجلات المالية الدقيقة المتعلقة بالأنشطة التي يؤديها الشركاء. ويهدف **البرنامج** إلى تحديد كيفية إعداد الشركاء للميزانية وتقاسم هذه التكاليف عبر وكالات الأمم المتحدة الأخرى (الدليل التوجيهي الخاص بالبرامج، الفصل 5-4).

- لم يجر أحد المكاتب تقييمات لأداء شركائه.

173- وعلاوة على ذلك، لاحظ مراجع الحسابات الخارجي أثناء زيارات المراجعة وفحص عينات المراجعة المالية أن توثيق تقديرات المخاطر وأنشطة الضمان يختلف كثيرا من مكتب قطري إلى آخر. ولم يوجد شكل وهيكل متسقان لمثل هذه الوثائق.

174- ولم يقدم **البرنامج** تقديرات لقدرات 43 في المائة من العينات المستعرضة. وعندما قدمت المكاتب القطرية تقديرات للقدرات، فقد استُرشد بها في وضع خطة تنمية القدرات. ومع ذلك، لم توثق المكاتب القطرية ما إذا كانت أوجه القصور والمخاطر قد أثرت على أنشطتها المتعلقة بالرصد والضمان، وإلى أي مدى.

175- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن النتائج المذكورة أعلاه بمثابة مؤشرات على أن أنه يمكن تحسين إطار **البرنامج** الحالي لرصد الشركاء، ولا سيما في ضوء المتطلبات الإلزامية والمتسقة للرصد المالي ورصد الأداء القائمين على المخاطر، وتوثيقها.

176- وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن كيانات الأمم المتحدة الأخرى تُركّز بقدر أكبر على رصد شركائها، وذلك جزئيا عن طريق تطبيق إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية الصادر عن مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأشار مراجع الحسابات الخارجي أيضا إلى أن وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة قد أدخلت مجموعة أدوات محددة لرصد الأداء القائم على المخاطر.

النهج المنسق للتحويلات النقدية

177- أقرت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الإطار المنقح للنهج المنسق للتحويلات النقدية في عام 2014. وهو يهدف إلى وضع إطار تشغيلي مشترك موحد للوكالات يشمل نهجا وأدوات موحدة لإدارة شؤون الشركاء. وفي الوقت الحالي، تطبق أربعة كيانات تابعة للأمم المتحدة النهج المنسق للتحويلات النقدية أو تستخدمه.

178- وتتمثل إحدى العمليات المهمة في النهج المنسق للتحويلات النقدية هي التقدير الجزئي الذي يُقدر قدرة الإدارة المالية للشريك (خاصة المحاسبة والشراء والإبلاغ والضوابط الداخلية) لتحديد التصنيف العام للمخاطر وأنشطة الضمان المطلوبة. وينطبق على كل من الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين.

179- وفي ما يتعلق بأنشطة الضمان، يتطلب النهج المنسق للتحويلات النقدية وضع خطة ضمان شاملة، وتقديرات سابقة، ورصد التقدم المحرز في التنفيذ من جانب الإدارة على المستوى القطري وعلى مستوى المقر. ويعتمد تكرار أنشطة الضمان على المخاطر المستخلصة من التقدير الجزئي.

180- ويحدد النهج المنسق للتحويلات النقدية آليات معينة للحصول على ضمانات بشأن الأموال المحولة إلى الشركاء. وعلى سبيل المثال، إلى جانب عمليات الفحص العشوائي للسجلات المالية للشركاء، يركز النهج المنسق للتحويلات النقدية على الرصد البرامجي المستمر التكميلي بهدف تحديد حالة تنفيذ البرامج واستخدام موارد الوكالة. ويوصي النهج المنسق للتحويلات النقدية أيضا بإجراء عمليات مراجعة خاصة لنظام الضوابط الداخلية للشركاء.

181- ويوفر النهج المنسق للتحويلات النقدية نماذج موحدة مثل اختصاصات التقديرات الكلية والجزئية، والفحوصات العشوائية، وخطابات ومراجعات الإدارة، وخطط التقدير الجزئي والاستبيانات، وخطة الضمان.

نهج الرصد لوكالة إنسانية أخرى

182- استحدثت وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة مجموعة أدوات محددة لدعم الإدارة الفعالة لمشروعات الشركاء. وتحدد مجموعة الأدوات ضوابط المشروعات القائمة على المخاطر باعتبارها نهجا منظما ومنهجيا طوال دورة تنفيذ المشروع أو البرنامج مع أجزاء متكاملة من الرصد واستعراض التنفيذ والإبلاغ والمراجعة والتقييم.

183- وتشكل اعتبارات المخاطر الأساس لنوع وعمق وتواتر أنشطة التحقق والرصد وتوثيقها. وتتطلب مجموعة الأدوات أن يكون الرصد المالي وعمليات التحقق مرتبطين برصد الإنجازات على أساس الأداء والمؤشرات المستهدفة. وبالنسبة لجميع خطوات الرصد، تشتمل مجموعة الأدوات النماذج، على سبيل المثال على فهرس للمخاطر، ووزن للمخاطر، وتقدير للمخاطر، وجدول زمني للرصد.

184- وفي نهاية العام، تتعاقد الوكالة مع أطراف ثالثة خارجية لمراجعة مشروعات شركائها بناء على معايير معينة. وتستخدم الوكالة آلية متوازنة لبطاقات الدرجات من أجل تحديد الشركاء الذين يتعين مراجعتهم. وتوفر عمليات المراجعة الخارجية هذه ضمانا بشأن الدقة المالية لمصروفات الشركاء ونظام الضوابط الداخلية للشركاء بصفة عامة.

استعراض إطار الرصد

185- يرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي **للبرنامج** أن يستعرض مبادئه التوجيهية ومتطلباته الحالية وأن يسعى جاهدا لتحقيق نهج منسق على نطاق المكاتب القطرية مع تركيز واضح على الرصد المالي ورصد أداء الشركاء القائم على المخاطر.

186- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه من الضروري أن تعتمد المكاتب القطرية على توجيهات واضحة وقوية بشأن كيفية رصد شركائها على أفضل وجه. وينبغي أن تأخذ توجيهات رصد الشركاء في الاعتبار المخاطر الخاصة بالبلد والبرنامج والشريك. وينبغي أن تكون الحصيلة أفضل ضمان ممكن للأداء المالي والبرامجي للشركاء بالنظر إلى الموارد المحدودة.

187- وعلى سبيل المثال، عندما لا يكون لدى المكاتب القطرية إجراءات تشغيل موحدة محددة للشركاء، فإنها تكون معرضة لمخاطر عدم تنسيق أنشطة التنفيذ والرقابة وعدم وجود مسؤوليات وأوجه مساءلة للموظفين المعنيين.

188- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الدليل التوجيهي الحالي الخاص بالبرامج يُقدم توجيهات عامة ولكنه يفتقر إلى متطلبات واضحة وتعليمات عملية لتشكيل وتوسيع نطاق الرصد القائم على المخاطر للشركاء المتعاونين ووثائقه.

189- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي مواءمة عمليات ونماذج الرصد إلى أقصى حد ممكن في السياق التشغيلي. ويتميز نهج الرصد المشترك لجميع المكاتب القطرية بميزة أن الموظفين الذين يتناوبون بين المكاتب القطرية سيتكيفون بسهولة أكبر باستخدام نفس العمليات والنماذج. ويسهّل النهج المؤسسي الموحد إطار الضوابط الداخلية. كما تعمل العمليات والنماذج الموحدة على تعزيز قدرة المقر على تقدير وتجميع المخاطر والضمانات على المستوى الإقليمي أو المؤسسي. وعلاوة على ذلك، يمثل التوثيق المنسق أدلة مراجعة أفضل للمراجعة الداخلية والخارجية والتقييم.

190- ويُظهر إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية ومثال مجموعة الأدوات الخاصة بكيان آخر أمثلة على التوجيهات الواضحة لرصد الشركاء. ويشترك كلاهما في التركيز بقوة على تقدير المخاطر كأساس لأنشطة الرصد والضمان، سواء بالنسبة للبيئة التي يعمل فيها الشريك وكذلك القدرات والأداء الفرديين للشريك. ويستخدم كلا النهجين علاقة واضحة وراسخة بين المخاطر المقدّرة للشريك وأنشطة الضمان الضرورية.

191- ويستخدم إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية نهجا واضحا وموحدا لتقدير المخاطر، ينفذه أساسا مقدمو الخدمات الخارجيون. وقد أبرمت كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة بالفعل اتفاقات إطارية مع مقدمي الخدمات الخارجيين. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي **للبرنامج** أن ينظر في الاستفادة من هذه الاتفاقات وإدخال (أجزاء من) إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية.

192- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن إحدى المزايا الرئيسية لإطار النهج المنسق للتحويلات النقدية هي أن أربعة كيانات تابعة للأمم المتحدة تشارك فيه بالفعل. وينتج عن ذلك تكاليف مشتركة لتقدير المخاطر وبعض مجالات الضمان بالإضافة إلى المراجعة.

193- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج إطاره الحالي لرصد الشركاء المتعاونين في ضوء المعايير المنسقة والإلزامية القائمة على المخاطر مع الأخذ في الاعتبار الأساليب المطبقة في كيانات الأمم المتحدة الأخرى، على سبيل المثال الجوانب التي حظيت بقبول جيد في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية.**

194- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعزز البرنامج وثائق رصد الشركاء المتعاونين وينسقها.**

195- ووافق **البرنامج** على التوصيتين. وذكر **البرنامج** أن أكثر من 80 في المائة من برامجه نفذها شركاء متعاونون، وبالتالي فإن رصد تنفيذ أنشطتهم أُدمج بطبيعته في آليات الرصد المؤسسية **للبرنامج**. وذكر **البرنامج** أنه سيجري توسيع نطاق التوجيهات المؤسسية الحالية لتشمل روابط بالأقسام ذات الصلة من توجيهات الرصد الحالية لتعزيز الضوابط العامة على إدارة شؤون الشركاء.

ب- عمليات الفحص العشوائي

196- وفقا للدليل التوجيهي الخاص بالبرامج، ينبغي للمكاتب القطرية أن تحدد وتيرة عمليات الفحص العشوائي استنادا إلى أولويات موجهة نحو المخاطر مع مراعاة السياق وتوفر الموظفين. ومع ذلك، ينبغي للمكاتب القطرية إجراء فحص عشوائي واحد على الأقل خلال كل فترة من فترات تنفيذ البرنامج.

197- وخلال زيارات المراجعة في عام 2023، لاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن المكاتب القطرية الستة التي جرت زيارتها لديها حوالي 300 اتفاق نشط مع أكثر من 170 شريكا. وفي عام 2023، أجرت المكاتب القطرية 18 عملية فحص عشوائي في المجموع. ولم تقم ثلاثة من المكاتب القطرية بإجراء عمليات فحص عشوائي على الإطلاق.

198- وبمزيد من التفصيل، خلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن المكاتب القطرية:

- ليس لديها عملية منظمة لتحديد عمليات الفحص العشوائي أو لم تخطط لعمليات الفحص العشوائي على أساس الأولويات القائمة على المخاطر لشركائها؛
- تتبعت اتفاقات الشركاء الخاصة بها باستخدام ورقة يدوية، يحتوي بعضها على بيانات قديمة ولم تكن مناسبة كأساس لتحديد أولويات الفحص العشوائي؛
- لم توثق عمليات الفحص العشوائي بطريقة متسقة وقابلة للمطابقة باستخدام النماذج المتوفرة؛
- لم تستخدم دائما أفرقة متعددة الوظائف.

199- و علاوة على ذلك، لم تتضمن تقارير الفحص العشوائي معلومات كافية أو كانت مجردة للغاية بحيث لا يمكن إجراء عملية متابعة لتحسين أداء الشركاء. ولم تشر بعض التقارير إلى مشاكل معروفة مع الشريك، مثل تأخر الفواتير أو عدم صحتها.

200- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن عمليات الفحص العشوائي هي أداة أساسية لضمان استخدام الشركاء للأموال بكفاءة وفعالية. ونظرا لأن عمليات الفحص العشوائي لم تُجر إلا لستة في المائة من الاتفاقات النشطة، فإن هذا يشير إلى عدم وجود نهج قائم على المخاطر. وينبغي **للبرنامج** أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لإجراء عمليات فحص عشوائي قائمة على المخاطر وكافية وموثقة جيدا مع مراعاة الظروف المحددة في الميدان.

201- ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يرصد المقر عن كثب ما إذا كانت المكاتب القطرية تمتثل لمتطلبات الفحص العشوائي وفقا للتوجيهات المؤسسية، وأن يدعم المكاتب القطرية في تحسين العمليات الخاصة بكل منها.

202- ووافق **البرنامج** على التوصية.

7- التحويلات إلى المدارس

أ- الخلفية وإعادة التنظيم

203- تغطي التغذية المدرسية القائمة على النقد جميع البرامج التي يُحوّل فيها **البرنامج** الأموال النقدية (وليس الأغذية) إلى شريك يقوم بعد ذلك بشراء السلع وإعداد الوجبات المدرسية وتوزيع هذه الوجبات على الطلاب. وتظهر هذه المشروعات خصائص كل من مشروعات التحويلات النقدية والمساعدات العينية. وهي تتأثر بقرارات الكثير من وحدات المقر المسؤولة عن مسائل البرامج وتنفيذها.

204- وفي فبراير/شباط 2024، خضع **البرنامج** لعملية إعادة تنظيم هيكل مقره. وتقع الآن الوحدات الرئيسية المعنية بالتغذية المدرسية، وهي "ضمان التنفيذ" و"الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية"، في شُعبتين مختلفتين. وهذا يزيد من الحاجة إلى التعاون والتنسيق بين الوحدات ومعه الحاجة إلى توجيهات واضحة.

ب- توحيد المواد التوجيهية وتحديثها

205- تتوزع توجيهات البرامج المدرسية على عدة وثائق داخل **البرنامج**. ويتضمن الدليل التوجيهي الخاص بالبرامج، الذي ينبغي أن يُقدم المبادئ التوجيهية الشاملة من البداية إلى النهاية، معلومات عن التخطيط البرامجي للبرامج المدرسية وتنفيذها ورصد

نواتجها وتقييمها. وترد الجوانب الأخرى للبرامج المدرسية، على سبيل المثال، اختيار وكيل التحويلات، والرصد الميداني، ومطابقة التحويلات والمحاسبة، في توجيهات أخرى. والدليل التوجيهي الخاص بالبرامج ليس محدثا ليعكس تطور التغذية المدرسية والمبادئ التوجيهية المؤسسية **للبرنامج**.

206- وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أنه في ظل الإطار الحالي **للبرنامج**، من الصعب التنقل عبر الوثائق التوجيهية المنفصلة وتحديد التوجيهات الصحيحة التي تنطبق على الحالة والمرحلة المحددتين للتحويلات المدرسية.

207- ويعكف **البرنامج** حاليا على صياغة مجموعة من التوجيهات الجديدة. ويتناول أحد التوجيهات المساعدة المباشرة من خلال الحكومات (بما في ذلك التغذية المدرسية)، وينبغي أن يغطي دورة البرنامج بأكملها، بما في ذلك على سبيل المثال الميزنة والتنفيذ والرصد. وينبغي أن تتناول توجيهات أخرى جميع المشروعات التي تتضمن قسائم السلع (بما في ذلك التغذية المدرسية). ويعتزم **البرنامج** أيضا وضع متطلبات دنيا جديدة بشأن الرصد كجزء من مشروع الضمان العالمي المؤسسي الجاري. وبالتالي فإن الوثائق التوجيهية المقصودة لن تغطي أيضا جميع أجزاء البرنامج المدرسي في وثيقة مشتركة واحدة.

208- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحدّث البرنامج توجيهاته بشأن البرامج المدرسية ويُوحدها، مع ضمان أن تكون التوجيهات ذات الصلة في مختلف الوثائق مرجعية ومترابطة لتسهيل تنفيذ المكاتب القطرية للبرامج المدرسية خلال جميع مراحل دورة المشروع.**

209- ووافق **البرنامج** على التوصية وذكر أن دائرة الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية تُحدّث التوجيهات بالتعاون مع وحدات أخرى.

ج- مطابقة التحويلات إلى المدارس

210- في ما يتعلق بالإشراف على برامج التغذية المدرسية ورصدها، يحتاج **البرنامج** إلى ضمان حصول المستفيدين المستهدفين على الوجبات المقصودة في الوقت المحدد. ويعد هذا الضمان أيضا شرطا مسبقا لمزيد من رصد الأداء والقياس القائم على النتائج للبرنامج. والإجراء الموحد الرئيسي للحصول على هذا الضمان هو مطابقة المصروفات المتعلقة بالتغذية المدرسية، أي المقارنة بين تعليمات الدفع والتحويلات الفعلية.

211- وعلى النقيض من طرائق التحويلات القائمة على النقد الأخرى، بالنسبة للتحويلات المدرسية، لا تجري المطابقة على مستوى المستفيد لأنها ستكون عبئا كبيرا على المدارس وتتعارض مع حماية البيانات الشخصية للطلاب. ووفقا لتوجيهات **البرنامج**، ينبغي التخفيف من ذلك جزئيا من خلال أنشطة الرصد التي ينفذها الشريك والتي تتحقق من صحة الوثائق الأساسية، مثل سجلات المعاملات أو قوائم الحضور. ولا تتضمن أي توجيهات بشأن المطابقة أو توجيهات بشأن الرصد تفاصيل عن المتطلبات ولا تضع إجراءات موحدة. ويجب ألا يُجرى الرصد إلا سنويا، وهو أمر لا يكفي كمطابقة لكل دورة توزيع.

212- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي عينة من التحويلات المدرسية. وفي حالتين من أصل خمس حالات، لم تكن الوثائق قابلة للمطابقة خلال إطار زمني معقول. وقد أجرى **البرنامج** المطابقة بطرق مختلفة تماما ولم يتبع إجراء موحدا. ولم تكن المكاتب القطرية متأكدة من الخطوات الإلزامية المطبقة في هذه العملية. وكان هذا هو الحال خاصة بالنسبة للوثائق الأساسية.

213- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحسّن البرنامج عملية المطابقة والرصد المالي للتحويلات المدرسية عن طريق نشر المتطلبات الدنيا الإلزامية والنماذج المؤسسية لدعم عملية المطابقة والرصد والتوثيق، مع الأخذ في الاعتبار سيناريوهات التنفيذ والنماذج التشغيلية المختلفة.**

214- ووافق **البرنامج** على التوصية وذكر أنه سيستكشف جدوى استخدام منصة School Connect، وهي منصة رقمية، لرصد وإدارة جميع برامج الوجبات المدرسية التي يقدمها **للبرنامج**. وهذا من شأنه أن يعزز إلى حد كبير عملية المطابقة والرصد في جميع المكاتب القطرية.

د- المعالجة المالية للتحويلات المدرسية

215- يُعرّف **البرنامج** قسائم السلع بأنها قسائم تُستبدل بكميات محددة من أغذية محددة ولا يكون للمستفيدين حرية اختيار نوع أو كمية الأغذية. ويشمل ذلك التغذية المدرسية القائمة على النقد. ويصنف **البرنامج** قسائم السلع كفئة منفصلة من التحويلات القائمة على النقد في كشوفه المالية. ولم يجر الكشف عن أن قسائم السلع تشمل أيضا برامجا مثل التغذية المدرسية في المذكرات على الكشوف المالية، كما أنها لا تتضمن تعريفا لتحويلات قسائم السلع.

216- وفي تقرير المراجعة لعام 2022، أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن قسائم السلع تُسجل على نحو غير متسق، وأن سياسات **البرنامج** ووثائقه التوجيهية تتضمن معلومات متضاربة بشأن تصنيف قسائم السلع.

217- وفي عام 2023، لاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن معاملات قسائم السلع تُسجل مرة أخرى بشكل غير متسق. وعلى نحو أكثر تحديدا، صُنفت نسبة 57 في المائة (49.8 مليون دولار أمريكي) من مصروفات التحويلات المدرسية بالخطأ على أنها تحويلات نقدية أو قسائم قيمة. وأظهرت المحادثات مع المكاتب القطرية أنها تفتقر إلى توجيهات واضحة بشأن كيفية حساب المصروفات.

218- وأشار مراجع الحسابات الخارجي أيضا إلى أن الفصل بين قيمة التحويلات وتكاليف التحويلات كان غير متسق. وبالنسبة للتحويلات المدرسية، تشمل قيمة التحويلات تكلفة الأغذية المشتراة وجميع التكاليف المتعلقة بإعداد الوجبات وتوزيعها، على سبيل المثال، تكاليف المطبخ والعمال والنقل. وبالنسبة للتحويلات القائمة على النقد الأخرى، تشمل قيمة التحويلات النقد أو قيمة القسيمة المقدمة للمستفيد بينما لا تُدرج تكاليف التوزيع في قيمة التحويلات. ولا ينبغي إدراج تكاليف تعزيز القدرات في قيمة التحويل لأي طريقة، ولكن كان من الصعب فصلها عن التكاليف الأخرى للبرامج المدرسية.

219- **ويكرر مراجع الحسابات الخارجي توصيته بأن يُعيد البرنامج النظر في تعريف قسائم السلع، وينشئ فئة محاسبية مناسبة، ويضمن التصنيف الصحيح والإفصاحات المدرجة في المذكرات لمختلف أنواع قسائم السلع، على سبيل المثال التحويلات المدرسية.**

220- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يسلط البرنامج الضوء على أهمية الفصل بين تكاليف التحويلات وقيمة التحويلات في توجيهاته الموحدة المحدّثة بشأن التغذية المدرسية.**

221- ووافق **البرنامج** على التوصيتين. وذكر **البرنامج** أنه سيواصل تبسيط التوجيهات والسياسات والأدلة وغيرها من الوثائق المتعلقة بتصنيف قسائم السلع والعواقب المترتبة على المحاسبة والإبلاغ.

8- خارطة طريق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن الكفاءة

222- أصدر الأمين العام للأمم المتحدة، في عام 2017، تقريرا لتسهيل استجابة الأمم المتحدة بشكل أفضل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وحدد التقرير بصفة خاصة خدمات الأعمال المشتركة ووظائف المكتب الخلفي المشترك كمجالات محتملة للتبسيط. وكان الهدف الأولي هو تحقيق وفورات متوقعة قدرها 310 ملايين دولار أمريكي سنويا على نطاق منظومة الأمم المتحدة بحلول عام 2022؛ وجرى تمديد الجدول الزمني لخارطة الطريق بشأن الكفاءة حتى نهاية عام 2024.

أ- أسطول الأمم المتحدة

الإطار القانوني والمالي

223- استجابة لخارطة طريق الأمم المتحدة بشأن الكفاءة، أنشأ **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أسطول الأمم المتحدة كعملية مشتركة لتأجير المركبات الخفيفة لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى.

224- وبدأ أسطول الأمم المتحدة العمل في سبتمبر/أيلول 2022. وبحلول نهاية عام 2023، كان لدى الأسطول 250 مركبة مستأجرة وشارك 11 كيانا من كيانات الأمم المتحدة. وبالنسبة لعام 2024، من المتوقع أن يؤجر أسطول الأمم المتحدة ما يصل إلى 900 مركبة إلى 14 كيانا. ولا يشارك **البرنامج** والمفوضية بنفسيهما في أسطول الأمم المتحدة، ولكنهما يحتفظان ببرامج منفصلة لتأجير المركبات الخفيفة. وفي عام 2023، ضمت برامج التأجير التابعة **للبرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

حوالي 000 3 و700 5 مركبة على التوالي. وفي الوقت الحالي، تحصل المنظمتان معا كل سنة على حوالي 500 1 مركبة لضمها إلى برامج التأجير الخاصة بهما. وذكر **البرنامج** أنه قد يشارك في برنامج أسطول الأمم المتحدة في النصف الأول من عام 2025. وحتى الآن، لم يجر **البرنامج** تحليلا للفوائد والتكاليف على حصته من وفورات البرنامج في ضوء خطة التنمية المستدامة.

225- وفي سبتمبر/أيلول 2022، وقّع **البرنامج** والمفوضية مذكرة تفاهم تُنشئ المفوضية بموجبها مجال محاسبة منفصلا لأسطول الأمم المتحدة وتحتفظ به. وستكون المفوضية مسؤولة عن صرف المدفوعات، والاحتفاظ بالسجلات المالية، والإبلاغ المالي. ووفقا للمذكرة، فإن ملكية حقوق الملكية ستؤول على نحو مشترك إلى كلا الطرفين، وسيكون الطرفان مسؤولين على نحو مشترك ومتساو عن المدفوعات. وتنص المذكرة على أن أسطول الأمم المتحدة ليس لديه شخصية اعتبارية مستقلة.

226- واعتبارا من أبريل/نيسان 2024، لم يوقّع الطرفان على اتفاق بشأن التوظيف في أسطول الأمم المتحدة، ولا على المتطلبات التفصيلية للإبلاغ المالي. وذكر **البرنامج** أن الإطار المالي والنموذج المحاسبي لا يزالان قيد الإعداد، تحت التقدير التقني، ومن المتوقع الانتهاء منهما خلال عام 2024. وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن جوانب قانونية أخرى للعملية المشتركة لا تزال بحاجة إلى توضيح. وعلى سبيل المثال، لا توجد أي شروط في مذكرة التفاهم في ما يتعلق بالملكية القانونية للمركبات، وعائدات بيع المركبات، وبصفة عامة، الحصة في العملية المشتركة. وتدير المفوضية الحساب المصرفي لأسطول الأمم المتحدة بموجب شخصيتها الاعتبارية الخاصة. ولا تتضمن مذكرة التفاهم أي شروط لتقليص حجم العملية أو حلها.

227- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن العملية تفتقر إلى إطار قانوني شامل.

228- وبالنسبة للكشوف المالية لعام 2023، أبلغ **البرنامج** مراجع الحسابات الخارجي بأنه غير قادر على تسجيل الأصول والخصوم الناتجة عن مشاركته في أسطول الأمم المتحدة. ولم تقدم المفوضية المعلومات المالية في الوقت المناسب قبل إغلاق حسابات **البرنامج**. وأخطر **البرنامج** مراجع الحسابات الخارجي بأنه سيعتبر القيود المعلقة البالغة 6.3 مليون دولار أمريكي بمثابة فروق مراجعة غير معدلة للكشوف المالية لعام 2023.

229- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه - في ضوء النمو الكبير المتوقع للعملية - ينبغي للطرفين الانتهاء بصورة عاجلة من الإطار المالي والنموذج المحاسبي المفصّلين وأن يحددا تواريخ استحقاق واضحة يتعين على المفوضية بحلولها تقديم المعلومات المالية إلى **البرنامج** لإجراءاته الشهرية والفصلية وإجراءات الإغلاق في نهاية السنة. وعلاوة على ذلك، يرى مراجع الحسابات الخارجي أن بعض الجوانب القانونية للعملية المشتركة يجب أن تُحدد بصورة عاجلة في وثائق قانونية ملزمة.

230- ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يصر البرنامج على الانتهاء العاجل من الإطار المالي والقانوني للعملية المشتركة لأسطول الأمم المتحدة وينفذه، ويطلب المعلومات المالية في الوقت المناسب لإدراجها في الكشوف المالية.

231- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه وأسطول الأمم المتحدة يبذلان جهودا مستمرة للانتهاء من الأطر المالية والقانونية في الوقت المناسب لدورة الكشوف المالية القادمة.

التمويل والموافقة على الميزانية

232- في ما يتعلق بالتمويل، اتفق الطرفان على تقديم 20 مليون دولار أمريكي بحصص متساوية قيمتها 10 ملايين دولار أمريكي من كلّ طرف كتمويل أولي لعملية الحصول على المركبات. وحوّل **البرنامج** شريحة أولى بقيمة 4.4 مليون دولار أمريكي في عام 2023 وشريحة ثانية بقيمة 5.6 مليون دولار أمريكي في عام 2024. ووافق رئيس الشؤون المالية في **البرنامج** على حصة **البرنامج** من التمويل الأولي في أبريل/نيسان 2023 وفبراير/شباط 2024، على التوالي. واستنادا إلى إيرادات رسوم التأجير المتوقعة وعائدات بيع المركبات، تنص خطة السداد على أن يُسدد أسطول الأمم المتحدة التمويل المستلم في غضون 72 شهرا حتى عام 2030. وذكر **البرنامج** أنه يتوقع طلبات تمويل سنوية إضافية لأسطول الأمم المتحدة، لا يمكن التنبؤ بمقدارها.

233- وبالإضافة إلى التمويل الأولي، طلب أسطول الأمم المتحدة 2.6 مليون دولار أمريكي بحصة 50 في المائة من كلّ طرف لتغطية نفقات التشغيل لعام 2023. وبالنسبة لحصته البالغة 1.3 مليون دولار أمريكي، طلب **البرنامج** موافقة المجلس التنفيذي على

مبلغ 1.4 مليون دولار أمريكي في خطة الإدارة لعام 2023. وبالنسبة لعام 2024، لم يدرج **البرنامج** التكاليف التشغيلية لأسطول الأمم المتحدة في طلب الموافقة على ميزانيته. وذكر **البرنامج** أنه يتوقع أن يُموّل أسطول الأمم المتحدة ذاتيا بحلول عام 2024. وتشير توقعات أسطول الأمم المتحدة إلى نقطة التعادل في عام 2027.

234- ويقدم أسطول الأمم المتحدة حاليا للمشاركين خيارين: طريقة القيمة المتبقية أو طريقة استرداد الكامل للتكاليف. وتؤدي طريقة القيمة المتبقية إلى انخفاض رسوم التأجير لأن عائدات بيع المركبات تعود للمؤجر. وتستلزم طريقة الاسترداد الكامل للتكاليف رسوم تأجير أعلى ولكن عائدات مبيعات المركبة تعود للمستأجر. وقد اختار جميع المشاركين في أسطول الأمم المتحدة، حتى الآن، طريقة القيمة المتبقية. ويعمل برنامج التأجير التابع للمفوضية أيضا بأسلوب القيمة المتبقية، في حين يطبق **البرنامج** حاليا أسلوب الاسترداد الكامل للتكاليف. وحتى الآن، لم يجر **البرنامج** تحليلا شاملا لتكاليف ومكافآت مشاركته في أسطول الأمم المتحدة قيد النظر في نموذجي التأجير المختلفين.

235- ويفيد مراجع الحسابات الخارجي بأن **البرنامج** لم يكشف للمجلس التنفيذي إلا بأثر رجعي عن مدى مشاركته في عملية أسطول الأمم المتحدة. ووافق رئيس الشؤون المالية على الاستثمار البالغ 10 ملايين دولار أمريكي في أسطول الأمم المتحدة في عامي 2023 و2024. وعندما وافق المجلس التنفيذي على التكاليف التشغيلية لعام 2023 البالغة 1.4 مليون دولار أمريكي، لم يقدم **البرنامج** التكاليف الإجمالية المتوقعة للمشاركة في أسطول الأمم المتحدة، ونقطة التعادل المتوقعة، والفوائد مقارنة بالتكاليف والوفورات في التكاليف المتوقعة، مقارنة ببرنامجه الجاري بشأن تأجير المركبات. وبينما ذكر **البرنامج** أنه كشف بشفافية عن ميزانية أسطول الأمم المتحدة في خطة الإدارة لعام 2024، يرى مراجع الحسابات الخارجي أن الإشارة بأثر رجعي للميزانية المنقولة بالفعل لا تمثل إفصاحا مقدما وشفافا وكافيا.

236- وسيؤدي النمو المتوقع للعملية إلى متطلبات تمويل إضافية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التحويلات النقدية المستقبلية إلى أسطول الأمم المتحدة غير واضحة وتعرّض **البرنامج** لمخاطر مالية معينة. وإذا انضم **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أسطول الأمم المتحدة مع باحتياجات سنوية قدرها حوالي 500 1 عملية شراء سنوية للمركبات، فسيؤدي ذلك إلى قدر كبير من طلبات التمويل الإضافية. وسيحتاج أسطول الأمم المتحدة إلى المزيد من القدرات لتلبية المتطلبات وإدارة الأسطول المتنامي. ولم تُطلب الموافقة على التكلفة التشغيلية لعام 2024 حتى الآن، على الرغم من أن سنة الميزانية قد بدأت بالفعل. وعلاوة على ذلك، لم يضع **البرنامج** - حتى أبريل/نيسان 2024 - خطة مشاركة محددة التكاليف لخطة التأجير الخاصة به. ومن شأن التحول إلى طريقة القيمة المتبقية أن يؤثر على ميزانيات المكاتب القطرية حيث يحق للمكاتب القطرية الحصول على العائدات بموجب خطة التأجير الحالية **للبرنامج**.

237- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحسّن البرنامج عمليات الميزانية ذات الصلة بأسطول الأمم المتحدة عن طريق تزويد المجلس التنفيذي بخطط شاملة وشفافة للميزانية، بما في ذلك تحديثات هيكل تكاليف العملية.**

238- ووافق **البرنامج** على التوصية وذكر أنه سيتمّ إدراج قسم محدد بشأن أسطول الأمم المتحدة في خطة الإدارة لعام 2025 لمواصلة إبلاغ المجلس التنفيذي.

239- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يجري البرنامج تحليلا للتكاليف مقارنة بالفوائد لحصته في عملية أسطول الأمم المتحدة.**

240- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع البرنامج خطة محددة التكاليف وجدولا زمنيا لمشاركته في عملية أسطول الأمم المتحدة قيد النظر في البرنامج العالمي الجاري لتأجير المركبات ومختلف نماذج التأجير المطبقة.**

241- ووافق **البرنامج** على التوصيتين وذكر أنه سيجري إعداد تحليل مفصّل للتكاليف مقارنة بالفوائد وإدراجه كجزء من تحديث خطة الإدارة. وعلاوة على ذلك، سيُعد **البرنامج** خطة محددة التكاليف وجدولا زمنيا لمشاركته في أسطول الأمم المتحدة.

ب- المكتب الخلفي المشترك

242- تتولى مجموعة ابتكارات الأعمال التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المسؤولية عن مشروع المكتب الخلفي المشترك. وجرى تحديد 50 بلدا مناسبا. ووافقت المجموعة على 66 خدمة إلزامية يتعين على كيانات الأمم المتحدة المشاركة استخدامها: 35 خدمة إدارية، و13 خدمة موارد بشرية، و9 خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و9 خدمات شراء. وينبغي أن يكون عدم استخدام الخدمات الإلزامية هو الاستثناء وينبغي اتباع بروتوكول عدم التقيّد.

243- وشارك **البرنامج** في المكاتب الخلفية المشتركة. ومع ذلك، فقد قرر عدم استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بناء على بروتوكول عدم التقيّد. وذكر **البرنامج** أن الوظائف الاستراتيجية كانت مركزية. ويرى **البرنامج** أنه بحاجة إلى الحفاظ على مراقبة ورؤية أصول تكنولوجيا المعلومات لديه. وإلا فإن جودة الخدمات وقابلية التشغيل البيني ومعايير الأمن ستكون في خطر. وشدد **البرنامج** على أن الخدمات المشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال تشكل تحديا معقدا لأن أمن تكنولوجيا المعلومات لديه يتطلب حوكمة عالمية قوية ولا يتماشى مع نموذج المكتب الخلفي المشترك المقترح. وعلاوة على ذلك، ذكر **البرنامج** أن جميع البيانات ينبغي أن يديرها **البرنامج** لضمان المراقبة والرؤية. وذكر **البرنامج** أيضا أن مبادرات المكاتب الخلفية المشتركة الحالية لا تحقق دائما المكاسب المقصودة من حيث كفاءة التكلفة بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

244- ويرى مراجعو الحسابات الخارجيون أن المكاتب الخلفية المشتركة يمكن أن تساعد في توحيد العمليات بين كيانات الأمم المتحدة، وخفض التكاليف، وتحقيق مكاسب في الكفاءة بصفة عامة. وينبغي للمنظمات، وخاصة المنظمات التي لديها ميزانية كبيرة مثل **البرنامج**، أن تشارك في تحقيق الأهداف التي حددتها الجمعية العامة. ولذلك، ينبغي **للبرنامج** أن يواصل التواصل مع مجموعة ابتكارات الأعمال التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتحليل الصعوبات وإيجاد حل في ما يتعلق بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

245- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يواصل البرنامج التواصل مع مجموعة ابتكارات الأعمال التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لإيجاد حل يسمح للبرنامج باستخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق المكاتب الخلفية المشتركة لتحقيق مكاسب الفعالية والكفاءة على النحو الذي طلبته الجمعية العامة.**

246- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه سيواصل الانخراط مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك تلك التي لديها اهتمامات مماثلة، لاستكشاف الحلول على نحو تعاوني وتحديد النُهج القابلة للتطبيق لتقليل مخاطر الأمن السيبراني والحفاظ على مكاسب الكفاءة، بما في ذلك تحديد الخيارات لنموذج قابلية التشغيل البيني.

9- تفويض السلطة

أ- هيكل تفويض السلطة

لمحة عامة

247- وفقا للمادة السابعة من النظام الأساسي، لدى المدير(ة) التنفيذي(ة) سلطة إدارة وتنفيذ برامج **البرنامج** ومشروعاته وأنشطته الأخرى. ويجوز للمدير(ة) التنفيذي(ة) تفويض سلطات إلى مسؤولين آخرين بحسب الضرورة. وتنص القاعدة 103-1 من اللائحة المالية على أن يكون جميع موظفي **البرنامج** مسؤولين أمام المدير(ة) التنفيذي(ة) عن سلامة الإجراءات التي يتخذونها عند تأدية مهامهم الرسمية.

248- وبصفة عامة، فوّض المدير(ة) التنفيذي(ة) السلطات لوظيفة ما، وليس لشخص ما. وفي بعض الحالات، لم يفوّض المدير(ة) التنفيذي(ة) السلطة إلا لوظيفة واحدة، على سبيل المثال، مساعد المدير(ة) التنفيذي(ة). وفي حالات أخرى، فوّض المدير(ة) التنفيذي(ة) السلطة مباشرة إلى عدة وظائف، على سبيل المثال، المدراء والرؤساء في المقر والمدراء القطريين. وفي بعض الحالات، أذن المدير(ة) التنفيذي(ة) أيضا لوظائف بإجراء تفويض فرعي إضافي للسلطة.

الرسم البياني الأول-2

أمثلة على تدفق تفويض السلطة إلى المدراء القطريين

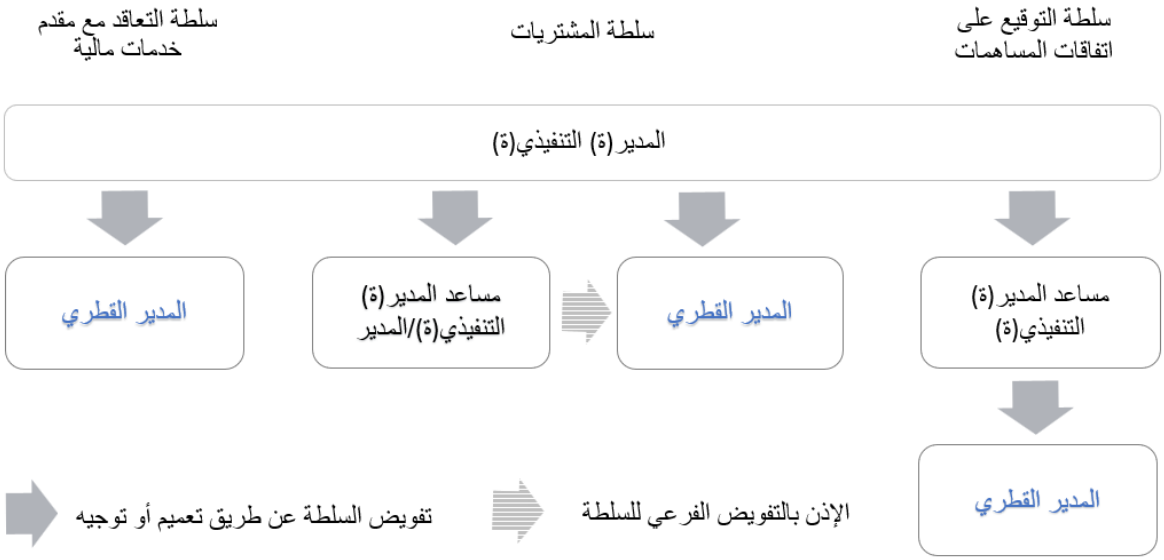

المصدر: تعميمات المدير التنفيذي OED2018/006، OED2022/010، OED2023/13، والتوجيه PA2023/001، ومراجع الحسابات الخارجي.

249- وتولت إدارات مختلفة إدارة التعميمات والتوجيهات والمذكرات والتوجيه. ولم تتوفر لمحة عامة على جميع السلطات. وتضمنت عدة تعميمات بنود استثناء. وعلى سبيل المثال، فوضت المديرة التنفيذية سلطة التوقيع على اتفاقات المساهمات إلى مساعدة المديرة التنفيذية لإدارة الشراكات والابتكار، "باستثناء تلك المساهمات التي فُوّضت السلطة الخاصة بها على وجه التحديد إلى مسؤولين آخرين في **البرنامج**". وتقدم الحاشية مثالا واحدا على هذا الاستثناء وتشير إلى المكتب القانوني "في حالة الشك في ما يتعلق بالمسؤول المناسب في **البرنامج** الذي يتمتع بسلطة مفوّضة لنوع معين من المساهمة".[3]

250- وينص دليل الإدارة المالية على المساءلة التالية:

الجدول الأول-8

المساءلة

الوظيفة التي تتمتع بسلطة	المساءلة
الأمانة العامة وموظفو **البرنامج** الآخرون، بمن فيهم مدراء مكاتب الاتصال	إلى المدير(ة) التنفيذي(ة) و/أو المشرف المباشر
المدير الإقليمي	إلى المدير (ة) التنفيذي(ة)
المدير القطري	إلى المدير الإقليمي

المصدر: دليل الإدارة المالية.

251- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الأساس المنطقي وراء تفويض السلطة أولا إلى المسؤولين في المقر ثم إلى المدراء القطريين أو مباشرة إلى المدراء القطريين ليس واضحا. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد لمحة عامة شاملة عن جميع السلطات. والسلطات التي يتمتع بها شاغلو المناصب المحددة تفتقر إلى الشفافية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يوائم **البرنامج** المساءلة مع تدفق تفويض السلطة، حيث إن المدراء الإقليميين لا يُسندون تفويضات فرعية للسلطات إلى المكاتب القطرية، ولكن يكون المدراء القطريون مسؤولين أمامهم.

252- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُنشئ البرنامج مركزا جامعا لجميع وثائق وتوجيهات تفويض السلطة، وتبسيط عملية تفويض السلطة إلى أقصى حد ممكن، ومواءمة المسؤوليات مع هذا الهيكل.**

[3] تعميم المدير التنفيذي OED2023/013.

253- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه سيراجع تفويضات السلطة الحالية لضمان مواءمة السلطات مع الهيكل الجديد للمنظمة. كما سيُنشئ **البرنامج** مستودعا مركزيا لجميع تفويضات السلطة. وسيدرس أفضل الممارسات داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع عملية فعالة من حيث التكلفة لتفويض السلطة، مع مراعاة تعديلات التمويل الأخيرة.

التفويضات الفرعية الإضافية والاختيارية للسلطة

254- فوضت المديرة التنفيذية ووظائف أخرى في المقر سلطات إضافية، على سبيل المثال في ما يتعلق بالتعاقد بشأن النقل البري والخدمات اللوجستية ذات الصلة وقد جرى التفويض عن طريق مذكرات. وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن المذكرات لم يكن لها دائما تاريخ انتهاء صلاحية، وبعضها كان صالحا لأكثر من 20 سنة. وعلى سبيل المثال، طلب مراجع الحسابات الخارجي من المكتب الإقليمي تقديم لمحة عامة عن جميع السلطات. وقدم المكتب الإقليمي مذكرة للتعاقد بشأن النقل البري والخدمات اللوجستية ذات الصلة من عام 2014 واعتبر السلطة صالحة. وذكر المقر أن هذه المذكرة استُبدلت منذ عدة سنوات ولم تعد صالحة.

255- كما أسندت الوظائف الميدانية تفويضات فرعية لأجزاء من سلطتها. وسجلت الوظائف التفويضات الفرعية إما في لوحة المتابعة الرقمية لتفويض السلطة المالية أو بإصدار مذكرة. ولم يكن لدى المقر رؤية للمذكرات في الميدان.

256- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التفويض الفرعي للسلطة عبر المذكرات أمر مرهق وعرضة للخطأ. وربما لا تكون المكاتب على علم بالمذكرات الصادرة منذ 20 سنة. ومن شأن الحل الرقمي أن يوفر الشفافية والوضوح. كما أنه سيجعل إلغاء السلطات أسهل. وعلى الأقل ينبغي **للبرنامج** أن يحد من صلاحية التفويضات الفرعية الإضافية للسلطات.

257- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن ينظر البرنامج في حل رقمي للتفويض الفرعي للسلطة بدلا من إصدار مذكرات لضمان الشفافية والوضوح، وألا يُفوّض سلطات إضافية إلا لفترة زمنية محدودة.**

258- ووافق **البرنامج** على التوصية، معترفا بأهمية ضمان الشفافية والوضوح في التفويض الفرعي للسلطات. وذكر **البرنامج** أنه سيستعرض جدوى وكفاءة تنفيذ أداة رقمية. وعلاوة على ذلك، سينظر في تحديد فترة صلاحية السلطات الإضافية المفوضة لضمان المساءلة والفعالية.

السلطات المتعلقة بالموارد البشرية

259- وفقا للمادة السابعة من اللائحة العامة، يتولى المدير(ة) التنفيذي(ة) إدارة شؤون الموظفين وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة وما قد ينشأ من قواعد خاصة. وفوّض المدير(ة) التنفيذي(ة) بعض السلطات المتعلقة بالموارد البشرية إلى وظائف أخرى من خلال تعميم.[4] واستعرض مراجع الحسابات الخارجي سلطة تحديد وتنقيح معدلات الرسوم ومبلغ المعيشة الشهري للاستشاريين.

معدلات الأتعاب للاستشاريين

260- تمشيا مع النظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة، يحدد المدير(ة) التنفيذي(ة) معدلات أتعاب الاستشاريين. وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن المدير(ة) التنفيذي(ة) لم تفوّض السلطة. ومع ذلك، فإن دليل الموارد البشرية في **البرنامج**، الذي وافق عليه مدير شعبة الموارد البشرية، ينص على أن مدير شعبة الموارد البشرية يتمتع بسلطة تحديد المعدلات. وفي عام 2023، دفع **البرنامج** 183.2 مليون دولار أمريكي من أتعاب الاستشاريين.

261- وذكر **البرنامج** أنه عندما نقحت شعبة الموارد البشرية معدلات الاستشارات في عام 2022، اتبعت عملية تشاورية موسّعة شملت رئيس الشؤون المالية، والميزانية والبرمجة، والشؤون القانونية، والمفتشة العامة، وآخرين.

[4] تعميم المدير التنفيذي OED2018/001.

مبلغ المعيشة الشهري

262- في عام 2008، بدأ **البرنامج** في دفع مبلغ المعيشة الشهري للاستشاريين الدوليين المعينين في المقر. وفي عام 2012، وسّع المدير التنفيذي نطاق تطبيق مبلغ المعيشة ليشمل الاستشاريين المعينين دوليا في المكاتب الميدانية. وأذن المدير التنفيذي لمدير شعبة الخدمات الإدارية، وعند الاقتضاء، بالاشتراك مع مدير شعبة الموارد البشرية، بإصدار الصكوك الإدارية ذات الصلة.[5] وذكر **البرنامج** أن شعبة الخدمات الإدارية هي وحدها التي تقرر معدلات مبلغ المعيشة الشهري. وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن دليلي السفر والموارد البشرية يحتويان على شروط خاصة بكل منهما. وفي عام 2023، دفع **البرنامج** 45.1 مليون دولار أمريكي كمبالغ معيشة شهرية.

263- ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن معدلات الأتعاب ومبلغ المعيشة الشهري للاستشاريين لها أثر مالي ملحوظ. ومع ذلك، يُحدد الإطار التنظيمي على مستوى المدراء ومنصوص عليه في الأدلة. وفي حالة معدلات الأتعاب، لم يعطِ المدير التنفيذي تفويض السلطة حتى لمدير شعبة الموارد البشرية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي **للبرنامج** أن ينظم الأتعاب والاستحقاقات في وثائق سياسات ملزمة يوافق عليها المدير(ة) التنفيذي(ة) وليس في أدلة.

264- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع البرنامج الأتعاب والاستحقاقات على أساس قانوني سليم يوافق عليه على المستوى المناسب.**

265- ولم يوافق **البرنامج** على التوصية. ويرى **البرنامج** أنه يوجد أساس قانوني قائم. ومع ذلك، **البرنامج** على استعداد لاستعراض تفويض السلطة والمستوى، وإذا لزم الأمر، تأكيد تفويض السلطة والمستوى بمزيد من الوضوح.

266- ويتمسك مراجع الحسابات الخارجي بالتوصية. وبالنظر إلى الأثر المالي الملحوظ، ينبغي أن يوافق المدير(ة) التنفيذي(ة) على الأتعاب والاستحقاقات وأن تنظم في وثيقة سياسات ملزمة بدلا من دليل.

ب- تفويض السلطات المالية

لوحة متابعة تفويض السلطات المالية

267- بدأ **البرنامج**، في ديسمبر/كانون الأول 2022، تطبيق لوحة متابعة تفويض السلطات المالية. وبدلا من التفويضات الفرعية الورقية، تُفوّض السلطات المالية مثل سلطات الموافقة والتصديق من خلال أداة إلكترونية وتُسجّل في لوحة المتابعة. ويُعالج التفويض الفرعي من خلال أداة الخدمة الذاتية **للبرنامج**.

268- وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن لوحة متابعة تفويض السلطة المالية كانت تستخدم أساسا في الميدان. ولم يسجل المقر سوى ستة تفويضات فرعية للسلطات في لوحة المتابعة ولا يزال يستخدم وسائل أخرى لتسجيل التفويضات الفرعية. وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى الكثير من التناقضات والإدخالات غير الصحيحة:

- وفقا للسياسات، يجوز للمديرين القطريين إسناد تفويض فرعي لنوابهم للموافقة على مشتريات السلع والخدمات التي تجرى بصورة تنافسية (حتى 000 200 دولار أمريكي) وللموظفين الفنيين الدوليين (حتى 000 30 دولار أمريكي).[6] وأظهرت لوحة المتابعة أنهم يتمتعون بسلطات مفوضة فرعية تجاوزت الحدود المسموح بها. وعلاوة على ذلك، فوضوا لموظفين وطنيين سلطة الموافقة على أوامر شراء تصل قيمتها إلى 000 30 دولار أمريكي. وسجل بعض المدراء القطريين سلطتهم في الموافقة على شراء السلع والخدمات في لوحة المتابعة، على الرغم من أن ذلك لم يكن مطلوبا.
- ووفقا للسياسات، فإن الاستشاريين وأصحاب اتفاقات الخدمة الخاصة ليسوا مؤهلين لأداء السلطات المالية.[7] وبصورة استثنائية، يمكن للمدير(ة) التنفيذي(ة) أو المدير المالي أن يأذن بتفويض فرعي. ومع ذلك، خلص مراجع الحسابات

[5] تعميم المدير التنفيذي OED2012/010.

[6] تعميم المدير التنفيذي OED2018/006.

[7] تعميم المدير التنفيذي OED2015/003، مذكرة القرار 20/07/2023 – OED 418.

الخارجي إلى أن المدراء القطريين قد أسندوا تفويضات فرعية لسلطات الموافقة للاستشاريين من دون الحصول على إذن. وفي حالات أخرى، انتهت صلاحية الإذن.

269- وذكر **البرنامج** أنه سيستعرض هذه الحالات. وأوضح أنه أعطى الأولوية للميدان لتسجيل التفويضات الفرعية في لوحة المتابعة. وذكر أيضا أن الزملاء العاملين في شعبة سلسلة الإمداد قاموا بتوسيع نطاق التفويض الفرعي للسلطة للموافقة على أوامر الشراء التي تصل قيمتها إلى 000 30 دولار أمريكي للموظفين الفنيين الوطنيين.

270- واستعرضت وحدة التحول المالي والدعم الميداني في المقر البيانات الواردة في لوحة متابعة تفويض السلطات المالية وأطلعت المكاتب على النتائج. وعلى سبيل المثال، في أبريل/نيسان 2023، وجدت الوحدة أن بعض المكاتب القطرية لم تستخدم لوحة المتابعة وأن المكاتب القطرية الأخرى لم تلغِ السلطات الممنوحة للموظفين الذين انتهت خدمتهم. وفي ديسمبر/كانون الأول 2023 ويناير/كانون الثاني 2024، طلبت الوحدة من المسؤولين الماليين في الميدان رصد وتحديث البيانات المسجلة في لوحة المتابعة بانتظام.

271- ويعرب مراجع الحسابات الخارجي عن تقديره لتعزيز الشفافية من خلال لوحة متابعة تفويض السلطات المالية. ويشير مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** لا يزال بحاجة إلى تنفيذ لوحة المتابعة بالكامل، وخاصة في المقر. وفي ما يتعلق بالميدان، تشير الإدخالات غير الصحيحة إلى أن بعض المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية لا تعرف كيفية استخدام لوحة المتابعة أو لا تفهم السلطات بالكامل (مثل معايير الأهلية، والعتبات، والأذونات الاستثنائية). ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي **للبرنامج** أن يستخدم لوحة المتابعة على نحو أفضل عن طريق تنفيذ المزيد من الضوابط. وعندما لا يكون الموظفون مؤهلين للحصول على سلطة أو عند تجاوز عتبة ما، ينبغي على النظام حظر التفويض الفرعي. وعلاوة على ذلك، ينبغي **للبرنامج** أن يوسع نطاق أنشطته بشأن الرصد لتشمل العتبات ومعايير الأهلية. وأخيرا، ينبغي **للبرنامج** أن يضع توجيهات بشأن استخدام لوحة المتابعة وأن يضمن تسجيل جميع المكاتب للتفويضات الفرعية في لوحة المتابعة. وفي حالة رغبة **البرنامج** في تنقيح معايير الأهلية التي حددها المدير(ة) التنفيذي(ة)، يجب عليه أن يطلب موافقة المدير(ة) التنفيذي(ة).

272- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع البرنامج توجيهات بشأن لوحة متابعة تفويض السلطات المالية، ويُنشئ المزيد من الضوابط الآلية لمنع الإدخالات غير الصحيحة وغير الممتثلة وتعزيز أنشطته بشأن الرصد.**

273- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه يعتزم تحسين لوحة متابعة تفويض السلطات المالية لتبسيط الرصد وتعزيزه. وتتضمن هذه التحسينات دمج معايير الأهلية، وإدخال عمليات فحص آلية واستكشاف حلول لتكامل النظم. وعلاوة على ذلك، يعتزم **البرنامج** وضع توجيهات لاستخدام أ لوحة المتابعة على أمثل وجه.

الأدوار في نظام WINGS

274- يجري تنفيذ السلطات المالية في نظام WINGS. ويوضح "إجراء إدارة الأدوار" المؤرخ 1 أكتوبر/تشرين الأول 2021 إجراءات إتاحة الأدوار في نظام WINGS. ومن بين أمور أخرى، ينبغي على مسؤولي الأدوار التحقق من أن الموظف لديه السلطة لأداء النشاط، والتأكد من عدم حدوث أي انتهاكات في فصل السلطة، والتحقق مما إذا كان الشخص يشغل المنصب بالفعل. ويُعالج طلب الدور في نظام WINGS من خلال أداة الخدمة الذاتية **للبرنامج**.

275- وتحقق مراجع الحسابات الخارجي بالنسبة لبعض السلطات مما إذا كان الموظفون العاملون لدى السلطات يضطلعون بالأدوار ذات الصلة في نظام WINGS، وبالنسبة لبعض الأدوار في نظام WINGS، تحقق مما إذا كانت غير مخصصة إلا للموظفين الذين يتمتعون بالسلطات المختصة. وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن السلطات والأدوار في نظام WINGS لم تكن متوافقة في كثير من الأحيان:

- كان لدى 57 من الموظفين الميدانيين دور في نظام WINGS لإصدار أوامر الشراء للسلع والخدمات، ولكن لم تكن لديهم السلطة المختصة. وكان لدى 92 موظفا ميدانيا سلطة الموافقة على أوامر الشراء، ولكن لم يكن لديهم الدور ذي الصلة في نظام WINGS.

- كان لدى 125 من الموظفين الميدانيين دور في نظام WINGS لإصدار أوامر الشراء الصغيرة، ولكن لم تكن لديهم السلطة المختصة. وكان لدى 236 موظفا ميدانيا سلطة الموافقة على أوامر الشراء الصغيرة، ولكن لم يكن لديهم الدور ذي الصلة في نظام WINGS.
- كان لدى 107 من الموظفين الميدانيين دور في نظام WINGS كموقعين على الحسابات المصرفية من دون أن تكون لديهم السلطة المقابلة.

276- وذكر **البرنامج** أنه من المتوقع من الموظفين المفوضين أن يطلبوا دورا في نظام WINGS لتفعيل سلطاتهم. وإذا سمحت التكنولوجيا والموارد بذلك، فقد يستكشف **البرنامج** إمكانية التكامل بين طلبات الأدوار في نظام WINGS ونماذج تفويض السلطات المالية.

277- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي تحقيق مواءمة أفضل بين تدفقات العمل للتفويض الفرعي للسلطات المالية ولإتاحة الأدوار في نظام WINGS. وقبل تقديم لوحة متابعة تفويض السلطات المالية، كان مسؤول الأدوار مسؤولا عن إجراء فحوصات محددة. ومع ذلك، لم يعد ذلك يتم. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي **للبرنامج** أن يستعرض أتمتة أجزاء من العملية أو على الأقل أن ينفذ عمليات فحص تلقائية لضمان تمتع الموظفين بالسلطة قبل إسناد الأدوار في نظام WINGS. وعلاوة على ذلك، من المهم أن يكون للموظفين ذوي السلطة الدور الخاص بهم في نظام WINGS لتنفيذ السلطة.

278- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يربط البرنامج بين تدفقات العمل لتفويض السلطات المالية والأدوار ذات الصلة في نظام WINGS، وأن يضمن ألا تُمنح الأدوار في نظام WINGS إلا للموظفين الذين يتمتعون بالسلطات المطلوبة.**

279- ووافق **البرنامج** على التوصية.

ج- الرقابة والرصد

280- لم يدرج المدير(ة) التنفيذي(ة) أي متطلبات إبلاغ أو مؤشرات أداء رئيسية لقياس ممارسة السلطات المفوضة في التعميمات الخاصة بالتفويض الفرعي للسلطات. وعلاوة على ذلك، لا يطلب المدير(ة) التنفيذي(ة) ولا إدارات المقر من الموظفين تقديم مثل هذه التقارير.

281- وسأل مراجع الحسابات الخارجي شُعب المقر عما إذا كانت ترصد السلطات المفوضة الفرعية في مجالاتها وكيف يجري ذلك. وقدم فرع المشتريات تقريرا واحدا عن "بعثات الرقابة والامتثال والدعم". وذكرت شعبة الموارد البشرية أنها طلبت من المكاتب الإقليمية تقديم تقارير الرقابة في مجال الموارد البشرية وأنها استعرضت التقارير. ولم يقدم **البرنامج** المزيد من التقارير أو التحليلات. وبصفة عامة، ردت الشُعب بأنها لم تجر رصدا محددا. وهي ذكرت أن المكاتب الإقليمية مسؤولة عن الرصد والرقابة.

282- وأعد المقر قوائم مرجعية للرقابة من جانب المكاتب الإقليمية. وعلى وجه الخصوص، تضمنت القائمة المرجعية للتمويل أسئلة تتعلق بتفويض السلطة. ومع ذلك، فإن قوائم المراجعة لم تأخذ في الاعتبار تنفيذ لوحة متابعة تفويض السلطات المالية. وعلاوة على ذلك، لم يطلب المقر من المكاتب الإقليمية الإبلاغ عن بعثاتها للرقابة وملاحظاتها المتعلقة بالتفويض الفرعي للسلطات. واستعرض مراجع الحسابات الخارجي عينة من تقارير بعثات الرقابة للمكاتب الإقليمية في داكار ونيروبي وبنما مع التركيز على الشؤون المالية والبعثات المشتركة. وبينما ركزت التقارير على مسائل أخرى، فقد تضمنت أيضا ملاحظات بشأن تفويض السلطة، على سبيل المثال، موافقة الموظفين على التعيينات أو الاتفاقات الميدانية من دون أن تكون لديهم السلطة.

283- ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** لم يضع أي متطلبات للإبلاغ لممارسة السلطة المفوضة. وفي حين أن المكاتب الإقليمية قد تغطي تفويض السلطة في بعثات الرقابة، لا يتعين عليها الإبلاغ عن النتائج. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن المسؤولين عن التفويض مسؤولون عن ضمان ممارسة السلطات المفوضة الفرعية على نحو سليم. وفي حالة الممارسة غير الصحيحة للسلطات، يتعين على الموظفين المفوضين تعليق السلطات أو حتى إلغائها.

284- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُنشئ البرنامج عمليات وإجراءات للرصد والإبلاغ مع مؤشرات أداء لممارسة السلطة المفوضة.**

285- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه كجزء من إعادة المواءمة التنظيمية، يستعرض **البرنامج** تفويضات السلطة الحالية والحاجة إلى تحديد عمليات وإجراءات الرصد والإبلاغ.

10- الخدمات الاستشارية

286- يجوز **للبرنامج** أن يختار الخيارات التالية للحصول على الخدمات الاستشارية:

- تعيين استشاري من الأفراد وفقا للقواعد والإجراءات الخاصة بإدارة الموارد البشرية.
- منح عقد خدمات استشارية تجارية تنظمه قواعد الشراء.

287- وفي عام 2023، سجل **البرنامج** نفقات قدرها 243.7 مليون دولار أمريكي للأتعاب والسفر والأمن للاستشاريين، و221.6 مليون دولار أمريكي للخدمات الاستشارية التجارية. ولم يضع **البرنامج** معايير لاتخاذ القرار بشأن الحصول على الخدمات الاستشارية من خلال عملية للموارد البشرية أو عملية شراء.

أ- الاستشاريون الأفراد

لمحة عامة

288- وفقا لإطار التوظيف في **البرنامج**،[8] فإن الاستشاريين من الأفراد هم موظفون على المستوى الفني. وهم يقدمون مشورة الخبراء في مجال متخصص غير متوفر بسهولة في **البرنامج** أو يشغلون وظائف الموظفين مؤقتا على أساس قصير الأجل. وفي المقابل، يؤدي الموظفون وظائف ذات طبيعة مستمرة ومتواصلة. ويمكن **للبرنامج** أيضا تعيين موظفين على أساس قصير الأجل لملء حالات غياب الموظفين أو وظيفة شاغرة مؤقتا.

289- وفي عام 2023، عمل ما مجموعه 4 096 استشاريا من الأفراد في **البرنامج**. وبلغت نفقات الأتعاب 183.2 مليون دولار أمريكي في عام 2023. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ارتفع عددهم بشكل مطرد.

[8] تعميم المدير التنفيذي OED2021/017، إطار التوظيف في **البرنامج**.

الجدول الأول-9

زيادة الاستشاريين من الأفراد والأتعاب من عام 2019 إلى عام 2023

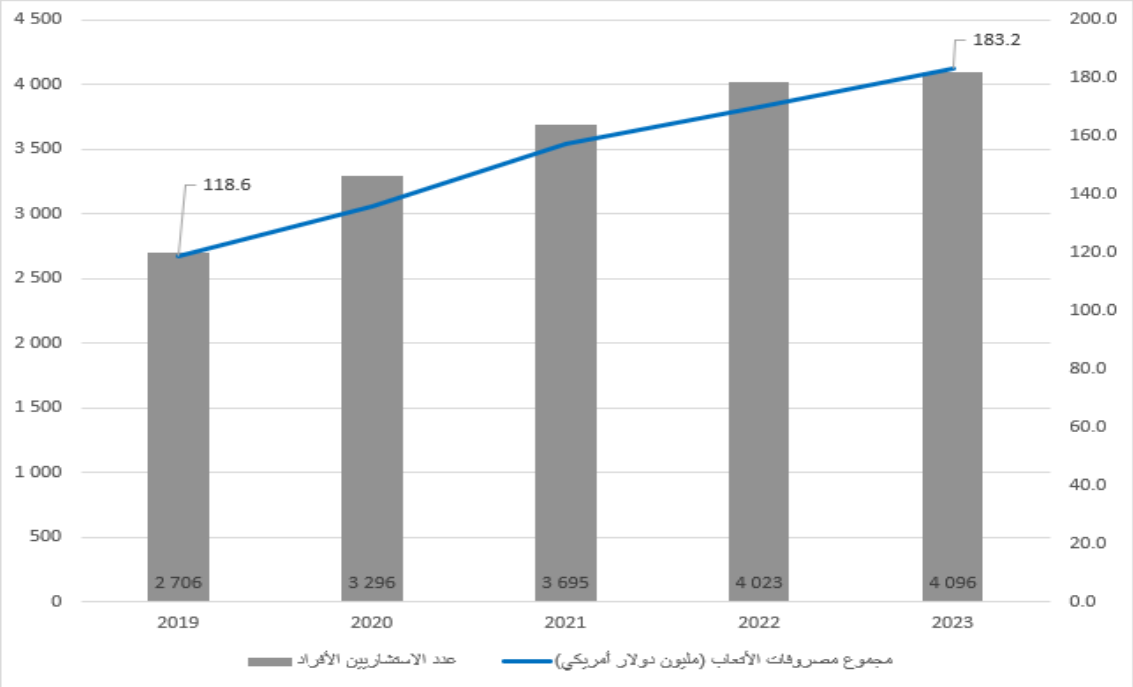

*المصدر: بيانات **البرنامج**.*

290- وبالإضافة إلى الأتعاب، دفع **البرنامج** 45.1 مليون دولار أمريكي كمبلغ معيشة شهري للاستشاريين في عام 2023. ومبلغ المعيشة الشهري هو مبلغ مقطوع محدد بموقع مخصص للمساهمة في نفقات معيشة الاستشاريين في مكان المهمة. ويتراوح المبلغ الإجمالي من 200 1 دولار أمريكي إلى 600 5 دولار أمريكي شهريا. ولم يكن لدى بعض المكاتب القطرية مبلغ معيشة شهري. وبلغ مبلغ المعيشة الشهري أكثر من 50 في المائة من إجمالي الأتعاب في عشرة بلدان.

إعادة تعيين الاستشاريين

291- وفقا لإطار التوظيف في **البرنامج**، تبلغ المدة القصوى لعقد الاستشاري 11 شهرا. وبعد انقطاع الخدمة لمدة شهر واحد، يجوز إعادة تعيين الاستشاري. والحد الأقصى لمدة الخدمة هو 44 شهرا تراكميا في الوظيفة عينها. ويوضح إطار التوظيف في **البرنامج** أن الموظفين ينبغي أن يؤدوا الأدوار المطلوبة على المدى المتوسط إلى الطويل (عادة سنة واحدة أو أكثر). ويحدد النظام الإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة المدى القصير على أنه فترة تقل عن سنة واحدة.[9]

292- وأدخل **البرنامج** الحد الأقصى البالغ 44 شهرا من الخدمة للاستشاريين في إطار التوظيف في **البرنامج** في عام 2021. ويمكن إعادة تعيين الاستشاريين الذين كانت لديهم عقود مع **البرنامج** وقت إصدار إطار التوظيف في **البرنامج** من دون الحد الأقصى حتى نهاية عام 2025. وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن المنظمات الأخرى استخدمت فترات تعيين قصوى أقصر. وعلى سبيل المثال، حددت منظمة الأغذية والزراعة فترة أقصاها 33 شهرا، وحددت الأمانة العامة للأمم المتحدة فترة أقصاها 24 شهرا.

293- وفي عام 2023، كانت نسبة 84 في المائة من عقود الاستشاريين عبارة عن إعادة تعيين. وهذا يعني أن الاستشاريين عملوا لصالح **البرنامج** من قبل، إما بموجب عقد استشاري أو بموجب طريقة عقد أخرى.

294- وشدد **البرنامج** على أن إطار التوظيف في **البرنامج** يسمح بإعادة تعيين الاستشاريين لمدة تصل إلى 44 شهرا. ويمكن إجراء عدة عمليات إعادة تعيين حتى الحد الأقصى لفترة التعيين. وقد يختار الاستشاريون أيضا تقديم طلبات لشغل وظائف أخرى

[9] النظام الإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة 4-103.

ويجري اختيارهم بنجاح. وبما أن لديهم تاريخ توظيف موجود مسبقا لدى **البرنامج**، سيُسجل ذلك تلقائيا كإعادة تعيين. ولا يرى **البرنامج** أن العدد الكبير من عمليات إعادة التعيينات يشكل بندا مثيرا للقلق.

295- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن إعادة التعيين المستمرة للموظفين عينهم تتعارض مع الغرض من تعيين الخبراء لفترات قصيرة. وإذا كانت خبرة الاستشاري مطلوبة لأكثر من 11 شهرا، ينبغي **للبرنامج** أن يستعرض ما إذا كان الطلب لا يزال ذا طبيعة قصيرة الأجل. وإذا لم يكن الأمر كذلك، يتعين على **البرنامج** تعيين موظف أو تأهيل موظفيه العاملين.

296- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحلل البرنامج أسباب العدد الكبير من الاستشاريين المعاد تعيينهم واستخدام النتائج في تخطيط قوته العاملة.**

297- ووافق **البرنامج** على التوصية وذكر أنه سيُحلل الأسباب. وفي حين أن الاستعانة بالاستشاريين كان يؤخذ في الاعتبار بالفعل في التخطيط التشغيلي للقوة العاملة والمواءمات التنظيمية، فإن **البرنامج** سيأخذ كذلك في الاعتبار أسباب إعادة تعيين الاستشاريين. واعتبر **البرنامج** أن إعادة تعيين الاستشاريين، الذين لديهم بالفعل معرفة وخبرة **بالبرنامج**، أمر مفيد للمنظمة.

متقاعدو الأمم المتحدة

298- يجوز **للبرنامج** أن يتعاقد مع موظفين متقاعدين يتلقون استحقاقات معاشات تقاعدية من الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من المتقاعدين من الأمم المتحدة. ولكن، لا يجوز للمتقاعدين من الأمم المتحدة أن يكسبوا أكثر من 000 22 دولار أمريكي سنويا. وقد حددت الجمعية العامة هذا الحد وشددت على أن التعاقد مع المتقاعدين من الأمم المتحدة ينبغي أن يقتصر على حالات استثنائية.[10]

299- ووفقا **للبرنامج**، أبرمت 108 عقود خدمات استشارية مع متقاعدين من الأمم في عام 2023. وفي 29 حالة من هذه الحالات (27 في المائة)، تنازل **البرنامج** عن سقف الدخل وحصل الاستشاريون على أكثر من 000 22 دولار أمريكي. وكان الحد الأقصى للمبلغ الزائد هو 800 109 دولار أمريكي في سنة واحدة. وفي إحدى الحالات، تعاقد **البرنامج** مع موظف متقاعد كاستشاري في عام 2012. وأعاد **البرنامج** تعيين الموظف المتقاعد 26 مرة كاستشاري حتى عام 2023. وفي خمس سنوات، تجاوزت الأتعاب الحد الأقصى البالغ 000 22 دولار أمريكي. وفي عام 2022، حصل الموظف المتقاعد على 400 107 دولار أمريكي.

300- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي **للبرنامج** أن يستعرض ممارساته أولا في ما يتعلق بالتعاقد مع المتقاعدين من الأمم المتحدة وثانيا في ما يتعلق بالموافقة على أتعاب تتجاوز 000 22 دولار أمريكي سنويا.

301- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقلل البرنامج التعاقد مع المتقاعدين من الأمم المتحدة كاستشاريين وأن يمتثل للحدود المفروضة على هذا التعاقد.**

302- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه سيستعرض ويعزز ممارساته المتمثلة في التعاقد مع المتقاعدين من الأمم المتحدة، بهدف خفض أعدادهم وإنفاذ الحدود المفروضة على هذه التعاقدات على نحو أكثر صرامة.

مبررات الطلب

303- ينص إطار التوظيف في **البرنامج** على ضرورة مراعاة الجوانب التالية عند تحديد ما إذا كان سيجري شغل الوظيفة من جانب موظف أو استشاري: طول المدة المتوقعة؛ وتوافر المهارات داخل **البرنامج** وما إذا كان للمنصب أي سلطة لاتخاذ القرار أو مسؤولية إشرافية.

304- ووفقا **للبرنامج**، كانت الاختصاصات ونموذج طلب الإصدار الوثيقتين ذواتي الصلة. وفي الاختصاصات، يدرج **البرنامج** المهام والإنجازات التي سيقدمها الاستشاري. وفي نموذج طلب الإصدار، يبرر **البرنامج** سبب ضرورة التعاقد مع استشاري محدد.

[10] A/37/237، وA/51/475.

305- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي الاختصاصات ونماذج طلب الإصدار لعينة من الاستشاريين وخلص إلى أن المبررات كانت عامة إلى حد ما. ولم يوثق **البرنامج** ما إذا كان قد فحص المعايير المدرجة في إطار التوظيف في **البرنامج** لتحديد طريقة العقد. وكانت المهام والمسؤوليات في كثير من الأحيان ذات طبيعة مستمرة، مثل "بناء علاقات مثمرة مع المستفيدين والمجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية الوطنية" أو "الجمع بين العناصر الأساسية للمنظمة والإشراف عليها". ونتيجة لذلك، ظل من غير الواضح ما إذا كان عقد الاستشاري هو الطريقة الصحيحة للتعاقد أو ما إذا كان ينبغي للموظفين إنجاز المهام. وعلى سبيل المثال، كان أحد الاستشاريين يعمل في **البرنامج** كصيدلي لأكثر من 15 عاما. وعمل الاستشاري في الوحدة نفسها وأنجز مهام ذات طبيعة مستمرة (مثل إزالة الأدوية المنتهية الصلاحية واستبدالها). وفي حالات إعادة التعيين بعد 11 شهرا من الخدمة، لم يوضح **البرنامج** ما إذا كان الاستشاري لم يكمل المهام خلال فترة العقد. كما لم يُقدّر **البرنامج** ما إذا كانت المهام ذات طبيعة متوسطة الأجل أو مستمرة يتعين على الموظفين إنجازها.

306- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** لم يوثق على نحو سليم قرار التعاقد مع بالاستشاريين. ولم تكن الحاجة إلى إعادة تعيين الاستشاري بعد 11 شهرا من الخدمة واضحة أيضا. وفي بعض الحالات، كما هو الحال مع الصيدلي، من المشكوك فيه جدا أن المهام ينبغي أن يُنجزها استشاري. وينبغي **للبرنامج** على الأقل أن يوثق: الطلب والمدة والمهام ذات الصلة؛ ولماذا لا يستطيع الموظفون الحاليون إنجاز المهمة؛ وتقدير معايير إطار التوظيف في **البرنامج**.

307- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يبرر البرنامج قرار التعاقد مع استشاري أو إعادة تعيينه من خلال تقدير المعايير المنصوص عليها في إطار التوظيف في البرنامج وتوثيق النتيجة.**

308- ووافق **البرنامج** على التوصية.

قياس الأداء

309- استخدم **البرنامج** أداة "تعزيز الأداء والقدرات" لقياس أداء الاستشاريين وكذلك أداء الموظفين. وفي هذه الأداة، ينبغي تحديد تخطيط الأداء و/أو أهداف العمل والإنجازات و/أو مؤشرات الأداء الرئيسية. وينبغي أن تكون المؤشرات محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق، وذات صلة، ومحددة زمنيا (SMART).

310- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي ملفات الموظفين وبيانات قياس الأداء لعينة من الاستشاريين. وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن تقييم الأداء لم يكن متوفرا أو لم يكن محدثا في أكثر من نصف الحالات. وعلاوة على ذلك، لم تُصاغ أهداف العمل والإنجازات و/أو مؤشرات الأداء الرئيسية أساسا باستخدام منهجية "SMART". وبصفة عامة، غالبا ما لا توقّع أهداف العمل لمرحلة التخطيط إلا قبل وقت قصير من نهاية العقد.

311- وأكد **البرنامج** أن معدل الامتثال لقياس أداء الاستشاريين لم يصل إلا إلى 75 في المائة في عام 2023 و74 في المائة في عام 2022. وذكر **البرنامج** أنه حدد الأنشطة والإنجازات والمراحل الرئيسية والأهداف بمزيد من التفصيل في خطط العمل أو المشروعات الفردية. ومع ذلك، لم يتمكن **البرنامج** من تقديم الخطط.

312- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن تقييم الأداء عنصر حاسم في إدارة الاستشاريين. ومن أجل تقييم الأداء، على **البرنامج** صياغة النواتج المطلوبة في بداية التعاقد. وتعد أهداف العمل والنتائج و/أو مؤشرات الأداء المصاغة بوضوح شرطا أساسيا.

313- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يصوغ البرنامج أهداف العمل والإنجازات ومؤشرات الأداء الرئيسية بطريقة محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق، وذات صلة، ومحددة زمنيا في بداية العقد، وتقييم الأداء من دون استثناء، وتوثيق النتائج.**

314- ووافق **البرنامج** على التوصية وذكر أنه سيعزز آليات المساءلة لزيادة جودة تقديرات أداء الاستشاريين والامتثال لها. وذكر **البرنامج** أن الجهود شملت تعزيز التواصل مع المدراء بشأن مسؤولياتهم وموارد الدعم المتوفرة وإدراج معدل الامتثال في تقدير أداء المشرفين.

ب- خدمات الاستشارات التجارية

لمحة عامة

315- في عام 2023، سجل **البرنامج** نفقات قدرها 221.6 مليون دولار أمريكي للخدمات الاستشارية التجارية. وكانت الأغلبية تتعلق بنفقات المقر. وفي المجمل، أصدر المقر 636 أمر شراء للخدمات الاستشارية. وكان 338 أمر شراء لخدمات استشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات، و176 أمر شراء "لخدمات استشارية - أخرى".[11]

الجدول الأول-10

أوامر الشراء الصادرة عن المقر للخدمات الاستشارية في عام 2023

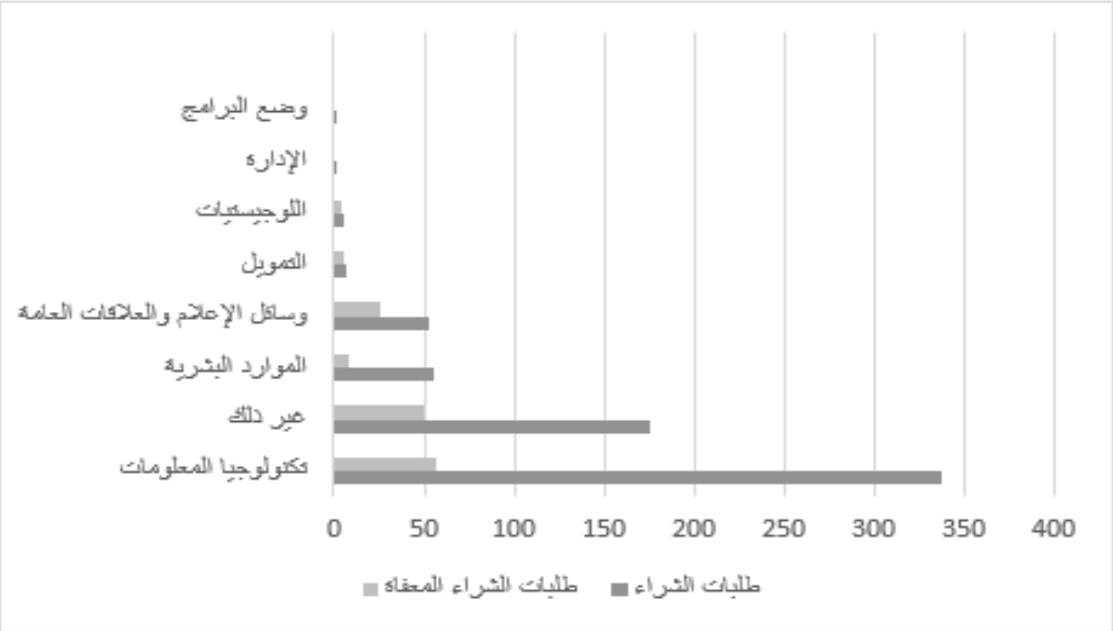

المصدر: نظام WINGS.

الإعفاءات

316- تنص المادة 12-5 من النظام المالي على أن يستخدم **البرنامج** المناقصات التنافسية. ومع ذلك، يجوز للمدير(ة) التنفيذي(ة) أن يأذن باستثناءات (إعفاءات). وحدد المدير التنفيذي فئات الإعفاءات وعملياتها في تعميم (OED2020/015). ومن بين أمور أخرى، يمكن الإعفاء من المنافسة عندما لا يتمكن من تلبية متطلبات **البرنامج** بصورة معقولة إلا مورد واحد. ولا يحدد التعميم فئات الإعفاءات بقدر أكبر. ووفقا للتعميم، فإن الوحدات الطالبة مسؤولة عن تقديم المبررات والوثائق الداعمة.

317- وحتى أكتوبر/تشرين الأول 2023، كان دليل شراء السلع والخدمات يعكس عملية الإعفاء على النحو المنصوص عليه في التعميم. ويوفر نموذج طلب الإعفاء مزيدا من المعلومات عن فئات الإعفاء والحد الأدنى المحدد من الوثائق الداعمة. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2023، نقّح مدير شعبة سلسلة الإمداد الدليل: ينبغي للوحدة الطالبة إرسال متأوامر الشراء إلى وحدة المشتريات. وينبغي لموظفي المشتريات إجراء أنشطة أبحاث السوق للتأكد من نهج السوق المناسب للطلب. ولا يزال تعميم المدير التنفيذي صالحا.

318- وذكر **البرنامج** أنه توقف عن استخدام وثائق الإعفاء السابقة. وشدد على أن مدير شعبة سلسلة الإمداد مخوّل بتعديل الدليل.

[11] في الآونة الأخيرة، غيّر **البرنامج** تصنيف مجموعات المواد. وأدخل **البرنامج** "الخدمات المهنية - الخدمات الاستشارية" التي استبعدت خدمات تكنولوجيا المعلومات.

319- وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** كثيرا ما يمنح إعفاء من عملية تنافسية عند شراء الخدمات الاستشارية. وفي عام 2023، منح المقر إعفاء من المنافسة في 149 أمر شراء من أصل 636 (23.4 في المائة). وفي الحالات المستعرضة، لم تبرر الوحدات الطالبة ولا وحدات المشتريات الإعفاءات على نحو صحيح:

- في عام 2020، طلبت إحدى الوحدات الطالبة استثناء من المناقصات التنافسية. وأوضحت الوحدة أن المورد اختير في عملية تنافسية في عام 2012 وقدم خدمات ممتازة. وسيكلف استبدال المورد 000 800 دولار أمريكي ويتطلب ما بين ستة أشهر وسنة واحدة. ولم تضف وحدة المشتريات أي تعليقات.
- وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، أعدت وحدة المشتريات طلب إعفاء للخدمات الاستشارية. وقدم الطلب أساسا معلومات عن المورد. ومن شأن خبرة المورد أن تجعله "متلقيا أكثر ملاءمة لنطاق العمل هذا". وقد طلبت الجهة المانحة من **البرنامج** العمل مع "شركاء مثل [اسم المورد]".

320- وفي حين أن المدير مخوّل بتعديل الدليل، فإن هذه التعديلات يجب أن تمتثل لتعميم المدير التنفيذي والسياسات الأخرى. كما يشير مراجع الحسابات الخارجي إلى أن فئات الإعفاء والوثائق المطلوبة لم تُحدد في الدليل ولا في التعميم. وينبغي **للبرنامج** أن يُنقح التعميم وأن يضمن فهم الموظفين لفئات الإعفاء والمبررات اللازمة. ولا يكفي وصف مزايا مورد واحد. وبدلا من ذلك، يجب إثبات أن الموردين الآخرين لا يستطيعون تلبية المتطلبات.

321- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحدث البرنامج تعميم المدير التنفيذي (OED2020/015) بشأن عملية الإعفاء لضمان اتخاذ موظفي المشتريات قرارا بشأن نهج السوق المناسب؛ وإدراج معلومات عن فئات الإعفاء والوثائق المطلوبة إما في التعميم أو في دليل شراء السلع والخدمات.**

322- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه سيضمن المواءمة بين تعميم المدير التنفيذي (OED2020/015) والقسم المتعلق بعملية الإعفاء في دليل المشتريات.

التقييم والتفاوض

323- وفقا للقاعدة 112-6 من اللائحة المالية، ينبغي أن تتم جميع عمليات الشراء وفقا لمبادئ المشتريات العامة، وهي أعلى جود لأفضل سعر، والمنافسة، والإنصاف، والشفافية. وينص دليل شراء السلع والخدمات على أن معايير التقييم يجب أن تكون موضوعية، وواضحة، وموثوقة، ومنصفة، ومتوازنة. وفي عملية الشراء التنافسية، يجوز **للبرنامج** التفاوض مع أحد الموردين بعد الانتهاء من التقييم، ولكن قبل منح العقد رسميا. ويجب ألا تُستخدم المفاوضات لتغيير شروط وأحكام العقد تغييرا جوهريا. وبصفة عام، ينبغي تجنب الدخول في مفاوضات مع المورد.

324- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي عينة من ملفات مشتريات المقر للخدمات الاستشارية.

التفاوض

325- في إحدى الحالات، أصدر **البرنامج** طلبا لاستدراج عروض لتقديم الخدمات المناخية. وقد طلب أحد العروض المتلقاة إجراء عدة تغييرات على نموذج الاتفاق الطويل الأجل والأحكام والشروط العامة الموحدة للأمم المتحدة، على سبيل المثال، في ما يتعلق بمتطلبات المسؤولية والتأمين. ولم يأخذ **البرنامج** هذه الطلبات في الاعتبار أثناء التقييم. وقرر **البرنامج** منح العقد لهذا المورد وخمسة موردين إضافيين. وعندما أبلغ **البرنامج** المورد بالمنح، ذكّر المورد **البرنامج** بطلباته للتغيير. واستعرض **البرنامج** الطلبات وعدّل الاتفاق والشروط والأحكام العامة للأمم المتحدة. ولم يبلغ الموردين الآخرين بذلك.

326- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن هذه الحالة لا تستوفي مبادئ الشفافية والإنصاف. واستعرض **البرنامج** طلبات التغيير ولم يبدأ المفاوضات إلا بعد صدور قرار المنح وهو أمر غير مسموح به. وعلاوة على ذلك، لم يبلغ **البرنامج** الموردين المتبقين ولم يعرض عليهم التغييرات نفسها.

327- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن البرنامج إجراء المفاوضات كجزء من إجراءات الشراء التنافسية قبل قرار منح العقود وفقا لما ينص عليه دليل شراء السلع والخدمات.**

328- ووافق **البرنامج** على التوصية وأقر بأهمية الالتزام بدليل شراء السلع والخدمات. وذكر **البرنامج** أنه ملتزم بتعزيز عملية الشراء في ما يتعلق بالمفاوضات.

تقييم العروض

329- في حالة أخرى، أصدر **البرنامج** طلبا لتقديم العروض لتصميم برنامج، وتطويره وتنفيذه وإدارته. وفي وثائق استدراج العروض، لم يبلغ **البرنامج** عن معايير تقييم العروض التقنية. وبدلا من ذلك، طلب من الموردين تقديم العرض بما يتماشى مع الاختصاصات التي أدرجت 19 جانبا. وكان لدى الموردين المدعوين عدة أسئلة بشأن وثائق استدراج العروض وكان على **البرنامج** تمديد الموعد النهائي لتقديم العروض. وبعد استلام العروض، قامت لجنة التقييم بتقييم 12 معيارا تقنيا، واعتبرت 4 منها إلزامية. ولم يتمكن أعضاء الفريق من الاتفاق على ما إذا كانت العروض تستوفي المعايير الإلزامية. وأدى التقييم المالي إلى مزيد من المناقشات. وفي النهاية، احتاج **البرنامج** إلى أكثر من سنة لتوقيع الاتفاق بعد إصدار وثائق استدراج العروض.

330- وعلاوة على ذلك، خلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية لم تحدد معايير التقييم على نحو كاف. وعلى سبيل المثال، سجلت المكاتب معايير إلزامية بدلا من تقييمها على أساس النجاح أو الرسوب. وعلاوة على ذلك، لم يبرر أعضاء فريق التقييم درجاتهم.

331- وذكر **البرنامج** أنه صمم مصفوفة لمعايير التقييم ويتقاسمها على أساس مخصص.

332- ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن موظفي المشتريات في المقر وفي المكاتب الميدانية يواجهون صعوبات في التقييم. وتعتبر معايير التقييم حاسمة بالنسبة لشفافية عملية الشراء وإنصافها. وفي الحالة الموصوفة، لم يضع المقر معايير تقييم كافية وواضحة. وعلاوة على ذلك، لم يبلغ **البرنامج** الموردين المدعوين على نحو صحيح بالمعايير. وأدى عدم اليقين إلى طرح عدة أسئلة وأدى إلى تأخير العملية. وتؤيد النتائج التي تمّ التوصل إليها في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية هذه الملاحظات.

333- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحدد مقر البرنامج أفضل الممارسات المتعلقة بمعايير تقييم الخدمات الاستشارية ويتشاركها مع المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية.**

334- ووافق **البرنامج** على التوصية. وأقر **البرنامج** بأهمية المعايير لتقييم عروض الاستشاريين. وذكر **البرنامج** أنه ملتزم بتعزيز قدراته التقييمية على جميع المستويات، وأنه سينشر أفضل الممارسات على نطاق المنظمة.

الخدمات الاستشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات

335- استعرض مراجع الحسابات الخارجي عينة من أوامر الشراء للخدمات الاستشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات. وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن **البرنامج** أصدر أمر شراء واحد لخدمات شخص ما لعدد محدد من الأيام. ثم أصدر طلب الشراء التالي للشخص نفسه.

- منذ أغسطس/ آب 2019، كان كبير مطورين واحد محدد يدعم **البرنامج** في تطوير أحد التطبيقات. وتعاقد **البرنامج** مع المورد مباشرة من دون إجراء مناقصة تنافسية. ووافق **البرنامج** على الإعفاء، ولكنه لم يبرم اتفاقا طويل الأجل. ومنذ ذلك الحين، أصدر **البرنامج** عدة أوامر شراء للمورد. وفي عام 2022، فرض المورد مبلغ 390 يورو في اليوم، ثم لاحقا 690 يورو في اليوم.
- وأصدر **البرنامج** 10 أوامر شراء لخدمات مهندس بيانات محدد في عام 2023. وبلغت قيمة أوامر الشراء 939.50 138 يورو وغطت 185.5 يوما. ومن بين أمور أخرى، أصدر **البرنامج** ثلاثة أوامر شراء في سبتمبر/أيلول 2023، لمدة 16 و13.5 و15 يوما. وخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن شروط التسليم والفواتير غير متطابقة. ووفقا لعرض أسعار أمر شراء واحد، كان من المقرر أن تكون أيام العمل في الفترة ما بين فبراير/شباط وأبريل/نيسان.

ودفع **البرنامج** فواتير الخدمات في يناير/كانون الثاني ومايو/أيار 2023، خارج فترة العقد المتفق عليها. وأوضح **البرنامج** أنه لم يتمّ إبرام اتفاق طويل الأجل عند التوظيف.

336- ولم يعلق **البرنامج** على الحالات المحددة، ولكنه ذكر أن لديه إجراءات سليمة لإدارة مشروعات تكنولوجيا المعلومات. وصدرت جميع أوامر الشراء وفقا لاتفاقات أو عقود طويلة الأجل. ولم يكن من الممكن تغيير مبلغ الأتعاب. وجرى التخطيط لمشروعات تكنولوجيا المعلومات سنويا أو على مدى عدة سنوات.

337- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الحالات تظهر عدم وجود إجراءات كافية. ولم يكن من وجود لاتفاق أو عقد طويل الأجل. ويبدو أن بعض أوامر الشراء متداخلة. ويُظهر القيد غير الصحيح للفواتير مقابل أوامر الشراء المزيد من أوجه القصور في العملية. وفي الحالة الأولى، زاد المطور مبلغ الأتعاب بصورة كبيرة. وبمجرد التعاقد مع شخص ما، يبدو أنه من الصعب على **البرنامج** تغيير الشخص أو حتى المورد.

338- **ويوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج استخدام الخدمات الاستشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل تحسين العمليات وتجنب الاعتماد على الموظفين المتعاقدين ووضع تدابير تصحيحية.**

339- ووافق **البرنامج** على التوصية. وذكر **البرنامج** أنه سيعمل على الوصول بعملية الشراء إلى المستوى الأمثل، مع التركيز على تعزيزها من خلال منافسات العطاءات الثانوية لمجموعات الاتفاقات الطويلة الأجل. وبالإضافة إلى ذلك، سينفذ **البرنامج** آليات تهدف إلى نقل المعرفة المتعلقة بالتطبيق إلى الموردين الجدد، كلما أمكن ذلك، لضمان استمرارية العمل. وتهدف هذه المبادرة إلى تبسيط عملية تأهيل الموردين الجدد عبر النظم أو المنصات المختلفة.

دال- إفصاحات الإدارة

1- الخسائر والمبالغ المشطوبة ومدفوعات الإكراميات

340- أبلغ **البرنامج** في المذكرة 9 على الكشوف المالية تفاصيل الخسائر في المبالغ النقدية والسلع الغذائية والأصول الأخرى بمبلغ إجمالي قدره 54.5 مليون دولار أمريكي. وشملت الخسائر المبلغ عنها خسائر في السلع الغذائية قدرها 49.9 مليون دولار أمريكي، وخسائر في المساهمات المستحقة القبض قدرها 1.4 مليون دولار أمريكي، وخسائر في الأصول الأخرى والنقدية قدرها 1.6 مليون دولار أمريكي، وخسائر في المواد غير الغذائية قدرها 1.6 مليون دولار أمريكي. كما أفاد **البرنامج** بأنه دفع إكراميات قدرها 2.9 مليون دولار أمريكي.

341- وقدم **البرنامج** إلى مراجع الحسابات الخارجي مذكرة قرار مرفوعة من مدير شعبة المالية المؤسسية إلى المديرة التنفيذية بتاريخ 27 مارس/آذار 2024، أي بعد إغلاق الحسابات. ووافقت المديرة التنفيذية على توصية مدير شعبة المالية المؤسسية بشطب هذه الخسائر وأداء مدفوعات الإكراميات في ذلك التاريخ.

342- واحتوى الكثير من الوثائق التي قدمها **البرنامج** على مبالغ مقطوعة تتعلق بسنوات سابقة، وجرت الموافقة عليها في سنوات سابقة، ولم تصل إلى المبالغ المبينة في المذكرة 9 على الكشوف المالية. ولذلك، أصدر مراجع الحسابات الخارجي في هذا التقرير توصية بأن يعزز **البرنامج** ضوابطه الداخلية على أذونات الإكراميات والشطب. ولم يعرب مراجع الحسابات الخارجي عن أي تأكيد بشأن هذه المبالغ.

2- حالات التدليس والتدليس المفترض

343- وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (المعيار 240)، يخطط مراجع الحسابات الخارجي لمراجعته للكشوف المالية بحيث يكون لديه توقع معقول لتحديد الأخطاء والمخالفات الجوهرية (بما في ذلك تلك الناتجة عن التدليس). ومع ذلك، لا ينبغي الاعتماد على عمل مراجع الحسابات الخارجي لتحديد كافة الأخطاء أو المخالفات. وتبقى المسؤولية الأساسية عن منع التدليس والكشف عنه على عاتق إدارة **البرنامج**.

344- وأثناء المراجعة، طلب مراجع الحسابات الخارجي استفسارات من الإدارة في ما يتعلق بمسؤوليتها الرقابية عن تقدير مخاطر التدليس المادي والعمليات المعمول بها لتحديد مخاطر التدليس والتصدي لها، بما في ذلك أي مخاطر معينة تحددها الإدارة أو يوجه انتباهها إليها. كما استفسر مراجع الحسابات الخارجي عما إذا كانت الإدارة على علم بأي تدليس فعلي أو مشتبه به أو مزعوم، بما في ذلك استفسارات من جانب المراجعة الداخلية.

345- وخلال عام 2023، أبلغ عن 103 حالات تدليس بقيمة 8.2 مليون دولار أمريكي (2022: 1.3 مليون). ومن أصل هذا المبلغ، استُرد مبلغ 0.4 مليون دولار أمريكي (2022: 0.3 مليون دولار أمريكي). وتمثل هذه الحالات أساسا ممارسات تدليس اضطلع بها شركاء متعاونون (5.2 مليون دولار أمريكي). وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ **البرنامج** عن 158 حالة سرقة واختلاس بقيمة 102.0 مليون دولار أمريكي (2022: 14.8 مليون دولار أمريكي). ومن أصل هذا المبلغ، استُرد 1.1 مليون دولار أمريكي (2022: 8.9 مليون دولار أمريكي). وتتعلق هذه الحالات أساسا بالسرقات في المكتب القطري في السودان (96.5 مليون دولار أمريكي). وأبلغ **البرنامج** عن 45 حالة تدليس مفترض بقيمة 4.6 مليون دولار أمريكي (2022: 9.8 مليون دولار أمريكي). وتتعلق حالات التدليس المفترض بالتحقيقات الجارية حيث يمكن تقدير المبالغ بصورة معقولة، وتنطوي أساسا على ممارسات تدليس من جانب الشركاء المتعاونين وموظفي **البرنامج**.

هاء- شكر وتقدير

346- يود مراجع الحسابات الخارجي أن يعرب عن تقديره لما قدّمه كلّ من المديرة التنفيذية ونائب المديرة التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات ورئيس الشؤون المالية ومساعدي المديرة التنفيذية وموظفيهم من تعاون ومساعدة لموظفيه.

Kay Scheller (توقيع)

رئيس ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني

(مراجع الحسابات الخارجي)

15 أبريل/نيسان 2024

الملحق

حالة تنفيذ التوصيات حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
1	WFP/EB.A/2020/6-G/1 الفصل الثالث، الفقرة 50	خدمات النقل الجوي	يوصي مراجع الحسابات الخارجي إدارة **البرنامج** بما يلي: أ) تحديث وتنقيح إطار المالية والميزانية لأنشطة الطيران لضمان أن يكون عرض التدفقات المالية الناشئة عن هذه الأنشطة شاملا وشفافا؛ ب) إعادة النظر في الأساس المنطقي للحساب الخاص لخدمات الطيران في ضوء الدرجة المطلوبة من الاستقلالية في تحديد موارد تشغيل هذه الخدمات.	نُفذت. تمت الموافقة في 15 مارس/آذار 2024 على التوجيه المشترك لشعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ ورئيس الشؤون المالية بشأن الإجراءات الإدارية والمحاسبية وإجراءات الإبلاغ المتعلقة بالحساب الخاص للطيران. ويُقدم التوجيه مبادئ توجيهية محدثة بشأن إجراءات التسيير والإدارة والمحاسبة والإبلاغ المتعلقة بالمعاملات المالية للحساب الخاص للطيران، وبين الحساب الخاص للطيران وعمليات الطيران في إطار الخطط الاستراتيجية القطرية.	أصدر **البرنامج** توجيها جديدا بشأن الإجراءات الإدارية والمحاسبية وإجراءات الإبلاغ المتعلقة بالحساب الخاص للطيران. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
2	WFP/EB.A/2020/6-G/1 الفصل الثالث، الفقرة 160	خدمات النقل الجوي	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بمواصلة النظر في تزويد نظام Takeflite لإدارة الطيران بنظام للتحقق من تصاريح المنظمات التي تستخدم الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة ومن القوائم الفردية للأشخاص المصرح لهم التي تقدمها تلك المنظمات.	نُفذت. حسّنت شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ آليات الرقابة الداخلية في نظام Takeflite ومركز الأمم المتحدة للحجوزات من أجل تعزيز عمليات التحقق من استيفاء المسافرين والمنظمات معايير الأهلية. وطور نظام Takeflite ومركز الأمم المتحدة للحجوزات قدرات لتحميل قوائم الموظفين من أجل تعزيز عمليات التحقق من أهلية المسافرين. وقام المركز أيضا بتعزيز وظائف المكتب الرقمي لعمليات الطيران الميدانية من أجل إدارة وصول المنظمات المرخصة إلى الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة وإدارة الحقول الإلزامية لبوابة الحجز بفعالية لتعزيز عمليات التحقق والموافقة على الحجوزات لغير الموظفين. وتواصل شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ تعزيز المنصة الرقمية كنظام شامل على شبكة الإنترنت لتيسير الخدمات الإلكترونية لرحلات **البرنامج** الجوية المستأجرة. واعتبارا من ديسمبر/كانون الأول 2023، بدأ العمل بنظام الحجز الإلكتروني في جميع عمليات الطيران الميدانية البالغ عددها 21 عملية.	عزز **البرنامج** نُظمه. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
3	WFP/EB.A/2021/6-G/1 الفصل الثالث، الفقرة 128	إدارة معلومات المستفيدين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بوضع خطة مركزية لنشر ومواءمة نُظم إدارة معلومات المستفيدين في البلدان المستهدفة، وبتحديد جدول زمني لنشر منصة **البرنامج** الرقمية لإدارة معلومات المستفيدين والتحويلات (SCOPE) على وجه الخصوص.	نُفذت. يؤيد توجيه **البرنامج** بشأن الضمان النقدي الصادر في مارس/آذار 2022 استخدام النُظم المؤسسية المتاحة من خلال قائمة نُظم التحويلات القائمة على النقد، بما في ذلك الاعتماد على نُظم وعمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولا سيما نُظمها وعملياتها الخاصة بالتسجيل وإدارة الحالات في سياقات اللاجئين للتخفيف من المخاطر الرقمية المرتبطة بإدارة معلومات المستفيدين والتقليل منها إلى أدنى حد. وتدعم قائمة نُظم التحويلات القائمة على النقد نُظما وأدوات من قبيل MoDA، وSCOPE، وNEST، وPIT، وRapidPro، وDAT، من بين نُظم وأدوات أخرى	في حين أن **البرنامج** لم يُطبق SCOPE في جميع المكاتب القطرية كنظام إلزامي، فقد أيّد استخدام نُظمه المؤسسية من خلال قائمة نُظم التحويلات القائمة على النقد وتوجيه **البرنامج** المتعلق بالضمان النقدي. ولذلك، يرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				تُقدم حلولا للتحويلات القائمة على النقد والتحويلات العينية التي تفي بالاحتياجات التشغيلية للمكاتب القطرية، مع إيلاء العناية الواجبة لمعايير **البرنامج** بشأن أمن تكنولوجيا المعلومات.					
4	WFP/EB.A/2021/6-G/1 الفصل الثالث، الفقرة 128	إدارة معلومات المستفيدين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بالربط بين نظامي SCOPE وCOMET في عام 2021.	نُفذت. انتهى **البرنامج** في أبريل/نيسان 2023 من إدماج نظامي SCOPE وCOMET بعد تطبيق عمليات التدفق الآلي للبيانات من مجموعة بيانات التحويلات القائمة على النقد المجمعة من موقعين جغرافيين. ويتماشى هذا الإدماج مع إطار النتائج المؤسسية **للبرنامج** (2022-2025)، ويتيح للمكاتب القطرية نقل بيانات التحويلات القائمة على النقد الشهرية من نظام SCOPE إلى نظام COMET.	يُلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** طبق التدفقات الآلية لبيانات التحويلات القائمة من نظام COMET إلى نظام SCOPE، ويتيح ذلك للمكاتب القطرية نقل بيانات التحويلات النقدية الشهرية. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
5	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 22	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بجعل تسجيل الشركاء المتعاونين من قبل المكاتب القطرية أكثر موثوقية من خلال استكمال تنظيف محددات هوياتهم بحلول نهاية عام 2022 وإعداد دليل للمكاتب القطرية حول كيفية تسجيل البيانات.	مُددت إلى ديسمبر/كانون الأول 2024. مفتوحة. يقوم **البرنامج** بتعزيز إدارة بيانات الشركاء المتعاونين من خلال مواصلة الاستثمار في الأدوات الرقمية: توفّر لوحتا المتابعة القائمتان على نظام DOTS وهما "الشركاء المتعاونون 360"، و"أداة تتبع شراكات الاتفاقات الميدانية" رؤية شاملة للبيانات التشغيلية والمالية للشركاء غير الحكوميين من خلال إدماج البيانات المتعلقة بالشركاء المتعاونين من شبكة **البرنامج** ونُظمه العالمية للمعلومات. وبدعم من الجلسات الإعلامية والبرامج التعليمية التي تُقدم عن طريق الإنترنت، والإيضاحات المتعلقة بالتسجيل الإلزامي للبيانات، ومواصلة الدفع قدما برقمنة بيانات الشركاء المتعاونين، وفي ظل التوجيهات الإضافية التي سيجري إعدادها، تقوم المكاتب القطرية باستعراض وتحديث ممارسات إدخال البيانات من أجل زيادة تحسين جودة بيانات الشركاء المتعاونين.	قام **البرنامج** بإدخال لوحتي متابعة قائمتين على نظام DOTS، وهما "الشركاء المتعاونون 360" و"أداة تتبع شراكات الاتفاقات الميدانية". وتُدمج كلتا اللوحتين بيانات الشركاء غير الحكوميين من قاعدة بيانات شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS) ونظام COMET. ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** لم يقم بعد بإعداد دليل للمكاتب القطرية حول كيفية تسجيل بيانات الشركاء المتعاونين لتحسين جودة اكتمال البيانات ذات الصلة في نظامي WINGS وCOMET. وتُركز المواد الداعمة والبرامج التعليمية على كيفية تحليل البيانات، ولكنها لا تُعطي إدخال البيانات. ولذلك، ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
6	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 27	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإنشاء قاعدة بيانات للشركاء المتعاونين من أجل تسهيل إدارة شؤونهم والإبلاغ عن إدارتهم.	مُددت إلى ديسمبر/كانون الأول 2024. مفتوحة. تماشيا مع تحديث الإدارة للفقرة 22، سيُيسّر قاعدة بيانات الشركاء المتعاونين وعملية الإدماج الآلي للبيانات تلبية الاحتياجات الوظيفية للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وشُعب المقر، بما في ذلك الإدارة والإبلاغ. ومن خلال تنقية مجموعة واسعة من البيانات في "أداة تتبع شراكات الاتفاقات الميدانية"، يمكن لمدراء الشركاء المتعاونين وغيرهم من أصحاب المصلحة أن يتعمقوا في البيانات المتعلقة. وستسترشد المكاتب القطرية بالممارسات الجيدة في مجال إدخال البيانات بعد إصدار مواد إرشادية إضافية.	قام **البرنامج** بإدخال لوحتي متابعة قائمتين على نظام DOTS، هما "الشركاء المتعاونون 360" و"أداة تتبع شراكات الاتفاقات الميدانية". وتُسلط "أداة تتبع شراكات الاتفاقات الميدانية" الضوء باللون الأحمر على معدل إنجاز البيانات الأساسية. وبالنسبة لعام 2023، كان معدل الإنجاز أقل من 50 في المائة، وفي بعض المكاتب القطرية أقل من 10 في المائة. ومن وجهة نظر مراجع الحسابات الخارجي، فإن هذه المعدلات المنخفضة تقلل من الفعالية وتعرض للخطر هدف تيسير إدارة شؤون الشركاء المتعاونين. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
7	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 41	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتوضيح وتوحيد أساليب حوكمة شراكات التعاون مركزيا من خلال تجميع المسؤوليات في وحدة أو شعبة واحدة في المقر وعن طريق تكييف الدليل المؤسسي بشأن إدارة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والاتفاق التعاقدي النموذجي لأخذ الشركاء الحكوميين في الحسبان.	مُددت إلى يونيو/حزيران 2024. مفتوحة. في منتصف يناير/كانون الثاني 2024، جرى تعميم مسودة التوجيهات على أصحاب المصلحة المعنيين، ووردت مدخلات قيّمة من مصادر مختلفة، بما في ذلك المجالات البرامجية والمكاتب الإقليمية ومكتب التقييم وشعبة إدارة المخاطر. وتُبذل جهود لمعالجة التعليقات وتنقيح التوجيهات، بما في ذلك توضيح النطاق والشكل بالاشتراك مع فريق مشروع الضمان العالمي، ووضع نموذج قانوني بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية. ويلاحظ **البرنامج** أجواء عدم اليقين التي تُخيم على استكمال مسار هذا العمل بسبب تحديات تخصيص الموارد الناتجة عن إعادة المواءمة التنظيمية. ولذلك، قد ينشأ تأخير في هذا الموعد النهائي لحين اتضاح الصورة بشأن تخصيص الموارد وقيادة الفريق.	يُحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بالهدف الذي يسعى إليه **البرنامج** في توضيح وتوحيد التوجيهات والهيكل التنظيمي لإدارة شؤون الشركاء المتعاونين كجزء من خطته العالمية للضمانات حيال المخاطر - التي لم تكتمل بعد. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
8	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 52	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي باقتراح استراتيجية لتعزيز قدرات الشركاء انطلاقا من عام 2022.	مُددت إلى ديسمبر/كانون الأول 2024. مفتوحة. في أعقاب إعادة الهيكلة على نطاق المنظمة، نُقلت مسؤولية اقتراح استراتيجية لتعزيز قدرات الشركاء إلى وحدة شراكات التنفيذ. التي تتبع الآن شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ. ونظرا للقيود المالية الحالية، يُزمع **البرنامج** تعديل نهجه الحالي للتركيز على توفير التوجيه التقني لمساعدة المكاتب القطرية على مواءمة أنشطة بناء القدرات مع المعايير العالمية للضمانات حيال المخاطر والسياسة المقبلة بشأن المواءمة مع السياق المحلي.	يُلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** يُزمع وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية بحلول نهاية عام 2024، ويرى أن على **البرنامج** أن يُعجّل بوضع هذه اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية وتنفيذها. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
9	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 76	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بالنظر في تمديد مدة اتفاقات التعاون على المستوى الميداني لتتوافق مع تلك الخاصة بالخطط الاستراتيجية القطرية، من خلال النص على اتفاق إطاري من ناحية وضميمة تتعلق بالتمويل من ناحية أخرى.	نُفذت. يسمح الإطار التنظيمي والقانوني في **البرنامج** للمكاتب القطرية بإبرام اتفاقات طويلة الأجل على المستوى الميداني، مع مراعاة العوامل التشغيلية والقانونية والعوامل المتعلقة بالميزانية. ونظمت وحدة شراكات التنفيذ جلسات إعلامية في عام 2023 لأصحاب المصلحة داخل **البرنامج** وخارجه، بهدف توضيح طبيعة إطار الاتفاقات على المستوى الميداني التي تتيح مرونة في ترتيب المدة بدون التقيّد بالتزامات مالية كاملة. وفي الوقت نفسه، وضعت وحدة شراكات التنفيذ مذكرة توجيهية خاصة بالاتفاقات على المستوى الميداني لتشجيع المكاتب القطرية والشركاء غير الحكوميين على التفكير في إقامة شراكات على الأجل الأطول، رهنا بسياقات العمليات والمخاطر للمكاتب ذات الصلة.	وضع **البرنامج** مذكرة توجيهية محددة بشأن الاتفاقات على المستوى الميداني لتشجيع المكاتب القطرية والشركاء على التفكير في إقامة شراكات طويلة الأجل، رهنا بسياقات العمليات والمخاطر في مكاتبهم، وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
10	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 101	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإجراء تحليل للمخاطر بشكل منهجي عند اختيار شريك متعاون وتبادل النتائج على المستويين الإقليمي والمركزي.	مُددت إلى سبتمبر/أيلول 2024. مفتوحة. يستعرض **البرنامج** حاليا آلياته الداخلية لمراقبة المخاطر في عمليات إدارة شؤون الشركاء المتعاونين، بما في ذلك إجراء تحليل منهجي للمخاطر في اختيار الشركاء المتعاونين، مسترشدا بنتائج تنفيذ خطة الضمان العالمي والمناقشات الجارية بين الوكالات.	يُلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** لا يزال في طور استعراض الآليات الداخلية لمراقبة المخاطر المتعلقة بالشركاء المتعاونين، ويُزمع النظر في نتائج تنفيذ خطة الضمان العالمي. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				وبالنظر أيضا إلى الجهود المتواصلة بهدف مواءمة عمليات الشراكة في ما بين منظمات الأمم المتحدة، يُشارك **البرنامج** فعليا في المناقشات المشتركة بين الوكالات للوحدة التدريبية المتعلقة بالمخاطر والقدرات في بوابة شركاء الأمم المتحدة، وسيفضي ذلك إلى وضع مذكرة توجيهية مشتركة وإجراء موحد لتبادل المعلومات بشأن المخاطر من خلال بوابة شركاء الأمم المتحدة.				
11	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 114	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن تقوم اللجان المحلية المسؤولة عن الشركاء المتعاونين بفحص أي صعوبات تواجه أثناء رصد التوزيعات.	مُددت إلى سبتمبر/أيلول 2024. مفتوحة. ستقوم وحدة شراكات التنفيذ بتحديث اختصاصات لجنة الشركاء المتعاونين كجزء من جهود **البرنامج** لتعزيز التوجيه المؤسسي لإدارة شؤون الشراكات غير الحكومية. وستشمل الاختصاصات المحدثة استعراض أداء الشركاء، إلى جانب وضع خطة لتحسين الأداء في المجالات ذات الصلة، بما في ذلك في مجالات الإبلاغ عن التوزيع، واستهداف المستفيدين، والإدارة المالية، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالرقابة الداخلية المرتبطة بتنفيذ الأنشطة. وفي الوقت نفسه، اقتضت المبادرة المؤسسية الجارية بشأن خطة الضمان العالمي إجراء استعراض شامل لآليات الرقابة الإدارية الحالية للشركاء المتعاونين. وستسترشد التحديثات المتعلقة باختصاصات لجنة الشركاء المتعاونين بخطة الضمان العالمي المنجزة.	لا يزال تحديث اختصاصات لجنة الشركاء المتعاونين قيد النظر. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X	
12	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 122	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتقديم خطة تحسين إلى اللجان المسؤولة عن الشركاء المتعاونين لأي شريك لديه نقاط ضعف، قبل أي تجديد للاتفاق.	مُددت إلى سبتمبر/أيلول 2024. مفتوحة. تماشيا مع تحديث الإدارة للفقرة 114، سيجري تحديث اختصاصات لجنة الشركاء المتعاونين في الإطار التوجيهي لكي تُعبّر عن الإجراءات المعززة لتجديد الاتفاقات.	لم يتم بعد تحديث اختصاصات لجنة الشركاء المتعاونين. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X	
13	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 130	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتعزيز دور المكاتب الإقليمية من حيث التدريب والتوجيه والتحقق والإبلاغ إلى المقر الرئيسي في ما يتعلق بالشركاء المتعاونين.	نُفذت. وخصص **البرنامج** في عام 2023 تمويلا إضافيا لتعزيز وظيفة إدارة شؤون الشركاء المتعاونين في المكاتب الإقليمية، وإنشاء هيكل وظيفي وبناء القدرات المناسبة. وأنشأت جميع المكاتب الإقليمية هيكلا وظيفيا بهدف تعزيز فعالية وظيفة إدارة شؤون الشركاء المتعاونين وتقديم الدعم التقني إلى مكاتبها القطرية. وانتهت المكاتب الإقليمية من عملية التعيين في هذه الوظيفة، بينما سيواصل بعضها التعيين وبناء القدرات الوظيفية، بحسب ما تقتضيه الحاجة. وفي الوقت نفسه، تواصل وحدة شراكات التنفيذ تقديم المستوى الثاني من الدعم وتعزيز الإطار المعياري المؤسسي المطلوب لهذه الوظيفة. ويُعزز الهيكل الوظيفي الجديد أيضا تبادل المعلومات بشأن المعايير والتوجيهات المتعلقة بإدارة شؤون الشركاء المتعاونين.	عزز **البرنامج** وظيفة إدارة شؤون الشركاء المتعاونين في المكاتب الإقليمية في عام 2023 من خلال إنشاء هيكل وظيفي طويل الأجل وتوفير التدريب. وتعتبر التوصية قد نُفذت.	X		
14	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 135	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإثراء الملحق التاسع من تقرير الأداء السنوي المتعلق بالشركاء المتعاونين.	نُفذت. قامت وحدة شراكات التنفيذ، بدعم من دائرة التخطيط المؤسسي والميزنة والإبلاغ، بتحديث الملحق الثامن من	يُلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** عزز الملحق الثامن من تقرير الأداء السنوي لعام 2022 بمعلومات كمية ونوعية عن	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				تقرير الأداء السنوي لعام 2022 الذي يُقدم معلومات كمية ونوعية محسّنة تشمل ما يلي: ● مجموع عدد الشركاء غير الحكوميين العالميين والمحليين؛ ● رؤى حول النسبة المئوية للتمويل الموجه عبر الجهات الفاعلة المحلية؛ ● لمحة عامة عن جميع الشركاء المتعاونين بحسب نوع الكيان (المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، والنظراء الحكوميين، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص)؛ ● النسبة المئوية للشركاء المتعاونين، بحسب المجال البرامجي.	المنظمات غير الحكومية التي تعمل كجهات شريكة **للبرنامج** (على سبيل المثال، مجموع عدد الشركاء غير الحكوميين العالميين والمحليين، وقيمة المبالغ الموجهة من خلال الشركاء غير الحكوميين، ولمحة عامة عن الإجراءات المشتركة التي يتخذها **البرنامج** والشريك غير الحكومي للدعوة بشأن الشراكات بينهما). وتُعتبر التوصية قد نُفذت.			
15	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 138	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإدراج البيانات الكمية عن الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية في التقارير القطرية السنوية.	مُددت إلى مارس/آذار 2025. مفتوحة. أدرج **البرنامج** قسما فرعيا إلزاميا جديدا عن المواءمة مع السياق المحلي في التقارير القطرية السنوية لعام 2023، مما يتيح للمكاتب القطرية توضيح النتائج السنوية من منظور نوعي وكمي. واستُكمل ذلك بتدريب حضوري وبخمس حلقات دراسية عالمية عن طريق الإنترنت للمكاتب الإقليمية وجهات الاتصال المركزية جرى التركيز فيها على هيكل التقرير الجديد، بما في ذلك الأهمية المتزايدة للمواءمة مع السياقات المحلية، والإبلاغ عن النتائج القابلة للقياس بشأن الشراكات. وبالنظر إلى استمرار عملية صياغة سياسة المواءمة مع السياق المحلي في **البرنامج** ستُشكل اعتبارات رئيسية للدفع قدما بجدول الأعمال، سيجري تحديد متطلبات إعداد التقارير القطرية السنوية وتوحيدها للسماح بإجراء تحليل يغطي مجموعة متعددة من البلدان.	أضاف **البرنامج** قسما فرعيا إلزاميا جديدا بشأن المواءمة مع السياق المحلي في التقارير القطرية السنوية لعام 2023. ومع ذلك، ذكر مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** لم يضع حدا أدنى إلزاميا لمتطلبات الإبلاغ المتعلقة بهذا القسم الفرعي الجديد. وبالتالي تباينت المعلومات التي قدمتها المكاتب القطرية، وعلى سبيل المثال، قدمت بعض المكاتب القطرية تقارير تضمنت معلومات بالأرقام المطلقة، بينما استخدمت مكاتب أخرى نسبا مئوية؛ وقدم بعضها رقما واحدا يشمل جميع الشراكات. ولا يتيح هذا التنوع في البيانات إجراء مقارنة بين العمليات القطرية، كما أن من الصعب تحديد أفضل الممارسات. وتعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X	
16	WFP/EB.A/2022/6-I/1 الفصل الثالث، الفقرة 28	الرقابة من جانب الإدارة	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتوضيح وتوحيد مفهوم الرقابة كما هو مستخدم في **البرنامج**.	مُددت إلى فبراير/شباط 2026. مفتوحة. سيُعزز **البرنامج**، بطول نهاية عام 2025، نهجه المتبع في المساءلة الشاملة من خلال إطار مستقل للمساءلة والرقابة يأخذ في الاعتبار نتائج مختلف عمليات استعراض الرقابة، بما في ذلك استعراض وحدة التفتيش المشتركة لإطار المساءلة، واستعراض الحوكمة الجاري بتكليف من المجلس التنفيذي **للبرنامج** في عام 2023، واستعراض مراجع الحسابات الخارجي للرقابة من جانب الإدارة لعام 2022. وسيُقدم **البرنامج** إطار المساءلة والرقابة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه في دورته العادية الأولى في فبراير/شباط 2026. ومن خلال هذه العملية، سيوضح **البرنامج** تعريف الرقابة في ما يتعلق بمسؤوليات الخط الأول والثاني والثالث في إطار المساءلة والرقابة المحدث.	يحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بعمليات الاستعراض الجارية وخطة **البرنامج** لتقديم إطار محدث للمساءلة والرقابة في فبراير/شباط 2026. وتُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X	

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
17	WFP/EB.A/2022/6-I/1 الفصل الثالث، الفقرة 35	الرقابة من جانب الإدارة	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتوضيح الأدوار التي تؤديها مختلف هياكل الرقابة	مُددت إلى يونيو/حزيران 2024. مفتوحة. اختتم **البرنامج** المرحلة الثانية من عملية إعادة الهيكلة التنظيمية في يناير/كانون الثاني 2024 بإدخال هيكل جديد، بدأ العمل به اعتبارا من 15 فبراير/شباط 2024. ويقوم مكتب رئيسة ديوان الموظفين بتنقيح تعميم المدير التنفيذي بشأن الإدارة التنفيذية (OED2020/017) لإنشاء تعميمين منفصلين يغطيان فريق القيادة وفريق الإدارة العليا ولجنة الرقابة والسياسات، بهدف تعزيز الوضوح بشأن أدوار الإدارة في الرقابة. ونظرا للآثار الواسعة المترتبة على التغييرات، بما في ذلك التشكيل الجديد لفريق القيادة، سيجري إصدار التعميمين بعد إجراء مشاورات، وكجزء من الجهود الأوسع الجارية لتحسين عملية الحوكمة في المقر.	يُحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بإعادة الهيكلة التنظيمية الجارية وأثرها على تحديد الأدوار. ولذلك، تُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X	
18	WFP/EB.A/2022/6-I/1 الفصل الثالث، الفقرة 35	الرقابة من جانب الإدارة	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإعادة تنظيم شعبة إدارة المخاطر المؤسسية بحيث تكون في مستوى أكثر ملاءمة للدور الذي تؤديه في ما يتعلق بإدارة المخاطر.	نُفذت. اختتم **البرنامج** المرحلة الثانية من إعادة الهيكلة التنظيمية في يناير/كانون الثاني 2024 بإدخال هيكل جديد، اعتبارا من 15 فبراير/شباط 2024. ويهدف الهيكل المنقح إلى زيادة تبسيط أساليب العمل وتعزيز تكاملها وتشجيع التعاون فيها على مستوى مقر **البرنامج**. وفي إطار التغييرات في الهيكل الجديد، أُعيد تنظيم شعبة إدارة المخاطر بحيث تكون مسؤولة مباشرة أمام نائب المديرة التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات. وصُممت عملية إعادة التنظيم المذكورة لتعزيز قيادة إدارة المخاطر على نطاق **البرنامج**، بما يكفل إدماج إدارة المخاطر بسلاسة في عملية صنع القرار على نطاق المنظمة، على النحو الذي أوصى به مراجع الحسابات الخارجي.	أصبحت شعبة إدارة المخاطر، منذ يناير/كانون الثاني 2024، مسؤولة بصورة مباشرة أمام نائب المديرة التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
19	WFP/EB.A/2022/6-I/1 الفصل الثالث، الفقرة 48	الرقابة من جانب الإدارة	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتوضيح معنى مصطلح "الرصد" من أجل التمييز بشكل أفضل بين مسؤوليات خطوط الدفاع الثلاثة.	مُددت إلى فبراير/شباط 2026. مفتوحة. تماشيا مع تحديث الإدارة للفقرة 28، ستقوم شعبة إدارة المخاطر بتحديث إطار الرقابة في **البرنامج** لعام 2018 وتوضيح استخدام وفهم كلمة "رصد" من منظور خطي الدفاع الأول والثاني.	في ضوء عمليات الاستعراض الجارية وإطار المساءلة والرقابة المحدث المقرر إصداره في فبراير/شباط 2026، تعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		
20	WFP/EB.A/2022/6-I/1 الفصل الثالث، الفقرة 72	الرقابة من جانب الإدارة	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن تقيس المكاتب الإقليمية بشكل أكثر دقة وموثوقية عدد بعثات الرقابة التي تضطلع بها ووزن أنشطة كل من الرقابة والدعم التقني والتوجيه الاستراتيجي.	نُفذت. أقر **البرنامج** نهجا مباشرا للمكاتب الإقليمية من أجل تقدير وزن أنشطة الرقابة الإدارية التي تضطلع بها لتمكينها من تخصيص الموارد بشكل أفضل للوفاء بمسؤولياتها. وعلاوة على ذلك، يُشكل رصد وحساب عدد بعثات الرقابة جزءا لا يتجزأ من عملية تخطيط الرقابة السنوية للمكاتب الإقليمية. وفي مارس/آذار 2023، أصدر **البرنامج** تعميم المدير التنفيذي بشأن إطار عمل الرقابة الإدارية في **البرنامج** (OED2023/007). الذي يوضح توقعات الرقابة التي تقوم بها المكاتب الإقليمية والوظائف العالمية بصفتها خط الدفاع الثاني، مع التشديد على تمكين الرقابة من خلال الأنشطة المستمرة المنبثقة عن مختلف عمليات الرقابة في **البرنامج**.	يحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بالنهج الذي أقره **البرنامج** لتقدير وزن أنشطة الرقابة في المكاتب الإقليمية وتعميم المدير التنفيذي بشأن إطار الرقابة الإدارية في **البرنامج** (OED2023/007) وتعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		
21	WFP/EB.A/2022/6-I/1 الفصل الثالث، الفقرة 85	الرقابة من جانب الإدارة	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإدخال آلية في جميع المكاتب القطرية لمتابعة التوصيات	مُددت إلى ديسمبر/كانون الأول 2024. مفتوحة. تستخدم المكاتب الإقليمية آليات داخلية لمتابعة رصد توصيات الرقابة	قام مراجع الحسابات الخارجي بزيارة ثلاثة مكاتب إقليمية، وتبيّن له من خلال تلك		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
			الصادرة عن المكتب الإقليمي، كما هو الحال بالنسبة للتوصيات الصادرة عن المراجعات الداخلية والخارجية، على سبيل المثال في أداة R2 لإدارة المخاطر والتوصيات.	الإدارية والإبلاغ عنها، ووضع بعضها إجراءات تشغيل موحدة ومذكرات توجيهية ذات صلة. وفي ضوء توصيات مراجع الحسابات الخارجي، سيستعرض **البرنامج** آليات المتابعة القائمة وسيُحدد مجالات التحسين والتوحيد لضمان قوة عملية الرصد على المستوى الإقليمي. وسيواصل **البرنامج** أيضا استكشاف فرص التشغيل الآلي من خلال أداة تتبع المخاطر والتوصيات المؤسسية (R2).	الزيارات أن كل مكتب إقليمي لديه آلية متابعة خاصة به. وكانت الحلول في كثير من الأحيان يدوية، ولم يكن لدى المكاتب القطرية أي إمكانية للوصول إلى البيانات. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن على **البرنامج** استكشاف مزيد من الخيارات - إلى جانب أداة تتبع المخاطر والتوصيات المؤسسية (R2) - من أجل الأخذ بنهج منسق في عملية المتابعة. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.			
22	WFP/EB.A/2022/6-I/1 الفصل الثالث، الفقرة 103	الرقابة من جانب الإدارة	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتعزيز الإبلاغ الآلي عن المخاطر من خلال استخدام استمارات إدخال البيانات التي تُمكن من نقل المعلومات إلى أداة R2 ومن تتبع التغييرات المتتالية.	مُددت إلى ديسمبر/كانون الأول 2024. مفتوحة. تُطبق شعبة إدارة المخاطر التشغيل الآلي في عمليات تحميل المخاطر إلى أداة تتبع المخاطر والتوصيات (R2) باستخدام المعالجة الآلية في الفصل الأخير من عام 2023. وتحتفظ أداة التتبع حاليا بسجلات المخاطر منذ عام 2019 ويجري حاليا إدخال البيانات المباشرة المتعلقة بالمخاطر وإجراءات التخفيف من المخاطر بصورة تجريبية في خمسة مكاتب قطرية بدءا من مايو/أيار 2024، ومن المتوقع تعميمها في جميع المكاتب القطرية في الفصل الثالث من عام 2024.	يُحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بخطة **البرنامج** لتعميم التحسينات بحلول نهاية عام 2024. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X	
23	WFP/EB.A/2022/6-A/1 القسم 1، الفصل الثالث، الفقرة 45	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2021	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتحديث جميع الوثائق المتعلقة بإدارة اتفاقات التمويل، ولا سيما في ما يتعلق بتفويضات السلطة ونماذج الاتفاقات.	نُفذت. يفوّض تعميم المديرة التنفيذية بشأن تفويض سلطة توقيع اتفاقات المساهمات وقبول المساهمات من الجهات المانحة **للبرنامج** (OED2023/013) الصادر في أغسطس/آب 2023 سلطة توقيع اتفاقات المساهمات وقبول المساهمات من الجهات المانحة **للبرنامج** إلى مساعدة المديرة التنفيذية للشراكات والدعوة. وتُشير الفقرة 5 من التعميم إلى أن مساعدة المديرة التنفيذية للشراكات والدعوة لديها أيضا سلطة تفويض هذه السلطة خطيا إلى مسؤولين آخرين في **البرنامج**، بحسب الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، يُعالج المشروع الجاري لتغيير مشهد الجهات المانحة تحديث نماذج اتفاقات التمويل.	أصدرت المديرة التنفيذية تعميما جديدا بشأن تفويض سلطة توقيع وقبول اتفاقات المساهمة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X		
24	WFP/EB.A/2022/6-A/1 القسم 1، الفصل الثالث، الفقرة 47	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2021	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتنقيح التوجيهات والتعميمات والوثائق التوجيهية بشأن إدارة اتفاقات التمويل لضمان الاتساق ولتضمين، بحسب الاقتضاء، شجرة قرارات تُحدد المشاورات والقرارات في كل مرحلة، بحسب ظروف وأنواع المساهمات.	مُددت إلى ديسمبر/كانون الأول 2024. مفتوحة. بعد صدور تعميم المديرة التنفيذية بشأن تفويض سلطة توقيع اتفاقات المساهمات وقبول المساهمات من الجهات المانحة **للبرنامج** (OED2023/013)، قامت الأفرقة العاملة المعنية بتغيير مشهد الجهات المانحة بإعداد شجرات قرارات لأنواع مختلفة من البنود غير القياسية في اتفاقات المساهمات، بما في ذلك تحديث نماذج اتفاقات التمويل، لتبسيط عملية اتخاذ القرار وضمان الاتساق والتشاور المناسب في كل مرحلة من مراحل التفاوض. وتُرجمت قرارات الأفرقة العاملة إلى توجيهات لموظفي الشراكات، في انتظار الموافقة عليها.	قامت الأفرقة العاملة بصياغة شجرات قرارات ونماذج. ولا تزال الموافقة على التوجيهات الجديدة معلقة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قيد التنفيذ.		X	

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
25	WFP/EB.A/2022/6-A/1 القسم 1، الفصل الثالث، الفقرة 47	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2021	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُدرج رسميا في التوجيهات المعمول بها والتعميمات والوثائق التوجيهية شرط طلب مشورة رئيس الشؤون المالية، قبل اتخاذ أي قرار بعرض معدل مخفض لاسترداد تكاليف الدعم غير المباشرة على الجهة المانحة وقبل الموافقة على أي مساهمة بهذا المعدل المخفض.	نُفذت. تشترط الفقرة 6 من تعميم المديرة التنفيذية بشأن تفويض سلطة توقيع اتفاقات المساهمات وقبول المساهمات من الجهات المانحة **للبرنامج** (OED2023/013) موافقة رئيس الشؤون المالية على الخروج عن مبدأ استرداد التكلفة الكاملة، الذي يشمل تطبيق معدل مختلف عن المعدل القياسي لتكاليف الدعم غير المباشرة الذي حدده المجلس التنفيذي، وفقا للإصدارات الإدارية ذات الصلة قبل قبول أي مساهمة أو توقيع أي اتفاق من اتفاقات المساهمات.	أصدرت المديرة التنفيذية تعميما جديدا بشأن تفويض سلطة توقيع وقبول اتفاقات المساهمات يتضمن الشرط الموصى به. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
26	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 27	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُقيّم **البرنامج** المدة التعاقدية للاتفاقات الطويلة الأجل بشأن توفير وقود الطائرات، والنظر في استخدام خيار تمديد مدة الاتفاق بدلا من طرح مناقصة جديدة.	نُفذت. قام **البرنامج** بتمديد عقود توفير وقود الطائرات، حيثما كان ذلك ممكنا ومقبولا لدى البائع، وأبرم عقودا جديدة لضمان توفير إمدادات كافية. وتبلغ مدة عقود توريد الوقود سنتين مع خيار التمديد سنويا لمدة لا تزيد على خمس سنوات.	يُحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بالعقود الممددة والفترة الزمنية القياسية المطولة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
27	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 29	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستكشف **البرنامج** كيفية اجتذاب مزيد من موردي وقود الطائرات، وذلك مثلا بدخول السوق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، أو عن طريق إنشاء سلاسل مناسبة لتغطية أكبر عدد ممكن من مواقع هبوط الطائرات المطلوبة.	نُفذت. بادر **البرنامج** بإجراء مناقشات مع الأمانة العامة للأمم المتحدة لتعزيز التعاون في مجال شراء وقود الطائرات النفاثة A-1، حيث إن الأمانة العامة للأمم المتحدة هي الكيان الوحيد الآخر في الأمم المتحدة الذي يشتري كميات كبيرة من هذا النوع من الوقود. وفي أواخر عام 2022، طرح **البرنامج** أول مناقصة شملت الكميات والمواقع التي قدمتها الأمانة العامة للأمم المتحدة، مع تطبيق مفهوم السلال (أي موقع الخدمة المطلوبة ونوعها، بناءً على الموقع)، مما يضمن اختيار **البرنامج** للموردين الأنسب بناءً على الخدمات المحددة المطلوبة. ونتيجة لذلك، تستخدم الأمانة العامة للأمم المتحدة حاليا عقود **البرنامج** لتوفير وقود الطائرات من أجل تحقيق مكاسب في الكفاءة.	يتعاون **البرنامج** مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في مجال وقود الطائرات. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
28	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 31	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يكفل **البرنامج** توقيع اتفاق طويل الأجل لتوفير وقود الطائرات قبل توريد دفعات من الوقود بموجب شروطه.	نُفذت. استعرضت شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ الاتفاقات الطويلة الأجل لتوفير وقود الطائرات بما يكفل توقيع جميع الاتفاقات.	استعرض مراجع الحسابات الخارجي التعديلات التي أُدخلت على العقود والعقود الجديدة، وتبيّن له أنها قد وقعت في الموعد المحدد. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
29	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 38	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم **البرنامج** باستعراض قائمة الموردين وتحديثها على الأقل مرة في السنة.	مُددت إلى يوليو/تموز 2025. مفتوحة. أنشأت شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ في يونيو/حزيران 2023 وحدة إدارة العلاقات مع الموردين، التي تهدف إلى تنسيق وتحسين إدارة الموردين في **البرنامج**، وتحسين العناية الواجبة والشفافية والفعالية في كل مرحلة من مراحل العملية. وستقوم شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ بإجراء عملية موحدة ومنسقة لتأهيل/تسجيل البائعين، تشمل عملية لبذل العناية الواجبة، وآلية لفرض ضوابط داخلية مناسبة، والفصل بين الواجبات، وإدارة قوائم الموردين، ووضع جداول زمنية محددة، وسيبدأ تطبيق ذلك على مراحل بالنسبة لبائعي الأغذية والسلع والخدمات، وسيجري توسيع ذلك ليشمل موردي الوقود في عامي 2024 و2025.	يُنفذ **البرنامج** عملية موحدة ومنسقة لتأهيل/تسجيل البائعين. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
30	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 52	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يرصد **البرنامج** كيفية إدارة المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية عمليات توفير الوقود للمركبات؛ وتقييم أسباب عدم إبرام اتفاقات طويلة الأجل؛ ودعم هذه المكاتب من خلال تبادل أفضل الممارسات معها.	مُددت إلى يونيو/حزيران 2024. مفتوحة. استعان **البرنامج** بخبير في مجال الوقود لتحديد الثغرات التي تشوب ممارسات إدارة الوقود السائب للاسترشاد بها في إعداد التوجيهات المؤسسية لمعالجة تلك الثغرات. وأشار الاستقصاء الذي تم إجراؤه في جميع المكاتب القطرية إلى أن عدم وجود اتفاقات طويلة الأجل لشراء الوقود نابع من هيكل التسعير الثابت في بعض المكاتب، في حين أن حجم الأسطول لدى مكاتب أخرى متواضع نسبيا، مما يُقلل من اهتمام الموردين المحتملين بهذه الارتباطات التعاقدية. ولدعم المكاتب القطرية في الأخذ بأفضل الممارسات في مجال إدارة الوقود، قامت شُعبة الخدمات الإدارية بتعزيز الاستقصاء السنوي للضوابط الداخلية لكي يشمل أسئلة إضافية تتعلق بشراء الوقود، وتعكف على إعداد دورة شاملة للتدريب على إدارة أسطول المركبات (سيجري الانتهاء منها بحلول يونيو/حزيران 2024).	يُحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بعمليات الاستعراض الجارية والتحسينات المقررة وإلى أن تُتاح النتائج، ستظل التوصية قيد التنفيذ.		X		
31	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 54	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُقلل **البرنامج** المدفوعات النقدية لوقود المركبات.	أجرى **البرنامج** استعراضا مستنديا أشار إلى أن المدفوعات النقدية كانت تُستخدم في الغالب في المناطق التي لا يوجد فيها حضور لموردي الوقود الذين تعاقد معهم **البرنامج** أو الموردين الذين يحتاجون إلى مدفوعات نقدية فقط، ولا سيما أثناء أزمات الوقود. وأشار الاستقصاء العالمي أيضا إلى أن استخدام النقد اقتصر على حالات الطوارئ أو المواقع التي لا يُتاح فيها موردون متعاقدون مع **البرنامج**. وسيواصل **البرنامج** تحسين عملياته وتقديم التوجيهات لإدارة المدفوعات النقدية للوقود بفعالية، بما في ذلك توفير الرؤية الواضحة للمكاتب الميدانية لمساعدتها على تجنب الاحتياجات الطارئة من الوقود وتحديث وحدة التدريب على الوقود في نظام إدارة الأسطول لكي تشمل جميع طرائق الدفع.	يحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بالاستقصاء والتحسينات المقررة. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
32	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 63	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يرصد **البرنامج** بدء استخدام التطبيق الخاص بإدارة الوقود وتقييم أثره على جودة البيانات في نظام إدارة الأسطول.	نُفذت. طور **البرنامج** لوحة متابعة تنفيذ التطبيق (Fleetwave)، وهي متاحة حاليا لجميع المكاتب القطرية التي تستخدم تطبيق Fleetwave. وتُبسّط هذه الأداة عملية التقييم وتُمكن المكاتب القطرية من تتبع التنفيذ الآني لتطبيق الوقود، وتتضمن تحليلا لأثر جودة البيانات من حيث الاكتمال والدقة والتوقيت. وتقوم شُعبة الخدمات الإدارية بتتبع مختلف المقاييس للتأكد من التحسينات في جودة بيانات نظام إدارة الأسطول، بما في ذلك توقيت إدخال البيانات، والتحقق من صحة البيانات، واكتمال معاملات الوقود، وقيام سائقي المركبات باستخدام نظام Fleetwave.	يحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بالاستعراضات التي تُجريها شُعبة الخدمات الإدارية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
33	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 65	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستكشف **البرنامج** الخيارات الأخرى لكيفية تحسين جودة البيانات في نظام إدارة الأسطول، وذلك على سبيل المثال من خلال عمليات النقل	مُددت إلى سبتمبر/أيلول 2024. مفتوحة. طلب **البرنامج** من مورّد الوقود إلى نظام إدارة الأسطول أن يُحسن الوحدة الخاصة بوقود المركبات الخفيفة، واستكشاف إمكانية إدماج نظام إدارة الأسطول مع موردي الوقود من خلال التشغيل	يُحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بخطة **البرنامج** لتعميم التطبيق الخاص بالوقود واستكشاف خيارات تحسين جودة البيانات. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
			الآلي للبيانات من قاعدة بيانات الموردين أو عن طريق تحميل تقارير البيانات.	الآلي لعمليات نقل البيانات من قاعدة بيانات الموردين، وبالتالي تحسين جودة البيانات. وتم الانتهاء من المرحلة الأولى من المشروع في مارس/آذار 2024، مع التركيز على تقييم وتحديد متطلبات العمل لتحسين وحدة الوقود. وتشمل المرحلة الثانية تطوير وحدة الوقود في نظام إدارة الأسطول (سيجري الانتهاء منها بحلول سبتمبر/أيلول 2024). وفي ما يتعلق بالمركبات الثقيلة، تُزمع شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ استكمال تعميم التطبيق الخاص بوقود نظام إدارة الأسطول ليشمل جميع المكاتب القطرية التي لديها شاحنات تابعة للأسطول العالمي، وذلك بحلول نهاية الفصل الثالث من عام 2024.				
34	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 79	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي **البرنامج** بتنقيح لوحة متابعة نظام إدارة الأسطول لتوفير ملخص موجز ومرئي يشمل المعلومات الرئيسية بطريقة يسهل فهمها وتحليلها؛ وإبلاغ المكاتب القطرية بالتغييرات وبكيفية استخدام لوحة المتابعة لاتخاذ القرارات.	نُفذت. قام **البرنامج** بتبسيط لوحة متابعة نظام إدارة الأسطول بالنسبة للمركبات الخفيفة والثقيلة لتوفير مؤشرات أداء رئيسية موجزة وذات صلة تكون مفيدة للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية. وتُتيح عملية إعادة التصميم للمستخدمين الميدانيين التركيز على المؤشرات ذات الأهمية الحاسمة الأكبر، وتُعزز تجربة المستخدم بصورة عامة. ويجري وضع إجراءات التشغيل الموحدة في صيغتها النهائية، ووضع تقرير شامل عن تحليل الوقود وصدر في أبريل/نيسان 2024 ومن المتوقع الانتهاء من إعداد مواد التدريب في مجالات نُظم إدارة الأسطول بحلول يونيو/حزيران 2024.	أعاد **البرنامج** تصميم لوحة المتابعة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
35	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 81	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي **البرنامج** بالنظر في إلغاء التقارير الفصلية بعد تنقيح لوحة متابعة نظام إدارة الأسطول.	نُفذت. أطلق **البرنامج** لوحة متابعة لتحل محل التقارير الفصلية. وتوفّر لوحة المتابعة الديناميكية تفاعلية شاملة، تشمل موجز الأسطول، وأصول الأسطول، واستخدام الأسطول، وتحليل وقود الأسطول، وصيانة الأسطول، والتكلفة التشغيلية للأسطول. وتشمل لوحة المتابعة أيضا مؤشرات أداء رئيسية على المستوى العالمي والإقليمي والقطري وتضمن الوصول آنيا إلى البيانات. وتُخصص هذه اللوحة للإدارة في المكاتب القطرية، ورؤساء الشؤون الإدارية، ومدراء الأسطول، حيث تُلبي احتياجات مختلف أصحاب المصلحة عن طريق تزويدهم ببيانات ذات صلة وقابلة للتخصيص.	أطلق **البرنامج** لوحة متابعة جديدة تحل محل التقارير الفصلية. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
36	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 83	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يتتبع المقر الرئيسي حالة تنفيذ توصيات "بعثة الوصول بالأسطول إلى المستوى الأمثل".	نُفذت. قام **البرنامج** بتطوير أداة عالمية لتتبع تنفيذ التوصيات بشأن "بعثة الوصول بالأسطول إلى المستوى الأمثل". وبالإضافة إلى ذلك، جرى تبسيط شكل تقرير الوصول بالأسطول إلى المستوى الأمثل لتسليط الضوء على التوصيات الرئيسية، مما يجعلها أسهل من حيث الرصد وتتبع التقدم المحرز في التنفيذ.	قام **البرنامج** بتطوير أداة تتبع. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
37	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 90	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يرسي **البرنامج** عملية لتسجيل مخصصات المبالغ المستحقة وعمليات إلغائها في إطار نفس حسابات المصروفات التي تُسجل فيها المصروفات الفعلية.	نُفذت. نفح **البرنامج** عملية معالجة المبالغ المستحقة اعتبارا من الفصل الثاني من عام 2023، وتُستخدم الحسابات الفعلية للتسجيل بدلا من حسابات التسوية.	نفح **البرنامج** عملية معالجة المبالغ المستحقة اعتبارا من الفصل الثاني من عام 2023. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
38	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 94	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن **البرنامج** أن التصحيحات التي يتم إجراؤها لأغراض إبلاغ المانحين لا تُسجل في السنوات المالية اللاحقة.	قامت إدارة الشؤون المالية في **البرنامج**، بالتشاور مع الأفرقة المعنية بالشراكات، بتحديث المبادئ التوجيهية بشأن مساهمات الأمم المتحدة التي تشمل في الغالب قيودا على الميزانية تؤثر على إبلاغ المانحين. وجرى تعميم المبادئ التوجيهية على المكاتب القطرية في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، مع تأكيد أهمية اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب وخلال السنة المالية المعنية. وجرى أيضا تحسين أساليب العمل للبدء في المتابعة مع المكاتب القطرية في وقت مبكر لضمان معالجة أي تصويبات في الوقت المناسب.	كشف استعراض عينة عام 2023 أن **البرنامج** سجل النفقات في السنوات اللاحقة امتثالا منه للتواريخ النهائية لسداد المصروفات وإبلاغ الجهات المانحة. ويُكرر مراجع الحسابات الخارجي هذه التوصية كجزء من تقرير المراجعة الحالي ويعتبر أن التوصية السابقة قد تجاوزتها الأحداث.				X
39	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 100	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم **البرنامج** برسملة الوقود المحتفظ به كمخزون من أجل تحسين الرقابة على إدارة الوقود.	مُددت إلى ديسمبر/كانون الأول 2024. كان من المقرر تجريب النموذج المحاسبي الجديد في مكتب قطري واحد في نهاية عام 2023، ولكنه تأجل بسبب اندلاع النزاع. ووقع الاختيار على البلد الذي سيبدأ فيه تطبيق النموذج على سبيل التجربة، وسيجري تأكيد خطة التطبيق العالمي بعد التشغيل التجريبي.	بسبب حالة الأزمة اضطر **البرنامج** إلى تغيير البلد الذي يبدأ فيه تجريب النموذج، مما أدى إلى تأخير عملية العمل بالنموذج المحاسبي الجديد. وتعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		
40	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 104	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع **البرنامج** توجيهات مؤسسية بشأن العملية المحاسبية المتعلقة بوقود الطائرات والمركبات والمرافق بحيث توفر تعليمات بشأن تسجيل الأصول بصورة متسقة وإدارة الوقود.	مُددت إلى ديسمبر/كانون الأول 2024. تنفيذ هذه التوصية مشروط بتنفيذ التوصية الواردة في الفقرة 100.	بسبب حالة الأزمة اضطر **البرنامج** إلى تغيير البلد الذي يبدأ فيه تجريب النموذج، مما أدى إلى تأخير عملية العمل بالنموذج المحاسبي الجديد. وتعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		
41	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 116	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم **البرنامج** بتسجيل البيانات المتعلقة بإنتاج الطاقة من نُظم الطاقة الشمسية ورصدها بانتظام، وتحليل أسباب انخفاض مستوى إنتاج الطاقة.	مُددت إلى يونيو/حزيران 2024. مفتوحة. أجرى **البرنامج** جردا لنُظم الطاقة الشمسية وتحقق منها، وأنشأ مستودعا لنُظم الطاقة الشمسية العاملة في أكثر من 110 مواقع في 35 بلدا من البلدان التي يعمل فيها **البرنامج** أو التي يتواجد فيها. وسيعتمد **البرنامج** نظام "توحيد رصد البنية التحتية الميدانية عن بُعد" الذي سيتيح إجراء رصد مباشر لإنتاج الطاقة الشمسية واستهلاكها، مما سيُحسن جودة البيانات وسيقلل من جمع البيانات يدويا. وانتهى **البرنامج** من إثبات صحة مفهوم توافق الشبكة في المقر، واختار مواقع ميدانية واشترى عدادات الطاقة لنشرها في مكاتبه وتركيب عدادات الطاقة في نحو 500 موقع تغطي 75 في المائة من استهلاك الطاقة على مستوى العالم اعتبارا من الفصل الثاني من عام 2024.	يُحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بالإجراءات المزمع اتخاذها. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي **للبرنامج** أن يستخدم النُظم المتاحة على أفضل وجه ممكن. وقبل النظر في إيجاد حلول جديدة، على **البرنامج** أن يُبرر الحاجة إليها. وعلى **البرنامج** أيضا أن يضمن إيجاد حل فعال من حيث التكلفة. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
42	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 118	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم **البرنامج** بتحليل أسباب انخفاض إنتاج الطاقة	نُفذت. أجرى **البرنامج** تحليلا لانخفاض إنتاج الطاقة من نُظم الألواح الشمسية. وتشمل العوامل التي تؤثر على تحقيق المستوى الأمثل للكفاءة ظروف الموقع البيئية، ونقص	قام **البرنامج** بتحليل الأسباب ونفذ التدابير الأولى لمعالجة التوصية. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				من نُظم الطاقة الشمسية، والتأكد من تشغيل جميع النُظم وصيانتها بشكل سليم.	قدرات الموظفين، وعدم إجراء رصد لإنتاج الطاقة من أجل حل أوجه القصور في الوقت المناسب. وأنشأ **البرنامج** مستودعا تشغيليا لنُظم الطاقة الشمسية كجزء من عملية تقييم البصمة البيئية السنوية **للبرنامج** التي سيجري الانتهاء منها بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2024. وفي إطار تحسين الإبلاغ عن إنتاج الطاقة من نُظم الطاقة الشمسية في **البرنامج**، أضيفت وحدة أخرى وزوّدت بقسم جديد للإبلاغ عن الطاقة الشمسية. وأصدر **البرنامج** أيضا في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 المبادئ التوجيهية لتشغيل نظام الطاقة الشمسية الكهروضوئية وصيانته من أجل دعم المكاتب القطرية في وضع خطط الصيانة المناسبة للسياقات المحلية والنظام الكهروضوئي.				
43	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 15	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحدد **البرنامج** معايير إلزامية لتسجيل موردي السلع والخدمات وأن ينظر في التفريق بين مستويات التسجيل المختلفة.	مُددت إلى يوليو/تموز 2025. مفتوحة. في يونيو/حزيران 2023، أنشئت شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ وحدة إدارة العلاقات مع الموردين التي تهدف إلى تنسيق وتحسين إدارة موردي **البرنامج**، وتحسين العناية الواجبة والشفافية والفعالية في كل مرحلة من مراحل العملية. وستُجري شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ عملية موحدة ومنسقة لتأهيل/تسجيل البائعين، بما في ذلك عملية العناية الواجبة، وآلية الضوابط الداخلية المناسبة، والفصل بين الواجبات، وإدارة قائمة الموردين، ووضع جداول زمنية محددة.	يحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بالاستعراض الجاري لإدارة الموردين. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
44	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 23	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحدد **البرنامج** الحد الأدنى من المتطلبات التي يتعيّن على المورّد الوفاء بها لإدراجه في قائمة الموردين؛ وتقديم التوجيهات الخاصة للمكاتب خارج المقر.	مُددت إلى يوليو/تموز 2025. مفتوحة. تماشيا مع رد الإدارة على الفقرة 15، سيضع مشروع استعراض إدارة الموردين قوائم للموردين وسيحتفظ بها، بما في ذلك استيفاء الحد الأدنى من المتطلبات للموردين المدرجين في القائمة. ويعكف **البرنامج** على وضع المبادئ التوجيهية وتصنيف الموردين في سياق مشروع إدارة العلاقات مع الموردين واستعراض أساليب العمل المتبعة في عمليات الشراء.	يحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بالاستعراض الجاري لإدارة الموردين. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
45	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 29	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض **البرنامج** كيفية تسجيل وتتبع ورصد الاتفاقات الطويلة الأجل لتوفير السلع والخدمات بشكل منهجي لضمان إتاحة المعلومات الكاملة والحديثة.	نُفذت. وسع **البرنامج** نطاق وظيفة اتفاقات الخطوط العريضة في نظام WINGS الذي يوفّر وسيلة لتسجيل الاتفاقات الطويلة الأجل وتتبعها ورصدها. وتُسجل الاتفاقات الطويلة الأجل والمشتريات المرتبطة بها في نظام WINGS ويتم تتبعها لتيسير الرصد المستمر لصلاحيتها والنفقات المرتبطة بها على نحو شفاف وبطريقة متسمة بالكفاءة.	يُسجل **البرنامج** اتفاقات الخطوط العريضة في نظام WINGS. ويشجع مراجع الحسابات الخارجي **البرنامج** على تعزيز هذه الوظيفة أيضا في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
46	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 37	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن ينص **البرنامج**، كقاعدة عامة، على أنه يجب تلقي ثلاثة عروض أسعار على الأقل تفي بمتطلبات **البرنامج**؛ وتحديد الحالات التي يكون مسموحا فيها طلب عرض أسعار واحد فقط قبل إسناد طلب الشراء الصغير للمورّد.	مُددت إلى ديسمبر/كانون الأول 2024. يُحدد البندان 5-1-2 و6-3-1 من دليل **البرنامج** لشراء السلع والخدمات والأدلة المتعلقة بأوامر الشراء الصغير التي تنص على ضرورة الحصول على ثلاثة عروض أسعار قبل إرساء طلب الشراء الصغير وتقديم تبرير واضح في حال الحصول على عدد أقل من العروض.	تبيّن من المراجعة أنه في حين أن الموظفين كانوا يطلبون ثلاثة عروض أسعار، لم تكن هذه العروض في كثير من الأحيان مستوفية للشروط. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الاشتراطات الواردة في الدليل وفي التعميم لا توضح بالقدر الكافي أن من المطلوب ثلاثة		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				وبالإضافة إلى ذلك، تواصل شعبة سلسلة الإمداد والتسليم توجيه الوحدات الطالبة بشأن الامتثال لأوامر الشراء الصغير من خلال إجراء دورات تدريبية منتظمة لتجديد المعلومات لجهات الاتصال المعنية بأوامر الشراء الصغير والتحقق من الامتثال لضمان الالتزام.	عروض أسعار تفي بالمتطلبات. وتشير المواد التدريبية أيضا إلى أنه يكفي الاتصال بثلاثة موردين. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.				
47	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 38	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات بأن يُعزز **البرنامج** استعراضه ورقابته في ما يتعلق بشُعب المقر والمكاتب خارج المقر لضمان الامتثال للقواعد وتقديم المشورة وتحديد خيارات لعمليات الشراء الموحدة.	مفتوحة. ستقوم شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ بجمع بيانات الضمانات الخاصة بأوامر الشراء الصغير من جميع المكاتب الإقليمية كل ثلاثة أشهر وإجراء فحص لعينة عشوائية من أوامر الشراء الصغير للتحقق من الامتثال بعد أن تقوم المكاتب الإقليمية بالتحقق من امتثال مكاتبها القطرية. وفي ما يتعلق بالمقر، يجب أن يقوم موظفو المشتريات في المقر التابعون للوحدات الطالبة بجمع بيانات ضمانات أوامر الشراء الصغير وتقديمها إلى شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ للتحقق العشوائي من الامتثال. وسيجري مدير مجال المشتريات الجديد ومدراء الفئات تحليلا لتحديد فئات أوامر الشراء الصغير التي يتعيّن النظر فيها من أجل الاتفاقات الطويلة الأجل. وتعكف شعبة سلسلة الإمداد والتسليم أيضا بإعداد لوحة تتبع قائمة على نظام DOTS لتعقب أوامر الشراء الصغير.	يُزمع **البرنامج** تغيير العملية. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
48	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 47	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن ينظر **البرنامج** في أن يُركز وظائف الشراء في المقر في فرع واحد.	مفتوحة. يُبسط الهيكل التنظيمي الجديد وظائف اللوجستيات؛ والشراء؛ والشحن؛ والطيران؛ وضمان التنفيذ (نقدا وعينا؛ والعمل مع الشركاء المتعاونين والاحتياطيين في إطار شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ لضمان الأخذ بنهج منسق وتعاوني في إدارة البرامج والعمليات في **البرنامج**. وسيجري خلال عام 2024 النظر في جعل وظائف الشراء مركزية في فرع واحد تابع لشعبة سلسلة الإمداد والتسليم الجديدة.	يقوم **البرنامج** بتنفيذ هيكل تنظيمي جديد. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
49	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 56	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع **البرنامج** توجيهات أو تعليمات مؤسسية بشأن حفظ ملفات الموظفين في السجلات الإلكترونية، بما في ذلك هيكل موحد للتعامل مع الملفات الإلكترونية وإطلاق تسميات متعارف عليها للوثائق.	مفتوحة. يقوم **البرنامج**، بدعم من مشاورات مختلفة، بوضع توجيهات وتعليمات مؤسسية بشأن حفظ السجلات الإلكترونية لملفات الموظفين، بما في ذلك تنفيذ هيكل متسق وطريقة موحدة لتحديد التسميات.	يلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** يُخطط لاستخدام منصة Workday لإدارة رأس المال البشري من أجل حفظ السجلات الإلكترونية لملفات الموظفين. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
50	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 68	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يواصل **البرنامج** تسوية مسألة الوظائف بما يتماشى مع احتياجات التوظيف ومقتضيات إطار التوظيف.	مفتوحة. يواصل **البرنامج** تسوية وضع الوظائف بما يتماشى مع الاحتياجات الوظيفية ومتطلبات إطار التوظيف في **البرنامج**، ومن المتوقع أن تستمر الفترة الانتقالية حتى نهاية عام 2025. ويستخدم **البرنامج** لوحة تتبع وموارد أخرى لرصد التنفيذ ودعمه بانتظام. ومنذ سبتمبر/أيلول 2021 عندما صدر إطار التوظيف في **البرنامج**، خفض **البرنامج** نسبة الموظفين العاملين بعقود قصيرة الأجل وحقق بالفعل هدفه المحدد لنهاية عام 2025	تستمر الفترة الانتقالية لإطار التوظيف في **البرنامج** حتى نهاية عام 2025. وتعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				بنسبة 46 في المائة. وستبدأ المناقشات حول تحديد هدف جديد، مع مراعاة إعادة الهيكلة التنظيمية الجارية وقيود التمويل.					
51	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 82	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم **البرنامج** بالتعجيل للموافقة على الوثائق الخاصة بإجراءات التعافي من الكوارث، وإدراج مراجع وروابط واضحة بين مختلف الوثائق، ووضع وتنفيذ خطة اختبار التعافي من الكوارث والجدول الزمني لاختبار التعافي من الكوارث.	نُفذت. وضعت شعبة التكنولوجيا الصيغة النهائية لما يلي: (1) خطة استراتيجية أعمال شعبة التكنولوجيا التي تُحدد استراتيجية تعافي النُظم عن طريق وضع إطار عام للعمليات والأدوار والمسؤوليات؛ (2) الخطة الرئيسية للتعافي من الكوارث التي تُنظم إعادة قدرة النُظم الحاسمة على العمل بعد إجراء عملية محاكاة في عام 2023، فُحصت أثناءها العمليات والإجراءات المتعلقة بتنفيذ خطط التعافي للنُظم الحاسمة الفردية. وأدرجت شعبة التكنولوجيا مسار عمل استمرارية الأعمال في خطة عمل فرع خدمات التكنولوجيا الأساسية، ومن المقرر إجراء التدريبات القادمة في الفصل الأخير من عام 2024.	وضعت اللمسات الأخيرة على خطط استمرارية العمل والتعافي من الكوارث وصدرت الموافقة عليها. ووضع **البرنامج** أيضا خطط اختبار وجداول زمنية للاختبار. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
52	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 83	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع **البرنامج** مبادئ توجيهية جديدة واستمارة نموذجية لتخطيط التعافي من الكوارث في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية في أقرب وقت ممكن.	مُددت إلى يونيو/حزيران 2024. مفتوحة. أصدرت شعبة التكنولوجيا، بالتعاون مع فريق إدارة استمرارية الأعمال المؤسسية، نموذجا جديدا لاستمرارية الأعمال في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية، لتكميل المبادرات الجارية الأخرى للاستعداد لحالات الطوارئ. وستُصدر شعبة التكنولوجيا نموذج التعافي من الكوارث للمكاتب القطرية، وتوجيهات إضافية في غضون الأشهر القليلة المقبلة.	يُحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بإصدار نموذج استمرارية الأعمال. ويُخطط **البرنامج** لإصدار نموذج لتخطيط التعافي من الكوارث في يونيو/حزيران 2024. وتعتبر التوصية قيد التنفيذ.				X
53	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 93	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض **البرنامج** المشهد الحالي لتكنولوجيا المعلومات لتحديد القدرات/الحلول المتداخلة ولتجنب الازدواجية.	مفتوحة. انتهت شعبة التكنولوجيا من عملية تحديد قدرات الأعمال كجزء من إنشاء وظيفة الهيكلية المؤسسية **للبرنامج**. وانتهت شعبة التكنولوجيا أيضا من الإنجازات المتوقعة من مشروع تحديد الهيكلية المستهدفة للعمليات الأساسية **للبرنامج** وستُقدّم إلى لجنة الأعمال والتكنولوجيا الرقمية للمصادقة عليها في الفصل الثاني من عام 2024. ويرتبط تنفيذ عملية تحديد قدرات الأعمال بإطلاق عملية ترشيد التطبيقات التي ستعمل على تحديد التداخلات وتحقيق المستوى الأمثل لنُظم **البرنامج** وتطبيقاته. وبالنظر إلى أن تمويل هذه المبادرة قد يتأثر بآخر التوقعات المتعلقة بالميزانية، فإن شعبة التكنولوجيا غير قادرة حاليا على الالتزام بجداول زمنية محددة.	في ديسمبر/كانون الأول 2023، انتهى **البرنامج** من عملية الاستعراض وقام بإعداد هيكلية مستهدفة. ولا يزال تقييم الهيكلية المستهدفة وتنفيذها معلقا. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.				X
54	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 94	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُعزز **البرنامج** سلطة شعبة التكنولوجيا في ما يتعلق بتنفيذ حلول تكنولوجيا المعلومات الجديدة.	مفتوحة. نشرت شعبة التكنولوجيا عملية جديدة لتنفيذ تكنولوجيا المعلومات والإرشادات ذات الصلة، وهي متوائمة مع الاحتياجات التنظيمية ومصممة خصيصا لكي تناسب النُظم والحلول العالية المخاطر. ويجري وضع إطار الحوكمة الذي سيكون مصاحبا لتلك العملية. وفي إطار هذه العملية، تُلاحظ شعبة التكنولوجيا النتائج الأوّلية التي أسفر عنها التشغيل التجريبي لمشروع مبادرة نموذج المساءلة الموحد، فضلا عن إعادة الهيكلة التنظيمية	ستنظر مبادرة إعادة الهيكلة التنظيمية الحالية في أدوار ومسؤوليات المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.				X

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				الجارية التي سيجري في إطارها استعراض الأدوار والمسؤوليات في المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وسيجري أيضا في إطار هذه العملية النظر في نتائج مبادرة التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة لشعبة التكنولوجيا، والتي تهدف إلى تعزيز مهارات موظفي تكنولوجيا المعلومات الموجهة نحو الاستراتيجية، وتعزيز قدرتهم على قيادة المبادرات المحلية أو دعمها في مجال تكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.				
55	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 102	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن تقوم شعبة التكنولوجيا باستعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات للتأكد من أن الوثائق محدثة ومطلوبة؛ وتمكين الوصول السهل إلى المعلومات.	نُفذت. في أغسطس/آب 2023، أصدرت شعبة التكنولوجيا مذكرة القرار المتعلق بحافظة سياسات شعبة التكنولوجيا التي تُلخص نتائج استعراضها للسياسات والوثائق الأخرى ذات الصلة التي ترصدها شعبة التكنولوجيا، والإجراءات الموصى بها ذات الصلة. وقامت شعبة التكنولوجيا أيضا بتعطيل الوصول إلى دليل المعلومات والتكنولوجيا المتقادم وتحديث مستودع الحوكمة الإلكتروني الخاص بسياسات تكنولوجيا المعلومات ومبادئها التوجيهية ومعاييرها وفقا لمذكرة القرار المتعلق بحافظة سياسات شعبة التكنولوجيا واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة في **البرنامج** للفترة 2023-2026. ومن المقرر إجراء استعراض سنوي لحافظة سياسات شعبة التكنولوجيا وفقا لمذكرة معلومات إدارة دورة سياسات شعبة التكنولوجيا.	أجرى **البرنامج** استعراضا في أغسطس/آب 2023، وقام بتحديث سياسات تكنولوجيا المعلومات ونشر قائمة شاملة لتيسير الوصول إليها في يناير/كانون الثاني 2024. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
56	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 24	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُظهر **البرنامج** في الكشف الخامس من الكشوف المالية مقارنة بين الميزانية النهائية وخطة التنفيذ النهائية وليس مع خطة التنفيذ في بداية العام وحدها.	نُفذت. عرض **البرنامج** خطة التنفيذ النهائية بدلا من خطة التنفيذ الأصلية في الكشف الخامس من الكشوف المالية لعام 2023.	يُقر مراجع الحسابات الخارجي بالإفصاح عن خطة التنفيذ النهائية في الكشف الخامس ويعتبر أن التوصية قد نُفذت.	X			
57	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 38	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن **البرنامج** وجود إدارة بيانات شاملة لجميع اتفاقات المساهمات بما في ذلك الملاحق وإتاحتها إلكترونيا لجميع الموظفين المعنيين.	مفتوحة. وضعت الصيغة النهائية للاحتياجات الوظيفية والتقنية لنظام إدارة المعرفة، ومن المقرر أن يبدأ في أبريل/نيسان 2024 تقديم طلب عروض تنافسية.	يحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بالإجراءات المقرر اتخاذها ويعتبر أن التوصية قيد التنفيذ.		X		
58	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 43	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن **البرنامج** الأخذ بصياغة متماسكة وأكثر توحيدا للمفاوضات المستقبلية على اتفاقات المساهمة لتيسير إدارة هذه الاتفاقات وحسابها.	مفتوحة. لدعم الاستخدام المتسق للصياغة الموحدة لمفاوضات اتفاقات المساهمات، وضع **البرنامج** مبادئ توجيهية لا تزال حاليا قيد الاستعراض النهائي، وصاغ تعميما للمديرة التنفيذية يوضح فيه الأدوار والمسؤوليات الوظيفية في التفاوض بشأن الاتفاقات وبنودها والموافقة عليها.	يحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بمسودة المبادئ التوجيهية وتعميم المديرة التنفيذية. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قيد التنفيذ.		X		
59	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 49	الحسابات السنوية	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحسن **البرنامج** رقابته الداخلية على اتفاقات المساهمة	نُفذت. صدر التعميم المحدث للمديرة التنفيذية بشأن تفويض السلطة (OED2023/13) وتوجيه إدارة الشراكات والابتكار بشأن التفويض الفرعي لسلطة توقيع اتفاقات المساهمات	أصدرت المديرة التنفيذية تعميما جديدا بشأن تفويض سلطة توقيع وقبول اتفاقات المساهمات التي تشمل المتطلبات الموصى بها للمساهمات	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
		المراجعة لعام 2022	المتفاوض عليها محليا عن طريق طلب إجراء إغلاق لها في المكاتب القطرية.	وقبول المساهمات من الجهات المانحة اعتبارا من 1 أغسطس/آب و9 أغسطس/آب 2024، على التوالي. وتفي الصكوك المحدثة بالمتطلبات المتفق عليها، بما في ذلك ما يلي: (أ) لا يجوز التوقيع إلا على اتفاقات المساهمات ذات الشروط والأحكام القياسية على مستوى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية؛ (ب) جميع اتفاقات المساهمات التي تتضمن استثناءات أو شروطا وأحكاما غير قياسية تحتاج إلى موافقة مسبقة من المدير المعيّن في إدارة الشراكات والابتكار ورئيس الشؤون المالية، ومكتب الشؤون القانونية، عند الاقتضاء.	المتفاوض عليها محليا. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.			
60	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 53	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن ينظر **البرنامج** في وضع أداة تعريف لمدفوعات المساهمات للمطابقة التلقائية بين المدفوعات الواردة والمساهمات المستحقة المفتوحة.	مفتوحة. استعرض الفريق العامل المتعدد الوظائف ما يجري حاليا من عمليات، واتفق على استخدام حقل "المرجع الخارجي" في النظام حيث يُسجل رمز تعريفي محدد/إشارة محددة لاتفاق المساهمة كرمز تعريفي فريد للمساهمة. وقبل الشروع في إيجاد أي حل للتشغيل الآلي، توحد أساليب العمل لضمان استخدام رمز تعريفي فريد للمساهمات بصورة متسقة من جانب موظفي الشراكات لتسجيل المنح ومن جانب الجهات المانحة عند تحويل الأموال إلى **البرنامج**. وفي الوقت الذي يتعيّن فيه البحث عن تمويل متاح لتنفيذ التشغيل الآلي، تجري حاليا مشاورات تقنية لتحديد حل ممكن للتشغيل الآلي، بما في ذلك تقدير تكاليف التنفيذ.	يُحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بالرمز التعريفي وبخطة **البرنامج** لتطوير حل للتشغيل الآلي بعد مواءمة أساليب العمل ذات الصلة. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قيد التنفيذ.		X	
61	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 64	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يغيّر **البرنامج** سياسته المحاسبية بشأن قيد السلع الغذائية التي يتم تسليمها إلى الشركاء المتعاونين كمصروفات، وتسجيل هذه السلع كمخزونات وعدم اعتبارها مصروفات إلا عند توزيعها الفعلي على المستفيدين.	جارية. تم توفير الموارد اللازمة للتتبع الشامل من المزرعة إلى المائدة (بما في ذلك تتبع الميل الأخير) من خلال الموافقة على تمويل المبادرات المؤسسية الحاسمة في خطة **البرنامج** للإدارة (2024-2026). وسيجري إنشاء فريق مشروع بطول منتصف عام 2024 لتحديد حل للنظام (يدعم مراقبة المخزون حتى نقطة التوزيع على المستفيدين) ومن ثم وضع إطار زمني للتنفيذ.	يحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بالخطوات الجارية لتنفيذ التوصية وبالإطار الزمني الذي يبدأ اعتبارا من ديسمبر/كانون الأول 2024. وتعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X	
62	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 73	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُفصح **البرنامج** في الملاحظات على الكشوف المالية عن كمية مجموعات المواد الرئيسية للسلع الغذائية وقيمتها	نُفذت. أعد **البرنامج** بندا إضافيا في الملاحظات على الكشوف المالية لعام 2023 للإفصاح عن كمية وقيمة مجموعات المواد الرئيسية للسلع الغذائية على النحو الذي أوصى به مراجع الحسابات الخارجي.	أدرج **البرنامج** جدولا إضافيا في الملاحظات على الكشوف المالية لإظهار مختلف أنواع السلع الأساسية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
63	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 80	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم **البرنامج** بتحسين عملية إعادة تقييم المخزونات لخفض التكلفة أو سعر السوق، وبأن ينظر في تطبيق التقييم على أساس كل بند على حدة كلما أمكن ذلك على أساس معايير محددة بوضوح.	نُفذت. أجرى **البرنامج** تقييما مفصلا للمخزونات من أجل إعادة تقييم المخزون بحسب سعر التكلفة أو سعر السوق، أيهما أقل. ونظر في دفعات السلع الفردية المحتفظ بها، وربطها بأوامر الشراء الخاصة بكل منها وبأسعار الشراء التي تمثل أدنى مستوى ممكن من التقييم لكل بند على حدة.	وضع **البرنامج** نهجا أدق وأكثر تفصيلا لإعادة تقييم سلعه بالاستناد إلى جميع مجموعات المواد وأحدث أسعار السوق المتاحة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
64	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 87	الحسابات السنوية	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُعزز **البرنامج** عملية التخلص من الأصول الملموسة غير المستخدمة أو المكسورة أو المتقادمة	نُفذت فعليا التدابير التي وضعها **البرنامج** لتعزيز عملية التخلص من الأصول الملموسة التي لم تعد هناك حاجة إليها في عمليات **البرنامج**. ولوحظت زيادة بنسبة 30 في المائة	يُعرب مراجع الحسابات الخارجي عن تقديره للإجراءات التي اتخذها **البرنامج** لتعزيز عملية التخلص من المعدات. ولكن لم يطرأ تغيُّر			X	

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
		المراجعة لعام 2022	وإجراء تحليل لتحديد السبب الجذري لارتفاع النسبة المئوية للممتلكات والمنشآت والمعدات المستهلكة بالكامل.	في إجراءات التخلص من الأصول التي نُفذت في عام 2023 مقارنة بعام 2019، مما يدل على اتجاه تصاعدي، باستثناء عام 2020، وذلك بسبب القيود التي فرضت جراء جائحة فيروس كورونا. وتم تعزيز قدرة الفريق الذي يدعم أنشطة التخلص من الأصول، وجرى تبسيط عمليات التخلص من الأصول ورقمنتها. وبالإضافة إلى ذلك، أُجري تحليل شامل لأصول الممتلكات والمنشآت والمعدات المستهلكة بالكامل إلى جانب إجراء استقصاء لكشف الأسباب الكامنة وراء تراكم أصول الممتلكات والمنشآت والمعدات المستهلكة بالكامل. وعُممت مذكرة توجيهية على جميع مكاتب **البرنامج** تؤكد أهمية الالتزام بالسياسات المعمول بها في التخلص من الأصول في الوقت المناسب.	ملحوظ على عدد ونسبة المعدات المصنفة ضمن أي فئة أخرى غير المعدات المستخدمة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قيد التنفيذ.			
65	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 94	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض **البرنامج** عمليات إدارة الأصول والتطبيقات المستخدمة لتبسيط إدخال البيانات وتقليل عبء العمل اليدوي وتعزيز تقارير إدارة الأصول عن طريق إضافة التقادم والعمر النافع المتبقي والإهلاك المتراكم والحالي وصافي القيمة الدفترية كوظائف قياسية تدعم عمليات رصد الأصول وإدارتها.	مفتوحة. سيواصل **البرنامج** تحسين عملياته في مجال إدارة الأصول، بما في ذلك تعزيز أدوات إدارة الأصول المؤسسية. وفي عام 2022، أُدخلت تحسينات على نظام الإدارة الشاملة للمعدات لتبسيط إدخال البيانات وتقليل عبء العمل اليدوي وتعزيز الكفاءة التشغيلية من خلال عملية معاملات الاستلام المحسّنة. وبالإضافة إلى ذلك، أتت التحسينات التي أُدخلت على لوحات المتابعة الحالية إلى تحسين تقارير إدارة الأصول، مثل تقادم الأصول والإهلاك المتراكم والقيمة المتبقية للأصول. ويجري إدخال تحسينات على العمر النافع المتبقي للأصول، وسيُشكل ذلك جزءا من لوحة المتابعة عند اكتماله.	لم يتضمن هيكل سجل نظام الإدارة الشاملة للمعدات الذي قدمه **البرنامج** للمراجعة المالية النهائية لعام 2023 مزيدا من المعلومات. وتُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X	
66	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 101	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُعزز **البرنامج** ضوابطه لحماية معدات المكاتب القطرية وأن يؤكد للمكاتب القطرية على الحاجة إلى إجراء عمليات سنوية للتعداد والمطابقة الماديين بطريقة كاملة ودقيقة.	نُفذت. عززت التنقيحات التي أُدخلت على المبادئ التوجيهية لعام 2023 المساءلة والمسؤولية عن عملية الجرد المادي والتسويات، بما في ذلك تمديد فترة الجرد من شهر واحد إلى ثلاثة أشهر، وإتمام الجرد على ثلاث مراحل، واستبعاد الأصول غير الثابتة المنخفضة المخاطر، مثل الأثاث، من الجرد، وتعزيز التعاون بين الخدمات الإدارية والمجالات الوظيفية الخاصة بالتكنولوجيا وسلسلة الإمداد. وبالإضافة إلى ذلك، أُدخلت تغييرات رئيسية على استقصاء الضوابط الداخلية لعام 2023 لتأكيد جوانب الرقابة الحاسمة، مثل تنفيذ لا مركزية إدارة الأصول، ودور مجلس حصر الممتلكات، والمطابقة الشهرية للأصول الثابتة، والجرد المادي، وغير ذلك. وبدءا من عملية الجرد الفعلي لعام 2024، سيتم إجراء الجرد الفعلي للحواسيب المحمولة، وسيتيح ذلك حلا أكثر كفاءة ودقة لإدارة المخزون.	قام **البرنامج** بتطوير لوحة متابعة إدارة الأصول ولوحة متابعة جودة بيانات نظام الإدارة الشاملة للمعدات. وقام **البرنامج** بتحديث المبادئ التوجيهية للجرد المادي السنوي وعملية المطابقة. ولذلك، يرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
67	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 109	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض **البرنامج** أنظمة الطاقة الشمسية لديه وأن يتأكد من رسملة النُظم التي تزيد قيمتها الإجمالية عن 5 000 دولار أمريكي كبنود في إطار الممتلكات والمنشآت والمعدات، وكذلك أن	نُفذت. أُجري تقييم شامل للعمر التشغيلي القياسي لنُظم الطاقة الشمسية. وجرى تعديل العمر التشغيلي النافع لنُظم الطاقة الشمسية من ثلاث إلى عشر سنوات. وعُدّل نظام إدارة الأصول وتم إصدار توجيهات تبسيط تسجيل نُظم الطاقة الشمسية ورسملتها.	أجرى **البرنامج** تقييمات داخلية وخارجية وقرر أن يكون العمر الافتراضي المعدل عشر سنوات. وأنشأ **البرنامج** فئة أصول جديدة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
			يستعرض **البرنامج** العمر النافع لمثل هذه الأنظمة ومواءمتها مع استخدامها الفعلي.						
68	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 118	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُجري **البرنامج** تحليلا شاملا لتكلفة وعائد الاستعانة بمصادر خارجية لأجزاء من عملية كشوف المرتبات بتنفيذها من جانب مقدم خدمات خارجي مع مراعاة المخاطر والفوائد المحققة التي ينطوي عليها ذلك.	جارية. تعكف شُعبة الموارد البشرية على استعراض تقييم الجدوى التقنية لإدماج عملية إعداد كشوف المرتبات التي يُستعان فيها حاليا بمصادر خارجية في نظام تخطيط الموارد المؤسسية في **البرنامج**. ويجري جمع التعقيبات بشأن المسائل المنهجية التي حُددت في خدمات كشوف المرتبات الحالية التي يُستعان فيها بمصادر خارجية من النظراء الإقليميين. ومن المتوقع إصدار النتائج والتحليلات الشاملة في الأشهر المقبلة، وسيجري الاسترشاد بها إلى حد كبير في اتخاذ القرارات على نطاق المنظمة في ما يتعلق بطريقة خدمة كشوف المرتبات.	بناءً على الاستعراض الجاري، تعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		
69	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 124	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُقيّم **البرنامج** كيف يمكنه تسجيل فترات خدمة الموظف السابقة في الخطط الطبية التي تعترف بها الأمم المتحدة بشكل صحيح والتأكد من أن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين تستند إلى بيانات سليمة.	نُفذت. تمكن **البرنامج** من الوصول إلى بيانات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، مما وفر سجلا أكثر دقة للمشاركة السابقة أثناء الخدمة في الخطط الطبية التي تعترف بها الأمم المتحدة، واستخدم هذه البيانات لتقييم الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين في عام 2023. وكان لذلك أثر متواضع على الزيادة في الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين بمبلغ 5 ملايين دولار أمريكي.	أنشأ **البرنامج** خطا مباشرا يتيح له الوصول إلى بيانات نظام الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. واستعرض مراجع الحسابات الخارجي بيانات التعداد التي قدمها **البرنامج** إلى الخبير الإكتواري في السنة المالية 2023، ولاحظ التعديلات التي أُدخلت على بيانات الخدمة في الأمم المتحدة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
70	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 134	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم **البرنامج** بتحسين عملية بدل الخطر من حيث الأتمتة، وإصدار الشهادات، والحساب، والرصد في المكاتب القطرية لضمان حساب بدل الخطر بشكل صحيح ودفعه فقط عن الأيام المؤهلة.	جارية. يواصل **البرنامج** تنفيذ نظام بدل الخطر في نظام إدارة رأس المال البشري (Workday). ودخل المشروع حاليا مرحلة ترحيل البيانات، وستشمل هذه المرحلة تقديم تدريب على العملية الجديدة في منصة Workday للمستخدمين وجهات الاتصال المعنية ببدل الخطر خلال الأشهر المقبلة.	في ضوء الجدول الزمني المقرر لبدء تشغيل منصة Workday، تعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		
71	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 136	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُعزز **البرنامج** متطلبات التوثيق وأن يضع ضوابط للتحري تستعرض، على فترات محددة سلفا، صحة الاستحقاقات التي تُصرف.	أجرت شُعبة الموارد البشرية مشاورات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وجمعت أفضل الممارسات التي تبيّن منها أن منظمات الأمم المتحدة الأخرى تتحول نحو نهج التصديق الذاتي الذي يشمل قيام شُعبة الموارد البشرية بأخذ عينات عشوائية لبعض الاستحقاقات، مثل بدلات الإعالة. ومع ذلك، في ما يتعلق بالاستحقاقات الأكثر تكلفة، مثل منحة التعليم، تحافظ المنظمات الأخرى على متطلبات أكثر صرامة، بما يتماشى مع النهج الحالي **للبرنامج**. ويقوم **البرنامج** باستكشاف خيارات فعالة من حيث التكلفة، مع تجنب أوجه القصور الإداري.	تبيّن للمراجع الخارجي وجود الكثير من أوجه التضارب في حساب الاستحقاقات. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
72	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 146	الحسابات السنوية	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يجمع **البرنامج** الممارسات والأمثلة الجيدة على مطابقات التحويلات القائمة على النقد وأن يُطلع	نُفذت. تم الانتهاء من التوجيهات المتعلقة بمطابقة التحويلات النقدية. ويتمثل نطاق هذه التوجيهات في توسيع نطاق قسم في المذكرة التقنية للضمان النقدي يتناول مطابقة التحويلات	يُقر مراجع الحسابات الخارجي بالتوجيهات المطورة لمطابقة التحويلات النقدية. وتُثبت هذه التوجيهات وتُحدد الخطوات والوثائق اللازمة.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
		المراجعة لعام 2022	المكاتب القطرية عليها توخيا لاتساق إدارة البيانات وتوثيق مطابقات التحويلات.	من خلال مقدمي الخدمات الخارجيين أو الشركاء الخارجيين. ويصف هذا القسم بعبارات عملية مختلف الخطوات التي يحتاج المكتب القطري إلى القيام بها في عملية المطابقة، ويُميّز بين مختلف المكونات الأساسية المطلوبة للتحليل.	ويتوقع مراجع الحسابات الخارجي أن ينتهي **البرنامج** من الخطوة الأخيرة (إعداد الصيغة التفاعلية وإطلاع المكاتب القطرية عليها) في القريب العاجل، ويرى أن التوصية قد نُفذت.				
73	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 151	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يواصل **البرنامج** تعميم وتعزيز الحلول التقنية القياسية المؤسسية لمطابقة التحويلات القائمة على النقد على مستوى المكاتب القطرية.	جارية. وضعت خطة خدمة المطابقة الشاملة لعام 2024 بالتشاور مع المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية، وتُحدد عروض الخدمات وتفاصيل الحلول ومقاييس النجاح. وبدأ التنفيذ في يناير/كانون الثاني 2024 بعد اعتماد مزيد من البلدان تلك الخطة على النحو المتفق عليه في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وتُشكل الخطة أيضا جزءا لا يتجزأ من خطط عمل الضمان النقدي، حيث تُحدد مجالات الاستثمار لسد الثغرات التشغيلية والوفاء بالمعايير المؤسسية المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد والعمليات العينية في نهاية المطاف، مع التركيز على التوظيف والنُظم والخدمات المطلوبة.	يُلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** أطلق خدمة المطابقة الشاملة لتعزيز الحلول التقنية القياسية المؤسسية لمطابقة التحويلات النقدية. وبدأ **البرنامج** تطبيقها في 8 عمليات من أصل 31 عملية قطرية عالية المخاطر في الفصل الأول من عام 2024. وفي هذه المرحلة المبكرة من العملية، لا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X	
74	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 156	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُعزز **البرنامج** أنشطة الرقابة المتعلقة بعمليات تسليم التحويلات القائمة على النقد ضمانا للمطابقة المتماسكة للتحويلات المؤسسية.	جارية. يقوم **البرنامج** بتعميم خدمة المطابقة الشاملة لضمان اتساق مطابقة التحويلات المؤسسية، والتحقق من أن المكاتب القطرية تفي بمعايير الضمان الدنيا بغض النظر عن النُظم التي تستخدمها. وبدأ التنفيذ في الفصل الأول من عام 2024. ووضعت الخطة بالتعاون مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، مع إعطاء الأولوية للمكاتب القطرية الإحدى والثلاثين التي حُددت على أنها عالية المخاطر. وتهدف خدمة المطابقة الشاملة إلى تعزيز ممارسات مطابقة التحويلات وتوحيد التقارير في المكاتب القطرية من خلال الخدمات الاستشارية والحلول التي تُلبي الحد الأدنى من متطلبات مطابقة التحويلات. ومن المتوخى أن تتسم هذه الخدمة بالمرونة، مع مراعاة النماذج التشغيلية والحجم والمعايير السياقية الأخرى، مع ضمان وجود ضوابط وتدابير مطبقة في المكاتب القطرية بما يتوافق مع معايير الضمانات العالمية.	يعتزم **البرنامج** تعزيز أنشطة الرقابة المتصلة بعمليات تسليم التحويلات القائمة على النقد، ولا سيما من خلال خدمة المطابقة الشاملة. وبدأ تعميم الخدمة في 8 من أصل 31 عملية قطرية عالية المخاطر خلال الفصل الأول من عام 2024، ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X	
75	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 164	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم **البرنامج** بإعادة النظر في تعريف قسائم السلع وبإنشاء فئة محاسبية مناسبة لتسجيل هذا النوع من أنشطة التوزيع.	وضعت شعبة سلسلة الإمداد والتسليم خارطة طريق لإعادة تصميم قسائم السلع تشمل الإجراءات التالية: إجراء استقصاء لتوثيق البرامج المختلفة (التوزيع العام للأغذية، والتغذية المدرسية، والبرامج التغذوية، والوجبات الساخنة) حيث تُستخدم طريقة قسائم السلع لفهم العمليات والتحديات والمخاطر والفرص (اكتمل في مايو/أيار 2023)؛ إنشاء فريق عامل متعدد الوظائف (أكتوبر/تشرين الأول 2023) اقترح تعريفا جديدا لقسائم السلع والمبادئ والنطاق والأدوار والمسؤوليات الرفيعة المستوى (اكتمل في ديسمبر/كانون الأول 2023)؛	يُقر مراجع الحسابات الخارجي بإنشاء الفريق العامل ووضع خارطة الطريق. ولم تُنجز المهام بعد. وفي مراجعة الحسابات لهذا العام، لاحظ مراجع الحسابات الخارجي مرة أخرى وجود صعوبات متعلقة بالتصنيف والمحاسبة، ولا سيما في ما يتعلق بالبرامج المدرسية. وبناءً على نتائج عام 2023، يُكرر مراجع الحسابات الخارجي التوصية الواردة في تقرير المراجعة الحالي، ويشير، بالإضافة إلى ذلك، إلى ضرورة تبسيط التوجيهات، ويرى أن التوصية السابقة قد تجاوزتها الأحداث.				X

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				إنشاء عمليات قسائم السلع (يناير/كانون الثاني 2024)، مع التركيز على المجالات ذات المخاطر العالية، مثل سلامة الأغذية وجودتها، وتوحيد نماذج العقود لوكلاء التحويل التجاريين وغير التجاريين (لا يزال جاريا حتى سبتمبر/أيلول 2024)؛ إعداد المبادئ التوجيهية المؤسسية والأدوات والنماذج والدورات التدريبية الخاصة بقسائم السلع (يناير/كانون الثاني 2024 حتى سبتمبر/أيلول 2024)؛ إعداد تعميم المديرة التنفيذية لإقرار التصميم الجديد لقسائم السلع (ديسمبر/كانون الأول 2024).				
76	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 175	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بان يقوم **البرنامج** بتحليل كميات السلع أو الخدمات المتلقاة ولكن لم يتم تسجيلها حتى تاريخ الإبلاغ، وأن يستخدم هذا التحليل لإنشاء استحقاق دائم للالتزامات غير المسجلة. وينبغي أن يستند التحليل إلى اتجاه فترة خمس سنوات قبل كل تاريخ إبلاغ.	نُفذت. قام **البرنامج** بتحليل مبالغ السلع والخدمات المستلمة ولكن لم تُسجل بعد ولم يتم تسجيلها من خلال عملية الاستحقاقات الحالية على مدى خمس سنوات. واستنادا إلى التحليل، لا يعتبر **البرنامج** أن المبالغ التي لم تُسجل من خلال عمليات الاستحقاق الحالية لإقفال الحسابات المالية كبيرة وتتراوح بين 25 و35 مليون دولار أمريكي، وستكون حصتها 0.1 في المائة من مجموع المصروفات ذات الصلة، و1 في المائة من حصة مجموع الالتزامات في الكشوف المالية. وفي حين يرى **البرنامج** أن إنشاء "الاستحقاق الدائم" أمر ممكن، لن يكون من المفيد الإفصاح عن بيانات مفصلة إحصائيا بشأن المبالغ المنشأة على المستوى الذي توفره حاليا المذكرة 4 (المصروفات).	يُحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بالتحليل الذي تم إجراؤه. وترد نتيجة التحليل في جدول فروق مراجعة الحسابات غير المعدلة بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي كبند دائم نظرا لعدم إجراء أي تحسينات أخرى في عملية الاعتراف بالمبالغ على أساس الاستحقاق. وبإجراء هذا التحليل، تعتبر التوصية قد نفذت.	X		
77	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 177	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُعزز **البرنامج** توعية المكاتب القطرية ووحدات المقر لتحسين دقة واكتمال نماذج الإبلاغ من قبل المكاتب القطرية على أساس الاستحقاق بنهاية العام.	نُفذت. أجرى **البرنامج** الأنشطة التالية لتوعية المكاتب القطرية ووحدات المقر بضرورة تحسين دقة نماذج الإبلاغ واكتمالها على أساس الاستحقاق: أبرزت الاتصالات بشأن الإقفال المؤقت والنهائي وأدلة الإقفال ذات الصلة ضرورة إجراء تحسينات وأشارت إلى هذه التوصية؛ قدمت الحلقة الدراسية الشبكية التي جرى تنظيمها حول موضوع الإغلاق في نهاية السنة لمحة عامة مفصلة عن مجالات الاستحقاق الرئيسية مع الإحصاءات والمتطلبات ذات الصلة؛ أُجريت اتصالات بوحدات الإنفاق الرئيسية في المقر بشكل فردي وطُلب منها التحقق من دقة تقاريرها المقدمة؛ قامت وحدات الشؤون المالية على مستوى المكاتب القطرية بتوعية الموظفين غير الماليين، ولا سيما الموظفين في مجالات اللوجستيات والبرامج، بأهمية إعداد التقارير على أساس الاستحقاق من أجل الحصول على الدعم المطلوب لإعداد نماذج الإبلاغ الدقيقة والكاملة.	استنادا إلى الحاجة المستمرة إلى استحقاق دائم قدره 30 مليون دولار أمريكي في المتوسط على مدى السنوات الخمس الماضية، يُكرر مراجع الحسابات الخارجي التوصية الواردة في تقرير المراجعة الحالي، ويوصي، بالإضافة إلى ذلك، باتباع أفضل الممارسات، ويرى أن التوصية السابقة قد تجاوزتها الأحداث.			X
78	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 183	الحسابات السنوية	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحدد **البرنامج** مواعيد استحقاق لإجراء تحليل لحسابات المقاصة للبنود المفتوحة، وبأن يطلب	نُفذت. تتألف إجراءات **البرنامج** لتصفية البنود المفتوحة، بما في ذلك المبالغ المستحقة الدفع، من الرصد والتحليل والتعقيب المنتظم من جانب مختلف المستويات التنظيمية،	وجد مراجع الحسابات الخارجي تحسينات مهمة بشأن تقادم البنود المفتوحة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
		المراجعة لعام 2022	من المكاتب القطرية تصفية البنود المفتوحة في الوقت المناسب.	على النحو الذي بات يُتبع رسميا من خلال عملية شهرية للإبلاغ عن الإقفال المالي والرقابة. وتتم تصفية البنود المفتوحة بعد الاستعراض وتقديم التعقيبات وبعد التأكد من وجود أُسس كافية. وتعتبر هذه البنود ذات مخاطر منخفضة إلى متوسطة إذا تأخرت عن موعدها لمدة 90 يوما، وتعتبر ذات مخاطر عالية إذا تأخرت عن موعدها لمدة 120 يوما. وصدرت في أغسطس/آب 2023 تعليمات أخرى للمكاتب القطرية بتصفية البنود المستحقة الدفع المفتوحة منذ 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 وما قبله. وتجري متابعة البنود المفتوحة باستمرار مع الوحدات المالكة.				
79	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 189	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُعزز **البرنامج** توعية المكاتب القطرية بالحاجة إلى استرداد التكاليف في الوقت المناسب وبأن ينشئ عملية للتحقق من اكتمال استرداد التكاليف وإثبات الإيرادات بشكل منتظم.	نُفذت. قام **البرنامج** بتحليل مصادر ترحيل الإيرادات المتأخرة في السنة المالية السابقة وتأكد من عدم وجود إيرادات مماثلة غير مستحقة في عام 2023. وطُلب من المدراء الماليين للحسابات الخاصة التي تُدر إيرادات خارجية استعراض المعاملات المعلقة ورصد اعتمادات لتغطية أي مبالغ لم تصدر بها فواتير في عام 2023. وبالذسبة لأكبر تدفق للإيرادات المتعلقة بتقديم الخدمات عند الطلب على مستوى المكاتب القطرية، بدأ في عام 2023 استخدام التشغيل الآلي لعمليات الاعتراف بالإيرادات، وأُجريت عمليات تحقق أخرى لضمان اكتمال الإيرادات.	قام مراجع الحسابات الخارجي بتقييم رد **البرنامج** والوثائق الداعمة ذات الصلة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
80	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 195	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم **البرنامج** بأتمتة عملية إلغاء المعاملات الداخلية لضمان اكتمالها، وللحد من مخاطر الأخطاء اليدوية، ولجعل العملية أكثر كفاءة من حيث الوقت.	جارية. أنشأ **البرنامج** نسخة جديدة من الكشوف المالية تفصل بين الحسابات الداخلية والحسابات الخارجية في نظام WINGS. وبالإضافة إلى ذلك، حلل **البرنامج** النماذج المحاسبية وحدد النماذج التي تحتاج إلى تنقيحات. وقام **البرنامج** أيضا بفتح حسابات داخلية جديدة في دفتر الأستاذ العام الداخلي لفصل المعاملات الداخلية عن المعاملات الخارجية، وحدد متطلبات تغيير النظام وقدم الطلبات ذات الصلة. وفيما يلي الخطوات التي سيجري اتخاذها: 1) تنفيذ طلبات التغيير في نظام WINGS؛ 2) تنقيح النماذج المحاسبية والوثائق المعيارية ذات الصلة والتوجيهات المتعلقة بالحسابات الخاصة؛ 3) اختبار هيكل النظام الجديد.	قيّم مراجع الحسابات الخارجي رد **البرنامج**. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قيد التنفيذ.		X		
81	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 200	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن **البرنامج** جدوى مجالات العمل، ولا سيما في الحالات التي يستخدم فيها **البرنامج** حسابات خاصة لتمويل المصروفات وفقا للمادة 5-1 من النظام المالي.	نُفذت. يرى **البرنامج** أن مجالات العمل، بوصفها كبنود يتم الإبلاغ عنها في نظام تخطيط الموارد المؤسسية، توفّر معلومات مفيدة للإبلاغ المالي الداخلي. وبالنظر إلى أن الحسابات الخاصة تخرج عن الإطار الاستراتيجي القطري، يتم الاعتراف بالمصروفات التي تُنفق من هذه الحسابات في مجالات الأعمال داخل المقر، حيث إن الأنشطة ذات الصلة تخضع لرقابة وتُدار ماليا عند هذا المستوى. وأجرى **البرنامج** مزيدا من الحوار مع مراجع الحسابات الخارجي، وأطلعه على الوثائق الداعمة وأوضح أنه يتم تطبيق عمليات استرداد التكاليف التي تُحمّل من خلالها الحسابات الخاصة المكاتب القطرية تكاليف الخدمات المقدمة مركزيا.	قدم **البرنامج** بيانات إضافية توضح أن المعاملات قد أُلغيت في إطار مجال العمل المحدد للمكتب القطري في وقت لاحق من العملية. وفي ضوء هذه المعلومات الجديدة وتوصية بيانات الإلغاء المعلقة، يُغلق مراجع الحسابات الخارجي هذه التوصية باعتبار أن الأحداث قد تجاوزتها.				X

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
82	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 206	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُعزز **البرنامج** رقابته على الموقعين على الحسابات المصرفية عند حدوث تغييرات في حقوق التوقيع وأن يُجري استعراضات للموقعين على أساس فحص فوري يجري على فترات محددة سلفا لضمان الاتساق بين الموقعين المعيّنين والموقعين المسجلين لدى المصارف.	نُفذت. أجرى **البرنامج** مطابقة شاملة لجميع الحسابات المصرفية لضمان مواءمة سجلات الموقعين بين **البرنامج** ومصارفه. وفُحصت سجلات التوقيعات الموجودة لدى المصارف مع السجلات الرئيسية الحالية لرئيس الشؤون المالية، بعد المطابقة مع سجلات المكاتب القطرية. وطُلب إلى جميع المصارف توجيه خطابات تأكيد. وتمكنت الغالبية العظمى من الشركاء المصرفيين من مواءمة سجلاتهم بنجاح بناءً على طلب **البرنامج**. وتم تعزيز عمليات إدارة الموقعين الحالية على النحو التالي: تُطلب خطابات تأكيد من المصارف لأي طلب تغيير موقّع (في السابق كان يطلب إقرار فقط)؛ تُرسل رسائل تذكيرية آلية إلى مقدّم الطلب للحصول على خطاب تأكيد (يُلاحظ **البرنامج** أن خطابات التأكيد تتطلب اتخاذ إجراء من المصارف، وهو ما يخرج عن نطاق سيطرة **البرنامج**)؛ تُجرى فحوص شهرية مفاجئة على عينة من الحسابات المصرفية لضمان استمرار مواءمة إدارة الموقعين اعتبارا من سبتمبر/أيلول 2023.	أجرى **البرنامج** مطابقة شاملة لجميع الحسابات المصرفية وطلب خطابات تأكيد من جميع المصارف. وفي ما يتعلق بعملية إدارة الموقعين، طلب **البرنامج** خطابات تأكيد بدلا من خطابات الإقرار المقدمة من المصارف عند حدوث تغييرات في الموقعين المصرفيين. ومنذ سبتمبر/أيلول 2023، أجرى **البرنامج** فحوصا مفاجئة شهرية على عينة من الحسابات المصرفية لضمان استمرار مواءمة إدارة الموقعين. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
المجموع					82	35	43	0	4
النسبة المئوية					100	43	52	0	5

القسم الثاني

بيان المديرة التنفيذية

مقدمة

1- وفقا للمادة الرابعة عشرة-6(ب) من النظام الأساسي والمادة 13-1 من النظام المالي، أتشرف بأن أعرض على المجلس التنفيذي الكشوف المالية **للبرنامج** التي أعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، للموافقة عليها. وأصدر مراجع الحسابات الخارجي رأيه وتقريره بشأن الكشوف المالية لعام 2023، وكلاهما مقدم أيضا إلى المجلس بحسب ما تقتضيه المادة 14-8 من النظام المالي وملحق النظام المالي.

السياق التشغيلي

بيئة العمل

2- أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاشتراك مع مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة **البرنامج** في عام 1961 باعتباره المنظمة المعنية بالمعونة الغذائية في منظومة الأمم المتحدة. ويحكم **البرنامج** مجلس تنفيذي يضم 36 عضوا ويقدم الدعم الحكومي الدولي والتوجيه والإشراف إلى أنشطة **البرنامج**. ويقدم **البرنامج** المساعدة في 119 بلدا وإقليما تشرف على عمله فيها المكاتب الإقليمية الستة. ويعمل لدى **البرنامج** أكثر من 000 23 موظف في جميع أنحاء العالم، منهم أكثر من 87 في المائة في بلدان تقدم فيها الوكالة مساعدات.

3- وترد تفاصيل الاستراتيجية المؤسسية **للبرنامج** في خطته الاستراتيجية التي تجدد كل أربع سنوات. وترتكز الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025) على الالتزام العالمي بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتتمثل رؤية الخطة الاستراتيجية تحديدا في القضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على النحو الملتزم به في إطار هدف التنمية المستدامة 2 المتعلق بالقضاء على الجوع والمساهمة في تحقيق هدف التنمية المستدامة 17 الذي يلزم منظومة الأمم المتحدة بالعمل مع الجهات الفاعلة الوطنية والعالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4- ويجري حاليا استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** بقيادة مكتب التقييم. وستساعد الأدلة والدروس المستخلصة من الاستعراض على تطوير منتجات برامجية أكثر تركيزا وإقامة شراكات جديدة في مجالات رئيسية مثل القدرة على الصمود والتغذية المدرسية والحماية الاجتماعية والتكيف مع المناخ.

5- وتحدد الخطط الاستراتيجية القطرية **للبرنامج** سياق تنفيذ الاستراتيجية المؤسسية على المستوى القطري، بينما يوفر إطار النتائج المؤسسية الوسيلة التي يستخدمها **البرنامج** لرصد الأداء نحو تحقيق الأهداف المؤسسية والإبلاغ عنه، ويساهم في التحسينات البرامجية خلال فترة الخطة الاستراتيجية المؤسسية.

6- ولا تزال الاستجابة لحالات الطوارئ وإنقاذ الأرواح وسبل كسب العيش – سواء من خلال المساعدة المباشرة أو عن طريق تعزيز القدرات القطرية – في صميم عمليات **البرنامج**، خاصة وأن الاحتياجات الإنسانية تزداد تعقيدا ويطول أمدها. ويواصل **البرنامج** في الوقت نفسه دعم البلدان عن طريق بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية، وتغيير حياة الأفراد والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم عن طريق تحسين التقنيات الزراعية، وتعزيز سبل كسب العيش المحلية، وتشجيع التكيف مع تغير المناخ، وضمان حصول الأطفال على المغذيات التي يحتاجون إليها، وإدارة برامج التغذية المدرسية التي تساعد على استبقاء البنات والأولاد في المدارس وبناء مستقبل أكثر إشراقا وتحولا لأنفسهم.

7- ولا يزال النزاع الممتد والكوارث المناخية والصدمات الاقتصادية والآثار المالية الطويلة الأمد للجائحة تؤدي إلى زيادة الاحتياجات، في حين أدى الانخفاض الكبير في مستويات التمويل والقيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى تقليص حيز

العمل الإنساني وزيادة التكاليف التشغيلية. ويعاني ما يصل إلى 333 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلدان حيث يعمل **البرنامج**، بزيادة قدرها 184 مليون شخص مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. ويعيش ما يقدر بنحو 47.3 مليون شخص في 54 بلدا حالة طوارئ أو أسوأ من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 4 أو أسوأ من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي). وتتحمل النساء والبنات الوطأة الأكبر لأزمة الأمن الغذائي، ويلجأن إلى استراتيجيات التصدي العالية المخاطر ويتعرضن بشكل أكبر لخطر العنف الجنساني.

8- ولا يزال النزاع أحد العوامل الرئيسية الكامنة وراء الرجوع في معظم الأزمات الغذائية في العالم. ويعيش سبعة من كل عشرة أشخاص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد - 235 مليون شخص من أصل 333 مليون شخص - في أوضاع هشة أو متأثرة بالنزاع. ولا تزال أزمة الغذاء العالمية متشابكة بشكل معقد مع الاقتصاد الدولي. وفي حين انخفضت الأسعار الدولية للأغذية والأسمدة والطاقة من مستويات الذروة التي وصلت إليها في عام 2022، فقد ظلت أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة. ولم يستفد جميع المستهلكين من الانخفاض في الأسعار الدولية، ويشهد أكثر من 52 بلدا في جميع أنحاء العالم معدلات تضخم في أسعار الأغذية تتجاوز 10 في المائة.

9- وأدت هذه الظروف العالمية إلى تفاقم الاحتياجات، حيث زادت ميزانية **البرنامج** في عام 2023 من المستوى الذي كان مقررا في البداية، وهو 19.2 مليار دولار أمريكي، إلى 22.1 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 15 في المائة. وانخفضت إيرادات المساهمات المقدمة إلى **البرنامج**، بعد أن وصلت إلى مستوى قياسي بلغ 14.1 مليار دولار أمريكي في عام 2022، بنسبة 41 في المائة لتصل إلى 8.3 مليار دولار أمريكي. وبالنظر إلى الانخفاض في مستويات التمويل، عُدّلت خطط التنفيذ لإعطاء الأولوية لاحتياجات المستفيدين الأكثر ضعفا. ومع ذلك، وفي إطار شراكات مع الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة وأكثر من 000 1 شريك من المنظمات غير الحكومية، وصل **البرنامج** إلى أكثر من 150 مليون مستفيد مباشر، وقدم 3.3 مليار دولار أمريكي و2.9 مليار دولار أمريكي من المساعدات الغذائية والتحويلات القائمة على النقد على التوالي. وظلت الاستجابة لحالات الطوارئ محور التركيز في عام 2023، وتم توجيه 75 في المائة من تمويل **البرنامج** للاستجابة للأزمات (69 في المائة في عام 2022). وبالإضافة إلى ذلك، كانت أنشطة **البرنامج** في مجال الوقاية من سوء التغذية والعلاج التغذوي، وأنشطة الوجبات المدرسية، وأنشطة إنشاء الأصول ودعم سبل كسب العيش، ودوره في توفير الخدمات المشتركة، من بين أمور أخرى، من الأهمية بمكان.

10- وبعد تحقيق مستوى استثنائي من الإيرادات في عام 2022، فإن انخفاض التمويل في ظل استمرار أزمة الغذاء العالمية يعني أن من المتوقع أن يزداد انعدام الأمن الغذائي الحاد بشكل كبير في عام 2024 وبعده. ومع انخفاض التمويل، تستخدم المكاتب القطرية بالفعل استراتيجيات تحديد الأولويات للوفاء بمستويات التمويل المتوقعة، وستواصل القيام بذلك في عام 2024. ويعني ذلك أن **البرنامج** يواصل توجيه مساعداته على أساس مستويات الضعف لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا.

التحليل المالي

ملخص

11- تشكل المساهمات الطوعية من الجهات المانحة مصدر الإيرادات الرئيسي في **البرنامج**. ويعترف بالإيرادات عندما تؤكد المساهمة خطيا، ولا تخضع للاعتمادات البرلمانية أو لشروط مماثلة ستحدث في المستقبل، وبقدر ما يفي **البرنامج** بأي التزام حالي في ما يتعلق بتلك المساهمة. وتتعلق المصروفات الرئيسية **للبرنامج** بالسلع الغذائية الموزعة والتحويلات القائمة على النقد. ويعترف بالمصروفات عندما تسلم السلع الغذائية إلى الشركاء المتعاونين أو، في حالة التسليم المباشر، إلى المستفيدين، أو عندما توزع التحويلات القائمة على النقد على المستفيدين.

12- وهناك فارق زمني بين الاعتراف بالإيرادات والاعتراف بالمصروفات. ويمكن أن تكون المصروفات في سنة ما أعلى أو أقل من الإيرادات في تلك السنة، مما يؤدي إلى عجز أو فائض في فترة الإبلاغ، على التوالي، مع استخدام **البرنامج** لأرصدة الصناديق أو تجديد مواردها. وعندما تنخفض الإيرادات، كما حدث في عام 2023، خاصة بعد عام من النمو القوي، من المتوقع

أن يحقق **البرنامج** عجزا، وأن يستخدم أرصدة الصناديق المتراكمة بسبب زيادة الإيرادات عن المصروفات في الفترات المالية السابقة.

13- ونظرا لطبيعة عمليات **البرنامج**، فإن معظم أصوله هي أصول جارية يتوقع أن تستخدم في غضون 12 شهرا من تاريخ الإبلاغ. ويتوقع أن تكون الأصول الجارية أعلى بكثير من الخصوم الجارية بسبب الفارق الزمني بين الاعتراف بالإيرادات وبالمصروفات على النحو المبين أعلاه.

14- ويشمل مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات أرصدة الأموال المتراكمة بسبب زيادة الإيرادات عن المصروفات (بما في ذلك المكاسب والخسائر المعترف بها مباشرة في الأصول الصافية) في الفترات المالية السابقة، والاحتياطيات التي يقرر المجلس استخدامها في تمويل أنشطة محددة في ظروف محددة.

الأداء المالي

الإيرادات

الشكل 1- الإيرادات
(مليون دولار أمريكي)

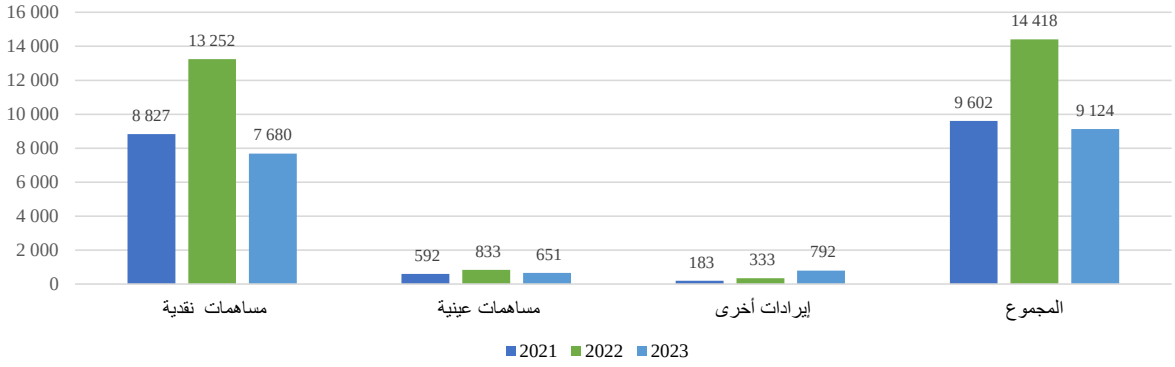

15- بعد سبع سنوات متتالية من نمو الإيرادات، شهد **البرنامج** في عام 2023 انخفاضا كبيرا في الإيرادات بلغ 293.9 5 مليون دولار أمريكي، أي 37 في المائة من الإيرادات القياسية البالغة 417.6 14 مليون دولار أمريكي التي سجلت في عام 2022. وبلغ إجمالي الإيرادات في عام 2023 مبلغ 123.7 9 مليون دولار أمريكي، منها 331.7 8 مليون دولار أمريكي من إيرادات المساهمات و792 مليون دولار أمريكي من الإيرادات الأخرى.

16- وانخفضت إيرادات المساهمات بنسبة 41 في المائة من 084.6 14 مليون دولار أمريكي في عام 2022، وشملت 680.4 7 مليون دولار أمريكي من إيرادات المساهمات النقدية التي انخفضت بنسبة 42 في المائة و651.3 مليون دولار أمريكي من المساهمات العينية التي انخفضت بنسبة 22 في المائة.

17- ويرجع الانخفاض في إيرادات المساهمات في عام 2023 إلى انخفاض المساهمات المقدمة من معظم الجهات المانحة الرئيسية. وكان للانخفاض البالغ 59 في المائة من أكبر الجهات المانحة، الولايات المتحدة الأمريكية، التي مثلت مساهماتها في **البرنامج** في عام 2023 حصة بلغت نسبتها 36 في المائة (عام 2022: حصة بلغت نسبتها 52 في المائة) من مجموع إيرادات المساهمات، أثر خاص. كما خفضت الجهات المانحة الرئيسية التقليدية الأخرى مساهماتها في عام 2023، بما في ذلك ألمانيا، والمفوضية الأوروبية، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والسويد، واليابان. وخفضت كيانات الأمم المتحدة والجهات المانحة من القطاع الخاص المساهمات بنسبة 26 في المائة و49 في المائة، على التوالي. وبالإضافة إلى كبار المساهمين المشار إليهم أعلاه، قدمت حكومات ومؤسسات مالية دولية عديدة أخرى التمويل في عام 2023، ولم يسجل سوى عدد قليل منها زيادة في المستوى مقارنة بعام 2022.

الشكل 2- إيرادات المساهمات المقدمة من الجهات المانحة
(نسبة مئوية)

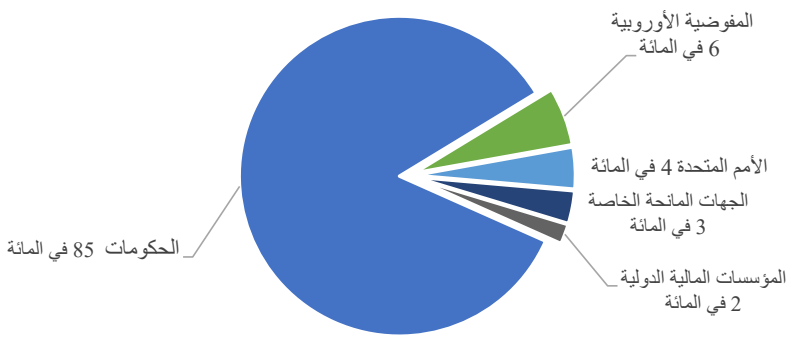

18- وكان 6 990.3 مليون دولار أمريكي أو 84 في المائة من إيرادات مساهمات عام 2023 البالغة 8 331.7 مليون دولار أمريكي لصناديق فئات البرامج في **البرنامج**، و195 مليون دولار أمريكي أو 2 في المائة للصناديق الاستئمانية و146.4 1مليون دولار أمريكي أو 14 في المائة مسجلة مبدئيا ضمن شريحة الصندوق العام والحسابات الخاصة. وتُخصص المساهمات المتعددة الأطراف، البالغة 426.3 مليون دولار أمريكي في عام 2023، والمسجلة مبدئيا ضمن شريحة الصندوق العام والحسابات الخاصة، لاحقا لبرامج محددة.

19- وكان 27 في المائة من إيرادات المساهمة في إطار صناديق فئات البرامج من المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية بسبب الاحتياجات الواسعة لعمليات الطوارئ الكبرى في أوكرانيا واليمن والجمهورية العربية السورية والاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين والاستجابة لحالات الطوارئ في دولة فلسطين. وتحققت نسبة 23 في المائة من إيرادات المساهمات في إطار صناديق فئات البرامج في المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا، أي أقل بنسبة 30 في المائة مقارنة بعام 2022. وتحققت نسبة 15 في المائة من إيرادات المساهمات في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، حيث ترجع نسبة 8 في المائة إلى إيرادات المساهمات لأفغانستان. وارتفعت حصة الإيرادات التي حققها المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي إلى 13 في المائة بسبب زيادة الدعم المقدم لتوسيع نطاق العمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتوزعت إيرادات المساهمات في إطار صناديق فئات البرامج على ستة مكاتب إقليمية وعلى عشرة بلدان رئيسية على النحو التالي.

الشكل 3- توزيع إيرادات المساهمات من قبل المكتب الإقليمي
(بالنسب المئوية)

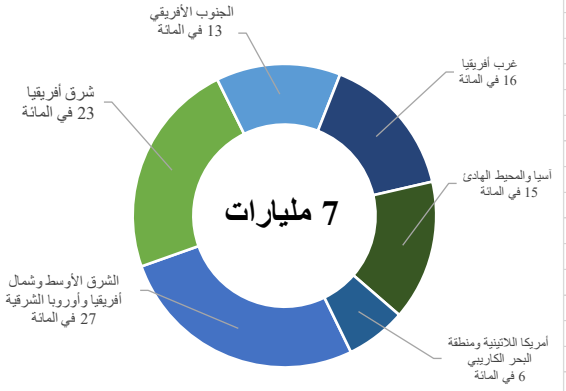

الشكل 4- أكبر 10 بلدان حسب توزيع الإيرادات

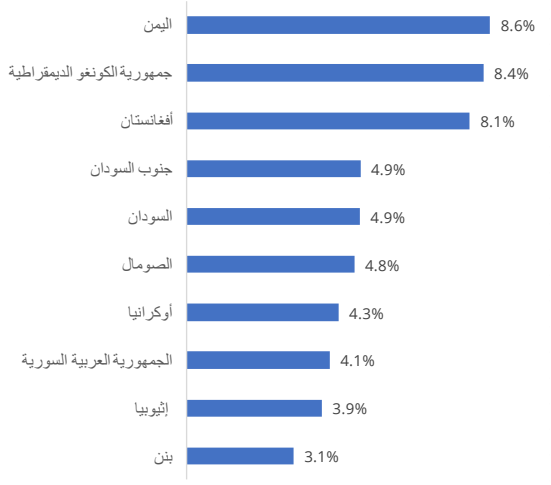

20- وبلغت الإيرادات الأخرى 792 مليون دولار أمريكي في عام 2023، بزيادة قدرها 459 مليون دولار أمريكي أو 138 في المائة بالمقارنة مع 333 مليون دولار أمريكي في عام 2022. وتعزى الزيادة أساسا إلى العائد القوي للاستثمارات، وإلى زيادة الحركة في مكاسب سعر الصرف المتحققة والإيرادات المتأتية من توفير السلع والخدمات. وتتألف الإيرادات الأخرى من:

أ) الإيرادات المتأتية من تقديم السلع والخدمات والإيرادات المتنوعة الأخرى - 276.5 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 14 في المائة، بسبب الزيادة في إيرادات تقديم الخدمات وكذلك الإيرادات من بيع الأصول واسترداد مبالغ التأمين؛

ب) الفروق في أسعار صرف العملة - مكاسب قدرها 193.6 مليون دولار أمريكي (عام 2022: مكاسب قدرها 106.1 مليون دولار أمريكي)، حيث إن فروق الصرف المتحققة من شراء وبيع العملات والمدفوعات وإعادة تقييم الأصول والخصوم النقدية كانت أكثر من كافية لتعويض الخسائر المتحققة من الأموال المقبوضة؛

ج) العائد على الاستثمارات - مكاسب بقيمة 321.9 مليون دولار أمريكي (عام 2022: 15.7 مليون دولار أمريكي خسارة) بسبب ارتفاع إيرادات الفوائد المكتسبة والمكاسب غير المتحققة على الاستثمارات في صناديق الاستثمار في الأسهم المفتوحة، والتي يتم الاعتراف بها في كشف الأداء المالي اعتبارا من عام 2023 بعد اعتماد المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 41 بشأن *الأدوات المالية* (كان يعترف بالمكاسب/الخسائر غير المتحققة على استثمارات الأسهم مباشرة في كشف التغيرات في الأصول الصافية).

المصروفات

الشكل 5- المصروفات

(مليون دولار أمريكي)

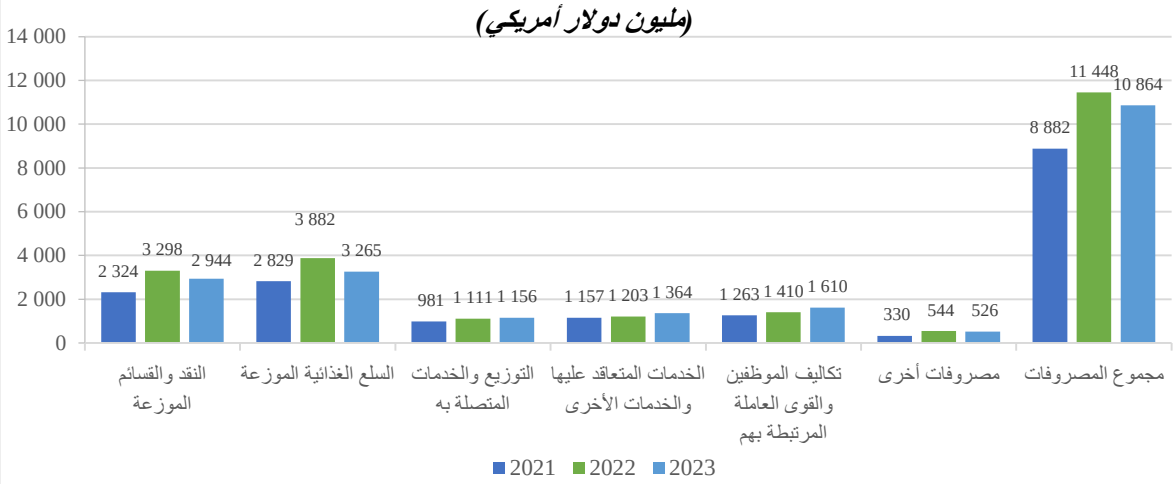

21- في عام 2023، بلغت مصروفات **البرنامج** 10 864.4 مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره 583.2 مليون دولار أمريكي أو 5 في المائة من 11 447.6 مليون دولار أمريكي في عام 2022.

22- وتتعلق بنود المصروفات الرئيسية "التحويلات القائمة على النقد" و"السلع الموزعة" بالغرض الأساسي **للبرنامج** ووظيفته المتمثلة في تقديم المساعدة الغذائية. وتشمل بنود المصروفات الأخرى التكاليف المتعلقة بعمليات التسليم هذه، بالإضافة إلى: تكاليف العمل مع المجتمعات المحلية لتحسين التغذية وبناء القدرة على الصمود؛ وتكاليف الخدمات التي يُكلف **البرنامج** بتقديمها إلى منظمات الأمم المتحدة الأخرى والمجتمع الإنساني مثل خدمات الطيران وإدارة إمدادات الطوارئ (الخطوط الجوية الإنسانية ومستودع الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة) وتكاليف الخدمات الأخرى المقدمة عند الطلب في مجال سلسلة الإمداد والتحويلات النقدية، وتكنولوجيا المعلومات والشؤون الإدارية لمنظمات الأمم المتحدة أو الحكومات أو المنظمات غير الحكومية. ويتم تنفيذ معظم أنشطة توزيع السلع الغذائية **للبرنامج** من خلال شركاء متعاونين. وفي عام 2023، قام **البرنامج** بتوزيع أغذية في 74 بلدا، من خلال 1 070 من الشركاء المتعاونين. وتُسلَّم التحويلات القائمة على النقد من خلال آليات تسليم مختلفة تضم وكلاء تحويل مختلفين مثل مقدمي الخدمات المالية وشركات التحويلات المالية ومقدمي خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول وتجار

التجزئة والكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية أو مؤسسات الأمم المتحدة وبواسطة **البرنامج** مباشرة. وفي عام 2023، أجرى **البرنامج** تحويلات قائمة على النقد في 76 بلدا في شراكة مع 769 وكيل تحويل.

23- وانخفضت التحويلات القائمة على النقد التي تم توزيعها والتي تبلغ قيمتها 2 943.7 مليون دولار أمريكي (بما في ذلك 158.7 مليون دولار أمريكي من تحويلات قسائم السلع) بمقدار 354.3 مليون دولار أمريكي أو 11 في المائة بالمقارنة مع 3 298.0 مليون دولار أمريكي (بما في ذلك 217.7 مليون دولار أمريكي من تحويلات قسائم السلع) في عام 2022. ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض التوزيع في أوكرانيا (175.4 مليون دولار أمريكي) وأفغانستان (158.5 مليون دولار أمريكي) اللتين حققتا نموا قويا في عام 2022 عندما توافر مستوى أعلى من التمويل. وعلى الرغم من الانخفاض العام في التحويلات القائمة على النقد، زادت إحدى عشرة عملية من عمليات التوزيع بأكثر من 10 ملايين دولار أمريكي، في حين حصلت عشرة بلدان على نسبة 62 في المائة من مجموع التوزيع.

24- وبلغ إجمالي قيمة السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الموزعة 3 264.5 مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره 16 في المائة عن 3 881.8 مليون دولار أمريكي موزعة في عام 2022. وفي عام 2023، بلغت كمية السلع الغذائية الموزعة 3.8 مليون طن متري، بانخفاض قدره 1.1 مليون طن متري أو 22 في المائة طوال عام 2022. وكانت القيمة المقابلة الموزعة للسلع الغذائية قدرها 3 233.7 مليون دولار أمريكي في عام 2023، بانخفاض قدره 16 في المائة مقارنة بعام 2022. وترجع نسبة 73 في المائة من السلع الغذائية الموزعة بالطن والقيمة إلى عمليات الطوارئ والعمليات الكبيرة الأخرى التي يقوم بها **البرنامج** في اليمن، وأفغانستان، وإثيوبيا، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، وجنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وكينيا، والصومال.

25- وزادت قيمة التوزيعات والخدمات ذات الصلة في عام 2023 بمقدار 45 مليون دولار أمريكي أو 4 في المائة لتبلغ 1 155.8 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 1 110.8 مليون دولار أمريكي في عام 2022. وتتعلق الزيادة أساسا بزيادة تكاليف توزيع الأغذية وتكاليف التسليم للشركاء المتعاونين في ما يتعلق بأنشطة تعزيز القدرات.

26- وزادت تكاليف الموظفين والقوة العاملة المنتسبة بمقدار 200.2 مليون دولار أمريكي لتصل إلى 1 610 مليون دولار أمريكي في عام 2023، بزيادة قدرها 14 في المائة مقارنة بعام 2022. وبلغ مجموع عدد الموظفين والقوى العاملة المنتسبة في نهاية السنة 23 955 موظفا، أي بزيادة نسبتها 3 في المائة مقارنة بالسنة المنتهية في عام 2022. وزاد عدد الموظفين بنسبة 6 في المائة، في حين انخفضت القوى العاملة المنتسبة بنسبة 1 في المائة. وكانت الزيادة في متوسط التكلفة شاملة لجميع فئات العقود، مع ملاحظة أكبر زيادة نسبية في متوسط تكلفة الموظفين الميدانيين المعينين بعقود قصيرة الأجل.

27- وزادت التكاليف التعاقدية وتكاليف الخدمات الأخرى بمبلغ 161.1 مليون دولار أمريكي أو بنسبة 13 في المائة. ويعزى ذلك إلى ارتفاع تكاليف العمليات الجوية، ولا سيما في بوركينا فاسو وجنوب السودان حيث اضطر **البرنامج** إلى الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها من خلال عمليات النقل الجوي.

28- وانخفضت فئة المصروفات الأخرى البالغة 526.4 مليون دولار أمريكي بمقدار 17.9 مليون دولار أمريكي أو 3 في المائة مقارنة بعام 2022 بسبب الانخفاض في تكلفة التمويل وتكلفة الدعوة. وتتكون المصروفات الأخرى من:

أ) الإمدادات، والمواد الاستهلاكية، والتكاليف الجارية الأخرى – 287.8 مليون دولار أمريكي؛

ب) تكاليف الاستهلاك والإهلاك – 67.3 مليون دولار أمريكي؛

ج) تكاليف التمويل – 18.5 مليون دولار أمريكي.

د) المصروفات الأخرى – 152.8 مليون دولار أمريكي؛

الفائض

الشكل 6- تطور الفائض/(العجز)

(مليون دولار أمريكي)

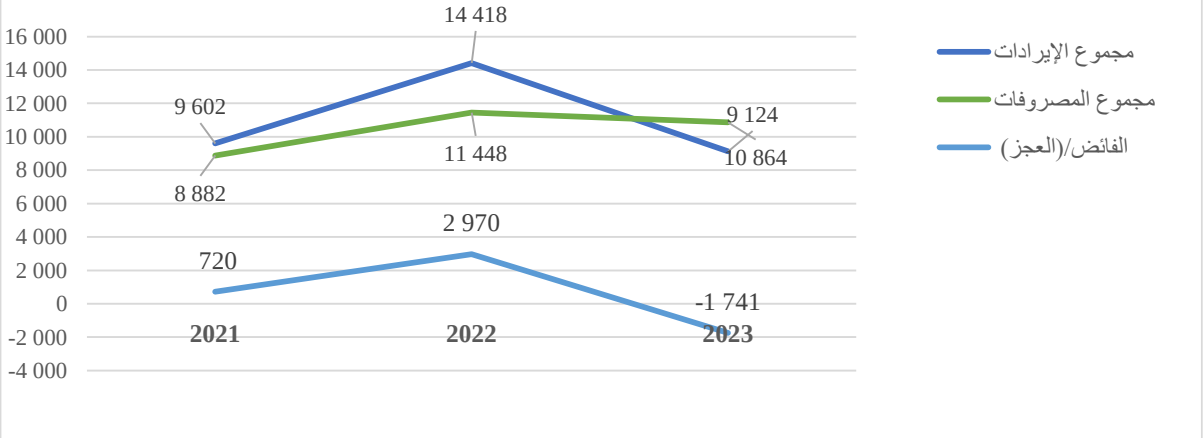

29- وفي عام 2023، بلغ العجز في الإيرادات عن المصروفات 740.7 1 مليون دولار أمريكي مقارنة بالفائض البالغ 970 2 مليون دولار أمريكي في عام 2022. ويرجع ذلك إلى انخفاض حاد في الإيرادات في عام 2023 بنسبة 37 في المائة، في حين انخفضت المصروفات بنسبة طفيفة قدرها 5 في المائة، حيث استخدم **البرنامج** فوائض من فترات مالية سابقة. ولا يزال الفارق الزمني بين إثبات الإيرادات والمصروفات هو العامل الرئيسي للفائض/العجز في فترة الإبلاغ.

30- ويتألف العجز في هذه الفترة من عجز في معظم العمليات حيث تكون الإيرادات المعترف بها أقل من المصروفات المتكبدة خلال الفترة نفسها والتي استمرت في استخدام أرصدة الصناديق المتراكمة بسبب فوائض الفترات المالية السابقة. وهذا العجز يقابله جزئيا الفائض المحقّق في بعض العمليات.

31- وفي عام 2023، تحقق أعلى عجز في البلدان التالية: الصومال، وأفغانستان، واليمن، وإثيوبيا، وجنوب السودان. وتحقق أكبر فائض في عام 2023 في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبنن ودولة فلسطين التي ستستمر هذه العمليات في إنفاقه في الفترات المقبلة.

المركز المالي

الجدول 1- موجز المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023
(بملايين الدولارات الأمريكية)

2022	2023	
4 109.8	4 492.9	النقد والاستثمارات القصيرة الأجل
6 799.1	4 345.2	المساهمات المستحقة القبض
1 498.9	1 291.6	المخزونات
419.5	337.2	المبالغ الأخرى المستحقة القبض
987.3	1 182.7	الاستثمارات الطويلة الأجل
263.6	277.9	الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير المادية
14 078.2	**11 927.5**	**مجموع الأصول**
56.2	30.5	الإيرادات المؤجلة
884.4	1 015.6	استحقاقات الموظفين
49.6	44	القرض
1 439	922.7	الخصوم الأخرى
2 429.2	**2 012.8**	**مجموع الخصوم**
11 649	**9 914.7**	**الأصول الصافية**
10 753.2	9 255.7	أرصدة الصناديق
895.8	659	الاحتياطيات
11 649	**9 914.7**	**مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات**

مجموع الأصول

32- انخفض مجموع الأصول في عام 2023 بمقدار 150.7 2 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 15 في المائة، وهذا يرجع أساسا إلى انخفاض المساهمات المستحقة القبض والمخزونات، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في إيرادات المساهمات في عام 2023.

33- وزاد مجموع النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل البالغ 492.9 4 مليون دولار أمريكي في عام 2023 بمقدار 383.1 مليون دولار أمريكي أو 9 في المائة من 109.8 4 مليون دولار أمريكي في عام 2022. وتعود هذه الزيادة إلى التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة التشغيلية. وتغطي النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل **للبرنامج** المدرجة في شريحة صناديق فئات البرامج البالغة 948.8 2 مليون دولار أمريكي ثلاثة أشهر ونصف من النشاط التشغيلي (عام 2022: شهران ونصف). وزادت الاستثمارات الطويلة الأجل بمقدار 195.4 مليون دولار أمريكي أو 20 في المائة، ويرجع ذلك أساسا إلى المكاسب المتحققة والناتجة عن زيادة في القيمة السوقية للسندات، وعلى وجه الخصوص صناديق الاستثمار في الأسهم، وكذلك بسبب الإضافات إلى الأصول المستثمرة. ويتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات بهدف تغطية استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل.

34- وانخفض مجموع المساهمات المستحقة القبض البالغة 345.2 4 مليون دولار أمريكي بمقدار 453.9 2 مليون دولار أمريكي أو 36 في المائة من 799.1 6 مليون دولار أمريكي في عام 2022. ويتماشى هذا الانخفاض مع انخفاض إيرادات المساهمات. ويبقى متوسط فترة التحصيل ستة أشهر.

35- وتشتمل المخزونات على مخزونات السلع الغذائية التي تبلغ قيمتها 258.5 1 مليون دولار أمريكي ومخزونات المواد غير الغذائية التي تبلغ قيمتها 33.1 مليون دولار أمريكي. والسلع الغذائية الرئيسية التي يحتفظ بها **البرنامج** هي القمح ودقيق القمح والذرة الرفيعة والأرز والبازلاء المجروشة والزيوت النباتية والذرة والمكملات الغذائية القائمة على الدهون ومسحوق super cereal والأغذية التكميلية الجاهزة للاستخدام التي تُشكل 90 في المائة من الرصيد المحتفظ به بالطن المتري. وانخفضت قيمة مخزونات السلع الغذائية **للبرنامج** في نهاية عام 2023 بمقدار 202 مليون دولار أمريكي أو 14 في المائة

مقارنة بقيمة عام 2022 البالغة 460.5 1 مليون دولار أمريكي، بينما انخفضت قيمة المخزونات المحتفظ بها بالطن المتري بنسبة 18 في المائة عن مخزونات عام 2022 (1.5 مليون طن متري في عام 2023 بالمقارنة مع 1.9 مليون طن متري في عام 2022). وتحتفظ عشر عمليات بـ 51 في المائة من المخزونات من حيث الكمية و57 في المائة من حيث القيمة: إثيوبيا، وجنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، واليمن، وأفغانستان، والصومال، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، وتشاد. ويُحتفظ بنسبة 31 في المائة من مخزونات السلع الغذائية في مواقع استراتيجية في إطار مرفق الإدارة الشاملة للسلع. وباستخدام المتوسط التاريخي للسلع الموزعة، فإن 1.5 مليون طن متري من السلع الغذائية الموجودة في المخزونات تمثل ما يقرب من خمسة أشهر من النشاط التشغيلي.

مجموع الخصوم

36- انخفض مجموع الخصوم بمقدار 416.4 مليون دولار أمريكي أو 17 في المائة من 492.2 2 مليون دولار أمريكي في عام 2022 إلى 012.8 2 مليون دولار أمريكي في عام 2023.

37- وزادت الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بمقدار 131.2 مليون دولار أمريكي أي 15 في المائة، لتصل إلى 015.6 1 مليون دولار أمريكي. وترجع هذه الزيادة إلى الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات الطويلة الأجل، وهي مدفوعة أساسا بالتحركات (الانخفاض) غير المواتية في معدلات الخصم في عام 2023.

38- وتعكس الإيرادات المؤجلة إيرادات المساهمات المخصصة للسنوات المقبلة حيث يوجد على **البرنامج** التزام قائم معترف به كخصم. وانخفضت الإيرادات المؤجلة في عام 2023 بمقدار 25.7 مليون دولار أمريكي أو 46 في المائة لتصل إلى 30.5 مليون دولار أمريكي.

39- وبلغ الانخفاض في الخصوم الأخرى 516.3 مليون دولار أمريكي أو 36 في المائة. وتشتمل الخصوم الأخرى أساسا على المبالغ المستحقة الدفع والمبالغ المستحقة الدفع للبائعين الدائنة والخصوم المتعلقة بتقديم الخدمات. وانخفضت الاستحقاقات والمبالغ المستحقة الدفع للبائعين بسبب تباطؤ العمليات التي تأثرت بتوافر التمويل. وتنشأ الخصوم المتعلقة بتقديم الخدمات من الأنشطة التي يوفّر فيها **البرنامج** السلع والخدمات مقابل الدفع. وبالنسبة لهذه الأنشطة، عادة ما يتم تلقي المدفوعات سلفا من الأطراف التي تطلبها مسبقا، ومعظمها من الحكومات والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بينما يعترف بالإيرادات، وتُصرف مدفوعات السُلف عند تقديم الخدمة أو تسليم السلع.

الأصول الصافية

40- تمثل الأصول الصافية الفرق بين مجموع أصول ومجموع خصوم **البرنامج**. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، بلغت الأصول الصافية **للبرنامج** 914.7 9 مليون دولار أمريكي، بانخفاض مقداره 734.3 1 مليون دولار أمريكي أو 15 في المائة مقارنة بعام 2022. ومن بين هذه الأصول الصافية (أرصدة الصناديق والاحتياطيات)، يتعلق مبلغ 100.4 7 مليون دولار أمريكي بالبرامج، وهو ما يمثل حوالي أربعة أشهر من النشاط التشغيلي (خمسة أشهر في عام 2022). وتتعلق أرصدة الصناديق التشغيلية بدعم الجهات المانحة الموجه أساسا إلى برامج محددة في مراحل مختلفة من التنفيذ، ولا يعترف بالمصروفات وما يرتبط بها من انخفاض في رصيد الصناديق إلا عند تسليم السلع الغذائية وتوزيع التحويلات القائمة على النقد. ويتعلق الرصيد المتبقي وقدره 155.3 2 مليون دولار أمريكي بالصندوق العام والصندوق الاستئماني والحسابات الخاصة بينما يتعلق مبلغ 659.0 مليون دولار أمريكي بالاحتياطيات.

41- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، انخفضت أرصدة الاحتياطيات بمقدار 236.8 مليون دولار أمريكي أو 26 في المائة مقارنة بالأرصدة المحتفظ بها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022. ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض قدره 233.1 مليون دولار أمريكي في حساب تسوية دعم البرامج والإدارة وانخفاض قدره 38.5 مليون دولار أمريكي في حساب الاستجابة العاجلة.

تحليل الميزانية

إعداد الميزانية والموافقة عليها

42- يرد السياق الاستراتيجي والبرامجي لإعداد الميزانية في الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025)[1] وهو جزء لا يتجزأ من عمليات التخطيط المصممة للاستفادة من المساعدة الطارئة ذات الأولوية التي يقدمها **البرنامج** بطرق لا تؤدي إلى إنقاذ الأرواح فحسب، بل تؤدي أيضا إلى تغيير الحياة. وتعمل المكاتب القطرية **للبرنامج** على أساس إطار الخطط الاستراتيجية القطرية الذي يتألف من الخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة وعمليات الطوارئ المحدودة. وتشمل الخطط الاستراتيجية القطرية ميزانيات الحافظة القطرية وتعمل كأداة لتعبئة الموارد وإدارة الأموال. وهي متوائمة مع الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025) وإطار النتائج المؤسسية (2022-2025).[2]

43- ويوافق المجلس على الخطط الاستراتيجية القطرية ويمكن تنقيحها للاستجابة للتغييرات السياقية والتشغيلية. وإذا لم يُستكمل الاستعراض الاستراتيجي الذي توضع على أساسه الخطط الاستراتيجية القطرية، يوافق المجلس على خطط استراتيجية قطرية مؤقتة لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. ويجوز للمديرة التنفيذية الموافقة على التنقيحات التي يمولها البلد المضيف بالكامل. ويتم تفويض المزيد من الصلاحيات من المجلس إلى المديرة التنفيذية مثل الموافقة على عملية طوارئ محدودة بحد أقصى قدره 50 مليون دولار أمريكي، والزيادة في الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي لا تتجاوز 15 في المائة من الميزانية الإجمالية الحالية والتنقيحات المتعلقة بأنشطة تقديم الخدمات على النحو الوارد بمزيد من التفصيل في الملحق الثالث للوثيقة WFP/EB.1/2020/4-A/1/Rev.2.

أساس الميزانية

الشكل 7- تطور الميزانية

(مليون دولار أمريكي)

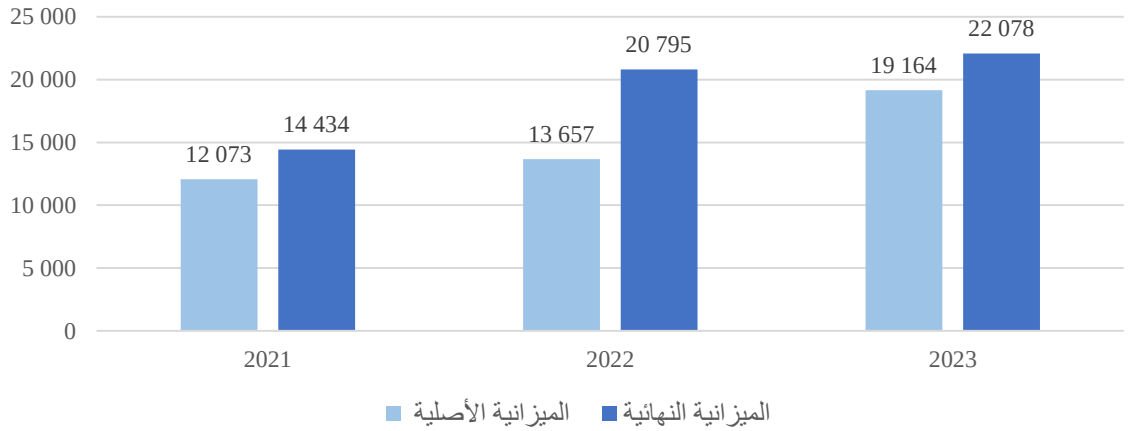

44- وتُستمد أرقام الميزانية الأصلية للخطة الاستراتيجية القطرية وميزانية دعم البرامج والإدارة المبينة في الكشف المالي الخامس - كشف مقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية من خطة **البرنامج** للإدارة للفترة (2023-2025). وتستند ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية إلى حد كبير إلى الاحتياجات ويتم تحديثها على مدار العام. وتتاح الموارد اللازمة لتغطية تكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية عندما تؤكد الجهات المانحة المساهمات للخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها ومن خلال تسهيلات التمويل بالسلف في **البرنامج**. ويتم منح صلاحيات رصد الموارد في الميزانية لتحمل تكاليف دعم البرامج والإدارة من خلال الموافقة على خطة الإدارة.

[1] الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025) (WFP/EB.2/2021/4-A/1/Rev.2).

[2] "إطار النتائج المؤسسية **للبرنامج** (2022-2025)". (WFP/EB.1/2022/4-A/Rev.1).

لمحة عامة عن متطلبات الميزانية في عام 2023

45- عرضت خطة **البرنامج** للإدارة (2023-2025)،[3] التي وافق عليها المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، برنامج عمل عام 2023 الذي تبلغ قيمته 164 19 مليون دولار أمريكي باعتباره "الميزانية الأصلية". وزادت الميزانية الأصلية في عام 2023 بنسبة 40 في المائة مقارنة بالميزانية الأصلية في عام 2022، وذلك بسبب عملية أوكرانيا التي لم تشملها الميزانية الأصلية لعام 2022 وكذلك بسبب زيادة المتطلبات التشغيلية في الكثير من العمليات الكبيرة، مثل أفغانستان واليمن ولبنان.

46- وبحلول نهاية عام 2023، تم تحديث برنامج العمل لإدراج الاحتياجات غير المتوقعة. وارتفعت قيمة الميزانية النهائية لعام 2023بنسبة 15 في المائة لتصل إلى 078.2 22 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 914.2 2 مليون دولار أمريكي .وتم الإفصاح عن ذلك في الكشف المالي الخامس بوصفه "الميزانية النهائية".وزادت الاحتياجات في إثيوبيا، والصومال، وتشاد، وكينيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية 79 – في المائة أو 310.8 2 مليون دولار أمريكي من 914.2 2 مليون دولار أمريكي من مجموع الزيادة المتعلقة بهذه البلدان الخمسة.

الشكل 8- الميزانية النهائية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023

(مليون دولار أمريكي)

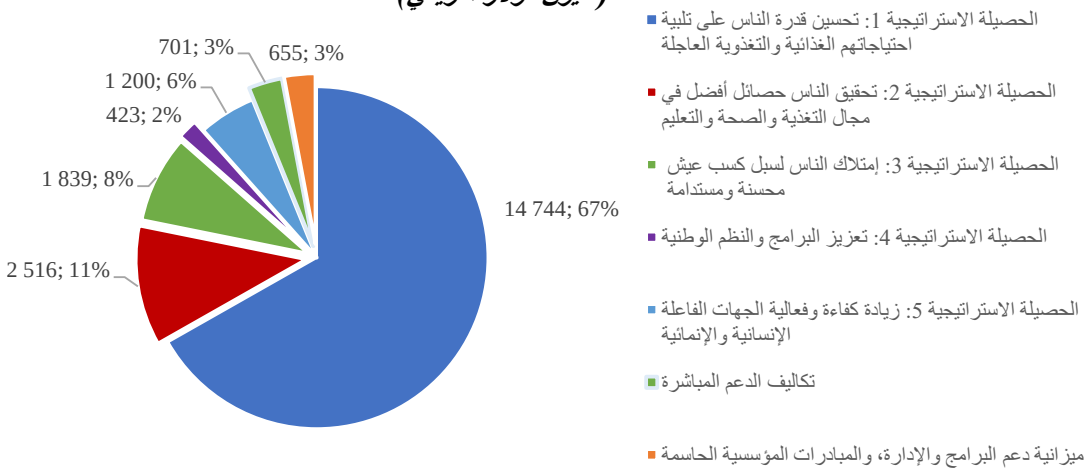

47- وتحتاج البلدان المتأثرة بالنزاعات الممتدة إلى مساعدات غذائية وبرامج تغذية عاجلة ومستهدفة وغير مشروطة، تتكيف مع حجم النزاع وتقلبات الاحتياجات. ومن المنظور البرامجي، شكلت التكاليف البرامجية المباشرة **للبرنامج** لدعم هدف التنمية المستدامة 2 والحصيلة الاستراتيجية 1 (تحسين قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة) والحصيلة الاستراتيجية 2 (تحقيق الناس حصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم)، والحصيلة الاستراتيجية 3 (امتلاك الناس لسبل كسب عيش محسنة ومستدامة) 87 في المائة أو 098.9 19 مليون دولار أمريكي من مجموع الميزانية النهائية البالغ 078.2 22 مليون دولار أمريكي (زيادة نسبتها 15 في المائة للاحتياجات غير المتوقعة مقارنة بالميزانية الأصلية لعام 2023).

48- وعلاوة على ذلك، تم تخصيص 7 في المائة أو 623.6 1 مليون دولار أمريكي من مجموع الميزانية النهائية لدعم هدف التنمية المستدامة 17، والحصيلة الاستراتيجية 4 (تعزيز البرامج والنظم الوطنية)، والحصيلة الاستراتيجية 5 (زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية) بما يشمل الزيادات في أوكرانيا، ولبنان، ودولة فلسطين.

[3] خطة **البرنامج** للإدارة (2023-2025) (WFP/EB.2/2022/5-A/1/Rev.1)

49- وشكلت عشر عمليات **للبرنامج** في عام 2023، 65 في المائة من مجموع الميزانية النهائية للخطط الاستراتيجية القطرية.

الشكل 9- الميزانية النهائية بحسب حجم الخطط الاستراتيجية القطرية (النسبة المئوية)

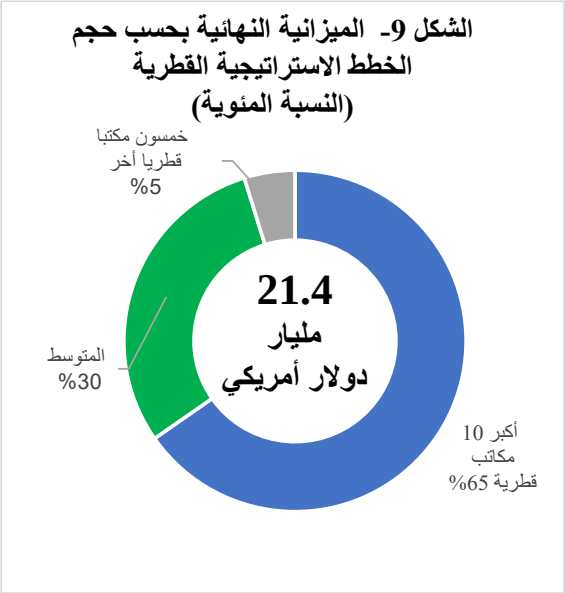

الشكل 10- أكبر 10 بلدان بحسب الميزانية النهائية
(مليون دولار أمريكي)

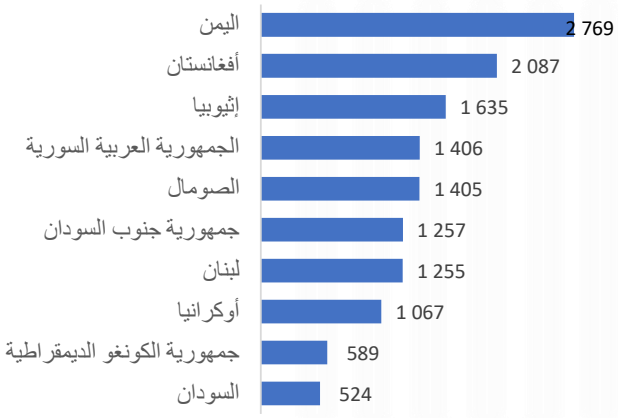

استخدام الميزانية

استخدام الميزانية النهائية للخطط الاستراتيجية القطرية

الشكل 11- استخدام الميزانية النهائية بحسب الحصائل الاستراتيجية -خطط الاستراتيجية القطرية
(مليون دولار أمريكي)

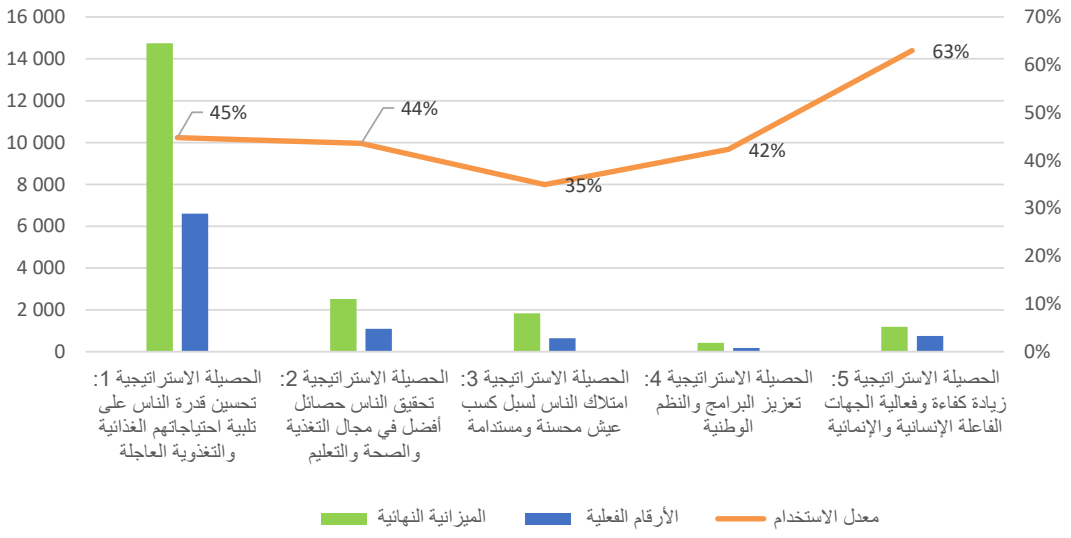

50- تتاح الموارد للخطط الاستراتيجية القطرية عندما تؤكد الجهات المانحة مساهماتها للخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها أو عند توفير أموال عن طريق آليات التمويل بالسلف. وبالتالي يكون استخدام الميزانية مقيدا خلال السنة بحجم المساهمات وتوقيتها وإمكانية التنبؤ بها وكذلك القيود التشغيلية المتأصلة.

51- وفي عام 2023، بلغت الميزانية النهائية للخطط الاستراتيجية القطرية باستثناء تكاليف الدعم غير المباشرة 21 423.3 مليون دولار أمريكي (تم الإفصاح عنها في الكشف المالي الخامس تحت عنوان "المجموع الفرعي لتكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية" في إطار الميزانية النهائية)، وبلغ الاستخدام العام للميزانية النهائية للخطط الاستراتيجية القطرية 46 في المائة، وهو ما انعكس في مختلف الحصائل الاستراتيجية على النحو المبين أدناه:

أ) الحصيلة الاستراتيجية 1 (تحسين قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة) بلغ فيها معدل الاستخدام 45 في المائة. ويتعلق ما يقرب من 99 في المائة من التكاليف الفعلية البالغة 604.1 6 مليون دولار أمريكي في إطار الحصيلة الاستراتيجية 1 بأنشطة تحويلات الموارد غير المشروطة والوقاية من سوء التغذية وعلاج التغذية. وبلغت قيمة التحويلات غير المشروطة للموارد في الصومال 567.2 مليون دولار أمريكي، تليها 553.7 مليون دولار أمريكي في أفغانستان و547.2 مليون دولار أمريكي في اليمن.

ب) الحصيلة الاستراتيجية 2 (تحقيق الناس حصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم) بلغ فيها معدل الاستخدام 44 في المائة، نتيجة قيود الموارد والتنفيذ. وشكلت أنشطة تحويلات الموارد غير المشروطة، والوجبات المدرسية والوقاية من سوء التغذية وعلاج التغذية 97 في المائة من مجموع التكاليف الفعلية البالغة 095.9 1 مليون دولار أمريكي في إطار الحصيلة الاستراتيجية 2.

ج) الحصيلة الاستراتيجية 3 (امتلاك الناس لسبل كسب عيش محسنة ومستدامة) بلغ فيها معدل الاستخدام 35 في المائة. ويمثل إنشاء الأصول وأنشطة دعم سبل كسب العيش فئتي النشاط الأساسية التي تساهم في الحصيلة الاستراتيجية 3. وكان **البرنامج** أكثر نشاطا في النيجر وجنوب السودان واليمن وكينيا.

د) الحصيلة الاستراتيجية 4 (تعزيز البرامج والنظم الوطنية)، بلغ فيها معدل الاستخدام الإجمالي 42 في المائة. ويشكل تعزيز القدرات والحماية الاجتماعية فئتي النشاط الأساسية التي تساهم في الحصيلة الاستراتيجية 4. وكان **البرنامج** أكثر نشاطا في أوكرانيا وموزامبيق والعراق.

ه) الحصيلة الاستراتيجية 5 (زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية)، بلغ فيها معدل الاستخدام الإجمالي 63 في المائة. ويمثل تقديم الخدمات وخدمات المنصات فئات النشاط الأساسية التي تساهم في الحصيلة الاستراتيجية 5. وكان **البرنامج** أكثر نشاطا في لبنان ودولة فلسطين وجنوب السودان.

استخدام خطة تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية

الشكل 12- استخدام خطة التنفيذ بحسب الحصائل الاستراتيجية -الخطط الاستراتيجية القطرية
(مليون دولار أمريكي)

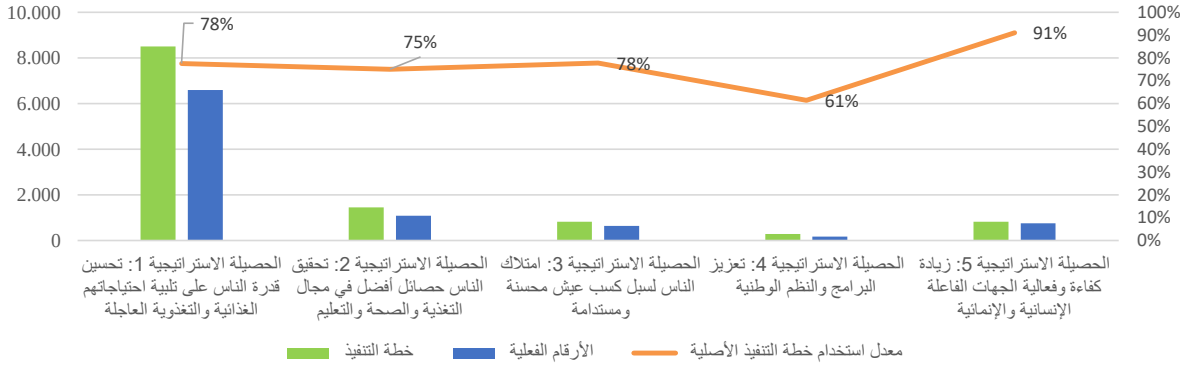

52- وتمثل خطة التنفيذ الواردة في الكشف الخامس البالغة 589.1 12 مليون دولار أمريكي الاحتياجات التشغيلية ذات الأولوية للخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها، المستمدة من الميزانية النهائية، مع مراعاة توقعات التمويل والموارد المتاحة والتحديات التشغيلية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023. وحقق **البرنامج** معدل استخدام إجمالي قدره 78 في المائة من خطة التنفيذ. وشكلت خطة التنفيذ في أكبر عشرة بلدان نسبة 60 في المائة من خطة التنفيذ الكلية. وأما البلدان التي سجلت أعلى خطة تنفيذ ومعدل تنفيذ أقل من متوسط معدل التنفيذ فهي إثيوبيا، وأوكرانيا، واليمن، والجمهورية العربية السورية.

تحليل التكاليف الفعلية للخطط الاستراتيجية القطرية بحسب طرائق التحويل

الشكل 13- التكاليف الفعلية للخطط الاستراتيجية القطرية بحسب فئة التكاليف العالية المستوى
(مليون دولار أمريكي)

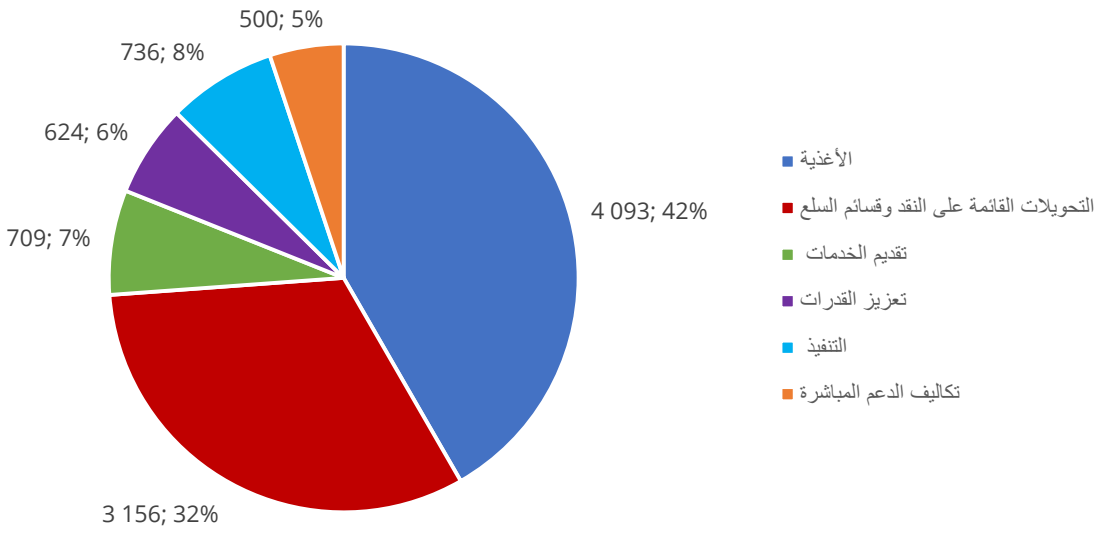

53- ويشمل هيكل ميزانيات الحوافظ القطرية أربع فئات للتكاليف الرفيعة المستوى: تكاليف التحويلات؛ وتكاليف التنفيذ؛ وتكاليف الدعم المباشرة؛ وتكاليف الدعم غير المباشرة. وتقابل تكاليف التحويلات القيمة النقدية للأغذية المحوَّلة، والأموال النقدية، وتعزيز القدرات، وتقديم الخدمات، وكذلك تكاليف التسليم ذات الصلة، واستأثرت بنسبة 87 في المائة من مجموع التكاليف التشغيلية وتكاليف الدعم المباشرة للخطط الاستراتيجية القطرية في عام 2023.

54- ومن مجموع تكاليف التحويلات البالغ 581.2 8 مليون دولار أمريكي، خُصص 092.6 4 مليون دولار أمريكي لتحويلات الأغذية. وكانت اليمن، وأفغانستان، وإثيوبيا، وجنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والسودان، وكينيا، ودولة فلسطين هي البلدان التي سجلت أعلى نسبة من حيث تسليم الأغذية، وشكلت 71 في المائة من مجموع تكاليف تحويلات الأغذية.

55- وبلغت التحويلات القائمة على النقد 155.8 3 مليون دولار أمريكي في عام 2023. وتمثل عمليات الصومال، ولبنان، وأفغانستان، وأوكرانيا، والأردن، وبنغلاديش، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، واليمن، ومالي أكبر حصة من التحويلات القائمة على النقد، بنسبة 61 في المائة من مجموع تكاليف التحويلات القائمة على النقد.

56- وبلغت قيمة تعزيز القدرات 623.6 مليون دولار أمريكي أو 6 في المائة من مجموع تكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية، وتشير إلى تحويل المواد والمعدات والمعرفة والموارد الأخرى إلى المستفيدين الأفراد أو المجتمعات المحلية أو الأطراف النظيرة الأخرى دعما للأهداف الاستراتيجية **للبرنامج**. وزادت تكاليف تحويلات تقديم الخدمات إلى 709.2 مليون دولار أمريكي في عام 2023، مع زيادة الطلب على التحويلات النقدية.

57- وشكلت تكاليف التنفيذ وتكاليف الدعم المباشرة 8 في المائة و5 في المائة على التوالي من التكاليف الفعلية للخطط الاستراتيجية القطرية.

التكاليف غير المباشرة

58- يتم منح صلاحيات رصد الموارد في الميزانية لتحمل تكاليف ميزانية دعم البرامج والإدارة من خلال الموافقة على خطة الإدارة التي تمت بموجبها الموافقة على ميزانية قدرها 576.3 مليون دولار أمريكي للنفقات العادية لدعم البرامج والإدارة و58.2 مليون دولار أمريكي للمبادرات المؤسسية الحاسمة. وحافظت الميزانية النهائية لدعم البرامج والإدارة على المستوى نفسه، وبلغت الزيادة في الميزانية 78.6 مليون دولار أمريكي في ميزانية المبادرات المؤسسية الحاسمة. وميزانية المبادرات المؤسسية الحاسمة مرحلة من سنوات سابقة. ومن الميزانية العادية النهائية الموافق عليها لدعم البرامج والإدارة، تم استخدام 556.8

مليون دولار أمريكي أو 97 في المائة. ومن الميزانية النهائية الموافق عليها للمبادرات المؤسسية الحاسمة، تم استخدام 46.5 مليون دولار أمريكي أو 59 في المائة في عام 2023.

تعزيز الشفافية والمساءلة

59- يعد **البرنامج** الكشوف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لضمان الإبلاغ المالي في الوقت المناسب وذي الصلة والمفيد، وبالتالي تحسين الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد.

60- وضمانا لاستمرار الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يقيم **البرنامج** الأثر ويطبق المعايير المحاسبية الدولية الجديدة للقطاع العام ويغير السياسات المحاسبية عندما تقتضي ذلك التغييرات في المعايير المحاسبية. ويواصل **البرنامج** العمل في تعاون وثيق مع منظمات منظومة الأمم المتحدة الأخرى من خلال فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وتتيح فرقة العمل المذكورة منبرا لمناقشة المسائل المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل تحقيق الاتساق في استخدام التطورات في هذه المعايير وتحسين إمكانية مقارنة التقارير المالية.

61- ويجتمع فريق القيادة بانتظام لمناقشة التوجه الاستراتيجي وإطار اتخاذ القرار، بما في ذلك استعراض مجموعة مختارة من الملامح المالية البارزة القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتي تغطي المجالات الرئيسية للأداء المالي في **البرنامج** ومركزه المالي.

62- صُمم إطار إدارة المخاطر المؤسسية في **البرنامج** لإدارة المخاطر التي يتعرض لها **البرنامج** والإبلاغ عنها، وتقديم ضمانات معقولة في ما يتعلق بتحقيق أهداف **البرنامج**. وتقوم شعبة إدارة المخاطر بإعداد البيان السنوي للرقابة الداخلية نيابة عن المديرة التنفيذية. ويعد بيان الرقابة الداخلية من خلال عملية الضمان التي تقوم بها المديرة التنفيذية، وهي عملية سنوية لجمع الأدلة والتحقق منها بمضاهاة مصادر متعددة (التثليث) لتقييم المخاطر الرئيسية ومسائل الرقابة التي تتطلب اهتماما من الإدارة، ويرد مزيد من التفاصيل في التقرير السنوي عن استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة.

63- وفي ضوء عمليات تحويل المسار التي انبثقت من إثيوبيا في أبريل/نيسان 2023، ولمعالجة المسائل المهمة التي حددتها مكاتب الرقابة في **البرنامج**، أطلقت المديرة التنفيذية مشروعا عالميا للضمانات حيال المخاطر في عام 2023 بهدف وضع تدابير ضمان "شاملة" وتدابير للرقابة الداخلية في جميع العمليات العالية المخاطر. وتشمل خطة عمل الضمانات حيال المخاطر إجراءات محددة سيتخذها **البرنامج** لكي تفي جميع العمليات العالية المخاطر بالمعايير العالمية وكي تُطبق الحد الأدنى من تدابير الضمان بحلول نهاية عام 2024، وهي تنقسم إلى خمسة من مجالات التركيز: الرصد وآليات التعقيبات المجتمعية، والاستهداف، وإدارة الهوية، وإدارة الشركاء المتعاونين، والتحويلات القائمة على النقد، وسلسلة الإمداد.

64- وفي عام 2023 تولى مساعد المديرة التنفيذية لإدارة تسيير الموارد ورئيس الشؤون المالية ما يلي: أ) الإشراف على شعبة إدارة المخاطر وتوجيهها؛ ب) الإشراف على إطار الرقابة الداخلية ورصد تنفيذه من خلال الإبلاغ المنتظم عن المسائل المتعلقة بالمخاطر في اللجان العليا المعنية بالحوكمة والرقابة فضلا عن بيانات الضمان السنوية من الإدارة العالمية؛ ج) ضمان وجود خطة عمل واضحة لمعالجة المخاطر الرئيسية ومسائل الرقابة الداخلية. وفي عام 2023، ترأس مساعد المديرة التنفيذية لإدارة تسيير الموارد ورئيس الشؤون المالية، دورتين للرقابة الداخلية في **البرنامج** ولجنة السياسات بشأن سجل المخاطر المؤسسية، حيث شددت الإدارة العليا على المساءلة بشأن معالجة وتسهيل اتخاذ القرارات ذات الأولوية وتنفيذ إجراءات التخفيف بشأن سبع مخاطر مؤسسية [4].وخلال دورتها الأخيرة التي عُقدت في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2023، ومع مراعاة توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ، أقرت لجنة الرقابة والسياسات إعادة إدراج "عدم كفاية التمويل" باعتباره ثامن أعلى المخاطر في سجل المخاطر المؤسسية لعام 2024. وعلاوة على ذلك، دارت في عام 2023 اثنتان من مناقشات المخاطر حول الرصد الميداني وسُبل الوصول في حالات الطوارئ على مستوى مجموعة القيادة، مع متابعة مستفيضة من خلال الوظائف المتعددة.

[4] حماية المستفيدين؛ والتركيز الاستراتيجي وتحديد الأولويات؛ والشراكات الاستراتيجية؛ والتدليس والفساد؛ إدارة البيانات والتحول الرقمي؛ ورفاه الموظفين؛ ومواءمة القوة العاملة.

65- ويحتفظ **البرنامج** بسياسات قوية تتعلق بالإفصاح العام عن نتائج التقييمات والمراجعات المستقلة. وتقارير التقييمات الموجزة والمراجع الخارجي وردود الإدارة ذات الصلة التي يعود تاريخها إلى عام 1999 منشورة على الموقع الشبكي العام للمجلس التنفيذي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحديثات السنوية المقدمة إلى المجلس التنفيذي بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة ذات الصلة بعمل **البرنامج** والمجلس التنفيذي متاحة أيضا على الموقع الشبكي العام للمجلس التنفيذي منذ عام 1999. وتُنشر تقارير المراجعة الداخلية وتعليقات الإدارة المصاحبة لها في الموقع الشبكي العام **للبرنامج** وفقا للسياسة المنقحة للكشف عن تقارير الرقابة الصادرة عن مكتب المفتش العام، ويقدم المفتش(ة) العام(ة) ومكتب الرقابة تحديثات فصلية إلى المجلس التنفيذي منذ عام 2017.

66- وفي سبتمبر/أيلول 2022، أعاد مكتب رئيس الديوان العمل بنظام التتبع الشهري لإجراءات المراجعة الداخلية المعلقة، مع مواصلة إعطاء الأولوية العالية والمساءلة عن التنفيذ وإغلاق التوصيات في الوقت المناسب، وهي ممارسة بدأت في يوليو/تموز 2019.[5] وفي ضوء زيادة عدد توصيات المراجعة الداخلية اعتبارا من منتصف عام 2023 فصاعدا، واصل مكتب رئيسة الديوان رصد تنفيذها في الوقت المناسب من خلال تحليل مواضيعي وإحصائي محسّن يتناول التوصيات المتأخرة تتولى إعداده شُعبة إدارة المخاطر.

67- ولزيادة الشفافية التشغيلية توفر بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية معلومات عن الميزانية والمالية والأداء على مدى فترات حياة الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، ولضمان احتفاظ المجلس التنفيذي بما هو مطلوب من حيث الوضوح والرقابة. وبناء على طلب المجلس التنفيذي وفقا لسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية،[6] تشمل جميع الخطط الاستراتيجية القطرية قسما مخصصا لإدارة المخاطر.

68- و**البرنامج** عضو قيادي في المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وهي مبادرة طوعية لأصحاب المصلحة المتعددين لزيادة الشفافية في التعاون الإنمائي. وتمشيا مع الالتزام بالشفافية في إطار هذه المبادرة، ينشر **البرنامج** علنا شهريا في سجل المبادرة معلومات مفصلة عن الأنشطة البرامجية **للبرنامج**، بما في ذلك الأموال الواردة والنفقات والنتائج (النواتج). ومنذ عام 2015، احتل **البرنامج** المرتبة الأولى في إحصاءات ملخص المبادرة الدولية للشفافية في المعونة حيث قام بتقييم جميع ناشري المبادرة (يزيد عددهم حاليا عن 1 400) من خلال تسجيل الدرجات لثلاثة أبعاد – حسن التوقيت، والتطلع إلى المستقبل، والشمولية. ويقدم **البرنامج**، منذ عام 2019، تقارير إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في امتثال كامل لمعايير الإبلاغ المالي التي حددها مكعب بيانات الأمم المتحدة. ويعد مكعب بيانات الأمم المتحدة ركيزة أساسية لاستراتيجية بيانات الأمين العام لعام 2020 لزيادة الشفافية وتعزيز نهج قائم على البيانات داخل منظومة الأمم المتحدة.

إدارة مخاطر الخزانة

69- يتعرض **البرنامج** بسبب أنشطته لمخاطر مالية مختلفة، منها آثار تغير الأسعار في أسواق الديون والأسهم، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، وعجز المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم. وتركز سياسات إدارة المخاطر المالية في **البرنامج** على عدم إمكانية التنبؤ بالأسواق المالية، وتسعى إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة المحتملة على الأداء المالي **للبرنامج**.

70- وتتولى وظيفة خزانة مركزية تنفيذ إدارة المخاطر المالية باستخدام الخطوط التوجيهية التي وضعتها المديرة التنفيذية استنادا إلى مشورة لجنة الاستثمار التابعة **للبرنامج**. وتغطي السياسات صرف العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، واستخدام الأدوات المالية المشتقة، واستثمار السيولة الزائدة.

71- وحققت استثمارات **البرنامج** أداء إيجابيا خلال العام، إذ استفادت الحوافظ من ارتفاع أسعار الفائدة في أسواق رأس المال ومن توقعات النمو والتضخم الأكثر اعتدالا في الاقتصادات المتقدمة. وشهدت كل من حوافظ الاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل زيادات قوية في القيم، حيث شهدت أسواق الأسهم والسندات العالمية عودة الإقبال على المخاطرة بين المستثمرين، وأُعيد استثمار الأوراق المالية التي حان أجل استحقاقها بعائد متزايد طيلة معظم العام. ومع اقترابنا من عام 2024، من المتوقع أن

[5] التقرير السنوي للمفتش العام. (WFP/EB.A/2020/6-D/1) – الفقرتان: 39-40.

[6] "سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية". (WFP/EB.2/2016/4-C/1 Rev.1)

يظل أداء الاستثمار مرتفعا، وإن كان عند مستويات أقل مما كان عليه في عام 2023 مدعوما في ذلك بالعائد الحالي والمتوقع في السوق.

72- وبلغت الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في **البرنامج** 015.6 1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023. ويُجنِب **البرنامج** أصولا للخصوم الطويلة الأجل المتعلقة باستحقاقات الموظفين في شكل نقد واستثمارات طويلة الأجل (سندات وأسهم). ووفقا لخطة التمويل الحالية التي وافق عليها المجلس في عام 2010، يُدرج تمويل سنوي إضافي قدره 7.5 مليون دولار أمريكي في التكاليف المعيارية للموظفين على مدى 15 عاما بدءا من عام 2011، بهدف تحقيق حالة التمويل الكامل للخصوم الطويلة الأجل المتعلقة باستحقاقات الموظفين في عام 2025. ويحدد **البرنامج** مستوى التمويل على أساس الخصوم الطويلة الأجل المتعلقة باستحقاقات الموظفين. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، كان مستوى الأصول المجنَّبة (164.6 1 مليون دولار أمريكي) لتمويل الخصوم الطويلة الأجل المتعلقة باستحقاقات الموظفين (949.9 مليون دولار أمريكي) تشكل مستوى تمويل نسبته 123 في المائة. ويمثل ذلك زيادة عن مستوى التمويل الذي بلغ 117 في المائة في عام 2022، لأن ارتفاع قيم الأصول كان أكثر من كافٍ لتعويض الارتفاع في الأصول. وأكدت دراسة إدارة الأصول والخصوم التي أجراها **البرنامج** في عام 2023 السلامة المالية للأصول المجنّبة واستدامتها لتغطية الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل، وأوصت الدراسة بأن يُعاد تنظيم توزيع الأصول بين السندات والأسهم العالمية للحد من مخاطر الحافظة، ووقف التمويل السنوي الإضافي البالغ 7.5 مليون دولار أمريكي اعتبارا من عام 2024، مع الاستمرار في تمويل تكاليف الخدمة للحفاظ على الوضع الممول بالكامل.

73- ويلتزم **البرنامج** بتخفيف المخاطر المتعلقة بالنقد وزيادة المساءلة أمام الناس والجهات المانحة والحكومات. وأصدر **البرنامج** إطارا لضمان التحويلات القائمة على النقد بهدف تجميع التوجيهات القائمة والتعلم بشأن التدابير التي ينبغي أن تكون لدى المكاتب القطرية حتى يكون **البرنامج** واثقا بشكل معقول من حصول المستفيدين المناسبين على الاستحقاقات الصحيحة في الوقت المناسب، وتخفيف مخاطر التدليس المحتمل أو الخطأ البشري أو أي اختلاف آخر في استحقاقات التحويلات القائمة على النقد إلى أقصى حد ممكن وتعزيز حماية المستفيدين والبرامج الفعالة في الوقت نفسه.

74- وتُنفذ الضوابط عبر الدورة الكاملة لبرامج التحويلات القائمة على النقد ابتداء من استهداف المستفيدين وتسجيلهم، من خلال التحقق من سجلات المستفيدين وتحسين آليات شكاوى وتعقيبات المستفيدين، ومرورا بتقييمات العناية الواجبة لمقدمي الخدمات المالية الذين اختارهم **البرنامج** وفقا لقواعد الشراء، باستخدام النماذج المؤسسية لجميع العقود والاتفاقات، وعمليات الدفع الآمنة القائمة، وفصل المهام، وتسويات التوزيعات، ووصولا إلى الرصد والتقييم ما بعد التوزيع لضمان تحقيق الأهداف البرامجية كما تم تصميمها.

75- وبدأ في عام 2023 تشغيل خدمة المطابقة العالمية. وتهدف هذه الخدمة إلى تعزيز ممارسة مطابقة التحويلات وتوحيد التقارير في المكاتب القطرية من خلال الخدمات الاستشارية والحلول التي تُلبي المتطلبات الدنيا لمطابقة التحويلات في المكاتب القطرية وفقا لمعايير الضمانات العالمية. ووضعت خطة التنفيذ بالتعاون مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية عن طريق إعطاء الأولوية للمكاتب القطرية البالغ عددها 31 مكتبا قطريا، التي حُددت على أنها عالية المخاطر، على أن يبدأ التنفيذ في عام 2024.

الاستدامة

76- تُعد الكشوف المالية **للبرنامج** على أساس استمرارية العمل. ولدى اتخاذ هذا القرار، نظر **البرنامج** في الأثر على أنشطته التشغيلية على النحو الموصوف بالتفصيل في القسم الخاص بالسياق التشغيلي من هذا البيان. وفي بيئة تشهد تدهور انعدام الأمن الغذائي العالمي، تكون ولاية **البرنامج** بوصفه المنظمة الإنسانية الرائدة التي تنقذ الأرواح وتغيّر الحياة، وتقدم المساعدة الغذائية في حالات الطوارئ، وتعمل مع المجتمعات المحلية لتحسين التغذية وبناء القدرة على الصمود ذات صلة أكثر من أي وقت مضى.

77- وفي ظل القيود المفروضة على التمويل، يلتزم **البرنامج** بالتأكد من أن عملياته تتسم بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، مع توجيه التمويل لصالح الفئات الضعيفة. ويهدف الهيكل التنظيمي الجديد المبيّن في خطة **البرنامج** للإدارة (2024-2026) الذي

سيبدأ تعميمه في عام 2024، إلى تعزيز المرونة التنظيمية وتوفير الدعم الاستراتيجي والمُركَّز للمكاتب القطرية. ولا تزال عمليات استعراض الأولويات جارية في المكاتب القطرية لتحقيق التوازن بين عبء العمل والموارد المتاحة، وطُبق النهج الحصيف نفسه على تكاليف التشغيل في **البرنامج**، من خلال خفض مخصصات دعم البرامج والإدارة لعام 2024 لمعظم وظائف المقر والمكاتب الإقليمية.

78- ويدعم بياني بشأن الاستدامة ما يلي:

1) المتطلبات التشغيلية التي طرحتها في خطة **البرنامج** للإدارة (2024-2026) البالغة 22.7 مليار دولار أمريكي، التي وافق عليها المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الثانية لعام 2023؛

2) الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025) التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2021؛

3) مجموع الأصول المحتفظ بها في نهاية عام 2023 البالغة 11.9 مليار دولار أمريكي، وهي أعلى بست مرات تقريبا من خصوم **البرنامج**؛

4) الأصول الصافية (أرصدة الصناديق والاحتياطيات) المحتفظ بها في نهاية عام 2023 البالغة 9.9 مليار دولار أمريكي؛

5) الإيرادات المستلمة في عام 2023 البالغة 9.1 مليار دولار أمريكي؛

6) مستويات المساهمات المتوقعة لعام 2024 البالغة 8 مليارات دولار أمريكي، كما هو مبين في توقعات المساهمات العالمية الأخيرة في **البرنامج**.

79- وفي حين أنني على ثقة من أن **البرنامج** لديه موارد كافية لمواصلة العمل على المدى المتوسط بفضل الدعم المقدم من الجهات المانحة، فإن تعبئة الموارد تُشكل الأولوية الحاسمة التي يُعالجها **البرنامج** مع مجلسه التنفيذي والجهات المانحة.

المسائل الإدارية

80- يبين ملحق هذه الوثيقة مكان العمل الرئيسي **للبرنامج**، وأسماء وعناوين المستشار العام والخبراء الاكتواريين والمصرفيين الرئيسيين ومراجع الحسابات الخارجي.

المسؤولية

81- وفقا لما تقتضيه المادة 13-1 من النظام المالي، يسرني أن أقدم الكشوف المالية التالية التي أعدت بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشهد، وفقا لأفضل ما يتوفر لدي من معرفة ومعلومات، أن جميع المعاملات التي جرت خلال الفترة قد أدخلت في السجلات المحاسبية بالشكل الصحيح، وأن هذه المعاملات، مقترنة بالكشوف والمذكرات المالية التالية، والتي تشكل تفاصيلها جزءا من هذا الوثيقة، تعبر بأمانة عن المركز المالي **للبرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023.

الكشف الأول	كشف المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023
الكشف الثاني	كشف الأداء المالي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023
الكشف الثالث	كشف التغيرات في الأصول الصافية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023
الكشف الرابع	كشف التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023
الكشف الخامس	كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023

مذكرات على الكشوف المالية

سيندي ماكّين

المديرة التنفيذية

روما، 27 مارس/آذار 2024

بيان المديرة التنفيذية عن الرقابة الداخلية

نطاق الرقابة الداخلية والغرض منها

1- المدير(ة) التنفيذي(ة) **للبرنامج** مسؤول(ة) أمام المجلس التنفيذي عن إدارة **البرنامج** وتنفيذ برامجه ومشروعاته وأنشطته الأخرى. وتقضي المادة 12-1 من النظام المالي بأن يضع المدير(ة) التنفيذي(ة) ضوابط الرقابة الداخلية، بما في ذلك المراجعة الداخلية والتحقيق، لضمان استخدام موارد **البرنامج** بفعالية وكفاءة، والحفاظ على أصوله.

2- ويُعرّف **البرنامج** الرقابة الداخلية بأنها عملية يقوم بها المجلس التنفيذي **للبرنامج** والإدارة والموظفون الآخرون بهدف توفير ضمان معقول بشأن تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات والإبلاغ والامتثال.[1] ويوفِّر بيان الرقابة الداخلية ضمانا من المدير(ة) التنفيذي(ة) بشأن فعالية نظام الرقابة الداخلية في **البرنامج**.

بيئة عمل البرنامج

3- يلتزم **البرنامج**، انطلاقا من واجبه الإنساني، بالاستجابة عندما تقضي الحاجة ذلك. ويُعرّض هذا المبدأ **البرنامج** لبيئات عمل ومواقف حيث تشتد المخاطر المتأصلة، بما في ذلك ما يتصل منها بأمن موظفيه والمستفيدين، وبقدرته على الحفاظ على أعلى معايير الرقابة الداخلية في بعض الحالات.

إطار الرقابة الداخلية وإطار إدارة المخاطر المؤسسية

4- يتماشى إطار الرقابة الداخلية في **البرنامج** مع التوجيهات الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي. ووفقا لتوجيهات اللجنة، يشمل نظام الرقابة الداخلية في **البرنامج** خمسة عناصر، هي: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، وأنشطة الرصد.

5- ويتماشى إطار إدارة المخاطر المؤسسية في **البرنامج** مع توجيهات اللجنة المذكورة أعلاه بشأن إدارة المخاطر المؤسسية، وهو يغطي المخاطر والاستراتيجية والأداء. وتهدف سياسة إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2018 في **البرنامج** إلى إرساء نهج عملي ومنتظم ومنضبط لتحديد المخاطر وإدارتها على نطاق **البرنامج**، ومرتبط بتحقيق أهدافه الاستراتيجية بشكل واضح.

6- ويوضح إطار الرقابة في **البرنامج** رؤية **البرنامج** للرقابة، ويقدِّم لمحة عن الهيكل المتطور والأنشطة القائمة لتفعيل هذه الرؤية، والتي تشمل أُطر الحوكمة، ومساءلة المجلس التنفيذي، والرقابة، وترتيبات الإبلاغ ذات الصلة.

استعراض فعالية الرقابة الداخلية

7- يوفر المدراء المسؤولون عن تطبيق الضوابط الداخلية والرقابة عليها في مجالات مسؤولياتهم المعلومات اللازمة لإجراء استعراض سنوي لفعالية الضوابط الداخلية في **البرنامج** يأخذ في الاعتبار ما يلي: التعقيبات الواردة من الإدارة العالمية في إطار عملية الضمان السنوي للمدير(ة) التنفيذي(ة) ("العملية")؛ والتقرير السنوي لمكتب المفتشة العامة؛ وغيرها من الأدلة المتاحة والمناسبة.

المسائل المهمة المتصلة بالمخاطر والرقابة الداخلية

8- يتواصل إحراز تقدم بشأن أربع مسائل منبثقة عن بيان الرقابة الداخلية لعام 2022، ولكنها رُحلّت لإعطائها الأولوية وإيلاء مزيد من الاهتمام بها في عام 2024 على النحو التالي:

9- **إدارة المواهب وتخطيط القوة العاملة.** على غرار عام 2022، صنف المشاركون في العملية إدارة المواهب وتخطيط القوة العاملة باعتبارهما التحدي الأكبر في مجال الرقابة. ووفي عام 2023، حدث ذلك على خلفية انخفاض هائل بنسبة 67 في المائة في تمويل **البرنامج** مقارنة بالسنة السابقة، وتشير التوقعات إلى انخفاض أكبر في عام 2024. ويجري **البرنامج** عملية واسعة

[1] انظر الملحق الثاني من "إطار الرقابة في **البرنامج**" (WFP/EB.A/2018/5-C).

النطاق لإعادة الهيكلة التنظيمية/تقليص الحجم من أجل التكيف مع واقع التمويل الجديد، والتي شملت وقف التوظيف، بالإضافة إلى عمليات إنهاء الخدمة وإعادة التكليف المخصصة في المقر، وعمليات إعادة المواءمة التنظيمية في الميدان. وتؤثر هذه العملية، ولئن كانت ضرورية، على قدرة **البرنامج** على تنفيذ إطار التوظيف واجتذاب المواهب والاحتفاظ بها، وهو ما لا يزال المشاركون في العملية يلاحظون أنه يواجه بالفعل تحديات بسبب عروض التوظيف المقدمة من المنظمة مقارنة بالجهات الفاعلة الأخرى ومسار النمو الوظيفي المحدود للاستشاريين والموظفين الوطنيين. وقد نجح **البرنامج** في خفض نسبة موظفيه العاملين بعقود قصيرة الأجل من 61 في المائة في عام 2021 إلى 46 في المائة في عام 2023، ومددت الفترة الانتقالية الأولية لتنفيذ إطار التوظيف حتى ديسمبر/كانون الأول 2025 لإتاحة وقت إضافي للمديرين.

10- **ثقافة وسلوك مكان العمل**. على الرغم مما تحقق من تقدم، كان عام 2023 سنة غير مسبوقة من حيث التغيير التنظيمي **للبرنامج**، مما زاد من عدم اليقين والقلق بين الموظفين. ودعا المشاركون في العملية إلى قيادة قوية، وانطلاق القدوة من المستويات العليا للقيادة، والاتصال المتبادل والشفافية، في ضوء إعادة الهيكلة التنظيمية وتقليص الحجم، وأشارت بعض المكاتب إلى عدم الحضور الإداري وغياب الرؤية الواضحة في لحظة تغيير حرجة. ودعما للرفاه، شرع **البرنامج** في برنامج لدعم الموظفين يهدف إلى تحقيق الترابط والمضي قدما في أوقات عدم اليقين. ويواصل **البرنامج** جهوده لمعالجة تردد الموظفين في التحدث والتصدي لسوء السلوك عن طريق الاستثمار في جهود الوقاية. ويشمل ذلك تركيز الاهتمام على الآليات غير الرسمية لتسوية النزاع التي يديرها مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة وفرع العلاقات مع الموظفين التابع لشعبة الموارد البشرية، وإطلاق تدريب مؤسسي جديد في مجال الأخلاقيات. ولا تزال المنظمة ملتزمة أيضا بالحفاظ على مكان عمل يتسم بالاحترام والشمول من خلال التركيز على التنوع والإنصاف والشمول من خلال وضع سياسات جديدة، وأنشطة الدعوة والتوعية بين الموظفين ومجموعات الدعم.

11- **إدارة شؤون المنظمات غير الحكومية**. تفاقمت التحديات المتصلة بإدارة شؤون المنظمات غير الحكومية في عام 2023؛ حيث ارتفعت من المركز السادس في تحديات الرقابة بحسب تصنيف المشاركين في العملية في عام 2022 إلى المركز الرابع هذا العام، وازداد عدد المشاركين الذين وصفوا هذا التحدي بأنه "بحاجة إلى تعزيز" من 11 في المائة إلى 21 في المائة. وتتبع المخاطر الرئيسية في هذا المجال من قلة توافر شركاء أكفاء من المنظمات غير الحكومية يتمتعون بقدرات مالية وقدرات في مجال الإبلاغ، والافتقار إلى المهارات اللازمة لتحقيق أهداف **البرنامج**؛ وارتفاع معدل الدوران بين موظفي الشركاء؛ وافتقار إدارة شؤون المنظمات غير الحكومية، بوصفها وظيفة متخصصة في البرنامج، إلى الاعتراف الرسمي والتمويل والموظفين، بما في ذلك جهات الاتصال المخصصة في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية. ولمعالجة هذه التحديات، يعكف **البرنامج** على وضع استراتيجية جديدة لتعزيز قدرات الشركاء المتعاونين وتمكين الملكية الوطنية. ويواصل **البرنامج** أيضا تعزيز ما يقدمه من توجيه لإدارة المنظمات غير الحكومية من خلال إصدار أدوات جديدة وزيادة الرقمنة من خلال بوابة شركاء الأمم المتحدة ومنصة ملتقى الشركاء (Partner Connect).

12- **إدارة هوية المستفيدين وحلول تكنولوجيا المعلومات**. في أعقاب حوادث تحريف مسار السلع في إثيوبيا، زاد عدد المشاركين في العملية الذين وصفوا إدارة الهوية بأنها "بحاجة إلى تعزيز" بنسبة 8 في المائة بين جميع المكاتب القطرية و13 في المائة بين المكاتب العالية المخاطر البالغ عددها 31 مكتبا. وتتعلق المشاكل المستمرة بعدم وجود استراتيجية أو إطار مؤسسي شامل لإدارة الهوية يشمل المساعدة العينية؛ وضعف التكامل الشامل بين النظم داخل **البرنامج** ومع أصحاب المصلحة الخارجيين؛ والمخاطر المتعلقة بإدارة الشركاء للبيانات. وقد قطع **البرنامج** أشواطا واسعة في سبيل معالجة هذه المسائل من خلال إطلاق إطار جديد لحماية البيانات الشخصية والخصوصية في مارس/آذار 2024. وللمضي قدما، يعمل **البرنامج** على وضع إطار معياري مؤسسي شامل لإدارة الهوية يغطي أيضا المعايير الدنيا للمساعدة العينية. وستعالج مسألة تكامل النظم من خلال مبادرة مؤسسية حاسمة جديدة متعددة السنوات بشأن "الرصد وإدارة الهوية والتتبع". وسيحسن **البرنامج** أيضا دوره الرقابي ودعمه للشركاء في إدارة البيانات من خلال معالجة الملاحظات الواردة من عمليات المراجعة الداخلية الأخيرة بشأن المخاطر الرقمية ومخاطر معالجة البيانات لدى الشركاء المتعاونين مع **البرنامج** (أغسطس/آب 2023) وإدارة مشروع الخدمات الاستشارية والحلول الرقمية (نوفمبر/تشرين الثاني 2023).

13- **التحديات الناشئة المتعلقة بالمخاطر والرقابة.**[2] أثارت العملية أهم التحديات المتعلقة بالمخاطر والرقابة التي لم تتم الإشارة إليها أعلاه والتي أثرت على قدرة **البرنامج** على تحقيق أهدافه، وهي:

أ) **الرصد والتقييم**، وهو يغطي الوصول والرصد في المناطق التي يتعذر الوصول إليها؛ وعدم كفاية الضوابط الخاصة بالاستهداف وتحديد الأولويات؛ والقدرة المحدودة في مجال الرصد والأدوار والمسؤوليات الواضحة على المستوى القطري؛ ورصد أنشطة "تغيير الحياة"، بما في ذلك البرامج المدرسية وتعزيز القدرات.

ب) **تعبئة الموارد والعلاقات مع المانحين**، تغطي حالات انخفاض التمويل التي سجلت في عام 2023؛ والتغييرات في مشهد المانحين، بما في ذلك تخصيص المساهمات ومتطلبات المانحين التي تزداد صعوبة وتعقيدا؛ وقيود التمويل وعدم تنوّع قاعدة المانحين على المستوى القطري.

ج) **الشراكات البرامجية ومشاركة الحكومة المضيفة**، تغطي الأثر السياسي أو القيود المفروضة على الاستهداف والمساعدة؛ وقدرة الشركاء الحكوميين والرقابة؛ والتطورات السياسية المحلية والشراكة مع الحكومات؛ والأدوات المؤسسية والتوجيه المؤسسي للشركاء الحكوميين.

د) **سلسلة الإمداد والمشتريات**، تغطي تسليم المساعدات العينية في الميل الأخير؛ وأدوات متكاملة ومبسطة لتتبع السلع؛ وتحديات الشراء والنقص في البائعين/الموردين المؤهلين؛ ومخاطر تحريف مسار الأغذية؛ ومشاكل الوصول، ومرافق مستودعات التخزين غير المستوفية للمعايير؛ والاعتماد على الشركاء في رصد السلع.

البيان

14- تنطوي جميع ضوابط الرقابة الداخلية على قيود متأصلة - بما في ذلك إمكانية الالتفاف عليها - ولهذا لا يمكن **للبرنامج** أن يوفر إلا ضمانات معقولة بشأن تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات، والإبلاغ والامتثال. وعلاوة على ذلك، ونظرا لتغيُّر الظروف، قد تتفاوت فعالية الضوابط الداخلية بمرور الوقت.

15- وبناء على ما تقدم، أرى، على حدّ أفضل ما توفّر لدي من معرفة ومعلومات، أن نظام الرقابة الداخلية في **البرنامج** كان مرضيا في السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 بما يتماشى مع الإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي الصادر في مايو/أيار 2013.

16- و**البرنامج** ملتزم بمعالجة مسائل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المحددة أعلاه كجزء من التحسين المستمر لنظامه الخاص بالرقابة الداخلية.

سيندي ماكّين

المديرة التنفيذية

روما، 31 مارس/آذار 2024

[2] حذفت كل من "نظم الرصد والاستعراض" و"القدرة على توسيع النطاق للاستجابة لحالات الطوارئ" التي أعيدت تسميتها الآن لتصبح "السلسلة الإمداد والمشتريات"، باعتبارهما من المسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في بيان الرقابة الداخلية لعام 2020 بسبب التقدم الكبير الذي تحقق على جميع المستويات منذ تحديدها لأول مرة في عامي 2011 و2014 على التوالي. وفي الوقت نفسه، برزت كل من "تعبئة الموارد والعلاقات مع المانحين" و"الشراكات البرامجية ومشاركة الحكومة المضيفة" كمسائل مهمة متعلقة بالمخاطر والرقابة للسنة الثانية على التوالي.

برنامج الأغذية العالمي

الكشف الأول

كشف المركز المالي

في 31 ديسمبر/كانون الأول2023

(ملايين الدولارات الأمريكية)

	مذكرة	2023	2022
الأصول			
الأصول الجارية			
النقدية ومكافئات النقدية	2-1	2 735	2 680.4
الاستثمارات القصيرة الأجل	2-2	1 757.9	1 429.4
المساهمات المستحقة القبض	2-3	4 229.9	6 667.7
المخزونات	2-4	1 291.6	1 498.9
الأصول المستحقة القبض الأخرى	2-5	337.2	419.5
		10 351.6	**12 695.9**
الأصول غير الجارية			
المساهمات المستحقة القبض	2-3	115.3	131.4
الاستثمارات الطويلة الأجل	2-6	1 182.7	987.3
الممتلكات والمنشآت والمعدات	2-7	257.4	248.2
الأصول غير المادية	2-8	20.5	15.4
		1 575.9	**1 382.3**
مجموع الأصول	2-14	**11 927.5**	**14 078.2**
الخصوم			
الخصوم الجارية			
الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات	2-9	904.9	11 393.5
الإيرادات المؤجلة	2-10	22.5	32
المخصصات	2-11	17.8	45.5
استحقاقات الموظفين	2-12	65.7	70.4
القروض	2-13	5.6	5.6
		1 016.5	**1 547.0**
الخصوم غير الجارية			
الإيرادات المؤجلة	2-10	8	24.2
استحقاقات الموظفين	2-12	949.9	814
القروض	2-13	38.4	44
		996.3	**882.2**
مجموع الخصوم		**2 012.8**	**2 429.2**
الأصول الصافية		**9 914.7**	**11 649**
أرصدة الصناديق والاحتياطيات			
أرصدة الصناديق	2-15	9 255.7	10 753.2
الاحتياطيات	2-15	659	895.8
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات		**9 914.7**	**11 649**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

سيندي ماكين
المديرة التنفيذية
روما، 27 مارس/آذار2024

Robert van der Zee
رئيس الشؤون المالية

برنامج الأغذية العالمي

الكشف الثاني

كشف الأداء المالي

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023

(ملايين الدولارات الأمريكية)

	مذكرة	2023	2022
الإيرادات			
المساهمات النقدية	1-3	7 680.4	13 252.1
المساهمات العينية	2-3	651.3	832.5
فروق أسعار صرف العملات	3-3	193.6	106.1
عائد الاستثمارات	4-3	321.9	(15.7)
إيرادات أخرى	5-3	276.5	242.6
مجموع الإيرادات		**9 123.7**	**14 417.6**
المصروفات			
التحويلات القائمة على النقد الموزعة	1-4	2 943.7	3 298
السلع الغذائية الموزعة	2-4	3 264.5	3 881.8
التوزيع والخدمات ذات الصلة	3-4	1 155.8	1 110.8
الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى	4-4	1 364	1 202.9
تكاليف الموظفين	5-4	1 178.4	1 023
تكاليف القوة العاملة المنتسبة	5-4	431.6	386.8
الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى	6-4	287.8	293.2
تكاليف التمويل	7-4	18.5	25
الاستهلاك والإهلاك	7-4	67.3	62.6
مصروفات أخرى	7-4	152.8	163.5
مجموع المصروفات		**10 864.4**	**11 447.6**
الفائض (العجز) للسنة		**(1 740.7)**	**2 970.0**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

برنامج الأغذية العالمي

الكشف الثالث

كشف التغيرات في الأصول الصافية

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023

(ملايين الدولارات الأمريكية)

	منكرة	الفائض المتراكم/ أرصدة الصناديق	الفائض (العجز)	الاحتياطيات	مجموع الأصول الصافية
مجموع الأصول الصافية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022		**7 783.2**	**2 970**	**895.8**	**11 649**
تخصيص الفائض لعام 2022		**2 970**	**(2 970)**		
اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	1	**(1.3)**			**(1.3)**
تحركات أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 2023					
التحويل من الاحتياطيات وإليها	15-2	236.8		(236.8)	
المكاسب الصافية غير المتحققة على الاستثمارات	15-2/6-2	56			**56**
خسائر اكتوارية مرتبطة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	12-2	(48.3)			**(48.3)**
الفائض للسنة	2-7		(1 740.7)		**(1 740.7)**
مجموع التحركات أثناء السنة		**244.5**	**(1 740.7)**	**(236.8)**	**(1 733.0)**
مجموع الأصول الصافية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023		**10 996.4**	**(1 740.7)**	**659**	**9 914.7**

	منكرة	الفائض المتراكم/ أرصدة الصناديق	الفائض (العجز)	الاحتياطيات	مجموع الأصول الصافية
مجموع الأصول الصافية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021		**7 361.4**	**719.7**	**508.9**	**8 590**
تخصيص الفائض لعام 2021		**719.7**	**(719.7)**	-	-
تحركات أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 2022					
التحويل من الاحتياطيات وإليها	15-2	(386.9)	-	386.9	-
الخسائر الصافية غير المتحققة على الاستثمارات	15-2/6-2	(206)	-	-	**(206)**
المكاسب الاكتوارية في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	12-2	295	-	-	**295**
الفائض للسنة		-	2 970	-	**2 970**
مجموع التحركات أثناء السنة		**(297.9)**	**2 970**	**386.9**	**3 059**
مجموع الأصول الصافية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022		**7 783.2**	**2 970**	**895.8**	**11 649**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية

برنامج الأغذية العالمي

الكشف الرابع

كشف التدفقات النقدية

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023

(ملايين الدولارات الأمريكية)

	مذكرة	2023	2022
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
الفائض (العجز) في السنة		(1 740.7)	2 970.0
تسويات لمطابقة الفائض (العجز) مع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الاستهلاك والإهلاك	2-7/2-8	67.3	62.6
الخسائر غير المتحققة على الاستثمارات القصيرة الأجل	2-2		18.1
الخسائر (المكاسب) غير المتحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل	2-6	(137.6)	14.6
(الزيادة) في القيمة المُهلكة من الاستثمارات الطويلة الأجل	2-2/2-6	(2.3)	(2.5)
(النقص) في القيمة المُهلكة من القرض الطويل الأجل	2-13	(0.3)	(0.3)
مصروفات الفائدة على القرض الطويل الأجل	2-13	1.4	1.6
النقص (الزيادة) في المخزونات	2-4	207.3	(279.3)
النقص (الزيادة) في المساهمات المستحقة القبض	2-3	2 452.6	(2 209.1)
النقص (الزيادة) في المبالغ الأخرى المستحقة القبض	2-5	96.8	(119.5)
الممتلكات والمنشآت والمعدات (المقدمة كتبرع عيني)	2-7	1.7	-
(النقص) الزيادة في الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات	2-9	(488.6)	233.1
(النقص) في الإيرادات المؤجلة	2-10	(25.7)	(25.6)
(النقص) الزيادة في المخصصات	2-11	(27.7)	30.0
الزيادة في استحقاقات الموظفين مخصوما منها المكاسب/الخسائر الاكتوارية في استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	2-12	82.9	77.3
التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية:		**487.1**	**771.0**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
(الزيادة) النقص في الاستثمارات القصيرة الأجل	2-2	(294.6)	224.5
(الزيادة) في الفوائد المستحقة القبض	2-5	(14.5)	(6.1)
(الزيادة) في الاستثمارات الطويلة الأجل	2-6	(37.8)	(50.1)
(الزيادة) في الممتلكات والمنشآت والمعدات	2-7	(74.6)	(95.3)
(الزيادة) في الأصول غير المادية	2-8	(8.7)	(5.5)
التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة الاستثمارية		**(430.2)**	**67.5**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:			
الفوائد المدفوعة على القرض	2-13	(1.4)	(1.6)
سداد الأصل السنوي للقرض	2-13	(5.3)	(5.3)
التدفقات النقدية الصافية من أنشطة التمويل		**(6.7)**	**(6.9)**
صافي الزيادة (النقص) في النقدية ومكافئات النقدية		**50.2**	**831.6**
النقدية ومكافئات النقدية في بداية السنة	1-2	**2 680.4**	**1 848.8**
المكاسب غير المتحققة على مكافئات النقدية في الأصول الصافية/حقوق الملكية		**4.4**	
النقدية ومكافئات النقدية في نهاية السنة	1-2	**2 735.0**	**2 680.4**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

برنامج الأغذية العالمي

الكشف الخامس

كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية[1]

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول2023

(ملايين الدولارات الأمريكية)

	المذكرة	المبلغ المحدد في الميزانية		المبلغ الفعلي	الفرق بين الميزانية النهائية	خطة التنفيذ[4]
	6	الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية[2]	على أساس مقارن[3]	والمبلغ الفعلي	
تكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية						
الحصيلة الاستراتيجية 1: تحسين قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة		12 724.7	14 744.3	6 604.1	8 140.2	8 508.5
الحصيلة الاستراتيجية 2: تحقيق الناس حصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم		2 147.3	2 515.7	1 095.9	1 419.8	1 458.9
الحصيلة الاستراتيجية 3: امتلاك الناس لسبل كسب عيش محسنة ومستدامة		1 724.8	1 838.9	642.6	1 196.3	825.9
الحصيلة الاستراتيجية 4: تعزيز البرامج والنظم الوطنية		188.0	423.3	179.2	244.1	291.6
الحصيلة الاستراتيجية 5: زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية		1 143.6	1 200.3	755.7	444.6	830.0
الحصيلة الاستراتيجية غير متوفرة[5]		-	-	39.3	(39.3)	-
تكاليف الدعم المباشرة		601.1	700.8	499.7	201.1	674.2
المجموع الفرعي لتكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية		**18 529.5**	**21 423.3**	**9 816.5**	**11 606.8**	**12 589.1**
التكاليف العادية لدعم البرامج والإدارة		576.3	576.3	556.8	19.5	576.3
المبادرات المؤسسية الحاسمة		58.2	78.6	46.5	32.1	78.6
المجموع الفرعي للتكاليف غير المباشرة		**634.5**	**654.9**	**603.3**	**51.6**	**654.9**
المجموع		**19 164.0**	**22 078.2**	**10 419.8**	**11 658.4**	**13 244.0**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

[1] أعد على أساس الالتزامات. وتُمثِّل الالتزامات خصوما مستقبلية محتملة ناشئة عن اتفاق تعاقدي حالي، وتشمل أوامر شراء وعقودا قائمة لم تُسلَّم فيها بعد السلع والخدمات.

[2] تمثل الميزانية النهائية الاحتياجات التشغيلية المعتمدة في 31 ديسمبر/كانون الأول من السنة المشمولة بالتقرير.

[3] الأساس المقارن يعني المبالغ الفعلية المعروضة باستخدام نفس الأساس المحاسبي ونفس أساس التصنيف لنفس المبالغ ونفس فترة الميزانية المعتمدة.

[4] تمثل خطة التنفيذ الاحتياجات التشغيلية المحددة الأولويات التي روعيت فيها توقعات تمويل الموارد المتاحة والتحديات التشغيلية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023.

[5] الأرقام الفعلية المتكبدة في عام 2023 للإغلاق المالي للخطط الاستراتيجية القطرية لعام 2022 في إطار التخطيط الاستراتيجي والبرامجي السابق.

مذكرات على الكشوف المالية
بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2023

المذكرة 1: السياسات المحاسبية

الكيان المعد للتقرير

1- أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاشتراك مع مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) في عام 1961 باعتباره المنظمة المعنية بالمعونة الغذائية في منظومة الأمم المتحدة. والغرض من إنشاء **البرنامج** هو: أ) تقديم المعونة الغذائية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ب) تلبية الاحتياجات الغذائية للاجئين وضحايا حالات الطوارئ الأخرى وعمليات الإغاثة الممتدة؛ ج) النهوض بالأمن الغذائي العالمي وفقا لتوصيات الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة.

2- ويحكم **البرنامج** مجلس تنفيذي مؤلف من 36 عضوا يوفر الدعم الحكومي الدولي والتوجيه والإشراف لأنشطة **البرنامج**. ويرأس **البرنامج** مدير(ة) تنفيذي(ة) يُعيّنه الأمين العام للأمم المتحدة بالاشتراك مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.

3- ويقع مقر **البرنامج** في روما بإيطاليا. وقدم **البرنامج** خلال عام 2023 مساعدات في نحو 119 بلدا وإقليما حيث يخضع عمله لإشراف من المكاتب الإقليمية الستة.

4- وتشمل الكشوف المالية عمليات **البرنامج**، بينما تبين المذكرة 11 الكيانات الخاضعة لمراقبة مشتركة.

أساس الإعداد

5- أعدت الكشوف المالية **للبرنامج** من خلال المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، باستخدام طريقة التكلفة الأصلية المعدلة عن طريق إدراج الاستثمارات بالقيمة العادلة. وفي الحالات التي لا يعالج فيها معيار من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مسألة معينة، يشار إلى الإصدارات ذات الصلة للهيئات الأخرى المعنية بوضع المعايير، مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

6- وأُعدت الكشوف المالية على أساس استمرارية العمل. ويستند هذا التقييم إلى الميزانية المعتمدة وتوقعات التمويل والأصول الصافية المتاحة والأهمية المستمرة لولاية **البرنامج**.

7- وأعد كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) باستخدام الطريقة غير المباشرة.

8- والعملة المستخدمة في **البرنامج**، سواء في العمل أو في الإبلاغ، هي الدولار الأمريكي. والمعاملات التي تجرى بغير الدولار الأمريكي تحول إلى هذه العملة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة وقت إجراء المعاملة. وتحول الأصول والخصوم بعملات غير الدولار الأمريكي إلى العملة المذكورة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة عند الإقفال في نهاية السنة. وترد المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ذلك في كشف الأداء المالي.

اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام - الأدوات المالية

9- في أغسطس/آب 2018، نشر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، *الأدوات المالية*، ليحل جزئيا محل المعيار 29 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، *الأدوات المالية: الاعتراف والقياس*، الذي يُحدد متطلبات جديدة لتصنيف الأدوات المالية والاعتراف بها وقياسها. واعتمد **البرنامج** المعيار 41 في 1 يناير/كانون الثاني 2023، وهو التاريخ الذي أصبح فيه المعيار ساري المفعول.

10- وتمثلت التغييرات الرئيسية التي أُدخلت بموجب المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في تطبيق نموذج وحيد لتصنيف وقياس الأصول المالية يُراعي الأهداف المتوخاة من الاحتفاظ بالأصول (نموذج الإدارة) وخصائص التدفقات النقدية

للأصول، وتطبيق نموذج وحيد تطلعي للخسارة الائتمانية المتوقعة واجب التطبيق على جميع الأدوات المالية الخاضعة لاختبار اضمحلال القيمة.

11- ويشمل المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أحكاما انتقالية إلزامية وأحكاما انتقالية اختيارية. ومن بين هذه الأحكام الأخيرة، اختار **البرنامج** ما يلي:

أ) لم يقم **البرنامج** بتعديل الكشوف المالية للفترات السابقة، على النحو الذي يسمح به المعيار، واعترف بالتالي بأي فرق بين القيمة الدفترية السابقة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 في إطار المعيار 29 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والقيمة الدفترية في 1 يناير/كانون الثاني 2023 في إطار المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في القيمة المتراكمة الافتتاحية للفائض أو العجز.

ب) بالنسبة للأدوات المالية النقدية، وحوافظ السيولة القصيرة الأجل، وأدوات الدين الطويلة الأجل المصنفة في المرتبة الاستثمارية (أي في الفئة Baa3 أو أعلى وفقا لتصنيف وكالة Moody's أو BBB- وفقا لتصنيف وكالة Fitch/Standard & Poor)، طبق **البرنامج** افتراض أن هذه الأدوات تنطوي على "مخاطر ائتمان منخفضة" في تاريخ الإبلاغ، وافترض بالتالي عدم حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان لتلك الأدوات منذ الاعتراف الأوّلي.

12- وينطوي المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على افتراض قابل للدحض مفاده أنه عندما يكون المبلغ المستحق القبض متأخرا عن موعد استحقاقه بثلاثين يوما، فإن ذلك يعني زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأوّلي، مما يؤدي إلى الانتقال من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرا إلى خسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة. وفي ما يتعلق بالأدوات المالية في حوافظ الاستثمار، استخدم **البرنامج** نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على أساس طريقة احتمال التخلف عن السداد، وهي طريقة ليست دالة على التقادم الزمني للمبالغ المستحقة القبض. وبالنسبة للمساهمات والمبالغ الأخرى المستحقة القبض، يتطلب المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تطبيق النهج المبسط للاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة، وهو ما يتطلب دائما الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة، وبالتالي فإن افتراض الثلاثين يوما لا يُغيّر نموذج اضمحلال القيمة. وبالنسبة لمبالغ المساهمات المستحقة القبض، استخدم **البرنامج** طريقة معدل الخسارة لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة، مع مراعاة البيانات التاريخية عن خسائر الائتمان المحدثة بالمعلومات الحالية والمستقبلية، بدلا من مصفوفة المخصصات المستندة إلى التقادم الزمني. وعند النظر في البيانات التاريخية لخسائر الائتمان، لا يكون افتراض الثلاثين يوما مناسبا لأنه لا يُعبّر عن شروط اتفاقات المساهمات الطوعية التي تفتقر فيها شروط الدفع إلى الدقة وكثيرا ما تكون مشروطة باستيفاء شروط إبلاغ محددة.

13- وأدى تطبيق المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى تصنيف جديد للأدوات المالية في **البرنامج**، على النحو المبيّن أدناه والموضح بمزيد من التفصيل في المذكرة 2-14: الأدوات المالية، ولكنه لم يؤثر على قيمتها الدفترية في 1 يناير/كانون الثاني 2023، باستثناء الانخفاض في مبالغ المساهمات المستحقة القبض بسبب زيادة في مخصص اضمحلال القيمة ذي الصلة بسبب تطبيق نموذج خسارة الائتمان المتوقعة. وكان الأثر على الأصول الصافية الافتتاحية انخفاضا قدره 1.3 مليون دولار أمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاعتراف بمخصص اضمحلال في القيمة قدره 0.3 مليون دولار أمريكي لمكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل والاستثمارات الطويلة الأجل، وحوّل مبلغ 206 ملايين دولار أمريكي من المكاسب/الخسائر غير المتحققة المتراكمة في صناديق الاستثمار في الأسهم إلى الفائض/العجز المتراكم ضمن الأصول الصافية، من دون التأثير على إجمالي الأصول الصافية.

14- ويُقارن الجدول الوارد أدناه بين فئات القياس في إطار المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفئات القياس السابقة في إطار المعيار 29.

الأداة المالية	المعيار 29 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام - فئة	المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام - فئة
النقدية المودعة في المصارف	القروض والمبالغ المستحقة القبض	التكلفة المهلكة
مكافئات النقدية (باستثناء صناديق أسواق المال)	القروض والمبالغ المستحقة القبض	القيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية
صناديق أسواق المال	القروض والمبالغ المستحقة القبض	القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز
الاستثمارات القصيرة الأجل	الأصول المحتفظ بها للتداول	القيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية
المشتقات	الأصول المحتفظ بها للتداول	القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز
الاستثمارات الطويل الأجل:		
أدوات الدين	الأصول المتاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية
صناديق استثمار الأسهم	الأصول المتاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز
سندات خزانة الولايات المتحدة	الأصول المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق	التكلفة المهلكة
المساهمات والمبالغ الأخرى المستحقة القبض	القروض والمبالغ المستحقة القبض	التكلفة المهلكة

15- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2022، بلغت القيمة الدفترية لحوافظ السيولة (الاستثمارات القصيرة الأجل) التي كانت تُصنف سابقا على أنها محتفظ بها للتداول والتي يُعاد تصنيفها الآن إلى قيمة عادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية 1 422.8 مليون دولار أمريكي.

16- ويبين الجدول الوارد أدناه أثر السياسة المحاسبية الجديدة على الفترة المالية الجارية.

	2023 ***(بملايين الدولارات الأمريكية)***
كشف الأداء المالي	
انخفاض عائد الاستثمارات بسبب إعادة تصنيف حوافظ السيولة (المعترف بها الآن في الأصول الصافية)	(31.5)
الزيادة في عائد الاستثمارات بسبب إعادة تصنيف صناديق الاستثمار في الأسهم (المعترف بها سابقا في الأصول الصافية)	131.9
تراجع العجز للسنة	100.4
كشف المركز المالي (الرصيد الافتتاحي)	
النقص في المساهمات المستحقة القبض	1.3
النقص في الأصول الصافية	1.3

استخدام التقديرات والأحكام

17- يتطلب إعداد الكشوف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من الإدارة إصدار أحكام وإجراء تقديرات ووضع افتراضات تؤثر على استخدام السياسات المحاسبية ومبالغ الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المبلغ عنها. وتستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة السابقة ومختلف العوامل الأخرى التي يعتقد أنها معقولة في هذه الظروف، والمعلومات المتاحة في تاريخ إعداد الكشوف المالية، وتشكل نتائجها الأساس للأحكام الصادرة بشأن القيمة الدفترية للأصول والخصوم التي لا تتضح بسهولة من المصادر الأخرى. ويمكن أن تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. وتراجع التقديرات والافتراضات الأساسية باستمرار. وتحتسب التنقيحات التي تدخل على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تراجع فيها التقديرات وأية فترات تتأثر بتلك التنقيحات في المستقبل.

18- وتشمل التقديرات والافتراضات المهمة التي يمكن أن تسفر عن تعديلات جوهرية في الفترات المقبلة ما يلي: القياس الاكتواري لاستحقاقات الموظفين؛ واضمحلال قيمة الأصول؛ واختيار الأعمار النافعة وطريقة الاستهلاك/الإهلاك لقيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات/الأصول غير المادية؛ والمخصصات والخصوم الاحترازية.

المعايير المحاسبية الجديدة والمنقحة التي لم تصبح نافذة بعد

19- يتابع **البرنامج** عن كثب الإصدارات الجديدة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويقيّم مدى ملاءمتها وأثرها على السياسات والإجراءات المحاسبية **للبرنامج**، ويعتمد المعايير المحاسبية الدولية الجديدة للقطاع العام بناء على ملاءمتها، وبما يتماشى مع بدء النفاذ الفعلي للمعايير على النحو الذي يحدده مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتعتبر المعايير الجديدة ومسودات العرض التالية ذات صلة **بالبرنامج**.

20- وفي يناير/كانون الثاني 2022، نشر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، *عقود الإيجار*، ليحل محل المعيار 13 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعنوان *عقود الإيجار*. ويكمل إصدار المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المرحلة الأولى من مشروع عقود الإيجار لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والغرض الرئيسي منه هو المواءمة مع المعيار الدولي للإبلاغ المالي 16 *عقود الإيجار*. ولم يعد المعيار 43 يتطلب تصنيف عقود الإيجار إما كعقود إيجار تمويلي أو تشغيلي، ويتطلب الاعتراف بالأصول والخصوم المتعلقة بالحقوق والالتزامات الناشئة عن جميع عقود الإيجار. ويدخل المعيار 43 حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2025. وسيعتمد **البرنامج** المعيار في تاريخ نفاذه.

21- وفي مايو/أيار 2022، نشر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 44 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعنوان *الأصول غير الجارية المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة*. والغرض منه هو المحاسبة عن الأصول المحتفظ بها للبيع ومتطلبات عرض العمليات المتوقفة والإفصاح عنها. والمبدأ الأساسي للمعيار في ما يتعلق بتصنيف الأصول على أنه محتفظ بها للبيع هو أنه سيتم استرداد القيمة الدفترية للأصل من خلال البيع وليس من خلال استمرار استخدامه. ويدخل المعيار 44 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حيز التنفيذ في 1 يناير/كانون الثاني 2025. وسيقوم **البرنامج** بتقييم أهمية المعيار 44 وأثره على عملياته، وسيعتمد المعيار في تاريخ نفاذه، عند الاقتضاء.

22- وفي مايو/أيار 2023، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 45، بعنوان *الممتلكات والمنشآت والمعدات*، ليحل محل المعيار 17 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كما أصدر المعيار الجديد 46، بعنوان القياس. ويُقدم المعيار 45 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إرشادات جديدة بشأن الأصول التراثية وأصول البنية التحتية وقياس الممتلكات والمنشآت والمعدات. ويوفّر المعيار 46 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إرشادات جديدة تتناول تطبيق أُسس القياس الشائعة الاستخدام في الممارسة العملية، ويُقدم إرشادات عامة بشأن القيمة العادلة، ويستحدث القيمة التشغيلية الحالية، وهي أساس لقياس القيمة الحالية الخاصة بالقطاع العام، وهي متاحة أيضا لقياس الممتلكات والمنشآت والمعدات في إطار المعيار 45 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويدخل هذان المعياران حيز التنفيذ في 1 يناير/كانون الثاني 2025. وسيُقيّم **البرنامج** مدى أهمية المعيارين 45 و46 وأثرهما على عملياته، وسيعتمد المعيارين في تاريخ نفاذ كل منهما، عند الاقتضاء.

23- علاوة على ذلك في مايو/أيار 2023، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 47 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعنوان *الإيرادات*، والذي يغطي الإيرادات مع التزامات الأداء، والإيرادات من دون التزامات الأداء، ليحل محل المعيار 9 بعنوان *الإيرادات من المعاملات التبادلية*، والمعيار 23 بعنوان *الإيرادات من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)*، والمعيار 11 بعنوان *عقود البناء*. كما أصدر المعيار 48 بعنوان *مصروفات التحويلات*. ويدخل هذان المعياران حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2026. ومن المتوقع أن تؤثر المعايير على الأنشطة الأساسية **للبرنامج**. ولا يزال تقييم الأثر الذي يجريه **البرنامج** قيد التنفيذ.

النقدية ومكافئات النقدية

24- تتألف النقدية ومكافئات النقدية من النقدية الحاضرة، والنقدية المودعة في المصارف وأسواق النقد والودائع القصيرة الأجل ذات أجل استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل، بما في ذلك النقدية التي يديرها مدراء الاستثمار.

25- وتحتسب إيرادات الاستثمار عند استحقاقها، مع مراعاة العائد الفعلي.

الأدوات المالية

26- يعترف بالأدوات المالية عندما يصبح **البرنامج** طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة إلى أن ينتهي أجل الحق في تلقي تدفقات نقدية من تلك الأصول أو يتم تحويلها، أو يكون **البرنامج** قد حوّل أساسا جميع المخاطر والفوائد المتصلة بملكيتها.

27- وتُصنف الأدوات المالية وفقا لمعيارين: (1) نموذج إدارة الأصول المالية في **البرنامج**، و(2) خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي. وتبعا للمعيارين، تُقاس الأصول المالية لاحقا بالتكلفة المُهلكة أو القيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية أو القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

28- وتقاس الأصول المالية بالتكلفة المُهلكة بصورة مبدئية على أساس القيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملات التي تُعزى إليها مباشرة، وتُقاس بعد ذلك بالتكلفة المُهلكة مخصوما منها أي خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة. وتشمل هذه الأصول المالية مبالغ المساهمات المستحقة القبض نقدا، والمبالغ الأخرى المستحقة القبض، والنقدية المودعة في المصارف، والسندات التي تصدرها خزانة الولايات المتحدة في إطار برنامج التداول المنفصل للفوائد والأصول المسجلة (سندات خزانة الولايات المتحدة) الداخلة في حافظة الاستثمارات الطويلة الأجل ويتمثل نموذج الإدارة في الاحتفاظ بهذه الأصول المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وتنشأ عن شروطها التعاقدية تدفقات مالية تقتصر على أصل الدين والفائدة.

29- وتُقاس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية في البداية بالقيمة العادلة مضافا إليها أي تكاليف معاملات تُعزى مباشرة إليها. وتُسجل بعد ذلك بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة، بخلاف المكاسب والخسائر الناشئة عن أسعار صرف العملات الأجنبية واضمحلال القيمة، في كشف التغيُّرات في الأصول الصافية. ويُعاد تصنيف المكاسب والخسائر من أصول صافية إلى فائض أو عجز عند إلغاء الاعتراف بالأصول. وتتألف هذه الأصول من مكافئات النقدية (باستثناء صناديق أسواق المال) والاستثمارات القصيرة الأجل التي تُمثل حوافظ السيولة وأدوات الدين (السندات) المحتفظ بها كاستثمارات طويلة الأجل والمخصصة لصناديق استحقاقات الموظفين. ويتحقق الهدف من نموذج إدارة هذه الأصول عن طريق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع على حد سواء، وتنشأ عن شروطها التعاقدية تدفقات مالية تقتصر على أصل الدين والفائدة.

30- وتُقاس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في البداية بالقيمة العادلة وأي مكاسب أو خسائر ناشئة عن التغيُّرات اللاحقة في القيمة العادلة يتم احتسابها من خلال الفائض أو العجز وتُدرج في كشف الأداء المالي في الفترة التي تنشأ فيها. وتشمل هذه الأصول صناديق أسواق المال، وصناديق الاستثمار في الأسهم المفتوحة والمخصصة كصناديق استحقاقات الموظفين والأصول المشتقة (العقود الآجلة). ولا ينشأ عن الشروط التعاقدية لهذه الأصول تدفقات مالية مقتصرة على أصل الدين والفائدة.

31- وفي حين أن أدوات الدين (السندات) وصناديق الاستثمار في الأسهم المفتوحة تُصنف كصناديق لاستحقاقات الموظفين وتُشكل بالتالي جزءا من نموذج الإدارة نفسه، لا يمكن تصنيف صناديق الاستثمار في الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية لأنها لا تستوفي اختبار توليد تدفقات مالية مقتصرة على أصل الدين والفائدة ولا يُسمح بهذا التصنيف.

32- ويتم الاعتراف بجميع الخصوم المالية غير المشتقة في البداية بالقيمة العادلة ثم تقاس على أساس التكلفة المهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

33- ووفقا لما يقتضيه المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يعترف **البرنامج** بخسائر الائتمان المتوقعة على الأصول المالية التي تقاس بالقيمة المُهلكة والأصول المالية التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية.

وتُمثل خسائر الائتمان المتوقعة تقديرات مرجحة على أساس احتمال حدوث خسائر في الائتمان. وتُقاس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات نقص النقدية، أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة **للبرنامج** وفقا للاتفاق والتدفقات النقدية التي يتوقع **البرنامج** تلقيها. والنموذج المستخدم في الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة هو نموذج تطلعي يتطلب الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة من اليوم الأول. ويقيس **البرنامج** مخصصات الخسارة على أصوله المالية، باستثناء المساهمات وغيرها من المبالغ المستحقة القبض، بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة اثنى عشر شهرا أو خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة إذا زادت مخاطر الائتمان على مخاطر الأداة المالية بدرجة كبيرة منذ الاعتراف الأوّلي. وتُمثل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة اثنى عشر شهرا جزءا من خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة التي تمثل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث التخلف عن السداد المحتملة خلال الاثني عشر شهرا بعد تاريخ الإبلاغ. ويقيس **البرنامج** مخصصات خسائر مبالغ المساهمات المستحقة القبض أو المبالغ الأخرى المستحقة القبض بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة وفق "النهج المبسّط" للمعيار 41 من المعايير المحاسبية للقطاع العام.

المخزونات

34- إن الغالبية العظمى من مخزونات **البرنامج** عبارة عن سلع غذائية محتفظ بها للتوزيع على المستفيدين. وتشتمل المخزونات أيضا على مواد غير غذائية محتفظ بها في مرافق التخزين المختلفة.

35- وتسجل السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الحاضرة في نهاية الفترة المالية كمخزونات، وتقيم بسعر التكلفة أو بتكلفة الاستبدال الحالية، أيهما أقل. وتشمل تكلفة السلع الغذائية تكلفة الشراء أو القيمة العادلة[1] إذا تم التبرع بها عينيا وجميع التكاليف الأخرى المتكبدة لإحضار السلع الغذائية إلى عهدة **البرنامج** عند نقطة دخولها لأول مرة إلى البلد المتلقي. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إدراج أي تكاليف كبيرة للتحويل مثل الطحن أو التعبئة. ويتم تحديد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

36- وبموجب الإطار القانوني الذي يعمل **البرنامج** في نطاقه، ينتقل سند الملكية القانونية للسلع الغذائية عادة إلى حكومة البلد المتلقي عند نقطة دخولها الأولى إلى البلد المتلقي حيث تصبح قابلة للتوزيع. وعلى الرغم من أن السند القانوني لملكية السلع الغذائية التي يحتفظ بها **البرنامج** في مخازنه لدى البلدان المتلقية ربما يكون قد انتقل من **البرنامج**، يحتسب **البرنامج** هذه السلع كمخزونات لأنها تقع فعليا في عهدته ويحتفظ لنفسه بالسيطرة عليها.

37- وتشمل تكاليف المخزونات الأخرى جميع تكاليف الشراء وجميع التكاليف الأخرى لإحضار المواد إلى مستودعات التخزين الاستراتيجية أو التسليم مباشرة إلى البلد المتلقي.

38- وعندما يتم اقتناء المخزونات أو عناصر تكلفتها من خلال معاملة غير تبادلية، يتم قياس تكلفتها بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء.

39- وتقيّم المخزونات بصافي قيمتها بعد احتساب أي اضمحلال في القيمة. ويخصص مبلغ لانخفاض القيمة للخسارة أو التلف المحتملين للمخزونات الموجودة في عهدة **البرنامج**.

المساهمات المستحقة القبض

40- يعترف **البرنامج** بالمساهمة المستحقة القبض عندما يكون قد دخل، بحلول تاريخ الإبلاغ، في ترتيب ملزم كتابة مع إحدى الجهات المانحة، وحصلت الجهة المانحة على جميع الموافقات على الاعتمادات المطلوبة بموجب ولايتها القضائية، وكان التدفق الداخل للمنافع الاقتصادية أو الخدمات المستقبلية محتملا، ويمكن **للبرنامج** أن يقيس بشكل موثوق الأموال التي سيتم تحويلها.

41- وتعرض المساهمات المستحقة القبض صافية من مخصص اضمحلال القيمة ومخصص الانخفاض التقديري في إيرادات المساهمات. ويخصم **البرنامج** مبالغ المساهمات المستحقة القبض المتعلقة بالسنوات المقبلة، مستخدما في ذلك أسعار الفائدة السائدة في السوق للأدوات المماثلة ذات التصنيف الائتماني المماثل (معدل خصم يُعبِّر عن المخاطر الكامنة في الاحتفاظ بالأصل).

[1] تشمل مؤشرات القيمة العادلة للسلع الغذائية المقدمة كتبرعات عينية أسعار السوق العالمية، والسعر المحدد بموجب اتفاقية المساعدة الغذائية، والسعر المحدد في فاتورة الجهة المانحة.

42- ويُعترف بالمساهمات المستحقة القبض العينية للخدمات التي تدعم مباشرة العمليات والأنشطة المعتمدة، والتي لها أثر على الميزانية، ويمكن قياسها بشكل موثوق، عندما تؤكدها الجهات المانحة كتابة، وعندما تحدد قيمتها بالقيمة العادلة. وتشمل هذه المساهمات استخدام المباني، والمرافق والنقل والموظفين.

43- ويُعترف بالمساهمات المستحقة القبض العينية للممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير المادية المتبرع بها كممتلكات ومنشآت ومعدات أو كأصول غير مادية وإيرادات مساهمات عندما تؤكدها الجهات المانحة كتابة واستنادا إلى المعايير المذكورة في الفقرة 37 أعلاه وعندما تحدد قيمتها بالقيمة السوقية العادلة.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

44- تقاس قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات بتكلفتها الأصلية في البداية. وتسجل بعد ذلك في الدفاتر بالقيمة الأصلية مخصوما منها الاستهلاك المتراكم وأية خسارة ناتجة عن اضمحلال قيمتها.

45- وتتكون التكاليف من سعر شراء الأصل وأية تكاليف أخرى تعزى مباشرة لجعل الأصل في حالة تشغيل للاستخدام المقصود. ولا تتم رسملة تكاليف الاقتراض إن وجدت. وتقيم التبرعات المقدمة في شكل ممتلكات ومنشآت ومعدات بالقيمة العادلة، ويعترف بها كممتلكات ومنشآت ومعدات وكإيرادات مساهمات.

46- وتتم رسملة البنود الفردية للممتلكات والمنشآت والمعدات إذا كانت تكلفتها أكبر من حد العتبة المحددة عند 000 5 دولار أمريكي أو مساوية له. ويجري استعراض العتبة دوريا.

47- ويُعترف بتحسينات العقارات المستأجرة كأصول وتقيم بسعر التكلفة وتستهلك على امتداد العمر النافع المتبقي للتحسينات أو على امتداد عقد الإيجار، أيهما أقل.

48- ويرد استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات على امتداد العمر النافع المقدر باستخدام طريقة المعدل الثابت، إلا في حالة الأراضي، فهي لا تخضع للاستهلاك. والعمر النافع المقدر لفئات الممتلكات والمنشآت والمعدات هو كالتالي:

الفئة	**العمر النافع المقدر *(بالسنوات)***
المباني	
الدائمة	40
المؤقتة	5
أجهزة الحواسيب	3
معدات أخرى	3
التجهيزات والتركيبات المكتبية	5
المركبات الآلية	
المركبات الخفيفة	5
المركبات الثقيلة والمصفحة	8
معدات الورش	3

49- ويراجع اضمحلال قيمة جميع الأصول سنويا على الأقل.

الأصول غير المادية

50- إن الأصول غير المادية هي الموارد التي لا تشمل مضمونا ماديا يتحكم فيه **البرنامج**. وهي تتكون أساسا من برمجيات مشتراة خارجيا أو مطورة أو داخليا والحقوق المرتبطة بها. وتقاس الأصول غير المادية في البداية بتكلفتها. وتسجل الأصول غير المادية بعد ذلك في الدفاتر بقيمتها الأصلية مخصوما منها الإهلاك المتراكم وأية خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة. وتقيم التبرعات المقدمة في شكل أصول غير مادية بالقيمة العادلة ويُعترف بها كأصول غير مادية وإيرادات مساهمات.

51- وتتم رسملة الأصول غير المادية إذا تجاوزت تكلفتها حد 000 5 دولار أمريكي باستثناء البرمجيات التي يتم تطويرها داخليا، حيث تكون العتبة 000 100 دولار أمريكي. ولا تشمل القيمة القابلة للرسملة للبرمجيات التي يتم تطويرها داخليا التكاليف المتعلقة بالبحث والصيانة. وتُحسب تكلفة خدمات تطوير البرمجيات السحابية على أنها مصروفات بالقيمة المتكبدة عندما لا تفي الحلول المنفذة بالمعايير التي تؤهلها لأن تكون أصولا.

52- ويُطبق الإهلاك على امتداد العمر النافع المقدر باستخدام طريقة المعدل الثابت. وفي ما يلي الأعمار النافعة المقدرة لفئات الأصول غير المادية:

الفئة	العمر النافع المقدر (بالسنوات)
البرمجيات المطورة داخليا	6
البرمجيات المشتراة خارجيا	3
التراخيص والحقوق، وحقوق النشر وغيرها من الأصول غير المادية	3

استحقاقات الموظفين

53- يحتسب **البرنامج** الفئات التالية من استحقاقات الموظفين:

- استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل؛
- استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة؛
- استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى؛
- استحقاقات إنهاء الخدمة.

54- واستحقاقات الموظفين القصيرة الأجل هي تلك التي تستحق تسويتها في غضون 12 شهرا بعد نهاية الفترة التي يقدم فيها الموظف الخدمة ذات الصلة. وهي تتكون من الإجازة السنوية ومنح التعليم. وتشتمل التزامات استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل المبالغ المتكبدة، ولكن غير المدفوعة المتعلقة بجميع خطط الاستحقاقات. وباستثناء الاستحقاقات المتكبدة، ولكن غير المدفوعة، والتي يقيسها خبير اكتواري، يقوم **البرنامج** بقياس استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل بالقيمة الاسمية.

55- واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة هي تلك المستحقة الدفع بعد انتهاء الخدمة أو عند نهاية الخدمة، باستثناء مدفوعات إنهاء الخدمة. وهي خطط استحقاقات محددة تتكون من خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة وخطط مدفوعات نهاية الخدمة وصندوق احتياطي خطة التعويضات. ويقيس خبراء اكتواريون مؤهلون مهنيا استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة على أساس الافتراضات الاكتوارية، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. ويتم الاعتراف بالمكاسب أو بالخسائر الاكتوارية لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة في كشف التغيرات في الأصول الصافية.

56- واستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى هي تلك التي لا تستحق بالكامل خلال 12 شهرا بعد نهاية الفترة التي يقدم فيها الموظفون الخدمة ذات الصلة. وهي تتألف من السفر في إجازة زيارة الوطن والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة مثل الإجازة المتراكمة ومنح الوفاة ومنح العودة إلى الوطن ومصروفات السفر والإعادة إلى الوطن ونقل الأمتعة. وباستثناء السفر في إجازة زيارة الوطن، ويقيس خبراء اكتواريون مؤهلون مهنيا استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل على أساس الافتراضات الاكتوارية، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. ويتم الاعتراف بالمكاسب أو بالخسائر الاكتوارية من استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل في كشف الأداء المالي.

57- ولا يعترف باستحقاقات إنهاء الخدمة كمصروفات إلا عندما يكون **البرنامج** ملتزما التزاما واضحا تنتفي معه أية إمكانية واقعية للتراجع، سواء بإنهاء عمل الموظف قبل تاريخ التقاعد المعتاد أو تقديم استحقاقات إنهاء الخدمة نتيجة لعرض يقدم لتشجيع الانسحاب الطوعي من الخدمة، وعندما يعترف **البرنامج** بتكاليف إعادة الهيكلة التي تنطوي على دفع استحقاقات إنهاء الخدمة.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

58- **البرنامج** منظمة عضو مشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (صندوق المعاشات التقاعدية)، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم استحقاقات التقاعد والوفاة والإعاقة والاستحقاقات ذات الصلة إلى الموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة استحقاقات محددة يمولها أرباب عمل متعددين. وعلى النحو المحدد في المادة 3(ب) من نظامه الأساسي، فإن العضوية فيه مفتوحة أمام جميع الوكالات المتخصصة وأية منظمة دولية أو حكومية دولية أخرى تشارك في نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات والشروط الأخرى للخدمة فيها وفي الوكالات المتخصصة.

59- ويعرض صندوق المعاشات التقاعدية المنظمات المشاركة لمخاطر اكتوارية مرتبطة بمشاركة الموظفين الحاليين والسابقين من المنظمات الأخرى المشاركة فيه، وتكون النتيجة هي عدم وجود أساس ثابت وموثوق لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف للمنظمات الفردية المشاركة في الخطة. وليس بوسع **البرنامج** وصندوق المعاشات التقاعدية، شأنهما شأن المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، تحديد الحصة النسبية لكل منظمة مشاركة في الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بالقدر الكافي من الموثوقية للأغراض المحاسبية. وتعامل **البرنامج** بالتالي مع هذه الخطة كما لو كانت خطة مساهمات محددة وفقا لمتطلبات المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام "استحقاقات الموظفين". ويعترف بمساهمات **البرنامج** في الصندوق أثناء الفترة المالية كمصروفات في كشف الأداء المالي.

المخصصات والخصوم الاحترازية

60- ترصد مخصصات للخصوم والرسوم المستقبلية عندما يكون على **البرنامج** التزام قانوني أو تقديري نتيجة وقائع سابقة ويكون من المرجح مطالبة **البرنامج** بتسوية هذا الالتزام.

61- وتدرج الالتزامات المادية الأخرى، التي لا تفي بمعايير الاعتراف بالخصوم، في المذكرات على الكشوف المالية كخصوم احترازية عندما لا يتأكد وجودها إلا عند حدوث أو عدم حدوث واقعة أو أكثر من الوقائع التي لا تخضع كليا لسيطرة **البرنامج**.

الأصول الطارئة

62- الأصول الطارئة هي أصول محتملة تنشأ عن أحداث ماضية ولن يتم تأكيد وجودها إلا بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع بالكامل لسيطرة **البرنامج**. ويتم الإفصاح عن الأصول الطارئة عندما يكون حدوثها محتملا.

إيرادات المساهمات

63- تنشأ الإيرادات المتأتية من المساهمات (النقدية والعينية) عن معاملة غير تبادلية، حيث يتلقى **البرنامج** الموارد من دون إيلاء اعتبار متساو تقريبا مقابل للجهة المانحة. ويعترف **البرنامج** بإيرادات المساهمات بمجرد استيفائها لمتطلبات الاعتراف بالأصول وبعد الوفاء بأي التزام حالي معترف به كخصوم في ما يتعلق بذلك الأصل المحول. وبالنسبة للمساهمات التي لدى **البرنامج** فيها التزام حالي يفي بمعايير الشروط الواردة في المعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والاعتراف بها كخصم، يعترف **البرنامج** بأصل (مساهمة مستحقة القبض) وخصم (إيرادات مؤجلة) بمجرد استيفائه لمتطلبات الاعتراف بالأصول. ويخفض **البرنامج** الإيرادات المؤجلة ويعترف بالإيرادات عندما يفي بالالتزام الحالي المعترف به كخصوم. وفي الحالات التي لا تتضمن فيها الاتفاقات جميع الالتزامات المتعلقة برد التكاليف للوفاء بشرط ما بالمعنى المقصود في المعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يُعترف بالأصول (مبالغ المساهمات المستحقة القبض) وإيرادات المساهمات عندما يؤكَّد الاتفاق كتابة في ما يتعلق بالمبلغ الإجمالي للاتفاق، على الرغم من أن اتفاق الجهات المانحة ينص على تواريخ تنفيذ ومبالغ مساهمات في المستقبل. وعندما يكون توفير التمويل في السنوات المقبلة مرهونا باعتماد برلماني أو شروط مماثلة، ولن يفي هذا التمويل في السنة المقبلة بمعايير الاعتراف بالأصول بموجب المعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لا يعترف **البرنامج** بأصل (مساهمة مستحقة القبض) ولا بخصم (إيرادات مؤجلة). ويُفصح **البرنامج** عن أصل محتمل في الحالات التي يكون فيها التدفق المالي الداخلي محتملا.

إيرادات أخرى

64- الإيرادات الأخرى هي الإيرادات المتحققة من المعاملات التبادلية. والمعاملة التبادلية هي المعاملة التي يتلقى فيها **البرنامج** موارد، أو أصولا أو خدمات، أو خصوما مسقطة، وتُعطي بصورة مباشرة للطرف الآخر في المقابل قيمة متساوية تقريبا (تكون أساسا في شكل سلع أو خدمات أو استخدام لأصول). ويعترف بالإيرادات المتأتية من تقديم الخدمات في الفترة المالية التي تُقدَّم فيها الخدمة، تبعا للمرحلة المقدَّرة لإتمام تلك الخدمة. ويعترف بالإيرادات المتأتية من تحويل السلع عندما تنتقل مخاطر ملكية السلع ومزاياها إلى الطرف الطالب. وعند تقديم سلع أو خدمات تحويلات نقدية، يعترف بتكلفة خدمة التحويل كإيرادات أخرى، بينما يعترف بقيمة السلع أو المبالغ النقدية المحوَّلة كخصوم مستحقة للطرف الطالب لحين سقوط الخصوم.

السلع الغذائية والتحويلات القائمة على النقد الموزعة

65- تسجل السلع الغذائية كمصروفات عندما يوزعها **البرنامج** مباشرة أو بمجرد تسليمها للشركاء المتعاونين أو لمقدمي الخدمة لتوزيعها. ويتم تحديد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

66- وتسجل التحويلات القائمة على النقد كمصروفات عندما يوزعها **البرنامج** بصورة مباشرة أو بمجرد توزيعها بواسطة الشركاء المتعاونين أو مقدمي الخدمة.

محاسبة الصناديق والإبلاغ عن الشرائح

67- الصناديق كيانات محاسبية ذاتية التوازن يتم إنشاؤها لحساب المعاملات لغرض أو لهدف محدد. وتفصل الصناديق بغرض إجراء أنشطة محددة أو تحقيق أهداف معينة وفقا للوائح أو قيود أو حدود محددة. وتعد الكشوف المالية على أساس محاسبة الصناديق، وتبين في نهاية الفترة الموضع الموحد لجميع صناديق **البرنامج**. وتمثل أرصدة الصناديق الحصيلة المتراكمة للإيرادات والمصروفات.

68- وتعد الشرائح نشاطا متميزا أو مجموعة من الأنشطة المتميزة التي تصدر بشأنها معلومات مالية بشكل منفصل من أجل تقييم لأداء كيان معين في السابق من حيث تحقيق أهدافه أو في اتخاذ القرارات بشأن المخصصات المقبلة للموارد. ويصنف **البرنامج** جميع المشروعات والعمليات وأنشطة الصناديق ضمن ثلاث شرائح هي: 1) صناديق فئات البرامج؛ 2) الصندوق العام والحسابات الخاصة؛ 3) الصناديق الاستئمانية. ويبلغ **البرنامج** عن معاملات كل شريحة خلال الفترة المالية وعن الأرصدة المحتفظ بها في نهاية الفترة.

69- وتمثل شريحة صناديق فئات البرامج كيانا محاسبيا أنشأه المجلس لأغراض محاسبة المساهمات والإيرادات والمصروفات لجميع فئات البرامج المنشأة لتنفيذ أغراض **البرنامج**. وتشمل فئات البرامج: الخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، وعمليات الطوارئ المحدودة، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية. وتُعد الخطط الاستراتيجية القطرية بعد تحليل للتنمية المستدامة وتشمل الحافظة الكاملة من الأنشطة الإنسانية والإنمائية في بلد ما.

70- والصندوق العام هو كيان محاسبي أنشئ كي يسجل في حسابات منفصلة قيمة استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة، والإيرادات المختلفة، واحتياطي التشغيل والمساهمات المستلمة التي لم تخصص لفئة برامجية محددة أو مشروع مفرد أو مشروع ثنائي. وأما بالنسبة للحسابات الخاصة، فإن المديرة التنفيذية هي التي تنشئها بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، لأغراض المساهمات الخاصة أو للأموال المخصصة لأنشطة معينة. ويمكن ترحيل أرصدتها إلى الفترة المالية التالية.

71- وتمثل أيضا الصناديق الاستئمانية تقسيمات فرعية محددة لصندوق **البرنامج**. وهذه الصناديق تنشئها المديرة التنفيذية بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، لمحاسبة المساهمات التي يتم الاتفاق مع الجهة المانحة على الغرض منها ونطاقها وإجراءات الإبلاغ عنها، في اتفاقات صناديق استئمانية معينة.

72- ويحتفظ بالاحتياطيات في الصندوق العام بهدف دعم العمليات. ويحتفظ باحتياطي التشغيل في إطار الصندوق العام بموجب المادة 10-5 من النظام المالي لضمان استمرارية العمليات في حالة التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وبالإضافة إلى احتياطي التشغيل أنشأ المجلس احتياطيات أخرى.

73- ويجوز **للبرنامج** إبرام اتفاقات مع أطراف ثالثة للاضطلاع بأنشطة لا تدخل في إطار أنشطته العادية، لكنها تتماشى مع أهدافه. ولا تسجل هذه الاتفاقات كإيرادات أو كمصروفات **للبرنامج**. وبنهاية السنة، يسجل الرصيد الصافي المدين أو الدائن لأطراف ثالثة باعتباره مستحق الدفع أو القبض في كشف المركز المالي تحت الصندوق العام. وترد رسوم الخدمة المحملة على هذه الاتفاقات ضمن الإيرادات الأخرى.

مقارنة الميزانيات

74- تعد ميزانية **البرنامج** على أساس الالتزامات وتعد الكشوف المالية على أساس الاستحقاق. وتصنف المصروفات في كشف الأداء المالي على أساس طبيعة هذه المصروفات، بينما تصنف النفقات في كشف مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية في فئات تكاليف **البرنامج** بحسب الحصائل الاستراتيجية. وتُركز الحصائل الاستراتيجية الموضحة في الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025) على استجابات **البرنامج** لاحتياجات البلدان. وترتبط الأهداف والحصائل الاستراتيجية بغايات هدفي التنمية المستدامة 2 و17، وهي غايات ذات صلة بقدرات **البرنامج** ومهمته، وتوائم بين الدعم المقدَّم من **البرنامج** والجهود الوطنية والعالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

75- ويعتمد تخطيط ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية على هيكل ميزانيات الحوافظ القطرية. ويوافق المجلس على ميزانيات التكاليف المباشرة للعمليات إما بصورة مباشرة أو عن طريق السلطة المفوضة منه. ويوافق أيضا على خطة الإدارة السنوية، بما في ذلك الاعتمادات المرصودة لتكاليف دعم البرامج والإدارة والمبادرات المؤسسية الحاسمة. ويمكن تعديل الميزانيات لاحقا عن طريق المجلس أو من خلال السلطة المفوضة.

76- يقارن الكشف الخامس، وهو كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية المحسوبة على نفس الأساس الذي حسبت عليه مبالغ الميزانية. ونظرا للاختلاف بين الأسس التي يستند إليها إعداد الميزانية والكشوف المالية، فإن المذكرة 6 تطابق بين المبالغ الفعلية الواردة في الكشف الخامس والمبالغ الفعلية الواردة في الكشف الرابع: التدفقات النقدية.

77- وتمثل الميزانية الأصلية والنهائية الواردة في الكشف الخامس متطلبات **البرنامج** التشغيلية على أساس تقييم الاحتياجات. وهي تشمل التكاليف المباشرة للخطط الاستراتيجية القطرية، والتكاليف المعتمدة للميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة، والمبادرات المؤسسية الحاسمة للجزء المتعلق بالتكاليف غير المباشرة. وتُعرض بالإضافة إلى ذلك خطة التنفيذ. وتُمثل خطة التنفيذ الاحتياجات التشغيلية المحددة الأولوية للخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها، المستمدة من الميزانية النهائية، مع مراعاة توقعات التمويل والموارد المتاحة والتحديات التشغيلية. وبالنظر إلى أن **البرنامج** منظمة ممولة من التبرعات، فإن عملياته وإدارته المالية تعتمد بالتالي على مستوى التمويل الذي يتلقاه **البرنامج** بالفعل.

المذكرة 2-1: النقدية ومكافئات النقدية

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
النقدية ومكافئات النقدية		
الحسابات المصرفية والنقدية في المقر	437.4	761.1
الحسابات المصرفية والنقدية في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية	208.0	196.8
حسابات الأسواق المالية وحسابات الودائع في المقر	990.1	882.5
النقدية ومكافئات النقدية المحتفظ بها لدى مدراءالاستثمار	1 099.5	840.0
مجموع النقدية ومكافئات النقدية	**2 735.0**	**2 680.4**

78- ويحتفظ بالنقدية اللازمة لأغراض الإنفاق الفوري في حسابات نقدية ومصرفية. أما الأرصدة في حسابات السوق المالية وحسابات الإيداع فهي متاحة في غضون مهلة قصيرة.

المذكرة 2-2: الاستثمارات القصيرة الأجل

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
الاستثمارات القصيرة الأجل		
الاستثمارات القصيرة الأجل	1 751.5	1 422.8
الجزء الجاري من الاستثمارات الطويلة الأجل (المذكرة 2-6)	6.4	6.6
مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل	**1 757.9**	**1 429.4**

79- تنقسم الاستثمارات القصيرة الأجل إلى شريحتين من الحوافظ لكل منهما أفق استثماري متميز وتسير وفق خطوط توجيهية محددة للاستثمار وتخضع لقيود محددة. ولم يتغير موجز مخاطر الائتمان للاستثمارات القصيرة الأجل بشكل كبير في عام 2023. واستمرت المصارف المركزية في الأخذ بسياسات نقدية تقييدية بهدف كبح جماح التضخم طيلة العام.

80- وبلغت قيمة الاستثمارات القصيرة الأجل 751.5 1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 (442.8 1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022). وخصص من هذا المبلغ 715.1 مليون دولار أمريكي للسندات التي تصدرها أو تضمنها الحكومات أو الوكالات الحكومية (577.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022)؛ وخصص 455.7 مليون دولار أمريكي لسندات الشركات (499.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022) كما خصص مبلغ 580.7 مليون دولار أمريكي للأوراق المالية المضمونة بأصول (345.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022). وهذه الاستثمارات مسجلة بالقيمة العادلة على أساس التقييم الذي يجريه مصرف الإيداع المستقل المسؤول عن إدارة الأوراق المالية وحفظها.

81- وفي عام 2023، اقتصر استخدام المشتقات المالية في الاستثمارات القصيرة الأجل على السندات الآجلة، واعتُبرت مسألة الاستثمار في المشتقات المالية المعرضة للمخاطر بأنها ليست بذات أهمية جوهرية. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول، لم تكن هناك أي أدوات مالية مشتقة محتفظ بها في حافظة الاستثمار (القيمة الاسمية للمبلغ المحتفظ به في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 هي 8.9 مليون دولار أمريكي).

82- ويبين الجدول التالي حسابات الاستثمارات القصيرة الأجل خلال السنة:

	2022	إضافات/ (استقطاعات) صافية	فوائد مستلمة/ مُهلكة	مكاسب/ (خسائر) صافية متحققة	مكاسب/ (خسائر) صافية غير متحققة	2023
			ملايين الدولارات الأمريكية			
الاستثمارات القصيرة الأجل	1 422.8	251.6	51.2	(1.2)	27.1	1 751.5
الحصة الحالية من الاستثمارات الطويلة الأجل	6.6	(0.6)	0.4		-	6.4
مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل	**1 429.4**	**251.0**	**51.6**	**(1.2)**	**27.1**	**1 757.9**

83- وزاد إجمالي الاستثمارات القصيرة الأجل في عام 2023 بمقدار 328.5 مليون دولار أمريكي. وتشمل هذه الزيادة مكاسب صافية غير متحققة قدرها 27.1 مليون دولار أمريكي معترف بها في الأصول الصافية/حقوق الملكية. وعرضت الفائدة المُهلكة عن الجزء الجاري من الاستثمار الطويل الأجل البالغة 0.4 مليون دولار في مطابقة الفائض/العجز مع التدفقات النقدية التشغيلية في كشف التدفقات النقدية كجزء من الزيادة في القيمة المُهلكة للاستثمار الطويل الأجل البالغة 2.3 مليون دولار أمريكي. ويُعرض الرصيد المتبقي البالغ 294.8 مليون دولار أمريكي، بعد إعادة تصنيف مبلغ قدره 6.2 مليون دولار أمريكي من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل، في كشف التدفقات النقدية تحت بند أنشطة الاستثمار.

المذكرة 2-3: المساهمات المستحقة القبض

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
التركيبة:		
جارية	4 229.9	6 667.7
غير جارية	115.3	131.4
مجموع المساهمات الصافية المستحقة القبض	**4 345.2**	**6 799.1**
المساهمات النقدية المستحقة القبض	4 144.7	6 703.2
المساهمات العينية المستحقة القبض	277.5	224.9
مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل المخصص	**4 422.2**	**6 928.1**
أثر الخصم	(20.9)	
مخصص انخفاض إيرادات المساهمات	(49.8)	(121.9)
مخصص اضمحلال القيمة	(6.3)	(7.1)
مجموع المساهمات الصافية المستحقة القبض	**4 345.2**	**6 799.1**

84- تتعلق المساهمات الجارية المستحقة القبض بالمساهمات المؤكدة المستحقة في غضون 12 شهرا، وأما المساهمات المستحقة القبض غير الجارية فهي مساهمات مستحقة بعد 12 شهرا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2023.

85- وتتعلق المساهمات المستحقة القبض بمساهمات الجهات المانحة في فئات البرامج، والصناديق الاستئمانية أو في الصندوق العام أو الحسابات الخاصة. وقد تشمل مساهمات الجهات المانحة قيودا تتطلب من **البرنامج** استخدام المساهمة في هدف أو نشاط أو بلد محدد في غضون مدة زمنية محددة.

86- ويبين الجدول التالي تركيبة المساهمات المستحقة القبض بحسب التقادم:

	2023		2022	
	ملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية	ملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية
التقادم				
2023	3 101.0	71 في المائة	-	-
2022	969.8	22 في المائة	6 031.5	87 في المائة
2021	210.6	5 في المائة	642.4	9 في المائة
2020 وما قبلها	108.4	2 في المائة	309.4	4 في المائة
المجموع الفرعي	**4 389.8**	**100 في المائة**	**6 983.3**	**100 في المائة**
تسويات إعادة التقييم (المساهمات المستحقة القبض بغير الدولار الأمريكي)	11.5		(55.2)	-
مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل المخصص	**4 401.3**		**6 928.1**	

87- وتُخصم مبالغ المساهمات المستحقة القبض بمعدل يُعبّر عن التقييم السوقي الحالي للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالتدفقات النقدية، وذلك باستخدام أسعار الفائدة الخالية من المخاطر المعمول بها في الولايات المتحدة بالإضافة إلى فرق السعر الذي يُحدد بناء على تصنيف كل جهة مانحة. ويُحتفظ بسعر الخصم الأصلي المطبق على كل اتفاق من اتفاقات المساهمة طيلة مدة الاتفاق. وتبلغ أسعار الفائدة الخالية من المخاطر في الولايات المتحدة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 للفترة من 1 إلى 3 سنوات 4.79 في المائة و4.23 في المائة و4.01 في المائة على التوالي. وتُخصم المساهمات المستحقة القبض في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 بمبلغ 20.9 مليون دولار أمريكي. وتبلغ إيرادات الفائدة المتراكمة بسبب تصفية الخصم على مبالغ المساهمات المستحقة القبض في عام 2023 مبلغ 24.3 مليون دولار أمريكي، ويرد بيان ذلك في كشف الأداء المالي.

88- وتعرض المساهمات المستحقة القبض مخصوما منها مخصص اضمحلال القيمة ومخصص الانخفاض التقديري في إيرادات المساهمات.

89- ويمثل مخصص انخفاض إيرادات المساهمات مبلغا يقدر لأي انخفاض في المساهمات المستحقة القبض وإيراداتها عندما تنتفي الحاجة إلى تمويل **البرنامج** أو النشاط المتصل بالمساهمات. ويستند هذا المخصص إلى الخبرة السابقة.

90- وفي ما يلي تغيرات مخصص الانخفاض في إيرادات المساهمات في عام 2023:

	2022	الاستخدام	الزيادة/(النقصان)	2023
		ملايين الدولارات الأمريكية		
مجموع مخصصات انخفاض إيرادات المساهمات	**121.9**	**(9.8)**	**62.3**	**49.8**

91- وخلال عام 2023، بلغ الانخفاض في المساهمات المستحقة القبض 9.8 مليون دولار أمريكي. ويسجل هذا الانخفاض كاستخدام للمخصصات المنشأة مقابل الانخفاض في إيرادات المساهمات ويدرج في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 بلغت المخصصات النهائية التقديرية المطلوبة 49.8 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، سجل انخفاض قدره 62.3 مليون دولار أمريكي كتسوية لإيراد المساهمات النقدية للفترة، ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

92- ويسجل مخصص اضمحلال القيمة على أساس استعراض للمساهمات المفتوحة المستحقة القبض لتحديد أية بنود قد لا تكون قابلة للتحصيل بناء على أدلة موضوعية تثبت اضمحلال القيمة نتيجة وقوع حدث أو أكثر من حدث بعد الاعتراف أولي بالمبلغ المستحق القبض ("حدث مسبب لخسارة") وأن لذلك الحدث (الأحداث) المؤدي (المؤدية) إلى خسارة يؤثر على تدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للمساهمات المستحقة القبض أو مجموعة المبالغ المستحقة القبض. ويلاحظ أن ذلك يتعلق بالمساهمات المستحقة القبض المتكبدة بالفعل من دون توقع الحصول على تمويل من الجهات المانحة.وبالإضافة إلى ذلك، يُحدد **البرنامج** خسائر الائتمان المتوقعة بالنسبة للمساهمات المستحقة القبض باستخدام نهج معدل الخسارة كما هو موضح في

المذكرة 2-14-2. وتتطلب المبالغ الفعلية المشطوبة تحويلا من الصندوق العام وموافقة من المديرة التنفيذية على المبالغ التي تزيد على 000 10 دولار أمريكي.

93- وفي ما يلي تغير مخصص اضمحلال القيمة خلال عام 2023:

	2022	الزيادة بسبب اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	الاستخدام	الزيادة/(النقصان)	2023
		ملايين الدولارات الأمريكية			
مجموع مخصصات اضمحلال القيمة	**7.1**	**1.3**	**(1.4)**	**(0.7)**	**6.3**

94- ورُفعت قيمة الرصيد الافتتاحي لمخصص اضمحلال القيمة بمبلغ 1.3 مليون دولار أمريكي بعد اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واعتُرف به كتغيير في الرصيد الافتتاحي للأصول الصافية/حقوق الملكية وخلال عام 2023، شطبت مساهمات مستحقة القبض قدرها 1.4 مليون دولار أمريكي كاستخدام لمخصص اضمحلال القيمة ويرد بيانها في كشف المركز المالي .وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، بلغت المخصصات النهائية التقديرية المطلوبة لتغطية اضمحلال القيمة 6.3مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، سجل انخفاض قدره 0.7 مليون دولار أمريكي كتسوية للفترة، ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-4: المخزونات

95- يبين الجدولان التاليان تحركات المواد الغذائية وغير الغذائية خلال العام. ويبين الجدول الأول مجموع قيمة المخزونات – المواد الغذائية وغير الغذائية – على النحو الوارد في كشف المركز المالي. ويبين الجدول الثاني مطابقة بين مخزونات الأغذية التي تعبر عن الرصيد الافتتاحي والإضافات خلال العام بعد تخفيضها بما يساوي قيمة السلع الموزعة ومخصص اضمحلال القيمة خلال السنة.

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
أغذية حاضرة	1 225.5	1 073.6
أغذية قيد الوصول	170.4	460.7
المجموع الفرعي للأغذية	**1 395.9**	**1 534.3**
ناقصا: مخصص اضمحلال القيمة	(9.3)	(10.5)
الشطب إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها	(128.1)	(63.3)
مجموع الأغذية	**1 258.5**	**1 460.5**
مواد غير غذائية	33.8	38.5
ناقصا: مخصص اضمحلال القيمة	(0.7)	(0.1)
مجموع المواد غير الغذائية	**33.1**	**38.4**
مجموع المخزونات	**1 291.6**	**1 498.9**

مطابقة مخزونات الأغذية	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
الرصيد الافتتاحي	1 460.5	1 183.4
الخصم – مخصص اضمحلال القيمة والشطب إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها	73.8	7.1
مشتريات الأغذية	2 244.2	2 867.9
السلع العينية المستلمة	527.5	757.6
النقل والتكاليف المتصلة به	323.6	547.3
الرصيد الإجمالي المتاح للتوزيع	**4 629.6**	**5 363.3**
مخصوما منه: الأغذية الموزعة	(3 233.7)	(3 829.0)
ناقصا: مخصص اضمحلال القيمة والشطب إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها	(137.4)	(73.8)
مجموع الأغذية	**1 258.5**	**1 460.5**

96- وفي ما يتعلق بعام 2023، بلغت قيمة المواد الغذائية وغير الغذائية الموزعة 3 264.5 مليون دولار أمريكي (3 881.8 مليون دولار في 2022) على النحو الوارد في كشف الأداء المالي. ويتعلق من هذا المبلغ 3 233.7 مليون دولار أمريكي بالسلع الغذائية و30.8 مليون دولار أمريكي بالمواد غير الغذائية (3 829.0 مليون دولار أمريكي و52.8 مليون دولار أمريكي على التوالي في عام 2022).

97- وفي ما يتعلق بالأغذية، يدرج ضمن المخزونات ما يتم تكبده من تكاليف حتى نقطة الدخول الأولى إلى البلد المستفيد. وتشمل هذه التكاليف تكاليف الشراء والنقل البحري ورسوم الموانئ، كما تشمل في حال الأغذية الموجهة إلى بلدان غير ساحلية النقل البري في بلدان العبور.

98- ويتم التحقق من كميات السلع الغذائية، المأخوذة من نظم **البرنامج** لتتبع الأغذية، بالحصر المادي للمخزون وتقيّم على أساس المتوسط المتحرك.

99- ويبين الجدول الوارد أدناه تكوين مخزون الأغذية بحسب نوع السلع.

	2023		2022	
	آلاف الأطنان المترية	*ملايين الدولارات الأمريكية*	*آلاف الأطنان المترية*	*ملايين الدولارات الأمريكية*
الأغذية المخلوطة والممزوجة	228.7	469.1	189.8	358.2
الحبوب	1 020.9	464.4	1 361.7	674.7
الزيوت والدهون	82.0	144.1	116.7	233.6
البقول والخضروات	177.4	131.2	200.1	157.3
أخرى	39.2	49.7	30.0	36.7
مجموع الأغذية	**1 548.2**	**1 258.5**	**1 898.3**	**1 460.5**

100- وتشمل المخزونات المواد غير الغذائية المحتفظ بها في مستودعات **البرنامج** في دبي وفي مخازن استراتيجية متنوعة تديرها شبكة مستودعات الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية.

101- وتشمل المواد غير الغذائية مخزونات الوقود، ووحدات العزل والمعالجة، والمستودعات الجاهزة، والمباني المسبقة الصنع، ومولدات الكهرباء، وقطع الغيار.

102- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، بلغت أرصدة السلع الغذائية 1.5 مليون طن متري قيمتها 1 258.5 مليون دولار أمريكي (1.9 مليون طن متري قيمتها 1 460.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022).

103- وتم شطب قيمة سلع غذائية قدرها 128.1 مليون دولار أمريكي إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها (63.3 مليون دولار أمريكي في عام 2022). وبالإضافة إلى ذلك، تم رصد مخصص لاضمحلال القيمة لتغطية الخسائر أو الأضرار التي يمكن أن تلحق بالمخزونات التي تقع في عهدة **البرنامج**. وحدد هذا المخصص على أساس الخبرة السابقة بما نسبته 0.67 في المائة من مجموع السلع الغذائية 2.1 في المائة من المواد غير الغذائية (بلغ المخصص المرصود للأغذية في عام 2022 ما نسبته 0.69 في المائة، و0.29 في المائة للمواد غير الغذائية). وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، أصبح المخصص النهائي المقدر والمطلوب لتغطية اضمحلال القيمة 10 ملايين دولار أمريكي وسُجل كاستخدام 1.6 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، ترد في كشف الأداء المالي زيادة في مخصص اضمحلال القيمة قدرها 1.0 مليون دولار أمريكي.

104- ويرد في ما يلي تغير مخصصات اضمحلال القيمة في عام 2023:

	2022	الاستخدام	الزيادة/(النقصان)	2023
		ملايين الدولارات الأمريكية		
مخصص اضمحلال القيمة – الأغذية	10.5	-	(1.2)	9.3
مخصص اضمحلال القيمة – المواد غير الغذائية	0.1	(1.6)	2.2	0.7
مجموع المخصصات	**10.6**	**(1.6)**	**1.0**	**10.0**

المذكرة 2-5: البنود المستحقة القبض الأخرى

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
السلف المدفوعة للبائعين	59.3	115.7
السلف المدفوعة للموظفين	39.7	35.6
سلف التحويلات القائمة على النقد	60.3	58.2
اتفاقات أطراف ثالثة مستحقة القبض	12.1	6.3
مبالغ مستحقة القبض من العملاء	31.9	94.3
ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض	73.1	51.2
متنوعات مستحقة القبض	113.5	88.6
مجموع البنود المستحقة القبض الأخرى قبل المخصص	**389.9**	**449.9**
مخصص اضمحلال القيمة	**(52.7)**	**(30.4)**
مجموع صافي البنود المستحقة القبض الأخرى	**337.2**	**419.5**

105- السلف المدفوعة للبائعين هي مدفوعات تقدم سلفا عن توريد البضائع والخدمات.

106- والسلف المدفوعة للموظفين هي سلف نقدية لأغراض منح التعليم، ومعونات الإيجار، والسفر وغير ذلك من استحقاقات الموظفين. ولا تحسب أية فوائد على هذه السلف وفقا للنظامين الإداري والأساسي للموظفين.

107- ويمثل "الاتفاق مع طرف ثالث" عقدا ملزما قانونا بين **البرنامج** وطرف آخر حيث يقوم **البرنامج** بدور الوكيل لتقديم سلع أو خدمات بسعر متفق عليه. وترد المعاملات المتعلقة باتفاقات مع طرف ثالث كبنود مستحقة القبض ومستحقة الدفع في كشف المركز المالي. وتسجل بنود الاتفاقات مع أطراف ثالثة المستحقة القبض والمستحقة السداد بشكل متقابل بحيث تعبر عن الحصيلة الصافية مع أطراف ثالثة.

108- وتُمثل المبالغ المستحقة القبض من ضرائب القيمة المضافة مبالغ مستحقة القبض من الحكومات مقابل ضريبة القيمة المضافة المشمولة في سعر السلع والخدمات المقدمة إلى **البرنامج** التي لم تُمنح إعفاءات ضريبية صريحة.

109- وتشمل المبالغ المستحقة القبض من العملاء مبالغ مستحقة منهم نظير سلع وخدمات مقدمة من **البرنامج**. وتشمل المتنوعات المستحقة القبض الفوائد المتراكمة المستحقة القبض والمبالغ المستحقة القبض من منظمات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات والمنظمات غير الحكومية.

110- ويتم استعراض المبالغ المستحقة القبض الأخرى لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لرصد أي مخصص لتغطية اضمحلال القيمة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، وصلت المخصصات التقديرية إلى مبلغ 52.7 مليون دولار أمريكي، منه 49.5 مليون دولار أمريكي لضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض، و3.2 مليون دولار أمريكي للمبالغ الأخرى المستحقة القبض (27.4 مليون دولار أمريكي لضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض و3 ملايين دولار أمريكي لمبالغ أخرى مستحقة القبض في عام 2022).

111- وترد في ما يلي تغييرات مخصص اضمحلال القيمة خلال عام 2023:

	2022	الاستخدام	الزيادة/ (النقص)	تسوية إعادة التقييم	2023
			ملايين الدولارات الأمريكية		
مجموع مخصصات اضمحلال القيمة	30.4	(0.1)	22.4		52.7

112- تعبر تسويات إعادة التقييم عن إعادة تقييم المخصصات المقوّمة بعملة غير الدولار الأمريكي.

113- وسجلت الزيادة في مخصصات اضمحلال القيمة البالغة 22.4 مليون دولار أمريكي كمصروفات لتلك الفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-6: الاستثمارات الطويلة الأجل

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
سندات خزانة الولايات المتحدة	39.6	44.1
الجزء الجاري (المذكرة 2-2)	(6.4)	(6.6)
الجزء الطويل الأجل من سندات خزانة الولايات المتحدة	33.2	37.5
السندات	450.3	382.5
الأسهم	699.2	567.3
مجموع السندات والأسهم	1 149.5	949.8
مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل	1 182.7	987.3

114- وتتألف الاستثمارات الطويلة الأجل من استثمارات في سندات خزانة الولايات المتحدة واستثمارات في السندات والأسهم.

115- واشتريت في سبتمبر/أيلول 2001 سندات خزانة الولايات المتحدة ويحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق. ويحين أجل استحقاق السندات على مراحل خلال فترة 30 سنة لتمويل مدفوعات التزامات الفائدة والأصل على قرض سلع طويل الأجل من إحدى الوكالات الحكومية المانحة (المذكرة 2-13)، المقوّمة عملته بنفس عملة سندات خزانة الولايات المتحدة ولنفس الفترة. ولا تحمل هذه السندات فائدة اسمية، واشتريت بخصم على قيمتها الاسمية؛ ويتصل الخصم بصورة مباشرة بأسعار الفائدة السائدة وقت الشراء والبالغة 5.5 في المائة حتى أجل استحقاق سندات خزانة الولايات المتحدة ذات الصلة. ويساوي الجزء الجاري من السندات المبلغ المطلوب لتسوية الالتزامات المالية على القرض الطويل الأجل.

116- ولا يعترف بالتغيرات في القيمة السوقية لاستثمارات سندات خزانة الولايات المتحدة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، بلغت القيمة السوقية لهذا الاستثمار 41.8 مليون دولار أمريكي (46.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022).

117- وتعتبر الاستثمارات في السندات والأسهم كمقادير محتفظ بها لتغطية الخصوم الطويلة الأجل المتعلقة باستحقاقات الموظفين في **البرنامج** ومن غير المنتظر أن تستخدم لدعم عمليات **البرنامج** الجارية. ورغم تخصيص تلك الاستثمارات لهذه الغاية، وعدم إتاحتها لتمويل العمليات الجارية، فإن الاستثمارات لا تخضع لقيود قانونية منفصلة ولا تستوفي الشروط اللازمة لاعتبارها من "أصول الخطة" وفقا لتعريف المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام "استحقاقات الموظفين".

118- وتوظف الاستثمارات في الأسهم من خلال صندوقين للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية يتتبعان تركيب وأداء المؤشر العالمي الشامل لجميع البلدان الذي وضعته شركة Morgan Stanley Capital International، وهو مؤشر معتمد لأسهم جميع أسواق العالم. ويتيح هذا الهيكل الاستثماري إمكانية الاستثمار في أسواق الأسهم العالمية على أساس غير نشط وبمعدلات للمخاطر والعائد تُعبّر عن المؤشر المذكور.

119- ونتجت الزيادة في قيمة الاستثمارات الطويلة الأجل في السندات والأسهم بمبلغ 199.7 مليون دولار أمريكي عن الأداء الإيجابي في كل من حافظتي السندات العالمية والأسهم العالمية، وذلك بفضل الأداء القوي للسوق وعودة الإقبال على المخاطرة في أسواق الأسهم على خلفية تجدد التفاؤل بتمكن السلطات النقدية من تحقيق هبوط ميسّر وتوقع انخفاض العائد في عام2024 . ويستثمر مبلغ 34.7 مليون دولار أمريكي إضافي وفقا لسياسة تخصيص الأصول في **البرنامج** بهدف الوصول إلى نسبة مستهدفة قدرها 60 في المائة من الأسهم العالمية و40 في المائة من السندات العالمية للأموال المجنَّبة لتغطية الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين. وتُسجَّل هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة على أساس التقييم الذي يجريه مصرف الإيداع المستقل المسؤول عن إدارة الأوراق المالية وحفظها.

120- وترد في ما يلي تحركات حسابات الاستثمارات الطويلة الأجل في عام 2023:

	2022	إضافات/ (اقتطاعات)	الفوائد المستلمة/ المُهلكة	صافي المكاسب/ (الخسائر) المتحققة	صافي المكاسب/ (الخسائر) غير المتحققة	2023
	ملايين الدولارات الأمريكية					
السندات	**382.5**	34.7	11.0	(7.9)	30.0	**450.3**
صناديق استثمارات الأسهم	**567.3**	-	-	-	131.9	**699.2**
الاستثمار في سندات خزانة الولايات المتحدة	**37.5**	(6.2)	1.9	-	-	**33.2**
مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل	**987.3**	**28.5**	**12.9**	**(7.9)**	**161.9**	**1 182.7**

121- وخلال عام 2023، زادت الاستثمارات الطويلة الأجل بمقدار 195.4 مليون دولار أمريكي. ويتم تصنيف السندات الطويلة الأجل بالقيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية وصناديق استثمارات الأسهم ويتم تصنيف العملات الأجنبية (القيمة الإسمية 36.0 مليون دولار أمريكي) بالقيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز. ولذلك، فإنه بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من مجموع صافي المكاسب غير المتحققة البالغ 161.9 مليون دولار أمريكي، حولت المكاسب الصافية غير المتحققة والبالغة 24.4 مليون دولار أمريكي والمرتبطة بالأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية إلى أصول صافية يرد بيانها في كشف تغيرات الأصول الصافية. وتعرض الخسائر الصافية غير المتحققة البالغة 5.4 مليون دولار أمريكي المرتبطة بالأدوات المالية المشتقة، صافي المكاسب غير المتحققة البالغة 131.9 مليون دولار أمريكي المتعلقة بصناديق الاستثمار في الأسهم والمكاسب الصافية غير المتحققة البالغة 11.0 مليون دولار أمريكي المتعلقة بفروق العملة الأجنبية في كشف الأداء المالي. ويرد بيان الفائدة المُهلكة على الاستثمارات في سندات خزانة الولايات المتحدة وقدرها 1.9 مليون دولار أمريكي في مطابقة فائض التدفقات النقدية التشغيلية في كشف التدفقات النقدية، كجزء من الزيادة في القيمة المُهلكة للاستثمار الطويل الأجل البالغة 2.3 مليون دولار أمريكي. أما الرصيد المتبقي، وقدره 37.8 مليون دولار أمريكي، صافيا من مبلغ 6.2 مليون دولار أمريكي معاد تصنيفه من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل، فإنه معروض في كشف التدفقات النقدية تحت أنشطة الاستثمار.

المذكرة 2-7: الممتلكات والمنشآت والمعدات

	التكلفة				الاستهلاك المتراكم				صافي القيمة الدفترية
	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2022	إضافات	تصرف/تحويلات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2022	مصروفات الاستهلاك	تصرف/تحويلات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023
	ملايين الدولارات الأمريكية								
المباني									
الدائمة	61.1	4.8	2.0	67.9	(10.5)	(2.1)	0.5	(12.1)	55.8
المؤقتة	139.4	11.7	(9.0)	142.1	(110.0)	(12.1)	7.6	(114.5)	27.6
أجهزة الحواسيب	19.7	3.2	(2.1)	20.8	(16.7)	(2.2)	2.1	(16.8)	4.0
معدات أخرى	81.1	9.0	(9.0)	81.1	(70.7)	(7.7)	8.7	(69.7)	11.4
التجهيزات والتركيبات المكتبية	0.9	0.2	(0.1)	1.0	(0.6)	(0.1)	0.1	(0.6)	0.4
المركبات الآلية									
المركبات الخفيفة	124.3	16.9	(18.4)	122.8	(78.1)	(16.6)	16.0	(78.7)	44.1
المركبات الثقيلة والمصفحة	167.4	10.1	(4.5)	173.0	(101.6)	(13.5)	5.6	(109.5)	63.5
تحسينات العقارات المستأجرة	61.7	12.0	(2.2)	71.5	(37.5)	(9.4)	4.0	(42.9)	28.6
أصول ثابتة قيد الإنشاء	18.3	14.1	(10.4)	22.0	-	-	-	-	22.0
المجموع	**673.9**	**82.0**	**(53.7)**	**702.2**	**(425.7)**	**(63.7)**	**44.6**	**(444.8)**	**257.4**

	التكلفة				الاستهلاك المتراكم				صافي القيمة الدفترية
	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2021	إضافات	تصرف/تحويلات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2022	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2021	مصروفات الاستهلاك	تصرف/تحويلات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2022	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2022
	ملايين الدولارات الأمريكية								
المباني									
الدائمة	57.8	3.4	(0.1)	61.1	(8.8)	(1.8)	0.1	(10.5)	50.6
المؤقتة	135.5	8.2	(4.3)	139.4	(101.4)	(12.5)	3.9	(110.0)	29.4
أجهزة الحواسيب	18.3	1.9	(0.5)	19.7	(15.1)	(2.1)	0.5	(16.7)	3.0
معدات أخرى	77.6	7.0	(3.5)	81.1	(66.7)	(7.5)	3.5	(70.7)	10.4
التجهيزات والتركيبات المكتبية	0.9	0.1	(0.1)	0.9	(0.6)	(0.1)	0.1	(0.6)	0.3
المركبات الآلية									
المركبات الخفيفة	110.3	25.4	(11.4)	124.3	(70.7)	(15.7)	8.3	(78.1)	46.2
المركبات الثقيلة والمصفحة	135.1	30.1	2.2	167.4	(89.4)	(12.3)	0.1	(101.6)	65.8
تحسينات العقارات المستأجرة	55.2	5.3	1.2	61.7	(30.9)	(7.5)	0.9	(37.5)	24.2
أصول ثابتة قيد الإنشاء	5.3	16.6	(3.6)	18.3	-	-	-	-	18.3
المجموع	**596.0**	**98.0**	**(20.1)**	**673.9**	**(383.6)**	**(59.5)**	**17.4**	**(425.7)**	**248.2**

122- وفي عام 2023، تمثلت الإضافات الرئيسية في الممتلكات والمنشآت والمعدات في المباني والمركبات الآلية وتحسينات العقارات المستأجرة. وخلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، بلغ مجموع صافي الحيازات (بعد اقتطاع البنود التي تم التصرف فيها) 28.3 مليون دولار أمريكي (77.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022). بلغ إجمالي التبرعات العينية في شكل ممتلكات ومنشآت ومعدات في عام 2023 1.7 مليون دولار أمريكي (لم يتم التبرع بالممتلكات والمنشآت والمعدات العينية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022). وترد القيمة الدفترية الصافية للممتلكات والمنشآت والمعدات في كشف المركز المالي، بينما ترد مصروفات الاستهلاك للسنة، وقدرها 63.7 مليون دولار أمريكي في كشف الأداء المالي (59.5 مليون دولار أمريكي في عام 2022).

123- وتشمل فئة المعدات الأخرى: المعدات المكتبية، ومعدات الأمن والسلامة، ومعدات الاتصالات، ومعدات الورش.

124- وتخضع الأصول لاستعراض سنوي لتحديد أي اضمحلال في قيمتها. ولم يكشف الاستعراض الذي أجري في عام 2023 عن أي اضمحلال في قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات.

المذكرة 2-8: الأصول غير المادية

	التكلفة				الاستهلاك المتراكم				صافي القيمة الدفترية
	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2022	إضافات	تصرف/تحويلات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2022	مصروفات الإهلاك	تصرف/تحويلات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023
	ملايين الدولارات الأمريكية								
البرمجيات المطورة داخليا	74.2	7.3	1.0	82.5	(61.8)	(3.2)	-	(65.0)	17.5
البرمجيات المشتراة خارجيا	3.3	0.2	-	3.5	(3.2)	(0.2)	-	(3.4)	0.1
التراخيص والحقوق	1.0	0.4	-	1.4	(0.8)	(0.2)	-	(1.0)	0.4
أصول غير مادية قيد الإنشاء	2.7	0.8	(1.0)	2.5	-	-	-	-	2.5
مجموع الأصول غير المادية	**81.2**	**8.7**	**-**	**89.9**	**(65.8)**	**(3.6)**	**-**	**(69.4)**	**20.5**

	التكلفة				الاستهلاك المتراكم				صافي القيمة الدفترية
	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2021	إضافات	تصرف/تحويلات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2022	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2021	مصروفات الإهلاك	تصرف/تحويلات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2022	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2022
	ملايين الدولارات الأمريكية								
البرمجيات المطورة داخليا	70.4	3.7	0.1	74.2	(59.0)	(2.8)	-	(61.8)	12.3
البرمجيات المشتراة خارجيا	3.3	-	-	3.3	(3.0)	(0.2)	-	(3.2)	0.1
التراخيص والحقوق	0.8	0.2	-	1.0	(0.7)	(0.1)	-	(0.8)	0.2
أصول غير مادية قيد الإنشاء	1.2	1.6	(0.1)	2.7	-	-	-	-	2.7
مجموع الأصول غير المادية	**75.7**	**5.5**	**(0.0)**	**81.2**	**(62.7)**	**(3.1)**	**-**	**(65.8)**	**15.4**

125- وترد القيمة الدفترية الصافية للأصول غير المادية في كشف المركز المالي، بينما ترد مصروفات الإهلاك للسنة، وقدرها 3.6 مليون دولار أمريكي، في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-9: الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
حسابات مستحقة الدفع للبائعين	134.7	185.5
حسابات مستحقة الدفع للجهات المانحة	22.7	37.3
الخصوم المتعلقة بتقديم الخدمات	131.7	212.9
متنوعات	109.2	101.3
المجموع الفرعي للحسابات المستحقة الدفع	**398.3**	**537.0**
المستحقات	506.6	856.5
مجموع الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات	**904.9**	**1 393.5**

126- وتتصل الحسابات المستحقة الدفع للبائعين بمبالغ مستحقة عن بضائع وخدمات وردت فواتير بشأنها.

127- وتمثل الحسابات المستحقة الدفع للجهات المانحة رصيد المساهمات غير المنفقة في الأنشطة المقفلة، أو ميزانيات الحوافظ القطرية أو المِنح رهنا بإعادة المبالغ أو بإعادة البرمجة.

128- وتُمثِّل الخصوم المتعلقة بتوفير الخدمات خصوما مستحقة للعملاء تسقط بعد توفير السلع والخدمات في الفترات المالية المقبلة.

129- وتشمل الحسابات المتنوعة المستحقة الدفع مبالغ مستحقة للموظفين ولوكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة نظير الحصول على خدمات.

130- والمستحقات هي التزامات متعلقة بالسلع والخدمات تلقاها أو قدمها **للبرنامج** خلال السنة ولم يقدم الموردون فواتير بشأنها.

المذكرة 2-10: الإيرادات المؤجلة

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
التركيبة		
جارية	22.5	32.0
غير جارية	8.0	24.2
مجموع الإيرادات المؤجلة	**30.5**	**56.2**

131- وتمثل الإيرادات المؤجلة مساهمات أرجئ تسجيل إيراداتها للفترات المالية المقبلة نظرا لأن اتفاق الجهة المانحة ينص على شرط بشأن الأصول المحولة.

132- ويشير الجزء الجاري إلى إيرادات مؤجلة بالنسبة لمساهمات تتعلق بالاثني عشر شهرا التالية. ويشير الجزء غير الجاري إلى إيرادات مؤجلة بالنسبة لمساهمات تتعلق بفترة تتجاوز 12 شهرا بعد نهاية السنة المالية.

133- وتماشيا مع السياسة المحاسبية المنطبقة على إيرادات المساهمات على النحو المبين في المذكرة 1، تخفض الإيرادات المؤجلة ويعترف بإيرادات المساهمات في كشف الأداء المالي نظرا لأن **البرنامج** يفي بالالتزام الحالي كخصم معترف به.

134- ويوضح الجدول التالي تركيبة الإيرادات المؤجلة بحسب سنة المساهمة على النحو الذي تحدده الجهة المانحة:

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
سنة المساهمة		
2026 وما بعدها	3.6	3.6
2025	4.4	2.8
2024	22.5	17.8
2023	-	32.0
مجموع الإيرادات المؤجلة	**30.5**	**56.2**

المذكرة 2-11: المخصصات

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأميركية	
مخصص إعادة الأموال للجهات المانحة	4.9	26.0
مخصصات أخرى	12.9	19.5
مجموع المخصصات	**17.8**	**45.5**

135- وقدرت مخصصات إعادة الأموال إلى الجهات المانحة مستوى الأموال المتوقع إعادتها إلى الجهات المانحة نظير مساهمات نقدية غير منفقة في المشروعات. ويحدد المخصص استنادا إلى الخبرة السابقة.

136- ويرد في ما يلي تغير مخصص إعادة الأموال للجهات المانحة في عام 2023:

	2022	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2023
		ملايين الدولارات الأمريكية		
مخصص إعادة الأموال للجهات المانحة	26.0	(6.3)	(14.8)	4.9

137- وخلال عام 2023، بلغ مجموع الأموال التي أعيدت إلى الجهات المانحة 6.3 مليون دولار أمريكي. وتسجل هذه الأموال كاستخدام لمخصص إعادة الأموال إلى الجهات المانحة ويرد بيانها في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، بلغ المخصص النهائي التقديري المطلوب 4.9 مليون دولار أمريكي. وبناء عليه، سجل انخفاض قدره 14.8 مليون دولار أمريكي كتسوية لإيرادات المساهمات النقدية للفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

138- ويعترف بالمخصصات الأخرى في حالة المطالبات القانونية التي من المحتمل فيها خروج موارد لتسوية المطالبات ويمكن فيها تقدير المبالغ بشكل موثوق.

139- وفي ما يلي التغييرات في مخصص المطالبات القانونية خلال عام 2023:

	2022	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2023
		ملايين الدولارات الأمريكية		
مخصصات مرصودة للمطالبات القانونية	19.5	(3.0)	(3.6)	12.9

المذكرة 2-12: استحقاقات الموظفين

	2023			2022
	التقييم الاكتواري	تقييم برنامج الأغذية العالمي	المجموع	
	ملايين الدولارات الأمريكية			
جارية				
استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل	5.8	59.9	65.7	70.4
غير جارية				
استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	851.6	1.5	853.1	731.3
استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل	92.8	4.0	96.8	82.7
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	**950.2**	**65.4**	**1 015.6**	**884.4**

2-12-1 استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

140- تتألف استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل من الإجازة السنوية، ومنح التعليم، والمبالغ المتكبدة، ولكن غير المسددة المتعلقة بجميع خطط الاستحقاقات. وتولى خبراء اكتواريون مهنيون تقدير قيمة الاستحقاقات المتكبدة، ولكن غير المسددة والمستحقة كالتزامات متعلقة باستحقاقات الموظفين القصيرة الأجل.

2-12-2 استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

141- تعرف استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة بأنها خطط استحقاقات تتألف من خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة، وخطة مدفوعات نهاية الخدمة، والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات.

142- وحددت استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة لفئتين من الموظفين: أ) الموظفون من الفئة الفنية وموظفو فئة الخدمات العامة في المقر؛ ب) الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية وموظفو فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية. وهاتان الفئتان من الموظفين مشمولتان بالنظام الإداري لشؤون العاملين في منظمة الأغذية والزراعة والنظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة.

143- وتتيح خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة للمتقاعدين المؤهلين وأفراد أسرهم المؤهلين المشاركة في خطة التأمين الطبي الأساسية أو خطة تغطية التأمين الطبي رهنا بفئة الموظفين التي ينتمي إليها الموظف المتقاعد. ويستفيد من خطة التأمين الطبي الأساسية الموظفون من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في المقر. وتتاح خطة تغطية التأمين الطبي للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية. وتمثل التزامات الاستحقاقات المحددة في إطار خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة القيمة الحالية لحصة **البرنامج** من تكاليف التأمين الطبي للمتقاعدين، واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة للموظفين الذين لا يزالون في الخدمة حتى تاريخه.

144- وتمثل خطة مدفوعات نهاية الخدمة خطة لتمويل مدفوعات انتهاء خدمة موظفي فئة الخدمات العامة في **البرنامج** في مراكز العمل في إيطاليا عند نهاية خدمتهم.

145- وأما الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فهو خطة تقدم تعويضات إلى جميع الموظفين والمستخدمين والمعالين في حالة الوفاة أو الإصابة أو المرض بسبب أداء المهام الرسمية وكذلك، في ظروف معينة، لتكميل معاش الإعاقة ومعاش ورثة الموظف اللذين يسددهما الصندوق.

2-12-3 استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى

146- تشمل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى السفر في إجازة زيارة الوطن والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة. وتتألف الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة من الإجازة المستحقة، ومنح الوفاة، ومنح العودة إلى الوطن، ومصروفات السفر للعودة إلى الوطن ونقل الأمتعة المتصلة بالعودة إلى الوطن، وتسدد عندما تنتهي خدمة الموظف.

2-12-4 تمويل الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

147- يتم تمويل خصوم استحقاقات الموظفين من خلال الرسوم مقابل الأموال والمشروعات ذات الصلة ومن خلال خطة التمويل الموافق عليها من قبل المجلس. ووافق المجلس في دورته السنوية لعام 2010 على خطة لتمويل الخصوم غير الممولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين والمخصصة حاليا للصندوق العام. وشملت خطة التمويل مبلغا سنويا إضافيا قدره 7.5 مليون دولار أمريكي في تكاليف الموظفين المعيارية الذين تزيد مدة خدمتهم عن 15 سنة بغرض الوصول إلى حالة التمويل الكامل في نهاية الفترة. ومع بلوغ حالة التمويل الكامل، جُنِّبت الشريحة الأخيرة من التمويل الإضافي السنوي في عام 2023.

2-12-5 التقييم الاكتواري لاستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من استحقاقات متعلقة بانتهاء الخدمة

148- يقوم خبراء اكتواريون بقياس الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين أو يحسبها **البرنامج**.

149- ويحدد خبراء اكتواريون مهنيون الخصوم الناشئة عن استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة، وخطة مدفوعات نهاية الخدمة، والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات) والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة على أساس الافتراضات الاكتوارية.

150- وبلغ مجموع استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بانتهاء الخدمة التي قام الخبراء الاكتواريون بحسابها 944.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 (809.0 مليون دولار أمريكي في عام 2022)، منها 657.4 مليون دولار أمريكي متصلة بموظفي الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة في المقر (545.5 مليون دولار أمريكي في عام 2022) و287.0 مليون دولار أمريكي متصلة باستحقاقات الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية (263.5 مليون دولار أمريكي في عام 2022).

2-12-5-1 الافتراضات والطرق الاكتوارية

151- يقوم **البرنامج** كل سنة باستعراض واختيار الافتراضات والطرق التي سيستخدمها الخبراء الاكتواريون في تقييم نهاية السنة لتحديد المصروفات والمساهمات المطلوبة لخطط استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة في **البرنامج** (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة). ولأغراض تقييم عام 2023، يتضمن الجدول التالي وصفا للافتراضات والطرق المستخدمة، كما يبين الجدول الافتراضات والطرق المستخدمة في تقييم عام 2022.

152- وأدّت الافتراضات والطرق المستخدمة في التقييم الاكتواري لعام 2023، إلى زيادة في صافي الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة بلغت في مجموعها 135.4 مليون دولار أمريكي (مقابل انخفاض قدره 231.6 مليون دولار أمريكي في عام 2022).

153- ويتطلب المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الإفصاح عن الافتراضات الاكتوارية الرئيسية في الكشوف المالية. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم الإبلاغ عن كل افتراض من الافتراضات الاكتوارية بالقيمة المطلقة.

154- وترد في ما يلي الافتراضات والطرق التي استخدمت في تحديد قيمة الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية خدمة موظفي **البرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023.

معدل الخصم	يُحدّد وفقا لنهج منحنى العائد باستخدام العائد على سندات الشركات العالية الجودة والتدفقات النقدية المتوقعة لكل خطة من خطط **البرنامج**. وتُستخدم معدلات خصم منفصلة لكل خطة على نحو التالي: **الموظفون الفنيون الدوليون وموظفو فئة الخدمات العامة في المقر:** خطة التأمين الطبي الأساسية – 4.55 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 4.65 في المائة؛ وخطة مدفوعات نهاية الخدمة – 2.85 في المائة، وخطة تعويض الموظفين – 5.05 في المائة (خطة التأمين الطبي الأساسية – 4.65 في المائة، واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 5.85 في المائة؛ ومخطط مدفوعات نهاية الخدمة – 3.8 في المائة وخطة تعويض الموظفين – 5.2 في المائة في تقييم عام 2022). **الموظفون الفنيون الوطنيون وموظفو الخدمات العامة في المكاتب القطرية/المكاتب الإقليمية:** خطة تغطية التأمين الطبي – 5.25 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 4.7 في المائة؛ وخطة تعويض الموظفين – 5.4 في المائة (خطة تغطية التأمين الطبي – 5.3 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 5.55 في المائة؛ وخطة تعويض الموظفين – 5.3 في المائة في تقييم عام 2022).
زيادات في تكاليف التأمين الطبي (خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة فقط)	خطة التأمين الطبي الأساسية – 7.9 في المائة لعام 2024، مع تراجع بمعدل مطرد إلى 3.8 في المائة في عام 2036 وما بعده (6.75 في المائة لعام 2023، مع تراجع مطرد إلى 3.95 في المائة في عام 2032 وما بعده في تقييم عام 2022). خطة تغطية التأمين الطبي – 8.0 في المائة لعام 2024، مع تراجع بمعدل مطرد إلى 3.7 في المائة في عام 2031 وما بعده (6.5 في المائة لعام 2023 مع تراجع مطرد إلى 3.85 في المائة في عام 2030 وما بعده في تقييم 2022).
جدول المرتبات السنوي	التضخم العام (تبعا للخطة) بالإضافة إلى 0.5 في المائة نتيجة لزيادة الإنتاجية مضافا إليها مكوّن الجدارة (نفسه في تقييم عام 2022).
الزيادة السنوية في تكلفة المعيشة/التضخم العام	تُستخدم معدلات التضخم العام المنفصلة لكل خطة من الخطط على النحو التالي: **الموظفون الفنيون الدوليون وموظفو فئة الخدمات العامة في المقر:** خطة التأمين الطبي الأساسية – 2.3 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 2.1 في المائة؛ وخطة مدفوعات نهاية الخدمة – 2.1 في المائة وخطة تعويض الموظفين – 2.2 في المائة (خطة التأمين الطبي الأساسية – 2.5 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 2.2 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 2.5 في المائة؛ وخطة تعويض الموظفين – 2.3 في المائة في تقييم عام 2022). **الموظفون الفنيون الوطنيون وموظفو فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية/المكاتب الإقليمية:** خطة تغطية التأمين الطبي – 2.3 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 2.1 في المائة؛ وخطة تعويض الموظفين – 2.3 في المائة (خطة تغطية التأمين الطبي – 2.4 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 2.2 في المائة؛ وخطة تعويض الموظفين – 2.3 في المائة في تقييم عام 2022).
أسعار الصرف المستقبلية	أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2023.
معدلات الوفيات	تستند معدلات الوفيات إلى جداول الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لعام 2017 مع ترجيح معدلات مستحقي المدفوعات السنوية بحسب عددهم وليس بحسب حجم المدفوعات السنوية (نفسها في تقييم عام 2022).وفي عام 2023، حُدثت معدلات وفيات أصحاب المعاشات ذوي الإعاقة، وعدّل الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة عوامل خفض معدلات وفيات غير ذوي الإعاقة.
معدلات الإعاقة	تُمثِّل معدلات الإعاقة المعدلات المستخدمة في التقييم الذي أجراه الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023.
معدلات الانسحاب	**الموظفون الفنيون الدوليون وموظفو فئة الخدمات العامة في المقر**: بالاستناد إلى دراسة معدلات الانسحاب في **البرنامج** خلال الفترة من 2021 إلى 2022 (نفس المعدلات في تقييم عام 2022). **الموظفون الفنيون الوطنيون وموظفو فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية/المكاتب الإقليمية**: بالاستناد إلى دراسة معدلات الانسحاب في **البرنامج** خلال الفترة من 2021 إلى 2022 (نفس المعدلات في تقييم عام 2022).
معدلات التقاعد	**الموظفون الفنيون الدوليون وموظفو فئة الخدمات العامة في المقر:** بالاستناد إلى دراسة معدلات الانسحاب في **البرنامج** خلال الفترة من 2021 إلى 2022 (نفس المعدلات في تقييم عام 2022).

	الموظفون الفنيون الوطنيون وموظفو فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية/المكاتب الإقليمية: بالاستناد إلى دراسة معدلات الانسحاب في **البرنامج** خلال الفترة من 2021 إلى 2022 (نفس المعدلات في تقييم عام 2022).
الطريقة الاكتوارية	خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة، وخطة مدفوعات نهاية الخدمة، وخطة تعويض الموظفين: الوحدة الائتمانية المقدرة لفترة الإسناد التي تبدأ من تاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ التأهل الكامل للحصول على الاستحقاقات. مخططات المدفوعات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة: بالنسبة للإجازات المستحقة، الوحدة الائتمانية المقدَّرة لفترة الإسناد التي تُحتسب منذ تاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ نهاية الخدمة. في ما يتعلق بمصروفات سفر العودة إلى الوطن ونقل الأمتعة المتصلة بذلك، تستخدم الوحدة الائتمانية المقدَّرة على أساس فترة إسناد تبدأ من تاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ نهاية الخدمة. وفي ما يتعلق بمِنحة العودة إلى الوطن ومنحة الوفاة، تُحتسب الوحدة الائتمانية المقدَّرة على أساس صيغة الاستحقاقات الفعلية.

155- وتتضمن الجداول التالية معلومات وتحليلات إضافية بشأن الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين وفقا لحسابات الخبراء الاكتواريين.

2-12-5-2 مطابقة التزامات الاستحقاقات المحددة

	خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة	**الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة**	**خطة مدفوعات نهاية الخدمة**	**الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات**	**المجموع**
			ملايين الدولارات الأمريكية		
التزامات الاستحقاقات المحددة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022	**692.0**	**79.1**	**20.5**	**17.4**	**809.0**
تكلفة الخدمة لعام 2023	50.1	7.1	1.5	2.1	60.8
تكلفة الفائدة لعام 2023	30.6	3.2	0.8	0.9	35.5
إجمالي المدفوعات الفعلية للاستحقاقات لعام 2023	(12.7)	(4.8)	(1.4)	(1.2)	(20.1)
مساهمات المشتركين	2.8	-	-	-	2.8
تحركات سعر الصرف	-	-	-	-	-
(المكاسب) الخسائر الاكتوارية الأخرى	43.9	8.1	3.5	0.9	56.4
التزامات الاستحقاقات المحددة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023	**806.7**	**92.7**	**24.9**	**20.1**	**944.4**

2-12-5-3 المصروفات السنوية للسنة التقويمية 2023

	خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة	**الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة**	**خطة مدفوعات نهاية الخدمة**	**الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات**	**المجموع**
			ملايين الدولارات الأمريكية		
تكلفة الخدمة	50.1	7.1	1.5	2.1	60.8
تكلفة الفائدة	30.6	3.2	0.8	0.9	35.5
(المكاسب) الخسائر الاكتوارية	-	8.1	-	-	8.1
مجموع المصروفات الفرعية	**80.7**	**18.4**	**2.3**	**3.0**	**104.4**

2-12-5-4 مطابقة القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة

	خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة	خطة مدفوعات نهاية الخدمة	الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات	المجموع
			ملايين الدولارات الأمريكية		
التزامات الاستحقاقات المحددة					
غير النشطة	269.1	-	-	14.5	283.6
النشطة	537.6	92.7	24.9	5.6	660.8
المجموع	**806.7**	**92.7**	**24.9**	**20.1**	**944.4**
(المكاسب)/الخسائر الناشئة عن التزامات الاستحقاقات المحددة	43.9	8.1	3.5	0.9	56.4

2-12-6 الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين – تحليل الحساسية

156- الافتراض الأساسي الذي يقوم عليه تقييم خطط استحقاقات الموظفين هو معدل الخصم. ويرد تحليل حساسية معدل الخصم للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في الجدول التالي.

	خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة	خطة مدفوعات نهاية الخدمة	خطة تعويض الموظفين	المجموع
التزامات الاستحقاقات المحددة		*ملايين الدولارات الأمريكية*			
افتراض معدل الخصم الحالي ناقصا 1 في المائة	992.9	99.5	27.1	22.9	1 142.4
افتراض معدل الخصم الحالي	806.7	92.7	24.9	20.1	944.4
افتراض معدل الخصم الحالي زائدا 1 في المائة	646.5	86.6	23.0	17.9	774.0

2-12-6-1 خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة – تحليل الحساسية

157- في ما يلي الافتراضات الرئيسية الثلاثة المستخدمة في تقييم خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة: 1) معدل الزيادة المتوقعة في التكاليف الطبية في المستقبل؛ 2) سعر الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو؛ 3) معدل الخصم المستخدم في تحديد القيمة الحالية للاستحقاقات التي ستدفعها الخطة في المستقبل.

158- ويرد في الجدول التالي تحليل الحساسية للتقديرات الاكتوارية لخطة التأمين الطبي الأساسية.

		التضخم السنوي في التكاليف الطبية على الأجل الطويل		
سعر الصرف	**معدل الخصم**	**2.8 في المائة**	**3.8 في المائة**	**4.8 في المائة**
		ملايين الدولارات الأمريكية		
دولار أمريكي مقابل اليورو1.010	في المائة5.55	348.4	420.6	514.6
دولار أمريكي مقابل اليورو1.110	في المائة5.55	359.8	434.3	531.4
دولار أمريكي مقابل اليورو1.210	في المائة5.55	371.1	448.0	548.2
دولار أمريكي مقابل اليورو1.010	المائة في4.55	420.0	514.8	640.4
دولار أمريكي مقابل اليورو1.110	في المائة4.55	433.6	531.6	661.2
دولار أمريكي مقابل اليورو1.210	في المائة4.55	447.3	548.3	682.0
دولار أمريكي مقابل اليورو1.010	في المائة3.55	515.0	642.0	812.6
دولار أمريكي مقابل اليورو1.110	في المائة3.55	531.8	662.9	839.1
دولار أمريكي مقابل اليورو1.210	في المائة3.55	548.5	683.8	865.5

159- ويرد في الجدول التالي تحليل الحساسية للتقديرات الاكتوارية لخطة تغطية التأمين الطبي.

معدل الخصم	التضخم السنوي في التكاليف الطبية على الأجل الطويل		
	2.7 في المائة	3.7 في المائة	4.7 في المائة
	ملايين الدولارات الأمريكية		
6.25 في المائة	172.1	212.2	264.5
5.25 في المائة	211.0	275.0	330.7
4.25 في المائة	260.1	330.1	423.8

160- وتفترض النتائج أن تكلفة المطالبات ومعدلات الأقساط ستزداد بنفس نسبة تغير معدل تضخم التكاليف الطبية، من دون أن تتأثر جميع الافتراضات الأخرى.

2-12-7 التكاليف المتوقعة خلال عام 2024

161- تبلغ مساهمة **البرنامج** المتوقعة في 2024 في نظم الاستحقاقات المحددة 24.8 مليون دولار أمريكي، وقد حدد هذا المبلغ على أساس مدفوعات الاستحقاقات المحددة لتلك السنة.

	خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة	خطة مدفوعات نهاية الخدمة	خطة تعويض الموظفين	المجموع
	ملايين الدولارات الأمريكية				
المساهمات المتوقعة من **البرنامج** في عام 2024	9.9	12.2	1.7	1.0	24.8

2-12-8 الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

162- ينص النظام الأساسي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة على أن يكلف مجلس الصندوق خبيرا استشاريا اكتواريا بإجراء تقييم اكتواري مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات. وجرت العادة في مجلس الصندوق على إجراء تقييم اكتواري كل سنتين. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت الأصول الحالية والتقديرية المستقبلية للصندوق تكفي لتغطية خصومه.

163- ويتألف التزام **البرنامج** المالي حيال صندوق المعاشات التقاعدية من المساهمة المقدرة له بالمعدل الذي حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة (حاليا 7.9 في المائة للمشتركين و15.8 في المائة للمنظمات الأعضاء) إلى جانب أية حصة في أية مدفوعات من العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق. ولا تسدد مدفوعات العجز الاكتواري هذه إلا في حال تطبيق الجمعية العامة للأمم المتحدة للمادة 26، وذلك بعد أن تقرر وجود حاجة لمدفوعات العجز الاكتواري استنادا إلى تقدير للكفاية الاكتوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وفي هذه الحالة، يتعين على كل منظمة عضو أن تساهم في تغطية العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع مساهمات كل منها خلال فترة الثلاث سنوات التي تسبق تاريخ التقييم.

164- وتم الانتهاء من آخر تقييم اكتواري متاح للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، ويجري حاليا إجراء التقييم الجديد في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023. وبالنسبة للكشوف المالية لعام 2022، قام الصندوق بترحيل بيانات الاشتراكات حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022.

165- ونتج عن التقييم الاكتواري كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 نسبة تمويل من الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية بنسبة 117.0 في المائة (107.1 في المائة في تقييم عام 2019). وكانت النسبة الممولة 158.2 في المائة (144.4 في المائة في تقييم عام 2019) عندما لم يؤخذ النظام الحالي لتعديلات المعاشات التقاعدية في الاعتبار.

166- وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية للصندوق، خلص الخبير الاستشاري الاكتواري إلى أنه لم تكن هناك حاجة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، إلى مدفوعات العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق نظرا لأن القيمة الاكتوارية للصندوق تتجاوز القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الخطة. وبالإضافة إلى ذلك، تتجاوز القيمة السوقية

للأصول أيضا القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة حتى تاريخ التقييم. ووقت إعداد هذا التقرير، لم تكن الجمعية العامة قد طبقت أحكام المادة 26.

167- وفي حال الاحتكام إلى المادة 26 بسبب وجود قصور اكتواري، سواء أثناء العملية الجارية أو بسبب إنهاء الصندوق، ستستند مدفوعات القصور المطلوبة من كل منظمة من المنظمات الأعضاء إلى نسبة اشتراكات المنظمة المعنية في مجموع الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة (2020 و2021 و2022) بما قيمته 8 937.68 مليون دولار أمريكي، منها 5 في المائة من **البرنامج**.

168- وخلال عام 2023، بلغت اشتراكات **البرنامج** المدفوعة للصندوق 200.2 مليون دولار أمريكي (172.5 مليون دولار أمريكي في عام 2022). أما المساهمات المتوقعة المستحقة لعام 2024 فهي 208 ملايين دولار أمريكي تقريبا.

169- ويجوز إنهاء العضوية في الصندوق بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بناء على توصية بالإنهاء صادرة من مجلس الصندوق. وتدفع إلى المنظمة العضو سابقا حصة نسبية من مجموع أصول الصندوق في تاريخ الإنهاء، وتخصص هذه الحصة حصريا لصالح موظفيها المشتركين في الصندوق في ذلك التاريخ، وفقا للترتيبات المتفق عليها بين المنظمة والصندوق. ويحدد مجلس الصندوق المبلغ بالاستناد إلى التقييم الاكتواري لأصول الصندوق وخصومه في تاريخ الإنهاء؛ ولا يشمل المبلغ أي جزء من الأصول الزائدة على الخصوم.

170- ويجري مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مراجعة سنوية للكشوف المالية للصندوق ويقدم تقريرا إلى مجلس صندوق المعاشات وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المراجعة كل سنة. ويصدر الصندوق تقارير فصلية بشأن استثماراته ويمكن الاطلاع عليها في موقع الصندوق على الإنترنت في www.unjspf.org.

2-12-9 ترتيبات الضمان الاجتماعي للموظفين الخاضعين لعقود الخدمة

171- يحق الضمان الاجتماعي لموظفي **البرنامج** الخاضعين لعقود الخدمة على أساس الشروط والأعراف المحلية. غير أن **البرنامج** لم يضع أية ترتيبات عالمية للضمان الاجتماعي بموجب عقود الخدمة. ويمكن الحصول على ترتيبات الضمان الاجتماعي إما عن طريق النظام الوطني للضمان الاجتماعي أو النظم المحلية الخاصة أو كتعويض نقدي لنظام يتبعه الموظف نفسه. ويعتبر توفير ضمان اجتماعي مناسب بما يتماشى مع تشريعات العمل المحلية شرطا أساسيا من شروط عقد الخدمة. ولا يعتبر موظفو العقود الخاصة من موظفي **البرنامج** ولا يغطيهم النظامان الأساسيان والإداريان لموظفي منظمة الأغذية والزراعة ولموظفي الأمم المتحدة.

المذكرة 2-13: القرض

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
الجزء الجاري من القرض	5.6	5.6
الجزء غير الجاري من القرض	38.4	44.0
القرض الإجمالي	**44.0**	**49.6**

172- في ديسمبر/كانون الأول 2000، تم التوصل إلى اتفاق بين أحد البلدان المانحة الرئيسية و**البرنامج** بشأن نظام لتقديم المساعدة الغذائية إلى مشروعين قطريين. وفي إطار هذا النظام، قدمت وكالة حكومية في البلد المانح قرضا طويل الأجل قيمته 106.0 ملايين دولار أمريكي، واستخدم ذلك القرض لشراء سلع غذائية.

173- ويسدد القرض على مدى 30 سنة بفائدة نسبتها 2 في المائة سنويا للسنوات العشر الأولى و3 في المائة سنويا على الرصيد المتناقص كل سنة بعد ذلك. ويشمل الجزء الجاري مبلغا سنويا من أصل القرض الطويل الأجل بما قيمته 5.3 مليون دولار أمريكي، وتكلفة إهلاك قدرها 0.3 مليون دولار أمريكي باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية. ويحتفظ باستثمارات في سندات خزانة

الولايات المتحدة (المذكرة 2-6) اقتُنيت في عام 2001 لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حتى موعد الاستحقاق في عام 2031 لسداد قيمة الفائدة والأصل لقرض السلع.

174- وسُجل القرض بالتكلفة المُهلكة مع استخدام سعر الفائدة الفعلي البالغ 2.44 في المائة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، بلغ مجموع التكلفة المُهلكة 44.0 مليون دولار أمريكي (49.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022) مع مبلغ مستحق عن كل سنة مقداره 5.6 مليون دولار أمريكي، وجزء طويل الأجل مقداره 38.4 مليون دولار أمريكي (5.6 مليون دولار أمريكي و44.0 مليون دولار أمريكي على التوالي في عام 2022).

175- وفي عام 2023، بلغ مجموع مصروفات سداد الفائدة 1.1 مليون دولار أمريكي (1.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022)، وهو ما ينعكس في كشف الأداء المالي، ويمثل 1.4 مليون دولار أمريكي منه الفائدة السنوية المستحقة الدفع في مايو/أيار 2023، وتمثل (0.3) مليون دولار أمريكي منه التكلفة المُهلكة الناتجة عن الاعتراف بالقرض الطويل الأجل بقيمته الحالية الصافية.

176- وتعرض الفائدة المدفوعة خلال العام بما قيمته 1.4 مليون دولار أمريكي في كشف التدفقات النقدية تحت بند أنشطة التمويل، بينما تُعرض الفائدة المُهلكة (0.3) مليون دولار أمريكي تحت بند المطابقة مع صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

المذكرة 2-14: الأدوات المالية

2-14-1 طبيعة الأدوات المالية

177- تبين المذكرة 1 تفاصيل أبرز الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة، بما في ذلك معايير الاعتراف وإلغاء الاعتراف، والأساس الذي تقوم عليه القياسات وكذلك الذي يقوم عليه الاعتراف بالمكاسب والخسائر المتعلقة بكل فئة من الأصول والخصوم المالية.

178- ويعرض الجدول الوارد أدناه أصول **البرنامج** المالية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 في إطار فئات القياس التي حددها المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولم تُعدّل كشوف أرصدة الأصول المالية للفترات السابقة على النحو الذي يسمح به المعيار، وهي معروضة ضمن فئات القياس للمعيار 29 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

تصنيف المعيار 29 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	تصنيف المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام				
		2023			
	2022	التكلفة المُهلكة	القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	القيمة العادلة من خلال الأصول الصافية /حقوق الملكية	المجموع
القروض ومبالغ مستحقة القبض	9 677.4	5 052.6	687.3	1 402.3	7 142.2
الأصول المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق	44.1	39.6	-	-	39.6
الأصول المتاحة للبيع	946.3	-	697.5	452.0	1 149.5
محتفظ بها للتداول (بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز)	1 426.4	-	-	1 751.5	1 751.5
المجموع الفرعي للأصول المالية	**12 094.2**	**5 092.2**	**1 384.8**	**3 605.8**	**10 082.8**
الأصول غير المالية	1 984.0	-	-	-	1 844.6
المجموع	**14 078.2**	-	-	-	**11 927.4**

179- ويعرض الجدول التالي أصول **البرنامج** المحسوبة بالقيمة العادلة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 وفي عام 2022 على التوالي.

	2023				2022			
	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
	ملايين الدولارات الأمريكية				*ملايين الدولارات الأمريكية*			
الأصول المالية بالقيمة العادلة بفائض أو عجز	1 386.5	(1.7)	-	1 384.8	968.8	3.6	-	972.4
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية	242.1	3 363.0	0.7	3 605.8	173.7	2 949.1	-	3 122.8
المجموع	**1 628.6**	**3 361.3**	**0.7**	**4 990.6**	**1 142.5**	**2 952.7**	**-**	**4 095.2**

180- وقد حددت المستويات المختلفة للقيمة العادلة على النحو التالي: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق العاملة بالنسبة لأصول مماثلة (المستوى 1). ومدخلات بخلاف الأسعار المعلنة والمدرجة ضمن المستوى 1 والتي يمكن ملاحظتها بالنسبة للأصل، إما بصورة مباشرة (أي أسعار) أو بصورة غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار) (المستوى 2)؛ ومدخلات لأصول لا تستند إلى البيانات السوقية الملحوظة (أي مدخلات غير ملحوظة) (المستوى 3).

181- وتعتمد مستويات القيمة العادلة بدرجة كبيرة على ما إذا كانت توجد سوق نشطة للأوراق المالية. وتوفر الأسواق النشطة بيانات مباشرة، ويمكن أن توفر في المتوسط سيولة أفضل، وتخفض تكاليف التداول عن طريق تشديد أسعار العرض والطلب. ولا يعني مستوى القيمة العادلة المختلف بالضرورة مستوى مخاطرة مختلفا أو أعلى بالنسبة للأوراق المالية، ذلك أن كلها متساوية. ويعكس تسلسل القيمة العادلة طبيعة المدخلات المستخدمة في تحديد القيم العادلة، وليس مستوى المخاطر المتأصلة في الأوراق المالية لأن احتمالات تعثر جهات الإصدار أو النظراء جزئيا أو كليا في حالة التدفقات النقدية لا علاقة له بفئة القيمة العادلة.

182- واحتُفظ بالأدوات المالية من المستوى 3 في عام 2023، في حين لم يُحتفظ بأدوات مالية من المستوى 3 في عام 2022.

183- وخلال عام 2023، لم يكن هناك تحويل بين مستويات القيمة العادلة للأصول المالية.

2-14-2 مخاطر الائتمانات

184- وتتسم مبادئ **البرنامج** التوجيهية للاستثمار بطابع متحفظ وتهدف أساسا إلى الحفاظ على رأس المال والسيولة. وتُصنف جميع الأدوات المالية في حوافظ الاستثمار على أنها عالية الجودة وفقا لتصنيفات الجدارة الائتمانية الدولية. ويلتزم مدراء الاستثمار بالمبادئ التوجيهية للاستثمار التي وضعها **البرنامج** والتي تُلزمهم باختيار أوراق مالية عالية السيولة لحوافظ الاستثمار.

185- تتوزع مخاطر الائتمانات في **البرنامج** على نطاق واسع، كما أن سياسة **البرنامج** لإدارة المخاطر تحد من مبلغ الانكشاف الائتماني لأي طرف مقابل وتتضمن مبادئ توجيهية بشأن الحد الأدنى للجودة الائتمانية.

186- وتُخفض المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة المرتبطة بالنقدية ومكافئات النقدية بشكل كبير من خلال التأكد من أن هذه الأصول المالية توضع في صناديق سوق المال التي تتسم بدرجة عالية من السيولة والتنوع و/أو لدى المؤسسات المالية الكبرى التي حصلت على درجات تصنيفية قوية في مجال الاستثمار من قبل وكالة تصنيف رئيسية و/أو أطراف أخرى ذات جدارة ائتمانية. ويرى **البرنامج** أنه يعتمد ممارسات يقظة في إدارة نقدية المكاتب الميدانية، والأهم من ذلك أنه يستطيع الاستفادة من الحماية القوية غير المباشرة ضد مخاطر التخلف عن السداد من خلال الاتفاقات المبرمة مع الحكومات المضيفة والبنود المتعلقة بالامتيازات والحصانات في حالة تعرض عملاء المصارف التجارية العادية الأخرى لمخاطر عدم الحصول على الأموال، وهو ما تؤيده الأدلة التاريخية التي تثبت عدم تكبد خسائر مادية.

187- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، بلغت نسبة أدوات الدين لجهات الإصدار التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها 76 في المائة من حالات التعرض لمخاطر أدوات الدين القصيرة الأجل والطويلة الأجل. وفي إطار أدوات الدين الطويلة الأجل، تستحوذ جهات الإصدار التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها على 36 في المائة، واليابان 14 في المائة، والمملكة المتحدة 9 في

المائة، وألمانيا 8 في المائة، وبلدان أخرى 33 في المائة. وفي إطار الاستثمارات القصيرة الأجل، تُمثل أدوات الدين لجهات الإصدار التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها 71 في المائة بينما تتوزع النسبة المتبقية على بلدان أخرى. ولتلافي التركز المفرط للمخاطر، لا يمكن استثمار أكثر من 5 في المائة من القيمة السوقية لحافظة السيولة وصناديق الاستثمارات المباشرة في التزامات أي جهة إصدار واحدة ليست حكومة أو وكالة حكومية. ويستخدم **البرنامج** مصرفا عالميا وديعا لاستثماراته يوفّر أيضا تحليل المخاطر وقياس الأداء ورصد الامتثال.

188- ويقيس **البرنامج** خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المالية وفقا للمعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مستوى الأدوات المالية، ويُطبق في ذلك أسلوب احتمال التخلف عن السداد لأن هذه هي الممارسة الرائدة المعمول بها. ولكن عند النظر في معلومات استشرافية معقولة يمكن تأييدها بأدلة ويمكن الحصول عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، وفقا لما يقتضيه المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، قام **البرنامج** بإدراج بيانات الاقتصاد الكلي التي تنطبق مجتمعة على كل من بلد الإصدار والأداة المالية.

189- واستنادا إلى تبسيط "مخاطر الائتمان المنخفضة"، تُصنف جميع الأدوات المالية **للبرنامج** في حوافظ الاستثمار المصنفة في المرتبة الاستثمارية ضمن ما يُسمى "المرحلة 1" (انتفاء أي زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأوّلي) لأغراض خسائر الائتمان المتوقعة؛ مما يعني عدم حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأوّلي. وفي حال تخفيض تصنيف الأداة المالية إلى مرتبة أقل من المرتبة الاستثمارية في تاريخ الإبلاغ، يُحدد **البرنامج** ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأدوات المالية قد شهدت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأوّلي بناء على التغيير في التصنيف مقارنة بالتصنيف عند الاعتراف الأوّلي للأداة المالية. وبالمقارنة مع ما كانت عليه الأدوات المالية في 1 يناير/كانون الثاني 2023، يتبيّن عدم حدوث أي تحرك من المرحلة 1 إلى المرحلة 2 (ظهور مخاطر ائتمان كبيرة منذ الاعتراف الأوّلي) أو المرحلة 3 (انخفاض كبير في القيمة الائتمانية). وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، ظلت جميع الأدوات المالية في حوافظ الاستثمار أعلى من المرتبة الاستثمارية، باستثناء ثلاث أدوات تم الحصول عليها خلال تلك الفترة ويحين أجل استحقاقها في غضون 12 شهرا (وبالتالي فإن خسارة الائتمان المتوقعة على مدى حياة الأداة المالية تتزامن مع خسارة الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرا).

190- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، بلغت خسائر الائتمان المتوقعة على الاستثمارات القصيرة والطويلة الأجل 0.4 مليون دولار أمريكي (0.3 مليون دولار أمريكي في 1 يناير/كانون الثاني 2023، وهو ما يتوافق مع أثر تنفيذ المعيار المحاسبي 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ذلك التاريخ). وينخفض المبلغ بسبب الجودة الائتمانية العالية للأدوات المالية في حوافظ الاستثمار المصنفة في المرتبة الاستثمارية أو المصنفة في مرتبة أعلى. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، بلغ مستوى التعرض لمخاطر التخلف عن السداد، أي مخاطر الانكشاف الائتماني لأدوات الدين المالية في حوافظ الاستثمار (القصيرة والطويلة الأجل) وسندات خزانة الولايات المتحدة 241 2 مليون دولار أمريكي.

191- وتتألف المساهمات المستحقة القبض أساسا من المبالغ المستحقة من الدول ذات السيادة. وهناك تركيز لمخاطر الائتمان حيث إن 55 في المائة عبارة عن مبالغ مستحقة القبض من وكالات حكومة واحدة (عام 2022: 68 في المائة). وترد في المذكرة 2-3 تفاصيل المساهمات المستحقة القبض، بما فيها مخصصات تغطية انخفاض إيرادات المساهمات ومخصص اضمحلال القيمة.

192- وتُقاس مخصصات اضمحلال القيمة لمبالغ المساهمات المستحقة القبض والمبالغ الأخرى المستحقة القبض في **البرنامج** بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة، وفقا "للنهج المبسط" الذي يقتضيه المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي ما يتعلق بمبالغ المساهمات المستحقة القبض، تُشير تقديرات **البرنامج** إلى اضمحلال القيمة على مستوى اتفاقات المساهمات بالاستناد إلى المعرفة المحددة بالترتيبات المتخذة والجهة المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، تُقدر خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بمبالغ المساهمات المستحقة القبض باستخدام نهج معدل الخسارة. ويستند ذلك إلى الإحصاءات التاريخية لكل جهة من الجهات المانحة الكبرى التي تساهم بنحو 90 في المائة من الإيرادات، وكذلك الإحصاءات المجمعة للجهات المانحة من القطاع الخاص والجهات المانحة الأخرى والتي تعدل لمراعاة الحالة الراهنة والمعلومات الاستشرافية التي يمكن الحصول عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، وفقا لما يقتضيه المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويُعبّر ذلك عن معلومات الاقتصاد الكلي المنطبقة مجتمعة على البلد المانح واتفاق المساهمة. وينتج مخصص اضمحلال القيمة عن التقييم الفردي بالإضافة إلى أي فائض يُحدد بالاستناد إلى نهج معدل الخسارة. وقام **البرنامج** بتكميل عملية الإشراف والرصد الحالية

على البنود الفردية من المبالغ الأخرى المستحقة القبض عن طريق تقييم خسائر الائتمان المتوقعة مجتمعة وفقا لنهج معدل الخسارة.

193- وتنشأ حالات التعرض لمخاطر الائتمان في العادة عن اتفاقات المساهمات في حالة عدم سداد الجهة المانحة المبالغ المستحقة بعد أن يكون **البرنامج** قد تكبد بالفعل النفقات المرتبطة بها. ويقوم **البرنامج**، كجزء من إدارته للمخاطر، برصد الإجراءات المتخذة لاسترداد المبالغ المستحقة ورفع تقارير منتظمة عنها إلى الإدارة. وفي ما يتعلق بالمبالغ الأخرى المستحقة القبض، يُجري **البرنامج** عملية رقابية تبعا لكل حالة على حدة. ويرصد **البرنامج** أيضا التقادم الزمني للحافظة، ويُطبق عملية شطب منظمة.

194- ولا توجد حاليا أي عمليات شطب للأدوات المالية في حوافظ الاستثمار نظرا للجودة العالية للاستثمارات وسياسة الاستثمار المتحفظة. وتُشطب المساهمات والمبالغ الأخرى المستحقة القبض عندما تُستنفد جميع الجهود الممكنة لاسترداد الأصول.

195- وتُطابق الجداول التالية، بحسب فئة الأداة المالية، بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لمخصص الخسارة.

	الاستثمارات الطويلة الأجل	الاستثمارات القصيرة الأجل	مكافئات النقدية	المجموع
		ملايين الدولارات الأمريكية		
بدل الخسارة في 1 يناير/كانون الثاني 2023	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.3**
التغييرات الناجمة عن:				
الأصول المالية غير المعترف بها خلال الفترة	-	(0.1)	(0.1)	(0.2)
الأصول المالية الجديدة المشتراة	-	0.1	0.2	0.3
بدل الخسارة في 1 ديسمبر/كانون الأول 2023	**0.1**	**0.1**	**0.2**	**0.4**

196- ويبين الجدول التالي التغيُّرات في القيمة الدفترية الإجمالية لمبالغ هذه الاستثمارات التي ساهمت في حدوث التغيُّرات المذكورة أعلاه في مخصص الخسارة ذات الصلة في الفترة:

	الاستثمارات الطويلة الأجل	الاستثمارات القصيرة الأجل	مكافئات النقدية	المجموع
		ملايين الدولارات الأمريكية		
القيمة الدفترية الإجمالية في 1 يناير/كانون الثاني 2023	**344.9**	**499.7**	**421.2**	**1 265.8**
التغييرات الناجمة عن:				
الأصول المالية غير المعترف بها خلال الفترة	(81.5)	(379.7)	(421.2)	(882.4)
الأصول المالية الجديدة المشتراة	137.2	460.8	572.6	1 170.6
القيمة الدفترية الإجمالية في 31 يناير/كانون الثاني 2023	**400.7**	**580.8**	**572.6**	**1 554.0**

197- ولا توجد أي أصول مالية يُقاس مخصص الخسارة لها بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة وتختلف عن خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرا والتي زادت مخاطر الائتمان لها بشكل كبير منذ الاعتراف الأوّلي ولا تُعتبر أصولا مالية منخفضة القيمة الائتمانية. وفي ما يلي تحليل لأدوات الدين المالية في حوافظ الاستثمار، باستثناء مكافئات النقدية وسندات خزانة الولايات المتحدة التي يمكن تخصيصها مباشرة لدرجة تصنيف مخاطر الائتمان.

تم نشر احتمالات التخلف عن السداد لمدة 12 شهرا	الاستثمارات الطويلة الأجل	الاستثمارات القصيرة الأجل	المجموع
		ملايين الدولارات الأمريكية	
0.10 – 0.00	403.2	1 716.4	2 119.6
0.40 – 0.11	78.5	41.5	120.0
1.00 – 0.41	1.8	-	1.8
المجموع	**483.5**	**1 757.9**	**2 241.4**

2-14-3 مخاطر أسعار الفائدة

198- يتعرض **البرنامج** لمخاطر أسعار الفائدة على الاستثمارات القصيرة الأجل والسندات الطويلة الأجل. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، بلغت أسعار الفائدة الفعلية لهاتين الحافظتين الاستثماريتين من 5.17 في المائة و3.98 في المائة على التوالي (4.49 في المائة و3.94 في المائة على التوالي في عام 2022). وتُشير قياسات حساسية أسعار الفائدة إلى أن المدة الفعلية تبلغ 0.67 سنة للاستثمارات القصيرة الأجل و10.11 سنة للسندات الطويلة الأجل (0.62 سنة و10.28 سنة على التوالي في ديسمبر/كانون الأول 2022). ويستخدم مدراء الاستثمار الخارجيون مشتقات ثابتة العائد في إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقا لمبادئ توجيهية استثمارية صارمة.

2-14-4 مخاطر النقد الأجنبي

199- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، بلغت نسبة النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات 84 في المائة، مقوَّمة بالعملة الأساسية وهي الدولار الأمريكي، وقوّمت نسبة بلغت 16 في المائة باليورو وعملات أخرى (78 في المائة و22 في المائة على التوالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022). والهدف الرئيسي من حيازة عملات غير الدولار الأمريكي هو دعم الأنشطة التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، قوّمت نسبة 75 في المائة من المساهمات المستحقة القبض بالعملة الأساسية، وهي الدولار الأمريكي، وقوّمت نسبة 17 في المائة باليورو، و4 في المائة بفرنك غرب أفريقيا، و4 في المائة بعملات أخرى (75 في المائة بالعملة الأساسية، وهي الدولار الأمريكي، و15 في المائة باليورو، و4 في المائة بالكرونة السويدية، و2 في المائة بالدولار الكندي، و4 في المائة بعملات أخرى في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022).

200- تستخدم العقود الآجلة لشراء النقد الأجنبي للتحوط من مخاطر تقلب أسعار صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي في تكاليف موظفي دعم البرامج والإدارة المتكبدة في المقر وفقا لسياسة التحوط التي اعتمدها المجلس في دورته السنوية لعام 2008. وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، جرت تسوية 12 عقدا بمكاسب متحققة بلغت 4.1 مليون دولار أمريكي (جرت تسوية 12 عقدا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 بخسائر متحققة بلغت 9.5 مليون دولار أمريكي). وبالإضافة إلى ذلك، نُفذت استراتيجية جديدة للتحوط لعام 2024 أبرم في إطارها **البرنامج** 12 عقدا من العقود الآجلة لشراء ما مجموعه 93.0 مليون يورو على مدى 12 شهرا بسعر صرف ثابت. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، بلغت القيمة الاسمية للعقود الاثني عشر 103.9 مليون دولار أمريكي وبلغت خسائرها غير المتحققة 0.3 مليون دولار أمريكي باستخدام المعدل الآجل السائد في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023. وتُدرج المكاسب المتحققة والخسائر غير المتحققة في فروق سعر النقد الأجنبي وتعرض في كشف الأداء المالي.

2-14-5 مخاطر السوق

201- يتعرض **البرنامج** لمخاطر السوق في الاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل على حد سواء. فالقيمة السوقية لإيراداته الثابتة، وأسهمه، ومشتقاته المالية، وعقوده الآجلة لشراء النقد الأجنبي تحتمل التغيير على أساس يومي. وقد أعدت جميع تحليلات الحساسية الموضحة أدناه على أساس أن جميع المتغيرات تظل ثابتة، بخلاف تلك التي تذكر على وجه التحديد.

202- حساسية سعر الفائدة – بالنسبة للاستثمارات القصيرة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الفائدة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 19.2 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة. وبالنسبة لحافظة السندات الطويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الفائدة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف التغيرات في الأصول الصافية 45.9 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة.

203- حساسية أسعار العقود الآجلة – بالنسبة للاستثمارات القصيرة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار العقود الآجلة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 0.0 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة. وبالنسبة لحافظة السندات الطويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار العقود الآجلة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف التغيرات في الأصول الصافية 0.5 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة.

204- حساسية أسعار الأسهم – تتعقب الاستثمارات في الأسهم المؤشر العالمي لجميع البلدان لدى شركة Morgan Stanley Capital International، وهو مؤشر لأسهم جميع أسواق العالم. فإذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الأسهم بنسبة 1 في المائة بصورة متناسبة في صندوقي أسهم الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، يُصبح الأثر على كشف التغيُّرات في الأصول الصافية 7 ملايين دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة.

205- حساسية عقود شراء النقد الأجنبي الآجلة – بالنسبة للعقود الآجلة لشراء النقد الأجنبي الاثني عشر المتبقية في ميزانية دعم البرامج والإدارة، إذا ارتفع (انخفض) سعر الدولار الأمريكي/اليورو بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 1.0 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة، مع الاحتفاظ بثبات جميع المتغيرات الأخرى. وبالنسبة للاستثمارات الطويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار النقد الأجنبي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 1 في المائة على نطاق مراكز العملات الآجلة المحتفظ بها حاليا، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 0.4 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة.

المذكرة 2-15: ***أرصدة الصناديق والاحتياطيات***

206- تمثل أرصدة الصناديق الجزء غير المنفق من المساهمات التي يراد استخدامها لتلبية احتياجات **البرنامج** التشغيلية في المستقبل. وتمثل هذه الأرصدة فوائد متبقية في أصول **البرنامج** بعد اقتطاع جميع الخصوم. ويقدم الجدول التالي أرصدة صناديق **البرنامج**.

	2023				
	صناديق فئات البرامج	الصناديق الاستئمانية	الصندوق العام والحسابات الخاصة		المجموع
	(رصيد الصندوق)	(رصيد الصندوق)	(رصيد الصندوق)	الاحتياطيات	
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2023	**8 965.6**	**464.5**	**1 323.1**	**895.8**	**11 649.0**
الفائض (العجز) في السنة	**(2 641.4)**	**100.9**	**799.8**	-	**(1 740.7)**
اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	**(1.3)**	-	-	-	**(1.3)**
التحركات في أرصدة الصناديق والاحتياطيات في عام 2023					
سلف للمشروعات	433.5	-	-	(433.5)	-
مدفوعات سداد من المشروعات	(130.9)	-	(0.8)	131.7	-
تحويلات أخرى من الاحتياطيات وإليها	-	-	(65.0)	65.0	-
تحويلات بين الصناديق	474.9	(65.0)	(409.9)	-	-
خسائر اكتوارية مرتبطة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	-	-	(48.3)	-	**(48.3)**
مكاسب صافية غير متحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل	-	-	56.0	-	**56.0**
مجموع التحركات خلال السنة	**777.5**	**(65.0)**	**(468.0)**	**(236.8)**	**7.7**
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023	**7 100.4**	**500.4**	**1 654.9**	**659.0**	**9 914.7**

	2022			
	صناديق فئات البرامج	الصناديق الاستئمانية	الصندوق العام والحسابات الخاصة	المجموع
	(رصيد الصندوق)	(رصيد الصندوق)	الاحتياطيات	
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2022	**6 655.7**	**309.0**	**1 116.4**	**508.9**	**8 590.0**
الفائض (العجز) في السنة	**1 630.6**	**205.4**	**1 134.0**	-	**2 970.0**
التحركات في أرصدة الصناديق والاحتياطيات في عام 2022					
سلف للمشروعات	385.2	-	-	(385.2)	-
مدفوعات سداد من المشروعات	(220.4)	-	-	220.4	-
تحويلات أخرى من الاحتياطيات وإليها	-	-	(551.7)	551.7	-
تحويلات بين الصناديق	514.5	(49.9)	(464.6)	-	-
مكاسب اكتوارية مرتبطة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	-	-	295.0	-	**295.0**
خسائر صافية غير متحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل	-	-	(206.0)	-	**(206.0)**
مجموع التحركات خلال السنة	**679.3**	**(49.9)**	**(927.3)**	**386.9**	**89.0**
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022	**8 965.6**	**464.5**	**1 323.1**	**895.8**	**11 649.0**

207- وتوضح المذكرة 2-15-3 تفاصيل السلف المحوَّلة من احتياطي حساب الاستجابة العاجلة إلى المشروعات، ومدفوعات سداد تلك السلف والتحركات الأخرى في احتياطي حساب الاستجابة العاجلة.

208- وتشمل التحويلات الأخرى من/إلى الاحتياطيات ما وافق عليه المجلس من مخصصات، وتجديد موارد الاحتياطيات، وفائض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة على مصروفات دعم البرامج والإدارة وترد تفاصيلها في المذكرتين 2-15-3 و2-15-4.

209- وهناك مساهمات نقدية مقدمة من الجهات المانحة لم تُخصص وقت تأكيدها لفئات برامج محددة. وتُحدَّد هذه المساهمات في البداية كأموال متعددة الأطراف وكصناديق غير مخصصة ويرد بيانها في إطار الصندوق العام. وتُخصص هذه الأموال لفئات برامجية محددة من خلال التحويلات بين الصناديق.

210- ويحدد المجلس الاحتياطيات كتسهيلات لتمويل الصناديق و/أو لتمويل أنشطة معينة في ظروف محددة. وكان لدى **البرنامج** في عام 2023 أربعة احتياطيات نشطة: 1) احتياطي التشغيل؛ 2) احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع؛ 3) حساب الاستجابة العاجلة؛ 4) حساب تسوية دعم البرامج والإدارة. ويعرض الجدول التالي احتياطيات **البرنامج**.

	2023				
	احتياطي التشغيل	مرفق الإدارة الشاملة للسلع	حساب الاستجابة العاجلة	حساب تسوية دعم البرامج والإدارة	المجموع
مذكرة	**2.15.1**	**2.15.2**	**2.15.3**	**2.15.4**	
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2023	**95.2**	**6.0**	**160.0**	**634.6**	**895.8**
سلف للمشروعات	-	-	(433.5)	-	**(433.5)**
مدفوعات سداد من المشروعات	-	-	131.7	-	**131.7**
مخصصات المجلس المعتمدة	34.8	-	150.0	(200.5)	**(15.7)**
مدفوعات سداد مخصصات المجلس غير المنفقة				0.9	**0.9**
تجديد الموارد	-	-	113.3	-	**113.3**
فائض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة من مصروفات دعم البرامج والإدارة	-	-	-	(33.5)	**(33.5)**
مجموع التحركات أثناء السنة	**34.8**	**-**	**(38.5)**	**(233.1)**	**(236.8)**
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023	**130.0**	**6.0**	**121.5**	**401.5**	**659.0**

2-15-1 احتياطي التشغيل

211- تقضي المادة 10-5 من النظام المالي بالاحتفاظ باحتياطي التشغيل لضمان استمرارية العمليات في حال التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وعلاوة على ذلك، يستخدم احتياطي التشغيل لإدارة المخاطر المرتبطة بمرفق الإقراض الداخلي للمشروعات.

212- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 بلغ رصيد احتياطي التشغيل 130.0 مليون دولار أمريكي.

213- وتمت زيادة مستوى الاحتياطي التشغيلي إلى 130 مليون دولار أمريكي من خلال مخصصات من الصندوق العام في عام 2023، بناء على قرار المجلس التنفيذي (2022/EB.2/5).

2-15-2 احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع

214- أُنشئ في عام 2014 حساب احتياطي لمرفق الإدارة الشاملة للسلع لتغطية الخسائر التي يتكبدها المرفق المذكور والتي تخرج عن نطاق التغطية التأمينية (القرار 2014/EB.A/8).

215- ووصل رصيد احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 إلى 6 ملايين دولار أمريكي.

2-15-3 حساب الاستجابة العاجلة

216- أنشئ حساب الاستجابة العاجلة كحساب للموارد المرنة يمكن **البرنامج** من الاستجابة بسرعة للاحتياجات الطارئة لشراء السلع الغذائية والمواد غير الغذائية وتكاليف التسليم.

217- وفي عام 2023، تلقى حساب الاستجابة العاجلة مبلغ 113.3 مليون دولار أمريكي في إطار تجديد موارده.

218- وبلغ مجموع السلف المقدمة إلى المشروعات 433.5 مليون دولار أمريكي، وبلغت مدفوعات سداد القروض 131.7 مليون دولار أمريكي.

219- وفي عام 2023، تلقى حساب الاستجابة العاجلة 150.0 مليون دولار أمريكي في شكل مخصصات معتمدة من المجلس: تم تحويل 150.0 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (القرار 2022/EB.2/5 والقرار 2023/EB.A/17). وكان مستوى حساب الاستجابة العاجلة المستهدف في عام 2023 قدره 400.0 مليون دولار أمريكي كما حدده قرار المجلس التنفيذي 2022/EB.2/5.

220- ووصل مجموع السلف المستحقة على المشروعات المقدمة من الحساب في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 إلى 599.0 مليون دولار أمريكي (473.4 مليون دولار أمريكي عام 2022).

2-15-4 حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

221- يمثل حساب تسوية دعم البرامج والإدارة احتياطيا أنشئ لتسجيل أية فروق بين عائد تكاليف الدعم غير المباشرة وتكاليف دعم البرامج والإدارة خلال الفترة المالية.

222- وبناء على قرارات المجلس التنفيذي، تم تخصيص 200.5 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة: تم تخصيص 50.5 مليون دولار أمريكي للمبادرات المؤسسية الحاسمة (القرار 2022/EB.2/5)، وتم تخصيص 150.0 مليون دولار أمريكي لحساب الاستجابة العاجلة (القراران 2022/EB.2/5 و2023/EB.A/17).

223- وتم تحويل النقص في إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة على مصروفات دعم البرامج والإدارة والتي بلغت في مجموعها 33.5 مليون دولار أمريكي، من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في عام 2023 (بلغ الفائض 372.4 مليون دولار أمريكي في عام 2022).

224- ووصل رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 إلى 401.5 مليون دولار أمريكي.

المذكرة 3: الإيرادات

		2023	2022
		ملايين الدولارات الأمريكية	
1-3	**المساهمات النقدية**		
	المساهمات في التكاليف المباشرة	7 128.1	12 508.3
	المساهمات في تكاليف الدعم غير المباشرة	477.3	826.6
	المجموع الفرعي	**7 605.4**	**13 334.9**
	مخصوما منه:		
	إعادة الأموال والبرمجة وانخفاض إيراد المساهمات	75.0	(82.8)
	مجموع المساهمات النقدية	**7 680.4**	**13 252.1**
2-3	**المساهمات العينية**		
	المساهمات العينية بالسلع	552.5	764.2
	المساهمات العينية بالخدمات والمواد غير الغذائية	99.3	69.6
	المجموع الفرعي	**651.8**	**833.8**
	مضافا إليه (مخصوما منه):		
	زيادة (انخفاض) إيرادات المساهمات	(0.5)	(1.3)
	مجموع المساهمات العينية	**651.3**	**832.5**
3-3	**فروق أسعار صرف العملات**		
	المتحققة	115.0	165.3
	غير المتحققة	78.6	(59.2)
	فروق أسعار صرف العملات	**193.6**	**106.1**
4-3	**عائد الاستثمارات**		
	صافي المكاسب (الخسائر) المتحققة من الاستثمارات	8.1	(38.0)
	صافي المكاسب (الخسائر) غير المتحققة من الاستثمارات	137.5	(27.3)
	الفوائد المحصلة	176.3	49.6
	مجموع عائد الاستثمارات	**321.9**	**(15.7)**
5-3	**إيرادات أخرى**		
	الإيرادات المحققة من توفير السلع والخدمات	243.0	220.7
	إيرادات متنوعة	33.5	21.9
	مجموع الإيرادات الأخرى	**276.5**	**242.6**
	مجموع الإيرادات	**9 123.7**	**14 417.6**

225- وتسوى إيرادات المساهمات وفقا لتغيرات مستوى الاعتمادات المخصصة لتعويض انخفاض إيرادات المساهمات (المذكرة 2-3) ومستوى مخصصات إعادة الأموال إلى الجهات المانحة (المذكرة 2-11). وتحدد المبالغ الفعلية المعادة والانخفاضات في إيرادات المساهمات بحسب كل مساهمة من المساهمات.

226- وتمثل المساهمات العينية مساهمات مؤكدة بسلع غذائية أو خدمات أو مواد غير غذائية خلال السنة.

227- وتشتمل إيرادات المساهمات وأرصدة الصناديق على مبالغ مقيدة من قبل الجهات المانحة لاستخدامها في السنوات المقبلة على النحو التالي:

الاستخدام مقيد خلال	2024	2025	2026	2027	2028	المجموع
			ملايين الدولارات الأمريكية			
المساهمات النقدية والمساهمات العينية لعام 2023	157.5	56.2	38.7	3.4	0.6	**256.4**
أرصدة الصناديق في 1 يناير/كانون الثاني 2023	93.3	12.3	6.6	-	-	**112.2**
أرصدة الصناديق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023	**250.8**	**68.5**	**45.3**	**3.4**	**0.6**	**368.6**

228- ويتأثر العائد على الاستثمارات في عام 2023 باعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتغييرات في تصنيف الأدوات المالية (المذكرة 1). وفي عام 2023، يشمل العائد على الاستثمارات صافي المكاسب غير المتحققة من صناديق الاستثمار في الأسهم البالغة 131.9 مليون دولار أمريكي التي تم الاعتراف بها في عام 2022 في الأصول الصافية/حقوق الملكية ولا تشمل 31.5 مليون دولار أمريكي من صافي المكاسب غير المتحققة من حوافظ السيولة التي تم الاعتراف بها في الفائض أو العجز في عام 2022 وتم الاعتراف بها في الأصول الصافية/حقوق الملكية في عام 2023.

229- وشملت الإيرادات التي تحققت من تقديم السلع والخدمات بصورة أساسية عمليات النقل الجوي، وخدمات اللوجستيات، وخدمات سلاسل الإمداد، وإيرادات مبيعات الوقود، وخدمات أخرى.

المذكرة 4: المصروفات

المذكرة 4-1: التحويلات القائمة على النقد الموزعة

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
تحويلات النقد والقسائم	2 785.0	3 080.3
تحويلات وقسائم السلع	158.7	217.7
مجموع التحويلات القائمة على النقد الموزعة	**2 943.7**	**3 298.0**

230- وتُمثِّل التحويلات القائمة على النقد الموزَّعة مساعدات موزَّعة في شكل أوراق نقدية وتحويلات إلكترونية من خلال البطاقات الائتمانية أو قسائم القيمة. وتشمل التحويلات القائمة على النقد الموزعة أيضا تحويلات قسائم السلع.

المذكرة 4-2 :السلع الموزعة

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
السلع الغذائية	3 233.7	3 829.0
المواد غير الغذائية	30.8	52.8
مجموع السلع الموزعة	**3 264.5**	**3 881.8**

231- وتشمل السلع الغذائية الموزعة، تكلفة السلع والنقل والتكاليف المتصلة به بين البلد الذي يحوز فيه **البرنامج** السلع والبلد المستلم. وتشمل تكلفة السلع الموزعة خسائر قبل وما بعد التسليم التي بلغت 49.9 مليون دولار أمريكي (25.3 مليون دولار أمريكي في عام 2022) (المذكرة 9).

232- وفي ضوء السياسة المحاسبية **للبرنامج** التي تنص على تسجيل المصروفات عند تسليم الأغذية إلى الشركاء المتعاونين، كانت لا تزال هناك، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، سلع غذائية قيمتها 116.5 مليون دولار أمريكي (200 107 طنا متريا) يحتفظ بها الشركاء المتعاونون ولم توزع بعد على المستفيدين (220 مليون دولار أمريكي (876 237 طنا متريا) في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022).

233- وتمثل السلع غير الغذائية الموزعة تكاليف السلع الصادرة في مستودعات التخزين الاستراتيجية المختلفة التي تديرها شبكة مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، وتكاليف الوقود المنبعث من المخزون في إطار أنشطة توفير خدمات الوقود التي ينفذها **البرنامج** في اليمن.

المذكرة 4-3: التوزيع والخدمات ذات الصلة

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
تكاليف مناولة الأغذية والنقل	491.6	536.7
تكاليف الشركاء المنفذين	560.2	476.4
رسوم معاملات التحويلات النقدية	61.8	65.2
آخر	42.2	32.5
التوزيع الإجمالي والخدمات ذات الصلة	**1 155.8**	**1 110.8**

234- ويمثل التوزيع والخدمات ذات الصلة تكلفة نقل السلع داخل البلد حتى التوزيع النهائي، بما في ذلك تكاليف التوزيع ذات الصلة بموجب الاتفاقات الميدانية مع الشركاء المنفذين، فضلا عن تكاليف المعاملات المتعلقة بالتحويلات النقدية إلى المستفيدين.

المذكرة 4-4: الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى		
عمليات الطيران	414.5	319.6
تكاليف الشركاء المنفذين	240.1	238.2
خدمات الخبراء الأخرى المتعلقة بالبرامج	219.5	199.8
الإيجارات	114.5	105.0
الخدمات المتصلة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات	55.6	54.6
الأمن والخدمات الأخرى	62.4	58.0
الخدمات الأخرى المتعاقد عليها	257.4	227.7
مجموع الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى	**1 364.0**	**1 202.9**

235- تشتمل الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى على تكاليف العمليات الجوية، والاتصالات، والأمن، ومدفوعات الإيجار التشغيلي، والتكاليف الناشئة عن الاتفاقات الميدانية مع الشركاء المنفذين، والخدمات المهنية والاستشارية المتعلقة بالأنشطة البرامجية، والخدمات التعاقدية الأخرى مثل الخدمات المشتركة للأمم المتحدة والمساهمات في هيئات الأمم المتحدة.

المذكرة 4-5: تكاليف الموظفين والقوة العاملة المنتسبة

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
تكاليف الموظفين	1 178.4	1 023.0
تكاليف القوة العاملة المنتسبة	431.6	386.8

236- تمثل تكاليف الموظفين مرتبات الموظفين الدوليين والوطنيين **للبرنامج** والاستحقاقات المتعلقة بكشوف المرتبات والسفر والتدريب وحلقات العمل للموظفين والحوافز. وتكاليف القوة العاملة المنتسبة هي التكاليف المتعلقة بالخبراء الاستشاريين وحائزي عقود الخدمة وتشمل المكافآت والمرتبات والسفر والتكاليف الأخرى ذات الصلة.

المذكرة 4-6: الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	34.9	27.9
المعدات	152.2	163.8
الإمدادات المكتبية والمواد المستهلكة	50.9	47.8
المرافق	12.9	14.5
صيانة المركبات والتكاليف الجارية	36.9	39.2
مجموع الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى	**287.8**	**293.2**

237- تمثل الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى تكلفة السلع والخدمات المستخدمة سواء في التنفيذ المباشر للمشروعات أو في إدارتها ودعمها.

المذكرة 4-7: تكاليف التمويل وتكاليف الاستهلاك والإهلاك والمصروفات الأخرى

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
تكاليف التمويل	**18.5**	**25.0**
الاستهلاك والإهلاك		
استهلاك قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات	63.7	59.5
إهلاك الأصول غير المادية	3.6	3.1
مجموع الاستهلاك والإهلاك	**67.3**	**62.6**
المصروفات الأخرى		
خدمات الصيانة	8.6	10.3
التأمين	25.1	14.7
اضمحلال القيمة والشطب	16.4	29.3
شطب المخزون إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها	64.8	60.7
الأخرى	37.9	48.5
مجموع المصروفات الأخرى	**152.8**	**163.5**

238- تشمل تكاليف التمويل مصروفات فوائد القروض والرسوم المصرفية ورسوم مدير الاستثمار وجهة الإيداع.

239- وتشمل المصروفات الأخرى مصروفات الصيانة، وأقساط التأمين، الرسوم المصرفية ورسوم مدير الاستثمار، وشطب المخزون إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها ومصروفات اضمحلال القيمة والشطب، فضلا عن مصروفات أخرى مثل مصروفات الدعوة والتدريب.

المذكرة 5: كشف التدفقات النقدية

240- لا تسوى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع التبرعات بالسلع العينية أو الخدمات العينية لأنها لا تؤثر في التحركات النقدية. وتسجل التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية مخصوما منها البنود التي يتم إحلالها سريعا والتي تنطوي على مبالغ كبيرة وآجال استحقاق قصيرة.

المذكرة 6: كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية

241- تعد ميزانية **البرنامج** وكشوفه المالية باستخدام أساس مختلف لكل منهما. ويعد كشف المركز المالي، وكشف الأداء المالي، وكشف التغيرات في الأصول الصافية، وكشف التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق الكامل باستخدام تصنيف يستند إلى طبيعة المصروفات في كشف الأداء المالي، بينما يعد كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية باستخدام طريقة المحاسبة على أساس الالتزامات.

242- وعلى نحو ما يقتضيه المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، "عرض معلومات الميزانية في الكشوف المالية" في حال عدم إعداد الكشوف المالية والميزانية على أساس قابل للمقارنة، تُسوَّى المبالغ الفعلية المعروضة في الميزانية على أساس قابل للمقارنة بالمبالغ الفعلية المعروضة في الكشوف المالية، مع تحديد الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي وتلك الناشئة عن اختلاف التوقيت والكيان، مع إيراد كل نوع من الفروق على حدة. ويمكن أن تكون هناك أيضا اختلافات في الأشكال وفي نظم التصنيف المعتمدة لعرض الكشوف المالية والميزانية.

243- وتعرض مبالغ الميزانية على أساس تصنيف وظيفي بما يتماشى مع خطة **البرنامج** للإدارة (2023-2025)، والتي تقدم تقسيما للميزانية بحسب السنوات.

244- ويشمل الكشف الخامس عمودا – خطة التنفيذ – يمثل الاحتياجات التشغيلية ذات الأولوية للخطط الاستراتيجية القطرية المعتمدة، مستمدة من الميزانية النهائية، مع مراعاة توقعات التمويل والموارد المتاحة والتحديات التشغيلية. ويأخذ في الاعتبار أن **البرنامج** منظمة ممولة طوعيا وأن عملياته وإدارته المالية معتمدة بالتالي على مستوى التمويل الوارد فعليا.

245- ويرد شرح الفروق الجوهرية بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية، والميزانية النهائية والمبالغ الفعلية وخطة التنفيذ والمبالغ الفعلية في القسم المتعلق بتحليل الميزانية في بيان المديرة التنفيذية.

246- وتحدث فروق الأسس عندما يستخدم في إعداد الميزانية المعتمدة أساس مختلف عن الأساس المحاسبي. وفي حالة **البرنامج**، تعد الميزانية على أساس الالتزامات بينما تعد الكشوف المالية على أساس الاستحقاق. وتعرض الالتزامات المفتوحة، بما فيها أوامر الشراء المفتوحة وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية كفروق في الأساس.

247- وتحدث فروق التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن فترة الإبلاغ المدونة في الكشوف المالية. ولا يوجد في حالة **البرنامج** فروق في التوقيت لأغراض المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

248- وتحدث فروق الكيانات عندما تسقط الميزانية برامج أو كيانات تشكل جزءا من الكيان الذي تعد الكشوف المالية عنه. وفي ما يتعلق بالفروق في الكيان، تشكل الصناديق الاستئمانية جزءا من أنشطة **البرنامج** وترد في الكشوف المالية، ولكنها تستبعد من الميزانية نظرا لأنها تعتبر موارد خارجة عن الميزانية.

249- وتنجم فروق طريقة العرض عن الفروق في الشكل ونظم التصنيف المعتمدة لعرض كشف التدفقات النقدية وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية. وتبين الإيرادات والمصروفات غير المتعلقة بالصناديق التي لا تشكل جزءا من كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية كفروق في العرض.

250- وترد في ما يلي مطابقة بين المبالغ الفعلية على أساس مقارن في كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (الكشف الخامس) وبين المبالغ الفعلية في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023:

	التشغيل	الاستثمار	التمويل	المجموع
	ملايين الدولارات الأمريكية			
المبلغ الفعلي على أساس مقارن (الكشف الخامس)	**(10 419.8)**	-	-	**(10 419.8)**
فروق الأسس	2 054.0	(430.2)	(6.7)	**1 617.1**
فروق طريقة العرض	8 951.4	-	-	**8 951.4**
فروق الكيانات	(98.5)	-	-	**(98.5)**
المبلغ الفعلي في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع)	**487.1**	**(430.2)**	**(6.7)**	**50.2**

المذكرة 7: الإبلاغ عن الشرائح

المذكرة 7-1: بيان المركز المالي بحسب الشرائح

	2023					2022
	صناديق فئات البرامج	الصندوق العام والحسابات الخاصة	الصناديق الاستئمانية	المعاملات في ما بين الشرائح	المجموع	
	ملايين الدولارات الأمريكية					
الأصول						
الأصول الجارية						
النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل	2 948.8	944.8	599.3	-	**4 492.9**	**4 109.8**
المساهمات المستحقة القبض	3 972.7	116.4	140.8	-	**4 229.9**	**6 667.7**
المخزونات	910.6	380.5	0.5	-	**1 291.6**	**1 498.9**
البنود الأخرى المستحقة القبض	218.8	1 375.7	2.8	(1 260.1)	**337.2**	**419.5**
	8 050.9	**2 817.4**	**743.4**	**(1 260.1)**	**10 351.6**	**12 695.9**
الأصول غير الجارية						
المساهمات المستحقة القبض	79.8	28.7	6.8	-	**115.3**	**131.4**
الاستثمارات الطويلة الأجل	-	1 182.7	-	-	**1 182.7**	**987.3**
الممتلكات والمنشآت والمعدات	164.4	91.4	1.6	-	**257.4**	**248.2**
الأصول غير المادية	0.5	19.3	0.7	-	**20.5**	**15.4**
	244.7	**1 322.1**	**9.1**	**-**	**1 575.9**	**1 382.3**
مجموع الأصول	**8 295.6**	**4 139.5**	**752.5**	**(1 260.1)**	**11 927.5**	**14 078.2**
الخصوم						
الخصوم الجارية						
المدفوعات والمستحقات	1 163.2	751.0	250.8	(1 260.1)	**904.9**	**1 393.5**
الإيرادات المؤجلة	20.3	2.2	-	-	**22.5**	**32.0**
المخصصات	3.7	12.8	1.3	-	**17.8**	**45.5**
استحقاقات الموظفين	-	65.7	-	-	**65.7**	**70.4**
القروض	-	5.6	-	-	**5.6**	**5.6**
	1 187.2	**837.3**	**252.1**	**(1 260.1)**	**1 016.5**	**1 547.0**
الخصوم غير الجارية						
الإيرادات المؤجلة	8.0			-	**8.0**	**24.2**
استحقاقات الموظفين	-	949.9	-	-	**949.9**	**814.0**
القرض	-	38.4	-	-	**38.4**	**44.0**
	8.0	**988.3**		**-**	**996.3**	**882.2**
مجموع الخصوم	**1 195.2**	**1 825.6**	**252.1**	**(1 260.1)**	**2 012.8**	**2 429.2**
الأصول الصافية	**7 100.4**	**2 313.9**	**500.4**	**-**	**9 914.7**	**11 649.0**
أرصدة الصناديق والاحتياطيات						
أرصدة الصناديق	7 100.4	1 654.9	500.4	-	**9 255.7**	**10 753.2**
الاحتياطيات	-	659.0	-	-	**659.0**	**895.8**
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31ديسمبر/كانون الأول2023	**7 100.4**	**2 313.9**	**500.4**	**-**	**9 914.7**	**11 649.0**
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31ديسمبر/كانون الأول2022	**8 965.6**	**2 218.9**	**464.5**	**-**	**11 649.0**	

المذكرة 7-2: كشف الأداء المالي بحسب الشرائح

	2023				2022
	صناديق فئات البرامج	الصندوق العام والحسابات الخاصة	الصناديق الاستئمانية	المعاملات في ما بين الشرائح	المجموع
	ملايين الدولارات الأمريكية				
الإيرادات					
المساهمات النقدية	6 421.6	1 065.0	193.8	-	**7 680.4**	**13 252.1**
المساهمات العينية	568.7	81.4	1.2	-	**651.3**	**832.5**
فروق أسعار صرف العملات	(35.6)	227.7	1.5	-	**193.6**	**106.1**
العائد على الاستثمار	24.5	295.4	2.0	-	**321.9**	**(15.7)**
الإيرادات الأخرى	447.1	1 566.6	0.9	(1 738.1)	**276.5**	**242.6**
مجموع الإيرادات	**7 426.3**	**3 236.1**	**199.4**	**(1 738.1)**	**9 123.7**	**14 417.6**
المصروفات						
التحويلات القائمة على النقد الموزَّعة	2 943.7	-	-	-	**2 943.7**	**3 298.0**
السلع الموزعة	3 272.6	1 337.6	(0.3)	(1 345.4)	**3 264.5**	**3 881.8**
التوزيع والخدمات ذات الصلة	1 131.0	28.9	1.0	(5.1)	**1 155.8**	**1 110.8**
الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى	1 233.5	329.8	24.8	(224.1)	**1 364.0**	**1 202.9**
تكاليف الموظفين	761.7	396.9	31.5	(11.7)	**1 178.4**	**1 023.0**
تكاليف القوة العاملة المنتسبة	281.6	131.0	28.5	(9.5)	**431.6**	**386.8**
الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية	249.8	59.6	5.8	(27.4)	**287.8**	**293.2**
تكاليف التمويل	14.2	4.3	-	-	**18.5**	**25.0**
الاستهلاك والإهلاك	38.7	28.0	0.6	-	**67.3**	**62.6**
المصروفات الأخرى	140.9	120.2	6.6	(114.9)	**152.8**	**163.5**
مجموع المصروفات	**10 067.7**	**2 436.3**	**98.5**	**(1 738.1)**	**10 864.4**	**11 447.6**
الفائض (العجز) لعام 2023	**(2 641.4)**	**799.8**	**100.9**	-	**(1 740.7)**	**2 970.0**
الفائض (العجز) لعام 2022	**1 630.6**	**1 134.0**	**205.4**	-	**2 970.0**	

251- وتعرض النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل كبنود منفصلة في كشف المركز المالي وتعرض مجتمعة تحت بند الإبلاغ عن الشرائح. ويبين الجدول أدناه المطابقة بين المبالغ الواردة في كشف المركز المالي وفي الإبلاغ عن الشرائح.

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
النقدية ومكافئات النقدية	2 735.0	2 680.4
الاستثمارات القصيرة الأجل	1 757.9	1 429.4
مجموع النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل	**4 492.9**	**4 109.8**

252- وتؤدي بعض الأنشطة الداخلية إلى معاملات محاسبية تحقق عائدا في ما بين الشرائح وأرصدة مصروفات في الكشوف المالية. وتبين الجداول الواردة أعلاه المعاملات في ما بين الشرائح توخيا للدقة في عرض هذه الكشوف المالية.

253- وتمثل أرصدة الصناديق في إطار صناديق فئات البرامج والصناديق الاستئمانية الجزء غير المنفق من المساهمات التي يعتزم استخدامها في احتياجات **البرنامج** التشغيلية في المستقبل.

المذكرة 8: الالتزامات والحالات الاحترازية

المذكرة 8-1: الالتزامات

8-1-1 عقود إيجار العقارات

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
التزامات عقود إيجار العقارات:		
أقل من سنة	71.2	76.2
من سنة واحدة إلى ما لا يتجاوز 5 سنوات	103.5	110.8
أكثر من 5 سنوات	22.7	17.9
مجموع التزامات عقود إيجار العقارات	**197.4**	**204.9**

254- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، كانت عقود إيجار مباني مقر **البرنامج** في روما تشكل 11 في المائة من مجموع الالتزامات في فئة العقود لأقل من سنة، و21 في المائة لفئة عقود الإيجار التي تتراوح مدتها بين سنة واحدة ولا تتجاوز خمس سنوات (9 في المائة و25 في المائة على التوالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022). ويمكن تجديد هذه العقود بناء على اختيار **البرنامج**. ويسترد **البرنامج** تكاليف إيجار مباني المقر من الحكومة المضيفة. والالتزامات مفصح عنها بالنسبة لكل اتفاقات الإيجار التشغيلية. وتشمل الاتفاقات بنود إلغاء تتيح إنهاء هذه الاتفاقات لأي سبب كان بعد فترة إخطار قدرها ستون يوما.

8-1-2 الالتزامات الأخرى

255- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، كان لدى **البرنامج** التزامات بشراء سلع غذائية، وخدمات نقل، ومواد غير غذائية، والتزامات رأسمالية متعاقد عليها، ولكنها لم تكن سلمت بعد، وهي على النحو التالي:

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
السلع الغذائية	304.5	693.8
نقل السلع الغذائية	79.4	141.6
الخدمات	454.2	416.6
المواد غير الغذائية	123.6	119.9
الالتزامات الرأسمالية	18.5	13.6
مجموع الالتزامات المفتوحة	**980.2**	**1 385.5**

256- وستحتسب هذه الالتزامات كمصروفات في الفترات المالية المقبلة وستسوى من الجزء غير المصروف من المساهمات بعد استلام السلع أو الخدمات ذات الصلة.

المذكرة 8-2: *الخصوم الاحترازية والأصول الاحترازية*

الأصول الطارئة - مساهمات الجهات المانحة

257- وقع **البرنامج** اتفاقات مساهمة بقيمة 347.7 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2023 (عام 2022: 530.9 مليون دولار أمريكي)، والتي من المتوقع أن تؤكدها الجهة المانحة في تاريخ مستقبلي لأنها تخضع لمخصصات برلمانية أو تأكيد نهائي لتوافر الميزانية.

الأصول الطارئة – الأخرى

258- وفي عام 2005، اكتشفت حالة تدليس قام بها اثنان من موظفي **البرنامج** في المكتب الإقليمي في جنوب أفريقيا، مما أدى إلى خسارة بقيمة 6.0 ملايين دولار أمريكي تقريبا. وبدأت محاكمة جنائية في عام 2008، وقامت سلطات جنوب أفريقيا بتقييد

أصول الموظفين المعلومة التي تشير البلاغات إلى أن قيمتها بلغت 40 مليون راند جنوب أفريقي (2.2 مليون دولار أمريكي تقريبا في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023).

259- وشرع **البرنامج** في إجراء تحكيم ضد الموظفين الاثنين لاسترداد الأموال المختلسة، لكي يثبت حقه في المطالبة بالأصول المقيدة بغض النظر عما ستسفر عنه الدعوى الجنائية. وفي عام 2010، أصدرت محكمة التحكيم حكما غيابيا لصالح **البرنامج** في كل الدعاوى المرفوعة من قبله، وبلغ مجموع المبلغ الذي حكمت به المحكمة 5.5 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى الفوائد والتكاليف. وبعد قيام الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة برفع الحصانة الخاصة **بالبرنامج**، قدم **البرنامج** طلبا إلى المحكمة العليا في جنوب أفريقيا لتحويل قرار التحكيم إلى أمر قضائي لإنفاذه في جنوب أفريقيا وأصدرت المحكمة موافقتها على الطلب في أكتوبر/تشرين الأول 2011 وأصبح الحكم الآن نهائيا. وفي ديسمبر/كانون الأول 2012، أدين الموظفان وحكم عليهما بعد ذلك بالسجن لمدة 25 سنة. وفي عام 2016، أصبحت الأحكام نهائية بالنسبة للمدعى عليهما.

260- وتأخر تنفيذ قرار المحكمة بالنسبة للأصول المحتجزة بعد البت في الدعوى الجنائية. ويعمل **البرنامج** مع مستشار قانوني للنظر فعليا في جميع الخيارات لضمان المضي قدما في الدعوى للحصول على أمر بمصادرة أصول المدعى عليهما.

المذكرة 9: الخسائر والإكراميات والمبالغ المشطوبة

261- تنص المادة 12-3 من النظام المالي على ما يلي: "للمديرة التنفيذية المصادقة بصرف إكراميات إذا رأت أن في ذلك مصلحة **للبرنامج**. وتبلغ المديرة التنفيذية المجلس بجميع هذه المدفوعات مع الكشوف المالية". وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 12-4 من النظام المالي على أن "للمديرة التنفيذية، بعد إجراء التحقيق الشامل، أن تصدق بشطب الخسائر التي تحققت في الأموال والسلع وغيرها من الأصول، على أن تقدم بيانا بجميع تلك الخسائر المشطوبة كتابة إلى المراجع الخارجي مع الكشوف المالية".

262- ويتضمن الجدول التالي تفاصيل الإكراميات والخسائر في المبالغ النقدية والسلع الغذائية والأصول الأخرى.

	2023	2022
	ملايين الدولارات الأمريكية	
مدفوعات الإكراميات	2.9	0.5
المساهمات المستحقة القبض	1.4	1.6
خسائر السلع الغذائية	49.9	25.3
خسائر المواد غير الغذائية	1.6	0.1
خسائر في الأصول وخسائر نقدية أخرى	1.6	0.8
	أطنان مترية	
خسائر السلع (الكمية)	67 605	29 074

263- وتتعلق مدفوعات الإكراميات أساسا بمسائل حرجة تمس موظفي **البرنامج**. وفي عام 2023، تم دفع الإكراميات بشكل أساسي للموظفين المحليين في بلد كتدبير خاص بسبب التهديدات الأمنية وكتدبير استثنائي في بلد آخر. وترتبط المساهمات المستحقة القبض المشطوبة بشطب مبالغ مستحقة القبض من الجهات المانحة. وتتعلق خسائر الأصول والخسائر النقدية الأخرى أساسا الخسائر المتصلة بالتحويلات القائمة على النقد وبشطب مبالغ أخرى مستحقة القبض. وخلال عام2023، استُرد مبلغ 0.8 مليون دولار أمريكي من الأطراف الثالثة في ما يتعلق بالتحويلات النقدية (0.2 مليون دولار أمريكي في عام. 2022).

264- وتشمل خسائر السلع الغذائية جميع الخسائر التي تلحق بالسلع منذ استلام **البرنامج** لها وحتى توزيعها على المستفيدين، سواء بطريقة مباشرة أو من خلال شركاء متعاونين. وهذه الخسائر مشمولة بخطة **البرنامج** للتأمين الذاتي على الشحنات حتى توزيعها على المستفيدين أو تسليمها إلى الشركاء المتعاونين في حالة القيام بالتوزيع عن طريقهم .وتشمل خسائر السلع الغذائية خسائر بقيمة 26.4 مليون دولار أمريكي في المكتب القطري في السودان وهي مدرجة أيضا في حالة السرقة والاختلاس المُبلغ عنها في المكتب القطري، المفصح عنها في الفقرة 265 أدناه. وخلال عام 2023، استُرد مبلغ 31.0 مليون دولار أمريكي من أطراف ثالثة مسؤولة عن خسائر سلع غذائية (10 ملايين دولار أمريكي في عام 2022). وتعلقت خسائر المواد غير الغذائية أساسا بالخسائر التي وقعت في المستودعات.

265- وفي عام 2023، أسفر التدليس الذي أثبته مكتب التفتيش والتحقيق عن خسائر مالية قدرها 156 225 8 دولارا أمريكيا، تم استرداد 045 445 دولارا أمريكيا منها (194 250 1 دولارا أمريكيا في عام 2022، تم استرداد 897 285 دولارا أمريكيا منها). وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، قُدرت قيمة حالات التدليس المفترضة المتعلقة بالتحقيقات الجارية بشكل معقول على أنها تبلغ 666 646 4 دولارا أمريكيا وتشمل ممارسات تدليس اضطلع بها الشركاء والأطراف الثالثة والعاملون في **البرنامج** (250 767 9 دولارا أمريكيا في عام 2022). وبالإضافة إلى ذلك، استعرض مكتب التفتيش والتحقيق حالات السرقة والاختلاس التي بلغت 468 039 102 دولارا أمريكيا وقام بالإبلاغ عنها (326 809 14 دولار أمريكي في عام 2022، استُرد منها مبلغ 319 862 8 دولارا أمريكيا). وتشمل حالات السرقة والاختلاس في عام 2023 مبلغ 203 492 96 دولارات أمريكية قُدرت قيمتها بالتكلفة الأصلية في المكتب القطري في السودان.

المذكرة 10: إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة وموظفي الإدارة العليا الآخرين

المذكرة 10-1: موظفو الإدارة الرئيسيون

	عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات والمزايا	خطط التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المعلقة على الاستحقاقات
	ملايين الدولارات الأمريكية						
موظفو الإدارة الرئيسيون في 2023	10	7	1.3	0.7	0.4	2.4	0.1
موظفو الإدارة الرئيسيون في 2022	8	8	1.2	0.7	0.4	2.3	0.1

266- ويتألف موظفو الإدارة الرئيسيون من المديرة التنفيذية ونائب المديرة التنفيذية ومساعدي المديرة التنفيذية ورئيسة الديوان لأنهم يتمتعون بسلطة تخطيط أنشطة **البرنامج** وتوجيهها ومراقبتها، ويتحملون المسؤولية عن ذلك.

المذكرة 10-2: موظفو الإدارة العليا الآخرون

	عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات والمزايا	خطط التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المعلقة على الاستحقاقات
	ملايين الدولارات الأمريكية						
موظفو الإدارة العليا الآخرون في 2023	37	29	4.9	1.9	1.5	8.3	0.7
موظفو الإدارة العليا الآخرون في 2022	32	29	4.5	1.6	1.4	7.5	0.6

267- وبالإضافة إلى موظفي الإدارة الرئيسيين الذين يقضي المعيار رقم 20 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام "إفصاحات الأطراف ذات الصلة" بالإفصاح عن أجرهم والسلف والقروض التي يتلقونها، يتم الإفصاح أيضا عن الوضع المالي لموظفي الإدارة العليا الآخرين في **البرنامج** توخيا للشمول والشفافية. ويدخل في عداد موظفي الإدارة العليا الآخرين المدراء الإقليميون ومدراء الشعب في المقر.

268- وتبين الجداول أعلاه بالتفصيل عدد الوظائف وعدد الموظفين الذين شغلوا هذه الوظائف خلال السنة. ويضم المجلس التنفيذي 36 دولة عضوا من دون ربط التعيينات بأشخاص.

269- ويشمل مجمل الأجر المدفوع لموظفي الإدارة الرئيسيين وغيرهم من كبار موظفي الإدارة ما يلي: صافي المرتبات وتسوية مقر العمل والبدلات من قبيل بدل التمثيل وغيره ومنحة الانتداب وغيرها وإعانة الإيجار وتكاليف شحن المتعلقات الشخصية واستحقاقات نهاية الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل للموظفين ومساهمات رب العمل في دفعات المعاش التقاعدي ومساهمات التأمين الصحي الحالي.

270- وموظفو الإدارة الرئيسيون وغيرهم من كبار موظفي الإدارة مؤهلون للحصول على استحقاقات نهاية الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل للموظفين بنفس مستوى الموظفين الآخرين. والافتراضات الاكتوارية المطبقة لقياس استحقاقات الموظفين هذه ترد في المذكرة 2-12. وموظفو الإدارة الرئيسيون وموظفو الإدارة العليا الآخرون يشاركون كأعضاء عاديين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

271- وخلال عام 2023، قُدمت تعويضات في شكل أجور ومكافآت واستحقاقات إلى أفراد مقربين من أُسر موظفي الإدارة الرئيسيين، وموظفين آخرين في الإدارة العليا بمبلغ 0.1 مليون دولار أمريكي و1.1 مليون دولار أمريكي على التوالي (0.2 مليون دولار أمريكي و1.2 مليون دولار أمريكي على التوالي في عام 2022).

272- والسلف هي المدفوعات المقدمة مقابل الاستحقاقات بموجب النظامين الإداري والأساسي للموظفين، وهي متاحة على نطاق واسع لجميع موظفي **البرنامج**.

المذكرة 11: الحصص في الكيانات الأخرى

المركز الدولي للحوسبة

273- أنشئ المركز الدولي للحوسبة في يناير/كانون الثاني 1971 عملا بالقرار (25) 2741 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويوفر المركز المذكور خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشركاء والمستعملين في منظومة الأمم المتحدة. وكشريك ملتزم بولاية هذا المركز، يتحمل **البرنامج** حصة من المسؤولية عن أية مطالبة من أطراف ثالثة أو عن أية التزامات ناشئة عن أنشطة خدمات المركز أو متعلقة بها على النحو المحدد في ولاية المركز. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول2023 ، لم تكن هناك أية مطالبات معروفة تؤثر على **البرنامج** .وتبقى ملكية الأصول خاضعة للمركز لحين تصفيته. وعند التصفية، توافق لجنة الإدارة على تقسيم جميع الأصول والخصوم في ما بين المنظمات الشريكة وفقا لصيغة محددة في ذلك الوقت.

وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر

274- وقع **البرنامج** ووكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر اتفاق خدمات إدارية في يونيو/حزيران 2015، وينتهي أجل الاتفاق في 31 أغسطس/آب 2024. والقدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر هي وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي وتشترك مع **البرنامج** في هدف تعزيز الأمن الغذائي.

275- وفي حين أن القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر كيان قانوني منفصل، تخضع سياساتها المالية والتشغيلية المتعلقة بهذا الاتفاق لقواعد **البرنامج**. ويحتفظ **البرنامج** بالأموال التي ترد في إطار هذا الاتفاق ضمن صندوق استئماني أفريقي لمواجهة المخاطر. ويقدم **البرنامج** إلى الوكالة المذكورة الخدمات التقنية والإدارية وخدمات إدارة شؤون الموظفين وإدارة المشروعات. و**البرنامج** هو الذي يعين مديرها العام الذي يكون مساءَلا أمام المديرة التنفيذية وأمام الوكالة. ويعتبر الاتفاق عملية مشتركة تدمج، بالاستناد إلى بنوده، المعاملات المالية للوكالة في الكشوف المالية **للبرنامج**. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، بلغ مجموع الفائض المتراكم المحتفظ به في صندوق استئماني لدى وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر 14.0 مليون دولار أمريكي.

أسطول الأمم المتحدة

276- في عام 2022، وقع **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مذكرة تفاهم للشروع في عملية مشتركة من أجل توفير حلول أسطول المركبات، بما في ذلك تأجير المركبات وتوفير خدمات التأمين وغيرها من الخدمات ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة. ويشترك **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إدارة أسطول الأمم المتحدة وتمويله. وبدأ أسطول الأمم المتحدة بالعمليات في عام 2023، ويعترف **البرنامج** بحصته في الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات التي يحتفظ بها أو يتكبدها بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

المذكرة 12: الأحداث اللاحقة لتاريخ الإبلاغ

277- تاريخ الإبلاغ لدى **البرنامج** هو 31 ديسمبر/كانون الأول 2023. ولم تحدث حتى تاريخ تصديق المديرة التنفيذية على الكشوف المالية أية وقائع مادية إيجابية أو سلبية مستحقة بين تاريخ بيان الميزانية وتاريخ الإذن بإصدار الكشوف المالية بما يؤثر على هذه الكشوف.

الملحق

الاسم		العنوان
البرنامج	برنامج الأغذية العالمي	Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de’ Medici 00148 Rome, Italy
المستشار العام ومدير مكتب الشؤون القانونية	Bartolomeo Migone	Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de’ Medici 00148 Rome, Italy
الخبير الاكتواري	Ernst & Young Advisory	Tour First, 1 place des Saisons 92037 Paris La Défense France
الخبير المصرفي الرئيسي	.Citibank N.A	Via Mercanti, 12 20121 Milan, Italy
	Standard Chartered Plc	1 Basinghall Avenue London, EC2V 5DD, United Kingdom
مراجع الحسابات الخارجي	رئيس ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني	Adenanerallee 81 53113, Bonn Germany